النيل فى خطر

النيــل فى خطـــر

كامل زهيرى

مهرجان القراءة للجميع
للطفل. للشاب. للأسرة
جمعية الرعاية المتكاملة

مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الخاصة)

النيل فى خطر

كامل زهيرى

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان: محمود الهندى
المشرف العام:
د. سمير سرحان

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ التى يتلقفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

إلى «فتحى رضوان»
المعلّم
والضمير

كامل زهيرى
يوليو ١٩٨٨

○ اهدى المؤلف هذا الكتاب لفتحى رضوان قبل رحيله فى ٣ أكتوبر ١٩٨٨

مقدمة الطبعة الثالثة

اذا كانت كارثة الجفاف قد خربت اثيوبيا والسودان والصومال بالمجاعات المفزعة . فان هذه الكارثة كانت المحامى البليغ الذى دافع عن السد الذى ناله ما نال عبد الناصر من حملات وافتراءات .

والكارثة كشفت ان ما كنا نحذر منه من تحويل مياه النيل لاسرائيل ــ عامي ٧٩ و ١٩٨٠ ــ لأن مصر لا تملك ولاتستطيع الاستغناء عن قطرة واحدة ــ لم يكن مجرد معارضة « شخصية » للسادات .

فالكتاب لم يكن سياسياً ولا ادبياً . ولكنه صرخة للتحذير من ان يتحقق وعد السادات لاسرائيل بتحويل مياه النيل لصحراء النقب عبر سيناء !

وكانت قد راجت فى الصحف الرسمية فى أواخر ٧٩ وأوائل ٨٠ ان مياه النيل تفيض عن حاجة مصر . وان النيل الكريم يلقى بالمياه فى البحر ، بل قال السادات بنفسه فى احتفال لنقابة المهن الزراعية (٦ نوفمبر ١٩٨٠) :

ــ اننا نقذف الى البحر الأبيض المتوسط بأكثر من ٦ مليارات متر مكعب من المياه العذبة !
وكان الرئيس السادات أيامها سريع الأحاديث . وكان يخطب كثيراً . ويدلى بالأحاديث أكثر . وكان يهتم حتى بصحافة المكسيك واليابان ، وأوروبا وأمريكا بالطبع .
وكاد يتوه منا تصريحه الخطير اثناء زيارته لحيفا فى ٤ سبتمبر ١٩٧٩ ، وكان هذا التصريح هو البداية .

وكانت الرحلة نفسها غريبة . لقد تمت على الباخرة المصرية « الحرية » التى بنيت فى عهد الخديو اسماعيل . وكانت تعتبر أقدم قطعة بحرية تجوب البحار فى العالم . واستقبلت « الحرية » تشكيلات من الطائرات ، وعشر سفن حربية اسرائيلية من حاملات الصواريخ !

وكان لقاء العمل الأول بين السادات وبيجين رئيس الوزراء الاسرائيلى فى ذلك الحين واسحق نافون الرئيس الاسرائيلى حينذاك . وكان المحور هو التبكير بموعد الانسحاب الاسرائيلى من سانت كاترين فى سيناء .

ولكن السادات « فرقع » فكرته عن تحويل مياه النيل للقدس والنقب !
ومضى شهران ، وكاد التصريح يضيع وسط زحام التصريحات والبيانات ، حتى جاء العدد

٤٦ من مجلة اكتوبر فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ ، فاذا بها تنشر :

« اعلن الرئيس السادات يوم الثلاثاء الماضى ٢٧ نوفمبر ٧٩ ، انه اعطى اشارة البدء فى حفر ترعة السلام بين فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الاسماعيلية وبورسعيد لتتجه نحو قناة السويس لتروى نصف مليون فدان . وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصين ، وطلب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه النيل الى القدس لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى » .

وقال الرئيس : « ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل هذه المياه مساهمة من المسلمين تخليداً لمبادرة السلام » .

وقال : باسم مصر وازهرها العظيم ، وباسم دفاعها عن الاسلام تصبح مياه النيل هى آبار زمزم لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة . ولما كان مجمع الأديان فى سيناء بالوادى المقدس طوى رمزاً لتقارب القلوب فى وجهتها الواحدة الى الله سبحانه وتعالى ، فكذلك ستكون هذه المياه دليلاً جديداً على اننا دعاة سلام وحياة وخير ..

وقد كان من الصدفة انني دائما اتابع ماتنشره الصحف الاسرائيلية منذ اعقاب حرب أكتوبر انني تذكرت انني قرأت مقالاً عام ١٩٧٤ لرئيس هيئة تخطيط المياه فى اسرائيل ، واسمه المهندس اليشع كلى ، ويقترح فيه شراء مياه النيل من مصر بعد اتمام السلام ، لحل ازمة المياه القائمة والقادمة فى اسرائيل !

وتداعت الذكريات . فتذكرت انني كتبت فى مايو ٦٨ مقالاً فى مجلة الهلال الشهرية ارد فيه على عدد مجلة الأزمنة الحديثة الذى خصصه جان بول سارتر للنزاع العربى الاسرائيلى ، واشرف عليه كلود لانزمان المعروف باتجاهاته الصهيونية وصديق سيمون دى بوفوار . وذكرت فيه اطماع اسرائيل ، واستحالة قيام اشتراكية على أرض محتلة . واعتمدت على مذكرات تيودور هرتزل مؤسس الفكرة الصهيونية حول استيطان اليهود فى سيناء ومحاولة مد مياه النيل اليها ، وكيف جاءت الى مصر عام ١٩٠٣ بعثة صهيونية ترأسها هرتزل نفسه على أيام بطرس باشا غالى واللورد كرومر .

واكتشفت ان فكرة « كلى » رئيس هيئة تخطيط المياه الاسرائيلى عام ١٩٧٤ تعتمد على فكرة هرتزل عام ١٩٠٣ . وتذكرت أيضاً ان فى مكتبتى بعض الكتب من بقايا مكتبة « لو جويل » رئيس تحرير جريدة البورص ، وكان صهيونيا . وله كتاب عن مصر فى الحرب العالمية الثانية . وكتاب آخر عن دور اسرائيل القديمة بالفرنسية . وفى بقايا مكتبته عثرت على كتاب قديم نادر ظهر عام ١٩٤٥ لمهندس أمريكى اسمه لودر ميلك . وهو الكتاب الذى استند اليه جونستون المبعوث الأمريكى فى فكرة استغلال مياه نهر الأردن . وفى كتاب « فلسطين أرض الميعاد » يعلن لودرميلك ايمانه بضرورة انشاء اسرائيل ، واعادة احياء الحضارة الزراعية النبطية

التى اقامها الانباط الذين سكنوا سيناء وجزءاً من الأردن ، وكانت عاصمتهم الزاهرة هى البتراء . ولهم فنون زراعية قديمة تعتنى اسرائيل باحيائها .

اذن ، فالفكرة الاسرائيلية الجديدة ـــ عام ١٩٧٤ ـــ تستند الى افكار قديمة ، والسادات يحاول احياءها عام ١٩٧٩

وعكفت على الملفات والمراجع ، حتى حصلت على الوثائق التى قدمها هرتزل الى كرومر عام ١٩٠٣ ، ومشروع الاتفاقية ، وتقرير المهندسين ، وكان هذا الكتاب .

وخرج كتاب النيل فى خطر فى ظروف ١٩٨٠ اثناء صدور قانون العيب ، وقانون سلطة الصحافة ، وتعديل قانون الأحزاب ، والاستفتاء الغريب الذى اجراه السادات لتأييد اتفاقيات السلام ، ومنع المعارضين من تولى أى موقع فى أى حزب أو نقابة !

والتقط الخطر ابراهيم شكرى ، رئيس حزب العمل ، وقد هالته الفكرة ، فاثارها فى مجلس الأمة ، ورد عليه رئيس الوزراء مصطفى خليل آنذاك نافياً وجود الفكرة من الأصل !

ورغم تكذيب مصطفى خليل ، رئيس الوزارة للفكرة ، فقد خرج الرئيس السادات فى حديثه مع مذيعة التلفزيون همت مصطفى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٩ يؤكد المشروع . وكان حزب التجمع قد حرم من صحيفته بعد تعطيلها . واكتفى بنشرة داخلية « التقدم » .

وكان حزب العمل يعقد ندواته الأسبوعية فى مقره البعيد المحاصر بالقبة ، وكان البوليس يقطع الكهرباء وسط الندوة ، حتى تعود الحاضرون على احضار الكلوبات التى تضاء بالغاز ، والميكرفونات التى تعمل بالبطاريات تحسبا لقطع الكهرباء ! واستطاع السادات حل مجلس الأمة ، لان ١٩ نائباً عارضوا الاتفاقية . وبدأت المطاردة ، واتهام المعارضة بالخيانة ودخل النظام فى صراع عنيف مع اغلب التنظيمات من نقابات الرأى ، بين المحامين والصحفيين ، إلى احزاب المعارضة ووصل الى الجماعات الدينية والكنيسة . واذكر اننى دخلت انتخابات نقابة الصحفيين رافعا شعار « ان عضوية النقابة كالجنسية لايجوز اسقاطها » . وكان السادات يطلب ابعاد الصحفيين الذين ينتقدونه . وخاصة فى الخارج . وعمدت الحكومة الى تأجيل الانتخابات من مارس الى ديسمبر ، ثم استطاع الصحفيون عقد الجمعية العمومية وانتخبت نقيباً ، فشغلنا السادات باقتراح تحويل النقابة الى ناد !

ونشبت معركة جديدة أو جبهة جديدة فى نفس المعركة .

وقبل منعى من كتابة عمودى اليومى من ثقب الباب ، الذى حملت فيه على مشاريع بيجين ، كنت قد كتبت فى أحد الأعمدة ان بيجن من هواة التراث والفولكلور اليهودى ، ويروى ان يهودياً انجب تسعة أطفال ، وعاش معهم فى غرفة ضيقة مع امه وزوجته ، وضاقت به الدنيا فلجأ إلى الحاخام يطلب النصح . فاشار عليه الحاخام بأن يحضر مع العائلة خنزيراً ليسكن معهم . وعاشت العائلة فى كرب فظيع . وكاد اليهودى يجن . فلجأ ثانية للحاخام . فنصحه بأن

يبعد الخنزير . ولما ابعده ، أحس بالراحة !

وكتبت تعليقاً على هذه القصة ان بيجن يطبق مع مصر قصة الحاخام والخنزير . فهو يتمسك بالمستعمرات . ثم يتنازل عنها . فنحس بالراحة تماماً كما حدث فى القصة !

ويبدو أن القصة أو غيرها اغضبت البعض !

فكان ماكان من منعي ، فأخرجت الكتابين « مزاعم بيجين » ثم « النيل فى خطر » .

وكانت المفاجأة ان الصحف اليومية الرسمية ظهرت مابين ١٣ و١٨ اغسطس ١٩٨٠ ، على صفحاتها الأولى ، بنصوص كاملة لخطابات رسمية أرسلها السادات الى بيجين فى ٤ أغسطس ، وفيها يذكر مايلى بالحرف :

« ... وانى على ثقة من انكم تذكرون ماتحدثت اليكم بشأنه فى اسوان فى صدد المستوطنات . فقد نصحتك حينئذ بالا تحارب معركة خاسرة حيث انه مهما اقمت أو فعلت فى هذا السبيل فسوف يكون مصيره الفشل الكامل .

ولعلك تذكر أيضاً انني عرضت ان امدكم بمياه يمكن ان تصل القدس مارة عبر النقب ، حتى اسهل عليكم بناء احياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم . ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت ان التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع .

فى الواقع لم يدر هذا بخلدى اذ عرضت عليكم تعاوناً ، قد يؤدى الى الخروج بحل مرض للطرفين . وبرغم ان ازالة المستوطنات غير القانونية يجب الا تعلق على أى شرط ، الا اننى على استعداد للذهاب الى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ان ذلك اسهاماً آخر لمصر للخروج من هذا الموقف . ولكنه أمر مفيد ان تجد او تأخذ فى اعتبارك بعض البدائل والعروض ...

وبعد خمسة أيام نشرت الصحف فى ١٨ أغسطس ١٩٨٠ نص خطاب السادات للملك الحسن — ملك المغرب — وفيه يقول أيضاً .

« ... وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد ذهبت الى ابعد المدى مع رئيس الوزراء الأسرائيلى فى اقناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب والمسلمين فى القدس وبوجوب وقف النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية وغزة والبدء بإزالة المستوطنات القائمة . وكحافز للجانب الاسرائيلى عرضت عليه امداد اسرائيل بجزء من حصة مصر فى مياه النيل لاستخدامها فى اعادة تسكين المستوطنين فى منطقة النقب بعد اجلائهم عن المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة . وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون اسرائيل معنا فى حل مشكلتى القدس والمستوطنات » .

وانفجرت تلك الخطابات الملغومة كالقنابل فى الرأى العام .

فقد اكتشفت المعارضة أن مصطفى خليل يكذب . (وقد أنكر كمال حسن على فى كتابه مفاوضون هذه الواقعة أيضاً) . وجاء اعتراف السادات فى خطابيه لمناحم بيجين وخطابه

للحسن يقطع كل شك .

وشهدت مصر حملة غاضبة . وكتب عبد الخالق الشناوى وزير الرى ، وعبد العظيم أبو العطا ـــ الذى توفى بعد ذلك فى معتقلات سبتمبر ـــ وكتب وخطب ابراهيم شكرى وفتحى رضوان ومحمد عصفور ونعمات أحمد فؤاد وحلمى مراد وحسين خلاف وممتاز نصار وأحمد الخواجه وسيد جلال . وعقدت نقابة المحامين ندوتين عن النيل واصدرت بيانا ، وتجددت المعركة فى مجلس الشعب الجديد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠ .

وقال ابراهيم شكرى : ان رسالة السادات للملك الحسن جاء فيها ان امداد اسرائيل بمياه النيل ليس قراراً انفردت به ، ولكننى قلبته عن جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووفد المفاوضات .

واشتغل غضب شعبى ، لأن السادات يفكر بطريقة البدائل التى ذكرها فى خطابه الى بيجين . فهو يخرج بفكرة من أغرب الأفكار لانشاء مجمع للأديان الثلاثة السماوية فى سيناء لتكون بديلاً عن القدس . وتارة يطرح فكرة تحويل النيل لتعمير النقب بديلاً عن الضفة والقطاع !

وبدا لى الخطر فى تلك العبارة الرهيبة التى يكررها الرئيس السادات :

ـــ « اردت ان اذهب إلى آخر المدى » .

وكما قفز السادات الى القدس ، كان يمكن ان يقفز أيضاً لتحويل مياه النيل !

وبدت لى الفكرة الأخيرة اخطر من الفكرة الأولى .

لأن المعاهدات والاتفاقيات لها عمر افتراضى مابين عشرين وثلاثين عاماً . فمعاهدة ٣٦ بين مصر وبريطانيا انتهت عام ٥١ . ومعاهدة فرساى ١٩١٩ انتهت عام ٣٩ . ومعاهدة فيينا عام ١٨١٥ انتهت بثورات ١٨٣٠.

والمعاهدات تنتهى بالحروب أو الثورات وتغير الموازين .

لكن اعطاء اسرائيل مياه النيل بدا لى أخطر. لأنه يحول العلاقة التعاقدية إلى علاقة ماء وحياة ويعطى اسرائيل حق ارتفاق على مياه النيل يدوم دوام جريان النيل.

ومصر لاتستطيع ذلك .

وقد اثبتت الأيام ان مصر فعلاً لاتستطيع ولاتملك ان تستغنى عن قطرة واحدة من مياه النيل.

وقد كان هذا الحديث قبل الجفاف

ولم يكن رجماً بالغيب ولكن حفظاً للماء وحفاظاً على مصر.

وكان هذا الكتاب وكانت هذه الصيحة :

ـــ النيل فى خطر.

وكانت هذه الطبعة التى اضم اليها عدداً من المقالات والتعليقات والوثائق للذين كان لهم

فضل الثارة القضية ووصفها فى حجم الخطر الوشيك.
واليوم أهدى عرفانى وهو واجب اردت ان اسجله لأعيد الفضل لأصحابه فى هذه الطبعة الجديدة .

كامل زهيرى

٧ مايو ١٩٨٨

مقدمة الطبعة الأولى

عزيزي القارىء ..

هذا كتاب جديد موصول بكتاب قديم .

فقد نشرت منذ عامين كتاب « مزاعم بيجن ، الرد عليها بالوثائق » . جمعت فيه ما كتبته خلال شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩٧٧ ، في باب « من ثقب الباب » بجريدة الجمهورية ، أفند فيه بعض الاكاذيب التي روجها رئيس وزراء اسرائيل مناحيم بيجن ، في تصريحات عديدة عبر الاذاعات والتليفزيون والصحف.

واقتضت خطورة تلك الاكاذيب المتعمدة ، وفداحة أخطارها أن أضيف في كتابي أبحاثا مطولة ، عمدت فيها الى الاستناد على الوثائق التاريخية الثابتة ، او المصادر الصهيونية لتفنيد تلك المزاعم .

وقد تركزت تلك المزاعم « البيجينية » حول محاور ثلاثة :

المحور الاول : ذلك القول ان وعد بلفور عام ١٩١٧ ، قد أعطى اليهود كل الحق في كل فلسطين .

وأي دارس لتاريخ الحركة الصهيونية،ونفوذها على السياسة البريطانية ، يدرك ان ذلك الوعد المشئوم قد اتخذ عدة محاولات ومشاريع في المؤتمرات الصهيونية نفسها . كما عرض على الحكومة البريطانية عام ١٩١٧ بصورة متعددة تلاحقت عليها التعديلات . ولم تعد تفاصيل ذلك سرا مكتوما كما شاءت الصهيونية والدوائر الاستعمارية التي كانت تحتل عام ١٩١٧ اغلب الوطن العربي ، وتتحكم في أخباره واسراره . بل أصبح

السر الآن شائعا يستطيع الحصول عليه اي قاريء مدقق او دارس نزيه للتاريخ الحديث .

والمحور الثاني : تلفيق وتشويه تاريخ العلاقات العربية اليهودية ، وذلك بتصوير اتفاقية فيصل ـ وايزمان عام ١٩١٩ ، على غير حقيقتها .

وقد اختلف المؤرخون العرب حول حقيقة هذه الاتفاقية او تفسيرها . ما بين متحامل بعنف على فيصل وسيرته ، وبين مدافع على هون عنه .

ومهما يكن الموقف ، فقد اقتضى الانصاف تبديد الزعم الذي روجه قصدا مناحيم بيجن ، حين اجتزا بعض فقرات من اتفاقية فيصل ـ وايزمان ، واغفل بقيتها ، مما تناقض حتى مع المصادر الصهيونية،بل ومذكرات حاييم وايزمان نفسه . واقتضى ذلك الزعم الثاني ، أن اخصص فصلا آخر في كتابي « مزاعم بيجن » ، اضيفه عن « حقيقة اتفاقية فيصل ـ وايزمان » حتى تنكشف كل الحقيقة .

أما المحور الثالث : فهو التمسك بتلك الفرية الدعائية حول حقيقة حرب يونيو ٦٧ ، وهو ما نسبته الدعاية الصهيونية، وروجته في العالم ، واكدته ابحاث اغلب فقهاء القانون الدولي الصهيونيين .

وقد ظل بيجن بفريته يروجها من خلال الاذاعات والصحف بأن حرب يونيو كانت دفاعية من الجانب الاسرائيلي ؛ ومن ثم مشروعة تماما . والغريب ان عام ١٩٧٢ ، وبعد خمس اعوام من حرب يونيو ، شهدت ايام جولدا مائير بداية ازاحة الستار عن حقيقة تلك الحرب ، على لسان بعض جنرالات اسرائيل . ثم جاءت مذكرات ابا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل في وقتها . ومذكرات ليندون جونسون الرئيس الامريكي اثناءها ؛ وجاء عدد وفير من الكتب الصهيونية ، ليكشف دقائق الاعداد لتلك الحرب من الجانب الاسرائيلي ، واسرار مناقشات الوزارة الاسرائيلية منذ ازمة مايو ١٩٦٧ ، فاكدت تلك المواقف المعروفة من قبل ، مما فرض علي العودة ايضا الى كل المراجع العربية التي

ظهرت عن حرب يونيو، ومنها ما ظهر حتى قبل ان يصبح مناحم بيجن ، رئيسا لوزراء اسرائيل ، واذا بكل تلك المراجع – على اختلاف منظورها أو مراميها ، تكذب ذلك الزعم البيجيني.

وليس عسيرا بعد ذلك ان ندرك ان مزاعم بيجن حول حرب يونيو ليست مجرد تصوير لاحداث الحرب ، بقدر ما تدفعها رغبة دعائية خطيرة ، لان القول بالحرب الدفاعية ، تعني انها نوع من الدفاع الشرعي ، ونتيجة هذه المقدمة – منطقيا – ان تصبح اسرائيل غير ملزمة حتى بتنفيذ القرار ٢٤٢ بشأن الجلاء عن كل الاراضي العربية المحتلة في يونيو ١٩٦٧ ، وهي كامل سيناء والقدس والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان .

وهو تصوير وتفسير يتناقضان تماما مع قرارات الامم المتحدة – خلال اكثر من عشر سنوات ، بل يهددان اية محاولة مخلصة – عالمية او محلية – لاقامة سلام شامل ودائم .

واذا كان كتاب « مزاعم بيجن » قد القى الضوء – في حينه – على تلك الآراء التي يتمسك بها زعماء الحركة الصهيونية وعلى رأسهم مناحم بيجن ، فان هذا الكتاب الجديد يتصل اليوم بالكتاب القديم ، لانه يحاول كشف وتفنيد مشروع صهيوني خطير ، هو « مشروع شراء مياه النيل وتحويلها الى النقب » ، وقد ظهر في الصحف الصهيونية منذ عام ١٩٧٤ ، وعاد الآن يدق الاسماع بعنف شديد .

بل قد يكون الكتاب الجديد « النيل في خطر » اخطر لانه لا يتعلق بتصحيح حقائق التاريخ فحسب بل يتعلق بالخطر على المستقبل . وقد عكفت على هذا البحث ومختصرا – حتى يؤدي رسالته ، لانه يتوجه الى كل وطني ووطنية والى الراي العام بالدرجة الاولى.

وقد عالجت في البحث جذور الاطماع الصهيونية في مياه النيل منذ عام ١٩٠٣ ، أيام اللورد كرومر ، وسعيت الى الاعتماد على الوثائق السرية ، والمراجع المهجورة – عن عمد او جهل – حتى أبين اخطار المشروع الصهيوني الجديد – منذ ١٩٧٤ – الذي ان تعدلت صورته ، فلم تتعدل مقاصده ومراميه .

واذا كان هذا البحث الجديد قد اعتمد ايضا على الحقائق والوثائق ، فلا بد ان أعترف — للقارىء — انني عانيت خلال كتابته كثيرا .

ولم يكن مرجع هذا العناء عقليا . ولم يكن سببه هو قلة المعلومات . فلقد اندفعت الى الكتابة خلال شهر سبتمبر ٧٩ ، وكدت افرغ منه تماما في وقت وجيز بالنسبة لما يحتاجه أي بحث . وقد ترجع السرعة انني كنت قرأت مراجع صهيونية وتاريخية عديدة ، ولم تحتج عودتي اليها الى جهد عقلي بقدر المعاناة النفسية ، وخاصة انني منذ سنوات أعمد الى تلخيص اغلب ما أقرأ حتى اعود اليه حين ابغي .

.. لم يكن العناء عقليا . بل كان نفسيا .

لانني وددت دائما ان أتحدث الى عقل القارىء . وان اضع عاطفتي جانبا .

ولهذا كتبت . وعمدت الى الصمت وقتا . فلم استطع عليه صبرا .

بل لا بد ان اعترف ان الهواجس هجمت علي حتى ظننت ان النجاة بقلبي وقلمي في هجرة القلم . وظننت ان الحل هو عودتي الى الهجرة الى المحاماة التي كنت قد اشتغلت بها في الخمسينات . واخذت اهون الامر على نفسي قائلا ان العلاقة حميمة بين الكتابة والمحاماة . وان البون بينهما ليس بالكبير . فكلاهما — من خبرتي وفي ظني — يقومان على روح الاستقلال العقلي ، وعاطفة العدل ، والسعي وراء الانصاف . والمحاماة والكتابة يتفقان معا في البحث الملح عن العدل ، وان كانت المحاماة في ظني هي البحث عن العدل الاصغر، والكتابة في النهاية ، هي البحث عن عدل اكبر او اكثر .

فالبحث عن قرار حق من حقوق المواطن في قضية بين شخصين حول حق او حرية هو بحث يستحق العناء والعناية. والبحث عن تاكيد حق من حقوق الوطن في قضية عامة تتصل بالحريات او حقوق الانسان دفاع عن العدل الاكبر او الاكثر ، وهو بحث لا يكفيه العناء بل يفرض المعاناة .

وما اعظم البحث في الحالين عن العدل للوطن او الانصاف للمواطن !

وقد حسبت اول الامر أنني مستطيع رغم ذلك ان أحبس قلبي وراء عقلي ، وعقلي وراء قلمي . ولكني لم أستطع .

وكيف لي والنيل يبدو لي في خطر .

وكيف لي ، وانا بالذات قاهري المولد والمزاج . ولدت على ضفة النيل بالجيزة . وعشت دائما عاشقا لحضارة الانهار ، وتجولت ما بين السند والفرات والسين والنيل ، وطوحت بي الاسفار بين الانهار ، فلم أجد في النهاية ما يعدل متعة النظر الى فيض فضي ، قادم من الجنوب ، مهاجر الى الشمال ، متجدد دائما . خالد ابدا .

وكيف لي ، وقد أنعم الله علي بنعمة الذاكرة البصرية ، لا أكاد أنسى ما أرى ، تدربت عيناي على الالوان ، وتخلصت من أمية العين ، فاصبحت ادرك معنى اللون الخفيف والكابي والشفاف والصافي ، والنيل معلم مجاني للعين والروح في فنون الالوان والضوء والظلال .

وكيف لي وقد انعم الله علي بنعمة السمع ، فاصبحت أحس وقع اللفظ ودبيبه بأذني ، وادرك الصلة بين المبنى والمعنى، والصلة بين الماء والنماء ، والمياه والحياة !

وكيف لي الصمت وفي قلبي من قديم هذا الصوت الروحي من ان الماء أصل الحياة وبركتها . وفي الكتب المقدسة تقديس للطهر والماء . بل وقد ذهب اقدم القدامى الى تقديس النيل ، بأسماكه وتماسيحه ! ونسجوا حوله الاساطير القديمة والحديثة حتى ارتقى بنا الحس الديني ، واصبح الماء الجاري هو الذي يعد الانسان للقاء الله في الصلاة !

وكيف لي ، وانا الذي تدرجت في الدرس ، وتسلقت قمم المعاني ، وسقطت في آبار الكلمات ، وتدحرجت بين السطور ، واحتميت بانحناءات الحروف ، وعلى قدر ما قرأت واستوعبت وتتلمذت ، لم أجد قبل النيل استاذا .

فمصر من دون النيل تصبح قاحلة وقحطا . وغيرها من دول النيل تعيش على الري بالمطر والنهر ، ومصر تعيش على النهر فقط . والنيل بفيضنه نعمة وفي غيضه نقمة . وهو يحتاج الى تنظيم وتخطيط وترتيب وتنسيق وحفر وحرث وزرع . ومن هنا كانت الدولة ضرورة وفرضا . اذا انتظمت واستقامت واعتدلت كانت نعمة ونظاما ، واذا غالت ومالت كانت نقمة وظلما وظلاما .

وكيف لي السكوت بعد ذلك ، والنيل ــ من آلاف السنين ــ اول درس في التاريخ لوقف الفيضان الخطير او القحط العجاف ، ولست هنا اتباهى ، مثل هؤلاء الذين يعلقون اوسمة وهمية مظهرية على صدر شحاذ ، بل مرجع الفخر هو درس التاريخ العميق في مصر ، لان مصر ليست فقط التي عرفت اول دولة في التاريخ ، ولكنها ايضا اول أرض احتاجت الى العمل والعلم . ورواها الى جانب النيل عرق الانسان .

ان مصر هي أقدم ارض في الكون عرفت عرق الانسان . وهذا هو المغزى العميق لهذا الشرف الوطني الذي ينتقل من جيل الى جيل ، وهو ما يجعلني اختار عنوان هذا الكتاب « النيل في خطر » .

كامل زهيري

الفصل الأول

أصول مشروع تحويل مياه النيل إلى سيناء

وثائق تنشر لأول مرة . أصول فكرة توطين اليهود في سيناء . مشروع هرتزل ١٩٠٣ أيام الملكة فكتوريا واللورد كرومر وبطرس باشا غالي . المراجع البريطانية والعربية كلها أغفلت ذكر هذه المحاولة . اسباب السرية المطلقة . دزرائيلي وراء مشروع اقامة اسرائيل ، وشراء اسهم قناة السويس . دزرائيلي ومجنون ليلى . محمد علي يرفض قرضا بـ ٤ ملايين جنيه من آل روتشيلد . هرتزل تأثر بأفكار هيس وبنسكر . ويقنع روتشيلد ودي هيرش بالاتجاه شرقا بدلا من الارجنتين . ميلاد فكرة الهجرة الجماعية المنظمة في المشرق العربي . مصر أولا .

لا يملك الانسان سوى الذهول من ان تظهر بغتة على صفحات الجرائد تلميحات لوعود بمشروع خطير ، لو صحت حكايته لكان كارثة وطنية تهدد مصر وحياتها ، بل ومستقبلها لاجيال قادمة .

ونعني بهذا الوعد ، او المشروع تحويل جزء من مياه النيل الى صحراء النقب عبر سيناء .

وما يثير الذهول والاسى ان مشروع تحويل مياه النيل الى سيناء هو فكرة قديمة ظهرت في مطلع القرن العشرين ، تقدم بها الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل عام ١٩٠٣ الى الحكومة البريطانية في عهد الملكة فكتوريا واللورد سالسبوري وجوزيف تشمبرلن ، وارثر بلفور والى الحكومة المصرية في عهد الخديوي عباس الثاني، ومصطفى باشا فهمي،وبطرس باشا غالي والمعتمد البريطاني اللورد كرومر . وقد بذل هرتزل لتحقيق المشروع نشاطا ، واظهر دهاء لتوطين اليهود في شبه جزيرة سيناء كنقطة للوثوب على فلسطين.

والعجيب ان تبعث هذه الفكرة القديمة من جديد ، وبعد اكثر من ستة وسبعين عاما فيجري الحديث هذه الايام « وان كان سرا وتلميحا » عن تحويل مياه النيل الى صحراء النقب في فلسطين المحتلة عبر شبه جزيرة سيناء . وهو مشروع ـ ان صح العزم عليه ـ فيه تفريط شنيع في هبة النيل لمصر ـ بل سيجعل مصر ـ في النهاية ـ للنيل بعد ان كان النيل لمصر . وكأننا نبدأ صفحة جديدة سوداء من النفوذ الاستعماري تشبه تلك الصفحة التي جعلت «مصر للقناة » قرابة قرن من الزمان ، بدلا من ان تكون « القناة لمصر » .

ومثل هذا البحث نقدمه حول الاصول التاريخية لمشروع تحويل مياه النيل الى سيناء عبر قناة السويس عام ١٩٠٣ ، وحول المشروع الجديد لتحويل مياه النيل الى النقب يفرض علينا الاستناد

الى الوثائق وحدها ، حتى لا يظن احد بنا التحامل او الافتراء .

وقد اقتضى هذا البحث الرجوع الى الوثائق ، التي ننشرها لاول مرة بالعربية ـ ومنها ما يتصل بمشروع توطين اليهود في سيناء كما جاء في مذكرات هرتزل نفسه ، اي في يومياته الكاملة والمنشورة في نيويورك عام ١٩٦٠ ، اي بعد اكثر من خمسين عاما من نهايتها ، تحت عنوان :

Thl Compelete Diaries of Theodor HERZL, edited by Rafael Patai, Herzl Press, New York, 1960.

وقد اعتمدنا على مقارنتها بيوميات هرتزل ، المترجمة الى العربية عام ١٩٦٨ ، والتي أعدها الدكتور انيس صايغ ، وترجمتها هيلدا شعبان صايغ ، وهي ترجمة دقيقة امينة لمقتطفات متتابعة ومصنفة طبقا للموضوع ، ومختارة من المجلدات الاربع التي تتألف منها اليوميات ، وتقع هذه المختارات في ٥٤٩ صفحة بالعربية .

والملفت للنظر ان المراجع الانجليزية(١) التي عالجت هذه الفترة من تاريخ مصر قد خلت تماما من الاشارة لهذا المشروع ، ومن اهمها كتاب اللورد كرومر المعتمد البريطاني « مصر الحديثة » في جزأين مطولين نشرهما اللورد عام ١٩٠٨ بعد استقالته . كما خلت اغلب الكتاب التي ألفها بعض كبار الموظفين البريطانيين ، والذين عملوا في خدمة الحكومة المصرية في هذه الفترة ، مثل كتاب سير رونالد ستورز « شرقيات » (٢) ، وهو الذي لعب دورا ضخما مع لورنس، وكان سكرتيرا لكتشنر ثم حاكما عسكريا للقدس . اي عاصر صدور وعد بلفور . وكذلك كتاب سير توماس راسيل « في الخدمة المصرية من ١٩٠٢ الى ١٩٤٦ » (٣)، وكتاب الفريد ملنر «انجلترا في مصر» (٤) .

والملفت للنظر ان المراجع العربية (٥) على كثرتها ـ قد اصيبت ايضا بفجوات ، فلم تشر في حينها ، او بعد ذلك ، لمشروع توطين اليهود في سيناء ، وتحويل المياه اليها عام ١٩٠٣ ، على الرغم من اهتمامها بحادث لاحق هو حادث طابه عام ١٩٠٦ ، وهو الحادث الذي كشف نزاعا حادا على حدود مصر الدولية ايام الخديو عباس حلمي الثاني ، وكان من ورائه مشروع مد سكة حديد الحجاز الى

العقبة ، وتغلغل النفوذ الالماني في الاستانة ، والصراع الالماني البريطاني .

فهل ترجع تلك الفجوات في كتابة تاريخ مصر،الى استخفاف المؤرخين المصريين بمتابعة اخطار التغلغل الصهيوني منذ محاولات هدم الاستقلال المصري في منتصف القرن التاسع عشر ، ومنذ وقعت قناة السويس بين براثن الانجليز وروتشيلد في عهد اسماعيل، ام ان اهتمامهم كان قد انصرف في الاغلب الى الاحداث السياسية المتصلة بالاستقلال والدستور ، دون الاهتمام بالنشاط الاقتصادي والمالي ، أم ان ذلك يرجع في النهاية الى ان المشروع الصهيوني عام ١٩٠٣ بتوطين اليهود في سيناء وتحويل مياه النيل قد احيط بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية ومن الحكومة البريطانية ومن المعتمد البريطاني ورجاله ؟

وقد يكون هذا السبب الاخير هو السبب الرئيسي ، لان مذكرات هرتزل كشفت ـ بعد نشرها عام ١٩٦٠ ـ انه فرض على رجال البعثة الصهيونية التي وصلت مصر عام ١٩٠٣ ان يقسموا بعدم افشاء اي سر او الادلاء باية تصريحات صحفية او نشر مذكرات او حتى مجرد الاشارة العابرة الى المشروع . وقد وضع هرتزل بنفسه صيغة القسم كما استلزم ان يوقع عليه اعضاء البعثة كتابة. وقد استمرت اتفاقية الجنتلمان بفرض السرية المطلقة على المشاريع الصهيونية بين الحكومات البريطانية المتعاقبة والحركة الصهيونية، حتى بعد وفاة هرتزل ، واختفاء سالسبوري وجوزيف تشمبرلين وكرومر لاننا نجد نفس السرية (٦) قد فرضت من سلطة الاحتلال البريطاني على مصر ، حين ارسلت الخارجية البريطانية التعليمات السرية بفرض الرقابة على الصحف المصرية خوفا من تسرب اية معلومات عن وعد بلفور عام ١٩١٧ .

وثيقتان خطيرتان

وقد استندنا في البحث عن مشروع توطين اليهود في سيناء وتحويل مياه النيل الى شبه الجزيرة على وثيقتين هامتين، ننقلهما حرفيا الى العربية ، لاول مرة ، وهما :

١ ـ الوثيقة الاولى :

نص مشروع الامتياز الذي كان قد اعده هرتزل عام ١٩٠٣ لعرضه على الحكومة المصرية اي على المعتمد البريطاني اللورد كرومر، وبطرس باشا غالي بالتحديد ، والمسئولين البريطانيين في وزارة الحقانية المصرية ، وذلك بعد نجاح مساعيه الاولية بقبول المشروع مبدئيا في لندن مع جوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات .

وخطورة هذه الوثيقة ، انها تكشف عن الحجم المروع لاطماع الصهيونية في سيناء منذ مطلع القرن ، وتصحح ما شاع حول المشروع ، واشتهر بين المؤرخين المدققين على قلتهم من انه كان مجرد مشروع لتوطين اليهود « في العريش » ويكشف نص مشروع الامتياز ان المنظمة الصهيونية التي مثلها هرتزل ، كانت ترمي الى مد امتياز التوطن وانشاء الموانىء والفنارات الشرقية للقناة وخليج السويس حتى حدود مصر وفلسطين (اي الحدود المنصوص عليها في فرمان تولية محمد علي المعروفة بالحدود الدولية) ومن البحر الابيض شمالا ، حتى خط عرض ٢٩ جنوبا ، اي الخط الذي يمتد من ابي زنيمة على خليج السويس متجها شرقا حتى الحدود .

٢ ـ الوثيقة الثانية :

نص تقرير البعثة الفنية التي أرسلتها الحكومة البريطانية، خلال شهري فبراير ومارس ١٩٠٣ ، وزارت سيناء ، بالاتفاق بين هرتزل وجوزيف تشمبرلين واللورد كرومر وبطرس باشا غالي.

ولا تكشف خطورة هذه الوثيقة الثانية عن اطماع الصهيونية فقط ، بل تكشف ايضا ان هذه البعثة التي اختارها هرتزل كانت تتكون من زعماء الحركة الصهيونية في فيينا ، وجنوب افريقيا، ولندن والارجنتين ، ولم تكن مجرد بعثة فنية من مهندسين وعسكريين للبحث في امكانيات توطن الاوروبيين « في سيناء ». واذا كانت هاتان الوثيقتان تكشفان بالقطع حجم مخططات الصهيونية منذ مطلع القرن ، ومدى اطماعها في سيناء ومياه النيل، فقد

استلزم البحث بعد ذلك الصعود الى ما وراء المشروع نفسه ، وتعقب الارتباطات بين هرتزل وشخصيتين معاصرتين صهيونيتين – من اصحاب الملايين ، وهما البارون موريس دي هيرش ، والبارون دي روتشيلد .

وليس الهدف هو مجرد الكشف عن الصلات الوثيقة والمريبة بين الفكرة الصهيونية وبيوت المال اليهودية التي تملكت نواصي الامور في اوروبا من فرانكفورت وميونيخ وبروكسل الى باريس وجنيف،وتغلغلت في الامبراطورية العثمانية وممتلكاتها في البلقان، وفي مصر منذ هزيمة محمد علي ، وخلال عهدي سعيد واسماعيل بل الهدف الاهم هو بيان هذا الخطر الذي استمر بعد وفاة هرتزل، لان البارون موريس دي هيرش كان الممول الاكبر لتوطين اليهود في الارجنتين والبارون دي روتشيلد كان الممول الاول لتوطين اليهود في فلسطين ، ثم ادمجت عام ١٩٢٢ مؤسستا روتشيلد وهيرش تحت اسم « بيكو » اختصارا لاسم « جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين » ، وقد بلغ مجموع ما امتلكته هذه المؤسسة الموحدة خلال ربع قرن من ١٩٢٢ الى ١٩٤٨ ما مساحته ٤٥ الف دونم ، اي ثلث ما كان يحوزه اليهود من اراضي عند اعلان قيام اسرائيل .

وانها لصفحات مجهولة حقا ، او مطوية قصدا ، في تاريخ ما نسميه دبلوماسية البنوك التي استطاعت اقراض السلاطين والخديويين ومن ثم اخضاعهم ولا يزال هذا الدور الهائل في اغلبه سرا في الخفاء،اما لبخل اصحاب البنوك الكبرى في كتابة سيرهم، او لان كبرى الصفقات المالية تفرض الكتمان وضرب الحصار المطبق من السرية المطلقة .

واذا كانت مصارف روتشيلد واوبنهايم قصفت بمدافعها المالية اقتصاد مصر كما لعب دزرائيلي دورا هاما في عهد الملكة فكتوريا في شراء اسهم قناة السويس عن طريق المليونير روتشيلد، ومهد ذلك لسلسلة من الصفقات والمؤامرات لهدم استقلال مصر ، فان مدافع البارون دي هيرش الذي كانوا يطلقون عليه دي هيرش «التركي» قد لعبت دورا هاما في الفوز بصفقات هائلة عند مد

سكة حديد البلقان (في تركيا الاوروبية) ولعبت دورا هاما في الدين العام العثماني ، وكان كل ذلك تمهيدا لتمزيق وانهيار الامبراطورية العثمانية سياسيا واقتصاديا قبل انهيارها عسكريا.

من هو هرتزل ؟

وطبيعي ان القارىء يلم حتما باطراف من حياة تيودور هرتزل. ولا شك انه يعرف كذلك اطرافا من الدعوة الصهيونية الى هجرة اليهود من شرقي اوروبا ، بالدرجة الاولى ، الى الارجنتين او قبرص او اوغندة وشرقي افريقيا ، او سيناء ، تمهيدا للانتقال الى فلسطين .

ولم يكن هرتزل هو اول داعية لانشاء الدولة اليهودية في فلسطين . فالفكرة قديمة .

ويؤكد بعض المؤرخين انها تعود الى ايام كرومويل ، وانها كما قال ابا ايبان في كتابه « شعبي » « تاريخ الشعب اليهودي » في الطبعة الفرنسية الصادرة عام ١٩٦٩[٧] ، جاءت ايضا كوعد على لسان نابليون بونابرت اثناء حملته العسكرية على سوريا ، حتى يستنهض معونة اليهود في فلسطين والعالم لاحتلال سوريا بعد احتلال مصر. ويقول ليونارد شتاين في كتابه « الصهيونية » المنشور عام ١٩٣٢، بالفرنسية ايضا ان نابليون دعا يهود اسيا وافريقيا للاصطفاف خلف رايته « لاعادة القدس القديمة » ، ويقول ايضا ان هذا الوعد قد ظهر في جريدة بونابرت المونيتير يونيفرسيل ، وقد نقله سوكولوف احد مؤرخي الصهيونية الثقاة في تاريخه عن الصهيونية ، وقد نشر في لندن عام ١٩١٩ (المجلد الثاني ، ص ٢٣٠) [٨] .

وقد ظهرت الفكرة من جديد ــ على ما يرى ابا ايبان نفسه ــ على لسان بالمرستون وزير خارجية بريطانيا ، في اغسطس سنة ١٨٤٠ ، حين ارسل الى سفيره في الاستانة ، يونسوبني ، ما نصه :

« ان اليهود المشتتين في انحاء اوروبا يعتقدون ان الوقت يدنو لبعث حقهم في فلسطين وبالتالي فان فلسطين تستطيع الافادة

من هجرة مكثفة وواضح أن السلطان (العثماني) سيهتم بتشجيع عودة اليهود » .

ثم نجد الفكرة مرة ثالثة ، تظهر على لسان دزرائيلي ، عام ١٨٧٨ ، حين اتفق مع اللورد سالسبوري على تبني الفكرة (وسالسبوري هو خال بلفور) وقد تقدم دزرائيلي بنفسه في مؤتمر برلين (١٣ يوليو ١٩٧٨) ـ بمذكرة للمؤتمر عنوانها «المسألة الصهيونية في المسألة الشرقية » وقد نشرتها صحافة فيينا دون اشارة الى اسم صاحبها دزرائيلي ، الذي قال في المذكرة ما نصه:

« الا يجوز لنا ان نفترض انه سيوجد خلال نصف قرن من الزمان شعب يهودي في هذا البلد وجمهرة كثيفة تناهز مليون نسمة ، تتحدث لغة واحدة ، وتحركها رغبة واحدة في الاستقلال» (ص ٢٦٤ من كتاب ايبان).

دزرائيلي ومجنون ليلى

ويهمنا هنا القاء بعض الضوء على ما خفي من اراء دزرائيلي الذي أصبح يحمل لقب « أيرل اوف بيكونزفيلد » ، وقصة شرائه لاسهم قناة السويس التي كان يملكها الخديو اسماعيل قصة معروفة . ودور روتشيلد في اقراض بريطانيا معروف ايضا . ولكن قد لا يعرف الكثيرون ان دزرائيلي لم يكن نفسه يهوديا اذ كان ابوه اسحق دزرائيلي يهوديا تنصر ، وقد هاجر من البندقية الى لندن عام ١٧٤٨ واسم دزرائيلي الاصلي هو«دي اسرائيلي» اي الاسرائيلي كما تذكر الانسكلوبيديا البريطانية . (ص ٢٤٦ ـ ٢٥١ ، المجلد٣، طبعة ١٩٥٦) .

وقد انتقل اسحق دزرائيلي من اليهودية الى النصرانية عام ١٨٣١ ، وانتقل كذلك ابناؤه الثلاثة ، ومنهم الابن الاكبر بنيامين . ومن الثابت ان بنيامين لم يرغب في العمل بالتجارة كما رغب والده واشتغل بالصحافة وكتابة الروايات. والغريب ان احدى رواياته الثلاثة الاولى ـ ولم تلق جميعها نجاحا ادبيا كبيرا في لندن ـ كان عنوانها « مجنون ليلى » (١٧٩٧) وكانت الثانية بعنوان « الرائي »

وهي رواية الفها عن دافيد الرائي الذي ظهر في القرن الثاني عشر . واسمه مناحيم بن سليمان بن الروحي او الرائي وقد ولد في اقليم احمدية . وحرض اليهود القاطنين في اذربيجان على المسلمين، وتزعم حركة الاستيلاء على فلسطين اثر الصليبيين . ويبدو انه كان ممسوسا ، فأعلن العصيان وانتقل الى كردستان ، ولكن انصار حميه قتلوه اغتيالا .

وفي التاريخ الصهيوني تقديس لهذا الرجل ، وهم يتبركون به ، بل لقد ظهرت نحلة يهودية عرفت بالمناحميين او النحمانيين تبركا باسمه وسيرته وما اسم مناحم بيجن الا متصلا به. وقد صوره دزرائيلي في رواية الحكاية العجيبة للرائي « كمن يمتلك قوة خارقة للطبيعة لاعادة مملكة العبرانيين على انقاض الخلافة الجديدة في بغداد » .

ولكن دزرائيلي لم يكن روائيا حالما بل عمل بالصحافة والادب ثم السياسة وقد بدأ حياته برحلة الى المشرق ، وسافر فيها من اسبانيا الى البانيا ، ثم اثينا والاستانة ، وفلسطين ومصر وانفق ما كسبه من روايته « الدوق الشاب » وكانت خمسمائة جنيه استرليني . ولسنا ندري حتى الان شيئا عن تفاصيل لقائه مع محمد علي . ولكن عادة محمد علي كانت لقاء الكتاب والسائحين في قصره بالقلعة ، ومنهم عدد كبير من فرنسا مثل جيرار دي نرفال ، وانفنتان ، وعدد من السنان سيمونيين اصحاب فكرة شق قناة السويس وقناة بنما .

والاكيد ان محمد علي كان فطنا [٩] فقد رفض فكرة قناة السويس ، خوفا من اطماع الدول الكبرى ، وطلب من السان سيمونيين ان يعكفوا على مشروع بناء القناطر الخيرية لتنظيم الري، وزيادة محصول القطن .

وكما كان محمد علي فطنا ، كان ايضا حذرا . فقد رفض فكرة القروض الخارجية حين عرض عليه آل روتشيلد قرضا باربعة ملايين جنيه [١٠] وفضل على القرض ان يصدر قرارا باحتكار الحرير والتبغ ، ورفع الضرائب على الاراضي في سوريا مما كان سببا في غضب الاهالي ، ويسجل جبريل انكيري في كتابه ابراهيم باشا

هـذه الواقعة الهامة حين كـانت الخزينة المصريـة تعاني مـن الضائقة بسبب الحرب .

ولكن دزرائيلي عاد من رحلته المشرقية ليكتب روايته التي لم يخف فيها اصله اليهودي مما اثار عليه بعضا من اعضاء حـزب المحافظين من زملائه .

وحياة دزرائيلي نفسها لم تلمع الا بعد موت محمد علي ، وقد اصبح دزرائيلي نائبا عن مقاطعة بكنجهام،بعد فشل متعدد ومتلاحق في الانتخابات ، وقد استطاع دزرائيلي التقرب ـ في ادب وتفان الى قلب الملكة فيكتوريا ، وخاصة بعد وفاة زوجها . وهو الـذي اقترح ان يضاف الى لقب فيكتوريا لقب « امبراطورة الهنـد » عام ١٨٧٦ وهو الذي استطاع ان يحصل من روتشيلد على القروض لشراء ١٧٧٠٠٠ سهما من اسهم قناة السويس عام ١٨٧٥ ،واعتبرت فيكتوريا ان هذهالصفقة اكبر خدمة تاريخية اداها دزرائيلي لانجلترا فانعمت عليه بلقب اللورد ، وانتقل الى مجلس اللوردات .

وكان دزرائيلي هو مهنـدس الامبراطوريـة ، وخاصة في سياستها تجاه المشكلة الشرقية فكان من دعاة الحفاظ صوريا على بقاء الامبراطورية العثمانية،وذلك خوفا من تنازع روسيا القيصرية، والمانيا البسماركية على املاكها في المشرق ، وهو الطريـق الـى الامبراطورية البريطانية في الهند ومصر وافريقيا .

واذا ما نشبت الحرب التركية الروسية ، عام ١٨٧٨ وانتهت بهزيمة تركيا ، انعقد مؤتمر برلين برئاسة بسمارك « المستشـار » الحديدي « وقد حضر دزرائيلي وسالسبوري هذا المؤتمر ، ولـم يتخذ قرارا بشان المذكرة ـ المسألة الصهيونية فيالمسألة الشرقية ـ ولكن المؤتمر انتهى الى معاهدة برلين التي نصت في احد بنودهـا «على التزام الباب العالي بعدم التفرقة ضد اي شخص في تولـي الوظائف ، او نيله الاوسمة ، او ممارسته المهن والصناعات ، وعدم التمييز امام القضاء بسبب الدين ، ومساواة جميع الحجاج ورجال الدين في تركيا الاسيوية وتركيا الاوروبية » .

والجدير بالذكر ان مذكرة دزرائيلي حول المسألة الصهيونية

لم يكن يسعفها الواقع في ذلك الوقت ــ لان عـدد اليهـود في فلسطين ، على ما يروي ابا ايبان نفسه ــ لم يكونوا يزيدون عـلى ٢٠ الف نسمة ، ــ وكانوا يتركزون في القدس ، وصفد وطبريـة، والخليل . وتكشف هذه الوقائع ان الفكرة الصهيونية نفسها لـم تكن قد تبلورت،ويرجع اصلها تارة الى نابليون لاسباب استعمارية، وتارة الى دزرائيلي لاسباب تختلط فيها الرومانسية بالعاطفـة الدينية بالمصالح الاستعمارية ، وبهذا يظهر السؤال :ــ
ــ من اين اتى هرتزل بافكاره ؟.

وينكر هرتزل في مذكراته وكتابه « الدولة اليهودية » انـه قرا شيئا مما كتبه سابقوه عن الصهيونية منذ ظهر كتاب موسـى هيس « روما والقدس » عام ١٨٦٢ ، اي بعد عامين من ميـلاد هرتزل . وكان هيس معاصرا للأسال وكارل ماركس وقد تحدث هيس ــ وهذا ايضا ملفت للنظر ــ عن مشروع شق قناة السويس، وانشاء خط سكة حديد الشرق السريع.وفي كتابه آمال وتمنيات بان تعاون فرنسا في اقامة بعض المستعمرات اليهودية التي قـد تمتد يوما كما قال في كتابه « ما بين السـويس والقدس وعلى ضفتي الاردن » .

والاكيد ان البعثة السان سيمونية ، صاحبة فكرة شق قناة السويس ، قد وصلت عام ١٨٣٤ في عهد محمد علي ، وغادرتها بعد عامين ، وقد عرف فردنان دي لسبس بالفكرة عند وصـول هذه البعثة ، لانه كان في عهد محمد علي نائبا لقنصل فرنسـا في الاسكندرية ، وقد استقبل اعضاء البعثة من خريجي مدرسـة البولتكينك الفرنسية ، على ما تروي سوزان فوالكان في كتابهـا « يوميات سان سيمونية في مصر » في طبعته الوحيدة التي ظهرت بباريس عام ١٨٦٦ (١٢) . ولعل هيس قرأ شيئا من مطبوعاتهم بعد عودتهم الى فرنسا ، وقد نشطوا الى الدعوة للفكرة رغم رفض محمد علي لها .

وينكر هرتزل ايضا انـه تأثر بكاتب صهيـوني آخر هو ليونسكو (١٨٢١ ــ ١٨٩١) صاحب كتاب « الانعتاق الذاتي » من جماعة « احباء صهيـون » «ومن الذين سبقوا هرتزل الـى

الاستعانة باموال اصحاب الملايين اليهود وعلى راسهم البارون موريس دي هيرش ، لمساعدة اليهود على الاستيطان بالارجنتين .

ولكن مؤرخي الصهيونية ، ومنهم ليونارد شتاين في كتابه « الصهيونية في اتجاهاتها وتعاليمها » (لوزان ١٩١٩) ، يقول (ص ٢١) :

ـ كان بنسكر يتحدث عن « النهضة الوطنية » ، بينما كان هيس يتحدث عن فكرة « الدولة » .

واغلب الظن ان هرتزل قرأ هؤلاء ولكنها واقعة غير ذات بال اذ ان هرتزل شق طريقا خاصا ليس فيه من الفكر العميق شيء، ولكن فيه الكثير من الروح العملية ، والقدرة على التأثير والتفاوض ما جعله يقنع هيرش بالعدول عن فكرة الهجرة الى الارجنتين والاتجاه شرقا .

وهو بلا شك يتفق مع بنسكر وهيس في معارضة فكرة الاندماج ، اي انصهار اليهود في المجتمعات التي يقيمون فيها ، مهما بلغوا من شأن وحتى لو وصلوا الى مراتب الوزراء أو تملكوا كبري البنوك والشركات ، واصبحوا بها ملوكا غير متوجين .

لقد كانت خطورة هرتزل في رفضه القاطع للاندماج ، ورفضه القاطع للهجرة السرية الى فلسطين والهجرة المتوزعة الفردية الى الارجنتين ، بل كانت احلامه اكبر واخطر .

هوامش الفصل الاول

(١) ومن اهمها كتاب اللورد كرومر

Modern Egypt, Earl of Cromer, 2 vol. Macmillan, London, 1908.

(٢) كتاب سير رونالد ستورز ، شرقيات ، الطبعة الاولى ١٩٣٧ ، الطبعة الثانية والمنقحة ١٩٤٩ ،

Orientations, by Ronald Storrs, Nickobonk Wastson, London.

(٣) كتاب سير توماس راسيل « في الخدمة المصرية من ١٩٠٢ ــ ١٩٤٦ ».

Egyptian Service, 1902 - 1946 by Sir Tomas Russel Pasha, Butler, Tanner, 1940.

(٤) كتاب الفريد ملنر ، انجلترا في مصر .

England in Egypt, by Viscount Milner.

الطبعة الرابعة المنقحة حتى أحداث عام ١٩٠٤ ، طبع

Edhard Arnold, London, 1909.

(٥) عالجت كتب عربية كثيرة قرية طابه ، حين احتل الاتراك العثمانيون هذه القرية عام ١٩٠٦ وهي قرية داخل الحدود المصرية ، في مواجهة ميناء العقبة ، وكان الالمان والعثمانيون يستعدون لمد سكة حديد الحجاز ، وكانت لهذه الواقعة اهميــــة استراتيجية كبيرة ، لتوغل النفوذ الالماني في الامبراطورية العثمانية ، وشمــال افريقيا ، وتأزم الموقف بين اللورد كرومر والسلطان عبد الحميد ، واثيرت قضية فرمان تولية عباس حلمي الثاني ١٨٩٣ ، بدعوى انه لم يشمل كل سيناء ، ولكن المواجهة شبه العسكرية بين تركيا وبريطانيا ، وتحرك الجيوش العثمانية الى حيفا والبريطانية الى رودس ، أوصل الازمة الى حافة المواجهة العسكرية . وتخلت فرنسا والمانيا عن مساعدة تركيا ، وانتهت الازمة بتكوين لجنة مشتركة انتهت الى تــاكيد حدود مصر الدولية مع فلسطين ، والاعتراف بالحدود الواردة في فرمــان تولية محمد علي .

وكان لهذا الحادث أهمية كبرى حتى على مصير الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد .

ومن الملاحظ ان كتب المؤرخ الاستاذ عبد الرحمن الرافعي قد خلت من الاشارة الى مشروع توطين اليهود في سيناء على الرغم من تسجيلها الدقيق لاهم الازمات بين مصر وبريطانيا ابتداء من السودان ، الى تعيين الموظفين ، الى أزمة الضباط ، الى حادثة طابه ، ثم دنشواي .

كما خلت ايضا كتب الزعيم مصطفى كامل ، ومنها كتابه (المسالة الشرقية)، وخلت كذلك اوراق محمد فريد (١٩٠٤ ـ ١٩١٩) على صراحتها ، راجع المجلد الاول ، طبع مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، سلسلة المذكرات التاريخية ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

(٦) من الوثائق السرية للحكومة البريطانية وثيقة F. 0/311/3054 ارسلت الحكومة البريطانية الى المعتمد البريطاني في القاهرة وينجت برقية بنص وعد بلفور ، مع اوامر صريحة بانه من المرغوب فيه ممارسة رقابة دقيقة على تعليقات الصحف ، بحيث لا يجب ان تؤذي المشاعر العربية » ، راجع كتاب كامل زهيري « مزاعم بيجين» ، فصل عن حول حقيقة وعد بلفور ، طبعة ١٩٧٨ .

(٧) كتاب ابا ايبان ، شعبي ، او تاريخ الشعب اليهودي ، بالفرنسية ، طبعة ١٩٦٩ .

ABBA EBAN, Mon Peuple, Histoire du Peuple Juif, Buchet/Chastell, 1969.

(٨) كتاب

Le Sionisme, ses tendances et son organisation, Dr. S. Bernestein, Lauzanne, 1919 .

(٩) يذكر جبريل انكيري في كتابه « ابراهيم باشا » (١٩٤٨) ص ٢٠٠ ، ان حروب مصر ضد تركيا ونفقات اعادة تنظيم سوريا ارهقت ميزانية محمد علي . وكان يامل الحصول على قرض من الخارج . وكان لا بد من حصوله على موافقة الباب العالي ، لكنه رفض . وقد ابدى آل روتشيلد استعدادهم لتقديم قرض قيمته ٤ ملايين جنيه ، ولكن الشروط المعروضة لم ترق لمحمد علي . ومنذ بداية عام ١٨٣٤ اصبحت الخزانة المصرية في ازمة مما اضطر محمد علي الى الاعتماد على سوريا . فاصدر قرارا باحتكار كل الحرير والتبغ ، وفرض ضرائب مرتفعة على الاراضي والمنازل والمحلات التجارية . وكذلك الجمارك . مما كان سببا في ضيق الاهالي .

Ibrahim Pacha (1789 - 1848) , Par Gabriel Enkiri, 1948 , Préfaec Par Ilhami Hussien Pacha, Impremerie Française, Le Caire.

(١٠)

Diplomacy in the Near and Middle East, Vol., I, A Documentray Record (1535 - 1914), by J. C. Hurewitz, 1956, U. S. A., D. Van Norstad Co.

في صفحتي ١٧٧ و ١٧٨ ، نص المذكرة البريطانية للحصول على قرض من آل روتشيلد لشراء اسهم قناة السويس ، وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ وفي صفحتي ١٧٨ و١٧٩- نص الاتفاقية لشراء اسهم القناة ، ٢٥ و ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ ، بين

القنصل العام البريطاني في القاهرة الماجور جنرال ادوارد ستانسون واسماعيل صديق باشا وزير المالية المصري ، وعلى الصفحات من ١٨٠ الى ١٨٥ ، نص دفاع دزرائيلي عن الصفقة في مناقشات مجلس العموم في فبراير ١٨٧٦ ، وفيها دفاع عن آل روتشيلد ، وبيان بالتزامهم السرية الكاملة في اتمام الصفقة .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ ، نص معاهدة برلين ١٣ يوليو ١٨٧٨، وقد صدقت عليها المانيا بتاريخ ٣ اغسطس ١٨٧٨ ، وتركيا العثمانية في ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ وجاء في المادة ١٢ من المعاهدة ، ان الباب العالي قد ابدى رغبته في الحفاظ على الحرية الدينية ، وان يشملها باوسع مدى ، وقد اخذ الاطراف علما بهذه الرغبة التلقائية .

ولا يجوز في اي جزء من الامبراطورية العثمانية اعتبار الاختلاف الديني أساسا للابعاد ، او عدم الاهلية للحقوق المدنية والسياسية او تولي الوظائف العمومية ، او المراتب ، او الرتب ، او مزاولة المهن والصنائع .

(١٢) Voilquin Suzanne, Une Saint - Simonienne en Egypte, ou mémoires d'une fille de peuple, Pris, 1868.

تروى سوزان فولكان ، احدى السان سيمونيات اللاتي حضرن الى مصر عام ١٨٣٤، قصة مقابلة دي لسبس ، نائب القنصل الفرنسي بالاسكندرية ، يوم وصولها الى الاسكندرية ، ١٣ نوفمبر ١٨٣٤ .

الفصل الثاني

البحث عن عباءة

هرتزل يقابل مصطفى كامل عام ١٨٩٧ . الرسائل السرية بين مصطفى كامل وعبد الرحيم احمد والخديو عباس الثاني. مصطفى كامل يبحث عن اصدقاء لمصر ، فرنسا والمانيا وروسيا ، وهرتزل يتجه اتجاها مضادا . البارون دي هيرش يحصل على امتياز مد السكة الحديد في دول البلقان، ويمول هجرة اليهود الى ارجنتين . هرتزل يقابل الامبراطور الالماني ولهلم الثاني في احدى المستعمرات اليهودية في فلسطين. ويستعين بقسيس انجليزي من اصل الماني يؤمن بعودة المسيح .

لماذا ترك هرتزل تركيا والمانيا واتجه الى تركيا ؟

مصطفى كامل يتجه الى جلادستون زعيم الاحرار ، وهرتزل يتجه الى سالسبوري ، خال بلفور وزعيم المحافظين .

يطلقون في بريطانيا على العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر « العصر الفكتوري » ، فقد حكمت فكتوريا انجلترا خمسين عاما ، واستحقت فيه الامبراطورية البريطانية هذا الوصف انها « لا تغرب عنها الشمس » .

كما يطلقون في فرنسا على نفس الفترة اسم « العصر الجميل» وفيه انطلقت الامبراطورية الثانية في مغامرات استعمارية من الجزائر الى افريقيا الى الهند الصينية ، ولم تكن المانيا اقل طمعا او طموحا ، لانها ـ وهي الدولة الراسمالية الاوروبية الثالثة ، ضربت ضربتها في الشرق الاقصى ، وفي افريقيا شرقا وغربا .

وفي هذه السنوات ، وفي ستينات القرن التاسع عشر ، ولد تيودور(١) هرتزل في بودابسنت (٢ مايو ١٨٦٠). وكان ابوه تاجرا من اثرياء عاصمة المجر ، واصبح مديرا لبنك هنجاريا . وقد درس هرتزل القانون ، وقبل للمرافعة امام محاكم فيينا في ٣٠ يوليو ١٨٨٤ . ولكنه فضل الصحافة والسياسة على المحاماة .

والغريب ان تيودور هرتزل ـ داعية الدولة اليهودية ـ التقى بالزعيم الوطني مصطفى كامل داعية جلاء الانجليز عن مصر. وفرق كبير بين الرجلين،والاكيد ان تيودورهرتزل التقى بمصطفى كامل في رحلة الى فيينا عام ١٨٩٧ ، ولكن اللقاء بينهما كان لقاء عابري طريق .

وتكشف الخطابات السرية التي كان قد ارسلها مصطفى كامل الى صديقه عبد الرحيم أحمد وكيل الادارة العربية « بالمعية السنية » إي قصر الخديو عباس حلمي الثاني ، وقد اشترت دار الوثائق المصرية بعابدين ١٨ رسالة من ورثة عبد الرحيم احمد

عام ١٩٦١ ، ان عبد الرحيم كان حلقة الاتصال بين مصطفى كامل والخديوي ، وقد ظلت العلاقة بينهما طيبة حتى انقلب الخديوي بعد الوفاق الودي بين فرنسا وانجلترا ، والذي اطلقت فيه فرنسا يد انجلترا في مصر في مقابل اطلاق يد فرنسا في المغرب العربي.

والخطابات في غضون عام ١٨٩٥ . وكان مصطفى كامل يقيم بباريس ٣٢ شارع الجامعة (٢) ، وكان ينتقل منها الى بودابست وفيينا ، لاهمية الامبراطورية الهنجارية النمساوية ، ولاهمية المانيا القيصرية ، وتصحح هذه الخطابات ما شاع من ان مصطفى كامل اعتمد على فرنسا وحدها اثناء النزاع بين لندن وباريس . فقد نشط هذا الشاب الوطني ، برومانسية شرقية وثقافة فرنسية ، بين عواصم اوروبا ، يكتب ويخطب ، ويتصل بكبار الصحفيين والكتاب والساسة .

وتكشف هذه الخطابات ان عبد الرحيم احمد ، الذي كان قاضيا في المحكمة المختلطة بالمنصورة وكان من قبل مدرسا للعربية في باريس، قبل تولي منصب وكالة الادارة العربية بعابدين كان يعمد الى الخروج من الباب الخلفي لسراي عابدين ، بعيدا عن جواسيس اللورد كرومر لمقابلة مصطفى كامل وان مصطفى كامل كان يرسل اليه خطاباته من باريس اوتولوز عن طريق « البوستة الفرنساوية » حتى لا تقع في ايدي الانجليز ، وكان الخديوي قد اصطدم بالانجليز منذ عام ١٨٩٣ عند تأليف وزارة مصطفى باشا فهمي . واصطدم مرة ثانية في حادثة الحدود عام ١٨٩٤ حين اصطدم الضباط المصريون في الجيش المصري بالقادة الانكليز . وقد رأى عباس ردا على سياسة كرومر الحديدية والمتغطرسة ان يستعين بالمثقفين والضباط .

ووسط هذا الصراع العنيف بين المانيا وفرنسا وانجلترا وروسيا القيصرية ــ كان لا بد من الاستفادة من المتناقضات والمصالح المتنافرة . وهكذا كان مصطفى كامل يتحرك وسط جو من الدسائس الشخصية،وتحت رقابة صارمة من سلطة الاحتلال، حتى ان كرومر كان يرسل جواسيسه بانتظام ليسأل عن اقارب

مصطفى كامل ، وعائلته ، وظل يضايق شقيقه علي فهمي كامل ـ وكان ضابطا في الجيش ، حتى انزله الى رتبة نفر ، وارغمه على المشاركة في حملة السودان !

والاكيد أن صورة هذه الصراعات الدولية كانت واضحة امام الشاب مصطفى كامل ، ويبدو ان رحلاته واتصالاته كشفت له الصورة كاملة . ولهذا فهو ينصح الخديوي في تقريره السري المؤرخ ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ ـ « باستخدام كل الاجناس دون ان نفوض لاي اجنبي كان امرنا ، ونستودعه اسرارنا ، لان الاوروبي مهما بدت عليه علائم الصدق والاخلاص لسدة الامير ولمصر ، فهو لا يبحث الا عن منفعته الخاصة . فان عرف امورنا واسرارنا ورأى في افشائها لاعدائنا منفعة واحدة لا يتأنى لحظة عن افشائها ».

وهو ينصح ايضا في نفس التقرير بالتودد الى المانيا والتقرب منها ، بكل الوسائل الممكنة ـ على حد قوله في التقرير ـ ويشير الى « استخدام جريدتين او ثلاثة المانية ، بل ويقترح « على الخديوي دعوة ابناء الامبراطور غليوم لزيارة مصر في فصل الشتاء ».

ففرنسا وحدها لم تكن تكفي لمنافسة انجلترا . ولا يكفي هذا السباق المحموم للاستفادة من الغيرة او المتناقضات ، بل ان المانيا ايضا تدق بعنف ابواب الشرق وافريقيا . وهي في الدرجة الاولى حليفة السلطان . ومنذ اضطر المستشار الحديدي بسمارك للاستقالة عام ١٨٩٠ لخلافه مع الامبراطور ولهلم الثاني ، وكان شابا متحمسا ايضا للسيطرة العسكرية . وقد استطاع بسمارك منذ هزيمة فرنسا عام ١٨٧٠ ، ان يصبح مهندس الحلف الثلاثي بين المانيا وروسيا والنمسا . وبدات سياسة انقاذ المانيا من الاشتراكية « باصلاحات عمالية ضخمة ، وانفتحت شهية الالمان أيضا داخل الامبراطورية العثمانية حتى حصل « دويتش بنك» عام ١٨٩٨ على امتياز مد سكة حديد بغداد . وكان السلطان العثماني في ضائقة مالية . وقد تجمدت اطراف امبراطوريته الشاسعة وجفت مواردها الاقتصادية ، بل اهتزت سمعتها منذ عصيان محمد علي على الباب العالي ورغبته في الاستقلال بمصر.

وهكذا كان هذا اللقاء الغريب بين هرتزل ومصطفى كامل لقاء عابري نفس الطريق ، ولكن كلا منهما كان يتجه اتجاها مختلفا .

مصطفى كامل كان يرتب اموره على اساس الحفاظ على الصلة مع تركيا العثمانية ، والتقارب مع فرنسا منافسة انجلترا، والتودد لالمانيا المنافس والخصم القوي الجديد . اما هرتزل فقد كان يتجه ، او على الاصل ينتقل بالفكرة الصهيونية ، من الاستانة وبرلين ، ومن بودابست وفينا الى لندن ، عاصمة الاستعمار الاقوى والاكثر ضمانا .

لقاء في فندق متروبول

ويقول المؤرخ الوطني عبد الرحمن الرافعي (ص ٧٧ من كتاب مصطفى كامل) : « أراد مصطفى كامل أن يسمع صوته اكثر عدد من رجال السياسة في النمسا ، فاقام وليمة كبرى في فندق متروبول مساء الاربعاء ٢٤ مارس ١٨٩٧ ، دعا اليها نيفا وثمانين مدعوا من النواب والصحفيين ، ومنهم الدكتور رزنر ، النائب النمساوي والطبيب الشهير ، وبعد ان تناولوا العشاء وقف الداعي،وذكر رد الاحتلال البريطاني قالوا انه الاحتلال لستة شهور ، وله اليوم ١٥ عاما ، اي ثلاثون ستة شهور . وقد اشار مصطفى كامل في خطابه الى ان الخديوي عباس تلقى علومه في النمسا ».

ويروي هرتزل في مذكراته (ص ٦٢٥) بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٩٧ ما نصه : ـ « الوفد المصري ، مصطفى كامل الذي كان قد زارني من قبل زارني ثانية . انه في رحلة اخرى لجمع المشاعر المؤيدة لقضية الشعب المصري الذي يسعى للخلاص من السيطرة البريطانية . ان هذا الشاب المشرقي يعطي انطباعا ممتازا . وهو مثقف وراق وذكي وبليغ . وقد دونته في ذاكرتي لانه قد يلعب يوما ما دورا في سياسة الشرق ، حيث قد تلتقي مرة ثانية ».

ويقول هرتزل: « ان سليل مضطهدينا في مصرايم (ايمصر)

يتنهد اليوم من عذاب الرق ، وتقوده طريقه الى انا اليهودي ، طالبا مساعدتي الصحفية ... اشعر ، مع انني لم اخبره بذلك، بانه مما يفيد قضيتنا ان يضطر الانجليز الى مغادرة مصر . فانهم سيضطرون انذاك ان يبحثوا عن طريق اخر الى الهند بدل قناة السويس ، التي ستضيع منهم ، او على الاقل تصبح غير مأمونة. انذاك تصبح فلسطين اليهودية الحديثة مناسبة لهم في الطريق من يافا الى الخليج الفارسي » .

هرتزل في باريس

وقد اشتغل هرتزل اول الامر محررا ادبيا في جريدة « فينر الجماين زايتونج » ، اي جريدة فيينا العامة ، ثم عينته جريدة « نوي فريي بريس » او الجريدة الحرة كبرى الجرائد اليومية في فينا مراسلا دائما في باريس . ولا نجد دليلا على موهبة ادبية اكيدة ، ولكنه على اي حال وصل باريس ، وسط نشاط مالي وصراع محموم بين الحكومات الاوروبية حول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وشهد تلك الحروب العنيفة بين بيوت المال اليهودية والكاثوليكية ، ووسط تلك الحمى حول سندات قناة السويس ومشروع قناة بناما .

فاذا وصل تيودور هرتزل باريس ، اذا به يرى ويلمس تلك الصراعات السرية ــ والعلنية احيانا ــ وتنكشف له تلك التيجان المعلقة على رؤوس ملوك غير متوجين من اصحاب رووس الاموال اليهودية ، وفوق هذه الرؤوس ملكان هما البارون موريس دي هيرش والبارون ادمون دي روتشيلد .

ويصف دافيد س. لاندر ، استاذ الاقتصاد بجامعةكولومبيا، في كتابه « بنوك وباشوات» (٣) وكان قد حصل على منحة دراسية للاطلاع على طرف من الارشيف السري لاحد البنوك الفرنسية التي اقرضت الخديو اسماعيل ، تلك الفترة الخطيرة من دبلوماسية البنوك ، كما يكشف صراع الاقليات الدينية التي تربعت فوق عروش المال .

فقد صعدت تلك الاقليات ، وعلى راسها الاقلية اليهودية، وتركزت في المانيا ، ثم انتشرت بغير جلبة او ضوضاء ، وسط بلاطات الملوك والامراء والقياصرة، ثم تبعتها اقلية اخرى هي جماعة الكلفيين ، اتباع كلفن ، بعد هروبهم من الفلاندرز وفرنسا في القرن ١٦ . (وتبعهم اليونانيون، والكويكرز) ، ومثل هذه الشبكات المالية عبر القارة الاوروبية ، ثم عبر البحار ، كانت تتطلب في الدرجة الاولى السرية والثقة وروابط القربى بين العائلات . بالدين والمصاهرة .

وقد كسبت تلك البيوت المالية الكبرى من الحرب والسلام معا .

فكانت وراء حروب نابليون ، ووراء هزيمته . وكسبت من التدمير والتعمير معا . فالحرب تحتاج الى القروض والاموال والتجهيزات والمعدات ، والسلم يحتاج الى التعمير بعد الدمار ، واذا باكبر بيت مالي هو بيت آل روتشيلد،وقد بدأ في فرانكفورت في العشرين عاما الاولى من القرن التاسع عشر ، ثم تربعوا من غير منازع في الفترة ما بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، وظهرت في امريكا تلك المجموعة القائدة في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، في عائلة براون ، وقد بداوا في بلتمور باسم الكسندر براون وشركاه ، وبدأوا بتجارة الكتان واستيراده ، ثم انتقلوا الى البنوك حوالي ١٨٣٥ ، فاسسوا فروعا في نيويورك وفيلادلفيا وليفربول. ثم ظهرت العائلات السويسرية ايضا مثل هينش ، واوديز ، وكانوا يرسلون ابناءهم الى باريس لانشاء البيوت المالية بالتعاون مع اقاربهم في جنيف .

واذا بالمانيا قد اصبحت وطن تلك العروش المالية ، وكان اغلبهم من اليهود ، فكانت عائلة اوينهايم في كولونيا وعائلة بامبرجر في مينز ، وعائلة هابر في كارلسرو ، وعائلة هاين وفاربرج في هامبورج ،وتليها عائلات شترن ، وداوخستر ، وجولد سميدت ، وبعد ذلك او قبل ذلك مجموعة فرانكفورت التليدة واقواها آل روتشيلد (٤).

ووسط هذا الجو ، استقر هرتزل في باريس ، وسط

فضيحة قناة بناما وهي فضيحة هزت فرنسا لافلاس الشركة التي لم تتم اعمالها ، وكان بطلا هذه الفضيحة هو فردناند دي ليسبس الذي تألق نجمه بعد اتمام قناة السويس ، وقد تأسست الشركة العالمية لقناة بناما في عام ١٨٨١ ، والبطل الثاني هو المهندس ايفل ، مصمم ومنفذ برج ايفل الشهير ، وقد فضحت هذه الفضيحة القروض الربوية الهائلة التي قامت بها البنوك ، مما اثار موجة من معاداة السامية ، او ما عرف بقضية الضابط دريفوس ، اليهودي الفرنسي الذي اتهم باتصاله بالمانيا ، وقد انقسم الراي العام الفرنسي حولها (٥) ، (وقد بدات القضية ١٨٩٤ وانتهت ١٩٠٦).

وانعكست القضية على مفكري وكتاب فرنسا ، فظهرالكاتب ادوار درمون Edouard Drumont والذي ألف كتاب « فرنسا اليهودية » عام ١٨٨٦ ، وفيه يتحدث عن مؤامرة « يهودية « يهودية ماسونية» ضد فرنسا . واصبح درمون نائبا عن الجزائر، وكان من معارضي قانون ٢٤ اكتوبر ١٨٧٠ ، الذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر . بل وطالب بالغاء هذا القانون حتى طرد من البرلمان .

وقد حاول هرتزل الكشف عن مواهبه الادبية ، فالف مسرحيته « الجيتو الجديد » Le nouveau Ghetto ولم تكشف عن موهبة ذات بال ، ولكنها انتهت بهذه السطور الموحية :

« أيها اليهود . يا اخوتي . حتى يأتي اليوم الذي يتركونكم فيه تعيشون بسلام . لماذا يتمسكون بنا بمثل هذه القوة ؟ أريد الخروج .. الخروج .. الخروج اخيرا من الجيتو » ؟

وهكذا كشفت المسرحية ان هرتزل يريد الخروج من الجيتو اليهودي الذي فرضه الاقطاع الاوروبي ، وانه يريد وداع هذا الجيتو الذي يخنق امكانيات التوسع المالي والتجاري الذي يتراءى امام بيوت المال التي كانت قد نشرت شبكاتها عبر اوروبا ، وعبر البحار وضربت ضربتها العنيفة من السويس الى بنما ، ومن فرانكفورت الى الاستانة . وقد ظهر ان الطموح الصهيوني لا يقنع

بمساواة اليهود بغير اليهود في فرنسا ، منذ قرارات نابليون بونابرت ، ولا يقنع كذلك باصدار كريمييه باعطاء يهود الجزائر الجنسية الفرنسية عام ١٨٧٠ ، وكذلك لا يقنع بنصوص معاهدة برلين عقب الحرب الروسية التركية،بعدم التفرقة فيالامبراطورية العثمانية في اسيا واوروبا على حد سواء ، بسبب الدين او او العقيدة .

الخروج .. الى اين ؟

وهنا يظهر دور هرتزل ، الذي لم يكن من اهل الفكر ، بل كان من أهل الحركة والعمل ، التقت احلامه بنشاطات ملوك المال. فأولى وجهه اول الامر وجه البارون دي هيرش ، وهو سليل بيت مالي عتيد لعب دورا كبيرا في حروب نابليون حين زادت الاحتياجات للقروض ، وتجهيز الجيوش بالمؤن والمعدات ، وقد استقر يعقوب دي هيرش في ميونيخ عاصمة بافاريا وحصل على لقب بارون توارثه ابناؤه من بعده، وقد اشتغل صراف البلاط، وكسب لابناء ديانته حقوقا كثيرة (بعد ان كانت المانيا قد طردت الجالية اليهودية في العصور الوسطى ، عادت لتسمح لبعضهم بالاقامة المقيدة ، كمنعهم من امتلاك الاراضي الزراعية ، اوالخدمة في الجيش ، او تولي المناصب الحكومية ، وكانت ولايةفرانكفورت لا تسمح لليهود باكثر من١٢٠ زيجة في السنة ، بقصد تحديد عدد اليهود) ، فاذا ازاحت الحرب تلك السدود، صمد نفوذ آل‌هيرش، ولعبت دور التمويل لخطوط السكك الحديدية في اوروبا .

ويصاهر البارون «التركي» عائلة يهودية مالية اخرى هي عائلة شوفنس هايم ، المستقرة في بلجيكا ، وقد لعبت هذه العائلة دورا كبيرا في اقراض الخديوي اسماعيل . وكانت عائلة كلارا شوفنس هايم تملك شبكة من البنوك تمتد في القارات الاربع، من الاستانة الى القاهرة الى لندن وسان فرانسيسكو . وقد خدع البارون « التركي » رجل بروسيا القوي،حين عرض مشروع تشغيل خط سكة حديد لكسمبورج بدعوى ان الحكومة الفرنسية

قد تخلت عن المشروع لكثرة خسائره . وبعد ان وافق بسمارك عدو فرنسا على التمويل انقلب دي هيرش الى الحكومة الفرنسية يخطرها بقرار غريمها ، فسارعت فرنسا بالموافقة على المشروع .

وانتقل دي هيرش من المانيا الى بلجيكا ، بدعوى ان تصبح زوجته كلارا بالقرب من امها ، واغلب الظن ان انتقاله لم يكن حبا لحماته ، ولكن خشية غضب بسمارك ، وكانت كلارا زوجته تعمل من قبل سكرتيرة لابيها الممول الكبير . وكانت مدربة على الشؤون المالية ، فعاونته معاونة كبيرة للتعرف على ممول بلجيكي كاثوليكي هو الكونت لانجران دومنسو . ولاول مرة يتحالف الراسمال اليهودي مع الكاثوليكي . فقد كان المليونير الكونت دومنسو صاحب امبراطورية مالية ضخمة ، ضمت ٣٢ بنكا ومؤسسة للرهونات والتامين ، والمضاربة في الاراضي . وكان دمنسو داهية هو الاخر ، فقد اقنع البابا بيوس التاسع بان يعاونه في تاسيس امبراطورية مالية كاثوليكية تواجهالامبراطوريات المالية اليهودية ، وحصل على عون البابا وبركته ، بل وعلى لقب الكونت بقرار من قداسته .

والغريب ان دومنسو افلس فجاة وسط ظروف غامضة ومفاجئة ، وقد ارجعها البعض الى المضاربات الحمقاء ، وارجعها البعض الى دسائس دي هيرش الخفية .

وكانت خاتمة تلك الصفقة اليهودية ، الكاثوليكية دمارا لامبراطورية دومنسو ، ولكنها ايضا كانت خيرا على دي هيرش، لانه ورث اكبر صفقة في حياته ، او صفقة العمر ، وهي امتياز شبكة السكة الحديدية في الجزء الاوروبي من تركيا العثمانية .

وفي ٧ ديسمبر ١٧٦٩ ، صدر الفرمان العثماني الهمايوني بمنح البارون موريس دي هيرش حق الامتياز ، وانفق دي هيرش من الرشاوي عن سعة ، ولم يبخل حتى عن الصدر العظم ، (وقد بلغت الرشوة ٤٠٠ الف ليرة عثمانية) ، واستغرق المشروع عشرين عاما ، وفاحت رائحة التلاعب ، واصطادت الصحف الالمانية المترصدة الفرصة فنشرت نتفا من التعديلات التي أجراها هيرش

عند التنفيذ ، وقد ازعج الالمان هذا التغلغل المستفحل داخل الامبراطورية العثمانية الحليفة . وكشفت الصحف ان الخط الحديدي امتلأ بالانحناءات والانعطافات ، لتطويل خطوط السكة الحديد ، لان الحساب كان بالكيلومترات ! وكشف كذلك ان دي هيرش ضرب عرض الحائط بمسالة تعويض الاهالي الذين يمر في املاكهم خط السكة الحديد .. الى غير ذلك مما حدا الحكومة التركية الى المطالبة بالتعويض (وقد طالبت بـ١٣٢ مليون فرنك. بعد وساطة بريطانية امريكية تزعمها المليونير شتراوس) .

وهكذا اصبح البارون التركي ـ بتلك الصفقة من اغنى الاغنياء ، وعلقت بسمعته الاوحال ، ولكنه ظل متربعا على عرشه، يحمل اربع جنسيات . في وقت واحد ، اذا ما اغضب بسمارك انتقل الى بروكسل ، واذا اغضب السلطان سعى لارضاء خصومه ... وقد اعتبره اليهود ملكا غير متوج ، حتى انهم كانوا يطلقون على ابنائهم اسمه ، (وله في القدس ، ومدن اسرائيلية الان شوارع باسمه) ، واتجه البارون الى تأسيس الاليانس الاسرائيلي العالمي ، لمعاونة يهود روسيا على التوطن في الارجنتين . وكانت الارجنتين ، ضمن بلاد امريكا اللاتينية ، وقد خلت من السكان ولم يزد عدد سكانها على مليون ونصف مليون ، في عام ١٨٧٠ ، وقد انتقلت اليها رؤوس الاموال الاوروبية ، وتوغل فيها النفوذ الالماني ومن هنا جاءت فكرة التوطين والاستعمار اليهودي في الارجنتين ، وتوطن فيها المهاجرون البيض من ايطاليا واسبانيا والباسك .

ويقابل هرتزل في عام ١٨٩٥ ، البارون موريش دي هيرش، يحمل مذكرة من ٢٢ صفحة ، يعرض فيها افكاره عن احياء الدولة اليهودية ، ويعرض فيها عليه أن يتزعم اليهود الفقراء ، ولكن هيرش لا يلقى اليه بالا، اذ لم يقرأ غير بضعة صفحات من مذكرته، ويبدو انه كان قانعا بفكرة الارجنتين ، وراغبا في بقاء فكرة الاتجاه بالتوطن اليهودي بعيدا عن العثمانيين والالمان .

وهنا يتوجه هرتزل الى ملك اخر ، هو البارون دي روتشلد، وكان قد كتب هذا الكتيب الذي اعتبر انجيل الصهيونية وهو

لا يحتوي فكرا كثيرا ، ولا تأملا عميقا في المشكلة اليهودية ، قدر ما يحمل من خطط عمل ،وانتقال من الفكر الى التنفيذ ، بحماسة الخارج من الجيتو ، والمنطلق الى افاق المستعمرات الجديدة .

ويسجل حاييم وايزمان ، ان هذا الرجل ـ اي هرتزل ـ لفت النظر بحميته وحماسه ، فقد كان رجل عمل وتنفيذ اكثر منه رجل فكر وتأمل . وفي هذا الكتيب لم يذكر هرتزل ان الدولة اليهودية ستنشأ بالضرورة في فلسطين ، كما لم يذكر ان اللغة العبرية هي اللغة الرسمية .

ولكنه تحدث بطريقة عملية عن فكرة انشاء مؤتمر او جمعية عمومية او برلمان ينطق باسم « كل اليهود في العالم » ثم تحدث عن انشاء صندوق مالي بجمع التبرعات من اغنياء اليهود (وفقرائهم ايضا) ، وتحدث كذلك عن منظمة عالمية دائمة ، وعن عدد من المهندسين والفنيين المهتمين بالصناعة الحديثة .

وفي الكتيب ـ بعد ذلك ـ شذرات عن بعث اليهود ، وحديث عن جيل جديد يبعث رسالة المكابيين (الذين حاربوا تهلين اليهود في فلسطين)، وقد ختمه ، كما ختم مسرحيته الغثة ، بشعار مدوي :

ـ « سوف يتحرر العالم بتحررنا ، وسوف يثرى بثرائنا ، وسيعظم قدره بعظمتنا » .

النجاح في لندن

ومن يتفحص مذكرات هرتزل يكتشف انه كان يبحث عن عباءة . اي عن دولة كبرى تحمي فكرته . فلا زالت اصداء نداء نابليون تتردد في اذنيه . وقد كشف هرتزل ـ ولا بد من الاعتراف ـ من مهارة بالغة في الانتقال من عباءة الى اخرى .

فبدأ عام ١٨٩٦ ، يحاول اقناع السفير العثماني في فيينا، بان حل مشكلة الامبراطورية العثمانية هي ان يقدم اليهود لها قرضا تسوّي به مشاكلها المالية وتنفذ اصلاحاتها . بل حاول

اقناعه ايضا بان اليهود يستطيعون تنظيم التعليم «في الامبراطورية» حتى لا يتأثر الطلاب الاتراك بالافكار الضارة .

وظل يتربص بالامبراطورية العثمانية ، متمنيا استمرار بؤسها الاقتصادي حتى قال : (ص ٤٦٥) :

« جاءت من لندن اخبار عن تفكير الدول في خلع عبدالحميد واذا تحقق ذلك ماتت الفكرة الصهيونية مدة طويلة من الوقت . فان السلطان الجديد سيجد المال ، ولن يحتاج الينا » ، ولا يخفي هرتزل مخاوفه من ان ينجح السلطان في الحصول على قرض روسي فرنسي ويقول (ص ٤٩٤) :

« يهدد الصهيونية الان خطر جسيم . هناك اعداد لعون روسي ــ فرنسي للمالية التركية . اذا تحقق ذلك فشلت آمالنا بالحصول على فلسطين . لذلك على كبار المصرفيين اليهود الا يساعدوا في تحقيق ذلك . وقد تكلمت امس في الموضوع في الاتحاد المحلي ، واوعزت الى لجنتي في انجلترا بالشروع في حملة تعارض هذا القرض » .

وقد تمنى هرتزل بقاء الرجل العثماني المريض مريضا ، ولكنه نفض يديه تماما من الاتجاه الى الباب العالي والقيصر الالماني حين رحب السلطان بالقرض « اليهودي » ، مع السماح باليهود في الامبراطورية شرط عدم المساس بالقدس ، وعدم تجمع اليهود معا .

وفي نفس هذه الفترة العثمانية الالمانية من دبلوماسية هرتزل نكتشف انه يحاول ايضا لبس عباءة المانيا . وقد استعان بقس انجليزي، من اصل الماني ، كان مربيا لابن دوق بادن الكبير، وصديقا لولهم الثاني قيصر المانيا . وقد وفق هرتزل في الاختيار. لان القس هكلر كتب كتابا عام ١٨٨٢ عنوانه « دعوة اليهود الى فلسطين حسب النبؤات » . وكان راعي السفارة البريطانية في فينيا من انصار الفكرة الصهيونية « لانه قام بحساب يستند على نبؤة في عهد عمر ، انه بعد اثنين واربعين شهرا تنبؤيا ستعود فلسطين لليهود ، وهذا التاريخ يوافق عام ١٨٩٧ ــ ١٨٩٨ » . (ص ٣١٠ من مذكرات هرتزل).

ويستغل هرتزل هذا القس العجيب « الذي يحضر في غرفته خريطة لفلسطين (معدة لضباط الحربية البريطانية) ويفرد له خريطة تغطي كل ارض الغرفة ، قائلا » :

« لقد هيأنا لك الاساس ».

والمهم ان هرتزل يستطيع مقابلة ولهلم الثاني مرتين وتتم المقابلة في فلسطين، عام ١٨٩٨ ، وكان ولهلم الثاني يتودد الى السلطان والمسلمين ، وقد حصلت المانيا على امتياز سكة حديد بغداد وكانت تقديرات هرتزل في هذه الفترة ان فرنسا ضعيفة منذ هزيمة ١٨٧٠ ، وروسيا تريد التخلص من اليهود ، ولذلك عرض هرتزل على ولهلم فكرة اقامة شركة يهودية للاراضي في سوريا وفلسطين تحت حماية المانيا . وحاول اقناعه بالتوسط لدى السلطان .

ويستقبل ولهلم الثاني هرتزل في القدس ، اثناء زيارته لاحدى المستعمرات الصهيونية، وهي مستعمرة « تكهفا اسرائيل»، ولكن الحديث لا يطول ، لان القيصر كان على صهوة حصانه (١٨ اكتوبر ١٨٩٨) ، وفي المرةالثانية يلقي هرتزل عليه خطابا يعرض الفكرة (في ٢ نوفمبر ١٨٩٨) ، قائلا : ـ اننا سنبعد اليهود عن الاحزاب الثورية . (ص ٧٢٨ من مذكرات هرتزل).

واي ذكاء جهنمي هذا الذي يوحي لهرتزل بهذه الفكرة ، وهو يعلم ان ولهلم يريد ـ فعلا ـ تخليص المانيا من الافكار الاشتراكية بسياسته الاصلاحية ، واي ذكاء هذا الذي جعله ـ في نفس الوقت يحس باتجاه الريح. فلا تركيا العثمانية ستنصفه : ولا المانيا القيصرية ستساعده ، ولا حل الا الاتجاه الى لندن ، عاصمة العواصم الاستعمارية ... حيث سالسبوري ، خال آرثر بلفور، وحيث جوزيف تشمبرلين .

فانجلترا قد طرحت فكرة الجلاء عن مصر نهائيا بعد وعودها المتكررة وانجلترا يحكمها حزب المحافظين ، وفيها سالسبوري الذي اوحى اليه دزرائيلي منذ معاهدة برلين بتقديم مذكرة«المسالة الصهيونية في المسالة الشرقية » . وانجلترا تحارب حرب البوير،

في جنوب افريقيا ، ويهود جنوب افريقيا يملكون المناجم ، ويستطيعون تمويل الحملة ، وانجلترا فوق ذلك لها رجل قوي في مصر هو اللورد كرومر ، الذي بلغ من سطوته ان الاميرة نازلي (الملكة فيما بعد) كانت تحكي ان الخديو توفيق حين كان يسمع اصوات السياس الذين يسبقون مركبة « اللورد » ، كان لونه يبيض من الخوف . بل يروي سير رونالد ستورز ان كرومر بلغت به السطوة والجبروت، انه طلب مقابلة الملك ادوارد خلف فكتوريا، واراد ان يقابله في اليوم التالي وحدد القصر الملكي موعدا بعد ثلاثة ايام ، فرفض كرومر ، وأصر على تحديد الموعد الذي اراده، لانه يريد الذهاب لتمضية اجازته في اسكتلنده .

وقد قال الملك ادوارد :

ــ ان كرومر يظن انني خديوي مصر (٦).

اذن لقد عرف هرتزل اتجاه الرياح . ومن هم الرجال الاقوياء الذين سيعطونه امتياز توطين اليهود في سيناء.

وهنا نصل في نهاية عام ١٩٠٢ وبداية عام ١٩٠٣ ، عندما بدات اول محاولة لتوطين اليهود في سيناء بالقرب من فلسطين. ولم تكن في الحقيقة محاولة ساذجة . بل كان كل شيء قد اعد تماما ، من اتصالات ، وعروض،وخرائط ، وشخصيات .

لقد وجد هرتزل اخيرا عباءته التي يرتديها الى فلسطين وهي عباءة « بريطانيا العظمى » .. الدولة الاعظم والاقوى بين دول اوروبا قاطبة .

وهرتزل نفسه يقول منذ عام ١٨٩٨ ، وفي ٢٢ فبراير ما نصه :

ــ « منذ اللحظة الاولى التي دخلت فيها الحركة ــ توجهت عيناي ناحية انجلترا». وكانت انجلترا نفسها قد اهتمت بفلسطين منذ عام ١٨٦٥ منذ بداية اعمال صندوق اكتشاف فلسطين. وقد قام كتشنر بعمل خرائط فلسطين من عام ١٨٧٢ الى ١٨٧٨، وطالب بتعيين قنصل بريطاني في حيفا باعتبارها اقرب الطرق الى الهند . وقد كان حلم هرتزل هو الوصول الى امتياز لشركة

كما حصل روديس على امتياز شركة جنوب افريقيا البريطانية ، حتى انه قال ان الشخصيات التي تلعب في رقعة شطرنجي هي سيسيل روديس الذي ساقابله بعد عودته من اسكتلنده ، وروزفلت الرئيس الجديد من خلال جومتهيل ، وملك انجلترا من خلال اسقف ريبون ، والقيصر من خلال الجنرال فون هيس» (مذكرات هرتزل ، المجلد ٣ ، ص ١١٧٩).

وليس غريبا اذن ان يقول هرتزل اثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن :

ــ « انجلترا العظيمة . انجلترا الحرة . انجلترا التي تنظر بعيونها الى كل البحار ، سوف تفهمنا ، وتدرك اهدافنا . ان الفكرة الصهيونية سوف تزداد ارتفاعا وشأنا من هذا المكان » (٧).

هوامش الفصل الثاني

(١) تدل كلمة هرتزل على الطابع الالماني لعائلة هرتزل . فقد ولد في النمسا ، وهرتزل تصغير لكلمة هيرتز المرادف الالماني لكلمة قلب . والمرادف بالعبرية ليب ، او لو بيل ، او لويب ، او لو . وكانت كلها اسماء للعائلة .

ولم يُعرف عن هرتزل تمسكه بآداب الدين . كما عرف باعجابه الشديد بشخصية فردنان ديلسبس ، الذي كان نموذجا للاستعماري الناجح . (راجع كتاب هرتزل ، ص ٤٤ و ٤٥ لديزموند استيوارت) .

(٢) صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ، نشرها وقدم لها د. محمد انيس (من ٨ يونيو ١٨٩٥ ــ الى ١٩ فبراير ١٨٩٦) مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٢ ويقول الصحافي العجوز ، توفيق حبيب ، في جريدة الاهرام ، تحت عنوان : « على الهامش» ، نوفمبر ١٩٣٩ ، ومن هؤلاء الابطال المجهولين عبد الرحيم احمد بك ،ولدنشأ في الازهر ، وزامل فيه سعد زغلول ، وابراهيم الهلباوي ، ثم دخل دار العلوم في نشأتها الاولى ، وانتدب لتدريس سمو الخديو وسمو الامير محمد علي توفيق اللغة العربية واصول الدين في اوروبا ، وانتهز فرصة تعيينه مدرسا للعربية في السوربون ، ثم درس الحقوق ، وعين

وكيلا للنيابة المختلطة بالمنصورة ، ولما تولى الخديو عباس الحكم عام ١٨٩٢ ، امر بنقل عبد الرحيم الى المنية .

(٣) كتاب دافيد س. لاندر ، بنوك وباشوات ، يكشف الحرب السرية بين الفريد اندريه وادوار دبرفيو ، من جانب وبين آل روتشيلد حول السباق لاقراض الخديو اسماعيل ، وشراء اسهم قناة السويس . وقد وجدت في احدى حجرات ارشيف بنك فرنسا رسائل تكشف اطرافا من هذه الحرب . وكانت جامعة هارفارد قد عاونت المؤلف للقيام بهذا البحث عام ٤٨ و ٤٩ وعام ٥٢ و ١٩٥٣، ترجم الكتاب ، د. عبد العظيم انيس ، طبعة دار المعارف ١٩٦٦ .

(٤) يصور مؤرخو الصهيونية دعوة هرتزل انها رد فعل للمعاداة للسامية، وخاصة بعد قضية الضابط دريفوس . ولكن تحليل الفكر الصهيوني يثبت ان الصهيونية ترفض فكرة الاندماج اصلا ، اي ترفض تطور الديمقراطية في البلاد الغربية ، واكتساب اليهود لصنعة المواطنة والمساواة امام القانون . وقد بدأ هرتزل رفض الاندماج قبل قضية دريفوس . بل انه يعتبر ان المعاداة للسامية تساعد على تقوية الفكرة الصهيونية ، وهو يقول :

ان معاداة السامية ، وهي قوة ضخمة لا واعية بين الجماهير ، لن تؤذي اليهود . وانا اعتبرها حركة مفيدة بالنسبة للشخصية اليهودية (مذكرات هرتزل الكاملة ــ الطبعة الامريكية ص ١٠) .

وقال :

انا اتهم معاداة السامية . لقد احتفظنا نحن اليهود بانفسنا ، رغم ان ذلك لم يكن بسبب خطأ من جانبنا ، كجسد اجنبي بين الامم المختلفة . ولا بد ان تستفيد شخصياتنا هنا عن طريق وع آخر من انواع الضغط . وفي الواقع ان معاداة السامية هي احدى نتائج تحرير اليهود . (المذكرات الكاملة ــ الطبعة الامريكية ص ٩) .

(٥) كتاب رونالد ستورز ، المرجع السابق .

(٦) مذكرات الخديوي عباس حلمي الثاني ، جريدة المصري مايو ١٩٥١.

(٧) كتاب

Israel Cohen, The Zionist Mouvement (N. Y. 1946)

P. 76.

الفصل الثالث

مدافع الصهيونية كاتمة الصوت !

ماذا قال هرتزل لروتشيلد . ولماذا رفض التوطن في العراق ؟ مفاوضات هرتزل مع تشمبرلين حول قبرص . تشمبرلين لا يعرف مكان سيناء بالتحديد. من هم اعضاء البعثة الصهيونية الى مصر عام ١٩٠٣ . تعليمات بالسرية المطلقة . خرائط جيولوجية لمصر لالماني قبل الاحتلال . ثلاث خرائط لسيناء . واحدة مع المندوب ، وواحدة مع البعثة. وثالثة مع هرتزل في فيينا . كل شيء معد حتى شراء الاوراق ، والاقلام من الاسكندرية .

كيف تم كل شيء في سرية كاملة .

أدرك هرتزل ان الطريق الى سيناء لا يمر في الاستانة او برلين ، او فيينا فلا السلطان يسعفه ، ولا القيصر يستطيع . ولكن لندن ، والامبراطورية العظمى هي اول الطريق . وتبدأ رحلة المفاوضات والضغوط . وقد تخلص نهائيا من فكرة البارون دي هيرش لتوطين اليهود في الارجنتين . وتخلص نهائيا من امكانية تقديم قرض للسلطان العثماني . ونستطيع ان تكشف ذلك تماما من اتجاه المؤتمرات الصهيونية التي كان هرتزل يتزعمها. فقد انعقد المؤتمر الاول في بازل في اغسطس ١٨٩٧ ، والثاني في نفس المكان بعد عام واحد في نفس الشهر ، والثالث في نفس المكان بعد عام آخر في نفس الشهر عام ١٨٩٩ .

وقد انتقل هرتزل في السنة الرابعة بالمؤتمر الرابع الى لندن في اغسطس عام ١٩٠٠ وكما انتقل هرتزل من الاستانة، وفيينا وبرلين الى لندن كذلك انتقل من المليونير دي هيرش الى الملك الثاني المليونير روتشيلد .

والان ، اختمرت الفكرة تماما ، وانتهت الى حركة «عالمية » ليهود العالم ، والى انشاء « صندوق قومي » ولم يبق غيرالحصول على الامتياز للبدء في هجرة جماعية ومنظمة . ووقع الاختيار على شبه جزيرة سيناء .

وبنفس السرية . يجتمع هرتزل ، ٤ يوليو ١٩٠٢ بالمليونير روتشيلد على الغداء . ويقول (الجزء ٤ من مذكرات هرتزل ص ١٢٩٤) (١)

قلت له أي لروتشيلد :

فيجيبه روتشيلد بخبرة المالي الكبيرة :

ـ أريد مطالبة انجلترا بالتنازل لنا عن امتياز انشاء مستعمرة يهودية .

ـ ان كلمة « امتياز » لا تحظى بسمعة طيبة ..
ـ سمها ما شئت . ان ما أريده ، هو مستعمرة يهودية ، في احدى الممتلكات البريطانية .
ـ خذ اذن اوغنده .

ويعترض هرتزل ، مشيرا الى الحاضرين في قاعة الطعام، وانه لا يستطيع الحديث بملء حريته ، ويتناول ورقة ، ويكتب عليها الكلمات الآتية :
« شبه جزيرة سيناء ، فلسطين المصرية ، قبرص ».

وهنا يسلم هرتزل ورقة اخرى لروتشيلد كتب عليها :
ـ اتصل بالسلطان للحصول على المال .

فيرد عليه :
ـ بالرغم من انني تمكنت من وقف الاعتمادات لرومانيا بسبب سياستها ، المناهضة لليهود ، الا انني لا استطيع تحقيق ما تطلبه ، لانه فوق طاقتي ، واذا علمت الدول العظمى عن انشاء خط سكة حديد عبر الاناضول ، فليس في مقدوري وقف مشروعاتها .

ويعود هرتزل الى القول :
ـ لقد عرض السلطان وادي الفرات (العراق) .

ثم تبدو الدهشة على وجه روتشيلد فيتساءل :
ـ وهل رفضت ؟
فيقول هرتزل : نعم !

مفاوضات تشمبرلين

وقد سهل له الصحفي البريطاني الصهيوني جاكوب جرينبرج (٢) وكان على صلة وثيقة بوزير المستعمرات جوزيف تشمبرلين ، لقاء هذا الرجل ، كما سهل له روتشيلدي آخر وهو اللورد ناثان روتشيلد ، عضو البرلمان البريطاني ، نفس المهمة .
ويقول هرتزل في مذكراته عن هذا اللقاء :

حين بدات الاقتراحات حول تخصيص قبرص للهجـــرة اليهودية ، قال لي تشمبرلين :
ولكن من الصعب طرد هؤلاء الناس المسيحيين والاتـــراك المسلمين من اجل استيطان مهاجرين يهود .

وقال تشمبرلين :
ــ كما ان هناك صعوبات دولية جمة « اذ ستقوم قيـــامة روسيا ، وقيامة اليونان ، وكذلك مقاومة اهل الجزيرة انفسهم ، ولا سيما العمال الذين سوف يشعرون بوطاة المنافسة اليهودية ، اسوة بما وقع من نقابات العمال في انجلترا » .

وقال جوزيف تشمبرلين :
ــ اني كوزير في الحكومة التي يراسها ارثر جيمس بلفور ، لا استطيع الاقدام على مثل هذا الاجراء ضد رغبة الاهالي،ولاسيما اذا كانوا من البيض .
واذا اشرتم علي باي جزء آخر من الممتلكات البريطانية التي لا يوجد فيها سكان بيض فاني على استعداد للمناقشة .
فرد هرتزل بقوله :
« اذا استطاعت شركة يهودية وضع اقدامها في سينـــاء والعريش فلا شك ان القبارصة انفسهم ، سيبهرهم الذهـــب السائل الذي سيتدفق على المنطقة ! وقد يذهب المسيحيـون الى اليونان وجزيرة كريت ، كما يذهب المسلمون الى تركيا ويكونون سعداء لو باعوا لنا اراضيهم باسعار سخية » .
وعندئذ تحول النقاش الى منطقة العريش في سيناء.

ويحكي هرتزل ان جوزيف تشمبرلين نهض ليلقي نظرة على الخريطة للتحقق من موقعها ولما تبين له ان العريش تقع في شبه جزيرة سيناء على الحدود المصرية التركية .
قال الوزير :
ــ ان هذا لا يقع في اختصاصي ، واية مفاوضات في هذا الشأن يجب ان تجري مع اللورد كرومر المعتمد البريطاني فـــي مصر .

ويبدو ان تشمبرلين ـ مثل غيره من الساسة البريطانيين ـ كانوا لا يرون مانعا من تشجيع الحركة الصهيونية ، منعا لهجرة اليهود الى بريطانيا ذاتها ، كوسيلة لخضوعهم للمصالح والسياسة البريطانية لو استقروا في فلسطين او اوغنده او قبرص .

وفي اليوم التالي ، لمقابلة هرتزل لتشمبرلين ، وبناء على اقتراح الوزير ، قابل هرتزل الماركيز لانسدون « وزير الخارجية » [٣] .

وقد وافق لانسدون على مشروع هرتزل ، وابدى استعداده لكتابة رسالة الى المعتمد البريطاني اللورد كرومر يرسل فيها بالصحفي جرينبرج للقاهرة ـ كمندوب من هرتزل ـ لبحث الصفقة .

ويقول هرتزل في مذكراته بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٢ (ص ١٢٨١) .

ـ استلمت امس جواب الماركيز لانسدون ، وقد كتبه سيرت . ه. ساندرسون وهو وثيقة تاريخية .

اللورد كرومر يقول ان مشروع شبه جزيرة سيناء سيكون محتمل التحقيق ، اذا وجدت اللجنة ان الظروف الراهنة تسمح به. ستشترط الحكومة المصرية فقط الحصول على الجنسية العثمانية ، ودفع تبرعات سنوية لحفظ النظام في الداخل والخارج .

ويقول في ص ١٣٨٢ :

ـ سارسل بعثة الى هناك : مرمورك المهندس المعماري ، وكسلر المهندس والبروفيسور واربرج ، وهو احد خبراء الزراعة في فلسطين ، وعالم الهندسة جنيينج ، وبراملي من السودان الذي اوصى به كرومر .

... وعلى اساس هذه الانجازات يتحتم على اللورد روتشيلد ان يعطي جمعية الاستعمار اليهودية مليونين او ثلاثة ملايين جنيه على الاقل للشركة اليهودية الشرقية ، والباقي يجمع بالاكتتاب

ويكتب هرتزل (ص ١٣٨٢ من المذكرات) انه كتب الى لانسدون : وزير خارجية بريطانية قائلا :

ـ ولما كانت بعض الامور تحتاج الى شرح شخصي ، فانني آمل زيارة فخامتكم في لندن في عيد رأس السنة لاجيب على الاعتراضات حول « حقوق الاستعمار » وقد خطر ببالي ليلة امس الامر التالي : « ربما استطعنا ان نروي الصحراء من النيل . مثلا خط انابيب بسيط ، ولكن هذا مستحيل بسبب قناة السويس، ان الماء يجب ان يضخ من فوق علو السفن ، او يضخ من تحت على عمق كبير ».

« هذه الطريقة الثانية تبدو اسهل بكثير . وقد يكلف هذا الضخ مليونا ، ولكن ليس هذا بكثير على مثل هذا المشروع . او يؤخذ الطمي ، على سفن ، ويوضع في العريش ، او تبنى سفن خاصة يصفى فيها الطمى ، فيرسب في اعماقها ويرسل الى العريش ، وقد تكون هناك وسائل اخرى لتحقيق ذلك ، وساعهد بهذا الامر ، وبامر الفوسفات الى مرمورك وواربرج (اللذين قبلا المهمة) وسيكون عملها سريا » .

فاذا جاءت سنة ١٩٠٣ ، كان هرتزل لا يزال في لندن ، فيتقابل في لندن مع روتشيلد في ١٣ يناير ١٩٠٣ ليقول :

ـ وشرحت له كل شيء على مدى ثلاثة ارباع الساعة ، كما اعطيتهالرسائل المتبادلة بيني وبين الحكومة ليقراها وقد اهتم بها ، كذلك اخبرته عما اريد منه : وهو ان يؤمن لي ثلاثة ملايين جنيه من جمعية الاستعمار اليهودية للشركة اليهودية الشرقية » .

وتستمر الدبلوماسية « السرية » لتحقيق المشروع ، ونقول سرية باعتراف هرتزل نفسه ، فهو لا يسمح لنفسه في لقائه بروتشيلد في المطعم ان ينطق باسم سيناء ويتبادل معه الحديث مكتوبا على الورق ، وهو يبلغ كذلك لانسدون بان العمل سيبقى سريا تماما ، وهو يستخدم في تلك الاتصالات ما بين سبتمبر ١٩٠٢ ويناير ١٩٠٣ شبكة من مندوبيه ما بين الاستانة والقاهرة

ولندن ، وكل ذلك يتم في الخفاء ، فيقول في ٢٣ اغسطس ١٩٠٣ لمندوبه في تركيا (ص ١٣٤٢) :

ــ ساخبرك ، وارجو ان تحفظ هذا سرا بيننا ، عما اتوقع ان اعمله ، سأحاول الحصول على المقاطعات اللازمة لاستيطاننا في احدى الممتلكات البريطانية . كان هذا هو ما فعلته في رحلتي الاخيرة الى لندن .

وهو يؤجل زيارته الى مصر ــ بناء على نصيحة مندوبه في القاهرة حتى يحصل على الاتفاق من حكومة لندن اولا ، وينتهي هرتزل في الفصل ١٣ من يومياته بقوله :

« ... عقدت اتفاقا مع المهندس كسلر ليكون رئيسا للحملة ولكسلر الخبرة والهدوء اللازمان للمهمة ، اما اوسكار مرمورك فصاحب مزاج فني وقد سبب خلال بضعة ايام بعض المشاكل في برلين بسبب تهوره وتسرعه ، ستبدأ الحملة رحلتها من تريستا في التاسع والعشرين .

سأقوم بتهيئة كل مايلزم . وانا الآن ادرس خراط البلد .. (٤)

ويقول هرتزل بتاريخ ٢٠ يناير ١٩٠٣ ، (ص ١٣٩٧ من المذكرات) ..

ــ « اعطيت اليوم تعليمات الى كسلر ، عليه ان يقدم لي تقريرا عن امكانية الاستيطان في البلاد حتى اسير في العمل للحصول على الميثاق والمال وكذلك اسررت اليه اني ارغب في الحصول على قبرص وحيفا مع مينائها ، وانني انوي بدء الاستعمار بافضل الاراضي .

اعطيت تعليمات لجرينبرج بخصوص الميثاق ــ يجب ان يكون موجزا ومرنا.عليه ان يأخذ كل ما يمكن الحصول عليه من الحكومة المصرية ، ولكن ليطلب اكثر مما يمكنه طلبه ، لان نوعية الامتياز تقرر كمية المال الذي يستثمر وامكانيات النجاح...

مازلت اعمل في تنظيم الرحلة ..

جاءني اليوم صباحا كسلر وكولونيل جولد سميد وممثل عن شركة كوك . اكملت الترتيبات اللازمة حتى الاسماعيلية، بعدها يتولى كسلر الامور ، أعطيتهم فقط .. الترتيبات الاولية .

ستسير الحملة من الاسماعيلية (وليس بور سعيد) مع طريق القوافل الى بحيرة سبريوبنا (البردويل) ثم الى الجانب الشرقي من البلاد ، وهناك تقيم اول معسكر لها .

سيحضر كولونيل جولد سميد خرائط جيدة من وزارة الحربية وسيكون على العموم مفيدا لنا جدا « ص ١٣٩٤ » .

« عملت امس حتى المساء مع اعضاء بعثتي .. وان رزانة كسلر تجعلني احب ان يكون رئيسا (للبعثة) اما كولونيل جولد سميد ، فانه يفيدنا بعمل خرائط الموظفين والبحرية التي يقوم بها الان ، د. ج. ه. ستفنس المهندس الزراعي ، بثبات الرجل الانجليزي ، يعمل بحماس ، تحدثنا اول الامر عن مسألة الميناء في بحيرة سيربونيا (البردويل) يريد ان يمد قناة المياه العذبة الذي تجري من النيل ، الى قنال السويس . هذه القناة كانت قد اقيمت من اجل العمال ايام دي ليسبس (ص ١٣٩٧).

وقد نظم وخطط هرتزل لرحلة البعثة في دقة وسرية كاملتين ويقول :

ـ كسلر ـ « جولد سميد ولورينت (الذي قابلته في باريس وكسبته الى صفنا) وربما ستفنسن ايضا يصلون الاسكندرية يوم ٢ فبراير ، وهناك ينضم اليهم براملي الذي لم اسمع عنه بعد، ويوف الذي سيهتم بالجمال والعتاد وغيرها .. في هذا الوقت يذهب كسلر وبراملي الى القاهرة اذا كان هناك ما يجب عمله . ويذهب اوسكار ايضا الى القاهرة ليتفرج على الاساليب الهندسية المصرية الجديدة لعل رؤية القناطر القوطية العالية تبعث فيه الحماس .

الاربعاء ٢ فبراير ، يجتمع كسلر وبراملي مع جرنبرج في بور سعيد يتعرف جرينبرج ببراملي اثناء الرحلة الى الاسماعيلية. الخميس ٥ فبراير ، تبدأ الرحلة بالقوافل . من الاسماعيلية او من القنطرة في اتجاه بحيرة سبريونيا التي يتم التعرف على ما حولها اول الامر حتى يدرس امر صلاح البحيرة بعد تجفيفها لتكون ميناء ومكانا للبناء.

ويذهب جرينبرج الى القاهرة ليتباحث في امر الامتياز .

تقوم البعثة بارسال جميع التقارير الى جرينبرج الذي يقوم هو بدوره ، بارسال هذه التقارير لي اما تليفونيا او عن طريق الخطابات .

اما مهمة ستيفنس فهي دراسة الميناء ، والقنوات من النيل، وحفر الابار واقامة السدود .. اي جميع المسائل المائية ومهمة لورينت هي المسألة الزراعية ...»

ويقول ص ١٤٠٠ :

مهمة جولد سميد اكثر رونقا. لكنه سيظل مسئولا عن التعامل مع السلطات الانجليزية واذا لزم الامر يهتم بامور الحماية العسكرية وكمسؤول عسكري عليه ان يتولى قيادة التحركات التي يتم الاتفاق عليها في مجلس البعثة برئاسة كسلر .

ويقوم اوسكار مرمورك بوظيفة السكرتير العام الى جانب اختصاصه في مسألة الاستيطان والبيوت وبناء الطرق وتخطيط المدن ... الخ.

ودكتور يوف (اذا ذهب معهم) عليه ان يدرس الطقس والامور الصحية ويقدم تقريرا عنها :

براملي : يقوم بجولات الاستكشاف في البلاد ...

كسلر هو الرئيس وامين الصندوق وخبير التربة. لقد طلبت من وارنبرج ان يبرق الى بلانكنهورن ان يبعث الينا بتقرير مختصر (وسندفع) عن الاماكن الصالحة لاقامة المخيمات ، وآمل ان اجد هذا التقرير في انتظاري في فيينا لاعطيه لكسلر .

ثلاث خرائط قيد التحضير . واحدة يأخذها افراد البعثة معهم .. وواحدة تبقى مع جرنبرج في القاهرة والثالثة تبقى معي ..

كنت أود أن اقترح تقسيم الخريطة الى مربعات حتى تكون التقارير عن المربع الذي تكون فيه البعثة في الوقت المعين .. ولكن الكولونيل جولد سميد كان قد اعد شبيها او بالاحرى افضل

للجيش الانجليزي ، اوراق شفافة ذات مربعات ، يمكن الصاقها على الخريطة ، والمربعات مرقمة بحروف وستستخدم ذلك .

اظنني لم انس شيئا لاكتب القوانين ولا التامينات على حياة المسافرين ولا الصور التي عليهم ان يستعملوها في خيامهم لتسلية البدو في الصحراء كما اتوي شراء هدايا للبدو غدا في فيينا .

وقد أرسل هرتزل رسالة الى كسلر رئيس البعثة ، تكتشف فيها مدى السلطة التي كان يتمتع بها ، فيقول :

بموجب السلطة التي لي بصفتي رئيس اللجنة التنفيذية في الحركة الصهيونية وباسم لجنة العمل الداخلية الصهيونية في فيينا وبالنيابة عنها أعينك رئيسا للحملة التي أوكلناها بدراسة امكانية الاستيطان في القسم الشمالي من شبه جزيرة سيناء . يرجى منك اتباع التعليمات ، حسبما تسمح الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها بالتفصيل الآن .. ان مهمتك هي ان تبحث وتقرر بمساعدة رجال الحملة ، الفرص والامكانيات التي تسمح باستعمال الارياف والمدن في المنطقة الواقعة على البحر الابيض المترسط. بين قنال السويس والحدود التركية وكذلك على الساحل .

تبدأ الرحلة من الاسماعيلية القنطرة الى بحيرة سبريونيا (البردويل) وفيما بعد حسب التقارير اليومية تسيرون في التقدم الى الهدف الذي يجب ان يكون منطقة مستودعات البترول قرب السويس (ولكن غير مقيدين بهذا الهدف).

ستكون انت رئيسا للجلسات وتدلي بصوتك في الآخر فيكون صوتك الذي يرجح في حالة تساوي الاصوات ويكون الدكتور يوف كاتب وقائع الجلسات والى جانب سجلات الاعمال اليومية ــ يجب كتابة سجلات تقارير نتائج هذه الاعمال ويحسن الى جانب هذا ان يقوم كل عضو بكتابة يومياته (تشترون دفاتر اليوميات واقلام الحبر من الاسكندرية) وتبعثون بمختصرات منها في البريد الذي يجب ان يرسل الي باستمرار . ويجب ان تصلني النشرات الاخبارية (نسخ منها) مطولة مع كل بريد .

ويقول هرتزل (١٤٠٢) :

اما هؤلاء الذين لم يتعهدوا لي في لندن او باريس الا ينشروا اي خبر عن الحملة اما بكتاباتهم هم انفسهم . او بمقابلة معهم . فانني اطلب منهم ان يقدموا لى تعهدهم الآن خطيا قبل السفر ، والافضل ان يكون التعهد بصيغة موحدة يوقعها الجميع ونص التعهد كما يلي :

« نحن الموقعون ادناه اعضاء الحملة المنظمة تحت اشراف الحركة الصهيونية لدراسة امكانيات استيطان شبه جزيرة سيناء، نتعهد هنا ونقسم بشرفنا الا ننشر اي شيء عن الحملة عن طريق كتابتنا ، ولا عن طريق الخطب ، او المقابلات الا اذا سمح رئيس لجنة العمل » .

وهكذا أعد هرتزل بنفسه الخرائط والتعليمات ، والاتصالات ولم ينس الابحاث الجيولوجية السابقة عن سيناء ، او فكرة توصيل مياه النيل اثناء حفر القناة،كما لم ينس ان يصدر تعليماته الى اعضاء البعثة ، بان يكتبوا له او ان يبرقوا بانتظام . وتم كل شيء في الكتمان المطلق ، رغم الصراع العنيف بين الخديوي وكرومر ، وبين الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل والانجليز، وبين الفرنسيين والانجليز ، ورغم ان احداثا اقل اهمية حظيت انعكاسا في جريدتي المؤيد واللواء.

لقد كانت مدافع الصهيونية مجهزة تماما حتى بكاتم الاصوات !.

هوامش الفصل الثالث

(١) ص ٢٧٢ من كتاب ابا ايبان ، المترجم الى الفرنسية ١٩٦٩

(٢) حياة تشمبرلين ، لجوليان امرى ، ص ٢٥٦ ، طبعة لندن ١٩٥١
The life of Chamberlain, by Julien Amery, p. 256.

(٣) الماركيز لانسدون ، وزير خارجية بريطانيا ، اسمه الاصلي هنري شارلز كيت بيتي فترموريس (١٨٤٥ – ١٩٢٧)، كان حاكما لكندا ١٨٨٣ – ١٨٨٨، ثم نائبا للملكة في الهند من ١٨٨٨ – ١٨٩٣ ، ووزيرا للحربية ١٨٩٥ – ١٩٠٠ ، ثم وزير خارجية بريطانيا حتى عام ١٩٠٩ .

(٤) لودفيج بول بلانكهتر نورن (١٨٦١ – ١٩٤٧) ، جيولوجي المانـي ، درس جيولوجية مصر ما بين ١٨٩٧ و ١٨٩٩ ، والف كتابا عن ذلك .

الفصل الرابع

الامتياز

برقية وزارة الخارجية البريطانية للاستعانة بخبير بريطاني في سيناء . مندوب هرتزل يكسب اللورد كرومر وبطرس باشا غالي . النص الكامل لمشروع توطين اليهود في سيناء عام ١٩٠٣ . هرتزل يقترح امتيازا لمدة ٩٩ عاما ، على مرحلتين . نص مشروع الامتياز ونص تقرير البعثة الصهيونية ٢٦ مارس ١٩٠٣ . البعثة تخفي حقيقة عدد سكان سيناء . هرتزل يبشر بنجاح المشروع في ١٨ مارس ١٩٠٣ .

اعد كل شيء بالتفصيل الدقيق ، وفي سرية تامة ، وقد طلب هرتزل من الجيولوجي الالماني بلانكينهورن تقريرا واعد الخرائط العسكرية لسيناء ، واستعان بكتب براملي ، البريطاني الذي تخصص في استكشاف ربوع سيناء وصحراء التيه ، وقام برحلة استكشافية عبر سيناء قبل الاحتلال البريطاني بسنوات قليلة جدا واصدر كتابا عام ١٨٧١ بعنوان (١) : « صحراء التيه» « رحلات على الاقدام في متاهات الاربعين عاما » وقد نشرته جامعة كامبردج .

وأرسلت الخارجية البريطانية الى اللورد كرومر تطلب اعارة براملي لمرافقة البعثة الصهيونية ، وهذا نص البرقية :

وزارة الخارجية
٢٠ يناير ١٩٠٣
٤ بعد الظهر

برقيتكم رقم ١ بتاريخ ٢ يناير وبرقيتي رقم ٨ بتاريخ ٩ يناير طبقا للخطة الحالية تغادر اللجنة تريستا في ٢ فبراير .

هرتزل يقترح أن يطلب من حكومة السودان اعارة خدمات براملي ويقترح ان تسهل له الاتصالات المباشرة مع الاخير للاتفاق على التفاصيل هل هو مستعد للانضمام الى اللجنة عند وصولها أم ان هناك اي أسباب لتاجيل السفر ؟

ولكن براملي يعتذر لارتباطه بالعمل في السودان ، وتسافر اللجنة الصهيونية برئاسة ليوبلد كسلر ، وعضوية والبرت جولد سميد وجورج ستنفس ، ود. س. سوسكين ودكتور هيليل يوف ، واوسكار مرمورك ، وهم الذين وقعوا على التقرير النهائي للبعثة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٠٣ . بمدينة الاسماعيلية .

وجدير هنا ان نبين من هي الشخصيات التي تكونت منها البعثة الصهيونية ، لان ليوبولد كسلر (١٨٦٤ — ١٩٤٤) هو مهندس يهودي من جنوب افريقيا ، ترأس الجمعية الصهيونية في الترنسفال ما بين عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠١ وقد انتقل الى لندن عام ١٩٠١ ، وبعد عودته من سيناء ، اشرف على جريدة جويش كرونكل .

اما البرت جولد سميد او جولد سميث (١٨٤٦ — ١٩٠٤) فهو كولونيل ولد من يهودي تنصر ، واعتنق اليهودية من جديد، وهو الذي ادار مستعمرات البارون دي هرش في الارجنتين بين عامي ١٨٩٢ — ١٨٩٣ ، وقد اسس فرقة الشبان اليهود ، عام ١٨٩٥ وترأس جمعية احباء صهيون البريطانية ، ونظمها على اسس عسكرية اما جورج ستفنس ، فهو مهندس بريطاني وقد عمل في بناء الطرق والكباري والمواني في الهند وانجلترا وغرب افريقيا وجزر الهند الغربية ما بين ١٨٧٩ و ١٨٩٧ . وعمل س. سوسكين . وهو مهندس زراعي بادارة احدى المستعمرات الصهيونية في فلسطين ، والدكتور هيليل يوف رئيس مستشفى يافا الاسرائيلي واخيرا اوسكار مرمورك وهو مهندس من البولتكنيك النمساوي في فيينا وعضو لجنة العمل الداخلية الصهيونية ومن زعماء صهيوني فيينا .

واذا كان هرتزل قد اعد للبعثة كل معداتها من اتصالات وخرائط ، فان جرينبرج مندوبه كان قد قام بزيارة مصر بناء على رغبة هرتزل ، وكان يحمل رسالة الماركيز لانسدون ، وتوصية تشمبرلين .

وقد سجل هرتزل في ١٣ نوفمبر ١٩٠٢ عبارة هامة جاءت كالتالي :

« عاد جرينبرج من القاهرة حيث احرز نجاحا تاما . لقد كسب اللورد كرومر الى صفنا كما كسب بطرس باشا غالي . واهم من ذلك انه استمال بعض كبار الموظفين البريطانيين هناك كالمستر بويل والكابتن هنتر .

ويقصد هرتزل « هاري بويل » المستشار الشرقي للسفارة البريطانية والكابتن هنتر الذي أصبح فيما بعد هنتر باشا .

وقد وصلت البعثة الى مصر في اخر يناير .

وننقل هنا من تقريرها المؤرخ ٢٦ مارس ١٩٠٣ بعض الفقرات الهامة ، ويقع التقرير في ثماني صفحات وقد جاء في صدره ما يلي :

تقرير عن البعثة المعينة للبحث في الامكانية العملية لاقامة مستعمرات من البلاد الاوروبية وذلك في الاراضي الخاضعة للاختصاص المصري ، والواقعة شرقي القناة والخليج .

١ ـ وقد بدات البعثة استكشافاتها في ١١ فبراير ١٩٠٣ بدا من القنطرة وانتهت ، ٢٥ مارس ، حيث وصلت الى السويس وقطعت ٥٩٨ ميلا وتم اكتشاف البلاد سيرا على الاقدام وعلى ظهور الابل . لان ندرة المياه تعرض الخيول للخطر .

وكان معظم الطريق بعيدا عن الطرق المعبدة ومن غيرالمعروفة الا قليلا وذلك أن الخرائط الحالية خاطئة وغير كاملة « في بعض النواحي » .

٢ ـ وقال التقرير :

يمكن تقسيم الارض المكتشفة الى خمس مناطق :

(ا) سهل الفرما .

(ب) المنطقة الرملية جنوب بحيرة البردويل ، والواقعة بين وادي الفرما ووادي العريش .

(جـ) وادي العريش وملحقاته وكذلك صحراء التيه .

(د) سلسلة جبال التيه ومناطق مساقط المياه .

(هـ) الجبال والاودية والساحل الواقع بين المنطقة السابقة والسويس . ويمكن تلخيص ملاحظات اللجنة تحت هذه البنود .

ا ـ السكـــان :

موزعون جدا .. في المنطقة (ا) فرع وادي الفرما ، لـم نقابل اي مخلوق بعد مغادرة القنطرة . وفي المنطقة (ب) ، البدو القليلون الموجودون اغلبهم من النساء والاطفال ويعيشون في خيام بدوية وسط تلال رملية ومستنقعات وبعض الصيادين في فـــم البردويل او مدخل البحيرة . وفي المنطقة (ج) العريش مقـر المدير او الحاكم . وهي المدينة الوحيدة وعدد سكانها طبقا لاقوال المدير ٤٠٠٠ نسمة ، ويعتقد ان عدد سكان المنطقة باكملها ، بمـا فيها شبه جزيرة سيناء ، يبلغون ١٦٠٠٠ الف نسمة .

وباستثناء القرية الواقعة مقابل ضفة الـــوادي ومدينـة العريش ، فالقرية الاخرى او البيوت التي راتها اللجنة تقع في النخل وسكانها ١٠٠ نسمة واغلبهم من حراس القلعة وعائلاتهم.. وقد شوهد عدد قليل من البدو في هذه المنطقة وهم غالبا من النساء والاطفال . وتنطبق نفس الملاحظة على المنطقة (د) و (هـ) وترجع قلة الذكور حسب ما عرفنا الى قلة سقوط المطر هـــذا الموسم مما اضطر الرجال الى البحث عن مراعي ابلهم ومواشيهم في مناطق افضل حظا في فلسطين ومصر .

ب ـ الحياة الحيوانية :

الحيوانات قليلة في البلاد بشكل عام .. ويبدو وادي الفرما خاليا من الحيوانات تقريبا .. والحيوانات المعتادة في المناطـق الاخرى هي الابل والخراف والمعيز ..

ويتعرض التقرير بعد ذلك للحياة النباتية وطبيعة الارض، والمعادن والطاقة والمياه والاحوال الصحية ، والجو .

٤ ـ وينتهي تقرير اللجنة بان ابحاثها انتهت الى ان الظروف القائمة تجعل المنطقة غير صالحة بشكل ما لتوطن الاوروبيين ولكن فيما شاهدته اللجنة ، ومن تجارب اعضائها ، ويستطيعـون ان يؤكدوا بثقة انه اذا ما توفر الماء ، فان احوال التربة ، والصحـة

والجو ، يمكن في المنطقة الصحراويةان يستوعب عددا كبيرا من السكان .

وباختصار فان المسألة كلها هي توفير المياه مما يستوجب نفقات كبيرة ..

ويقول التقرير :

١ ـ ان المنطقة الاولى (أ) في وادي الفرما ، يمكن ازالة ملوحة التربة ، واعدادها للزراعة ، والسبيل الوحيد لهذا الهدف، وما بعد ذلك من اجل الري هو توصيل مياه النيل عن طريق القنوات والصحارات الكبيرة التي تقام تحت قناة السويس .

٢ ـ والمنطقة الثانية (ب) ، بحفر الآبار فيها .

٣ ـ والمنطقة الثالثة (ج) باستغلال المياه الجوفية بالاضافة الى بناء الخزانات التي تحفظ مياه الانهار المنحدرة من الجبال قبل ان تصب في البحر الابيض .

وتشير اللجنة الى المشكلة التالية بعد حل مشكلة المياه وهي تحسين وسائل المواصلات ... وتشير بعد تلك المرحلة بانشاء السكك الحديدية تبعا لدرجة تطور البلاد .

وبالنسبة للمنطقة (أ) ، (ب) يمكن العناية باختيار الارض ولا يصعب انتقاء الطريق بارخص النفقات .

وينتقل التقرير بعد ذلك الى المرحلة التالية : بعد المياه والمواصلات والطرق الى الزراعة ثم اقامة الصناعات المناسبة .

وترى اللجنة استخلاصا من مستشاريها الزراعيين الفنيين، ومن خبرات اعضائها في مصر والهند وجنوب افريقيا ... ، ومما شاهدوه مزروعا في ظروف بدائية انه يمكن زراعة المحصولات التالية : القمح والذرة والشعير والبقول كالعدس والفول والفاصوليا والفاكهة كالبلح والتين والبرتقال والليمون والزيتون والخروب والخضروات وبعض الاشجار الخشبية كالكافور والجازورينا وغيرها وكذلك المزروعات اللازمة للصناعات كالقصب والقطن والسوداني وبالتالي يمكن انشاء صناعات مثل تجفيف الفاكهة والزيوت والنبيذ والصمغ العربي ... الخ.

٩ ـ وقد اوصت اللجنة بناء على ما سبق :

اولا : بان تكون حدود المناطق المستعمرة كالتالي : شاطيء البحر الابيض شمالا ، والحدود التركية شرقا والحدود الجنوبية مساقط مياه وادي العريش ومرتفعات التيه ، اي خط عرض ٢٩ تقريبا وتكون الحدود الغربية هي قناة السويس والخليج..

كما اوصت اللجنة في النهاية تنفيذ المشروع على اسس تجارية بحتة وضرورة الحصول من الحكومة المصرية على السلطات التي تمكن الشركة من تنفيذ مشروعات الري اللازمة ومد الخطوط الحديدية واقامة المرافق ، ومحطات دراسة الجو ، واقامة السدود وتخزين المياه .

وقد وقع على التقرير والذي لخصنا اهم نقاطه ـ اعضاء البعثة الستة ، وهم كسلر ، وجولدسمد وستفنس وسوسكين، ويوف ، ومرمورك ، وبقراءة هذا التقرير ـ بشيء من الامعان ـ نستطيع ان نلاحظ :

١ ـ ان اللجنة اخفت ان المشروع لتوطيد اليهود ، وتحدثت عن توطيد مهاجرين من الدول الاوروبية على الرغم من ان المشروع كله ـ كما بينا ـ من اوراق هرتزل وبرقيات وزارة الخارجية البريطانية ، كان لتوطين اليهود وتوطيدهم .

٢ ـ ان اللجنة قللت جدا من عدد السكان في سيناء ، ولا يخفى ان ذلك كان دافعه هوازالة اعتراضات الحكومةالبريطانية او مخاوفها او اية اعتراضات اخرى .

٣ ـ اناوراق هرتزل تثبت ان هناك تقارير اخرى كان اعضاء اللجنة يرفعونها اليه ، ولم نعثر على احد منها حتى الان .

ولكن الخطير هو ان اللجنة قد حددت المنطقة التي تطالب بها ، وهي تصل الى خط عرض ٢٩ تقريبا اي ما يوازي ابو زنيمة، وهو يكشف عن فداحة اطماع الصهيونية في سيناء ، وفي مياه النيل ، بل يكذب ما اشتهر في الكتب النادرة التي تناولت هذا المشروع بانه مجرد توطين اليهود في العريش .

ومشروع الاتفاقيـة اخطر

وبناء على هذا التقرير الفني ، تقدم تيودور هرتزل بمشروع الاتفاقية التي أراد بها التعاقد مع الحكومة المصرية للحصول على امتياز الاستيطان في شبه جزيرة سيناء ، ولخطورة المشروع ولانه يكشف ان هرتزل كان يود الحصول على تعاقد لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد بنفس الشروط . وانه نص ايضا على منـــع الحكومة المصرية من التصرف في بقية سيناء تمهيدا للتعاقد عليها بنفـس الشروط ، فاننا نترجم هذا المشروع بالنص ، وهو كما يلي :

تم الاتفاق بين :

١ ـ الحكومة المصرية ... طرف اول

٢ ـ والدكتور تيودور هرتزل نيابة عن شركة تحت الانشاء .. طرف ثان على ما يلي :

البند الاول :

تمنح الحكومة المصريه الدكتور هرتزل او الشركـــة التي يؤسسها الحق في احتلال الارض الكائنة شرقي قناة السويس البحرية وحق استعمارها وتتكون من ... كيلو متر مربـع .. ويحدها شمالا البحر الابيض المتوسط .. وشرقا الحدود العثمانية التي تكون معترفا بها بغير منازع .. وجنوبا الخط الموازي لخط عرض ٢٩..

البند الثاني :

يمنح الامتياز لمدة ٩٩ سنة وللحكومة الحق في الغائه بعـد اخطار مدته ستة شهور ، اذا لم تنفذ الشروط الاخرى الواردة في عقد الامتياز .

البند الثالث :

للشركة الحق في استغلال الاراضي الممنوحة ، كشيء تملكه as a thing belonging to it باستثناء حقـــوق اطراف معينـة ،

كامتيازات التعدين وغيرها التي تكون الحكومة المصرية قد منحتها قبل هذا التاريخ .

البند الرابع :

يصبح المستعمرون القادمون الى المنطقة الممنوحة عن طريق الشركة من الرعايا المحليين وعلى كل من لا يتمتع بالرعوية العثمانية أن يقرر كتابة وبصفة قاطعة قبوله اختصاص السلطات المحلية الادارية والقضائية ، وعليه ان يرفق مع هذا الاقرار شهادة من سلطات دولته الاصلية بشرعيته اكتسابه الجنسية العثمانية، وفي كافة الاحوال الا تعتبره هذه السلطات رعية من رعاياها او شخصا يقع تحت حمايتها .

البند الخامس :

تخضع الاراضي موضع الامتياز وكذلك المستعمرون في كل الوجوه للقوانين واللوائح التي ستحكم الاراضي .

وكذلك السلطات « الاهلية » وذلك فيما عدا الاحوال الشخصية التي تقع في اختصاص السلطات الدينية التي يقيمها المستعمرون وذلك بنفس الشروط التي تحصل عليها الطوائف غير الاسلامية ولا بد من اعتراف الحكومة مسبقا بهذه السلطات الدينية .

البند السادس :

تعفى الاراضي موضوع الامتياز باعتبارها غير مزروعة مطلقا ، من اية ضريبة لمدة خمس سنوات وبعد ذلك تدفع ايجارا يحل محل الضرائب والرسوم عن الارض او المستعمرين ويعادل هذا المبلغ ١/٢٠ من صافي دخل المستعمرة .

البند السابع :

يصرح للشركة بانشاء الموانيء في الارض الممنوحة وللشركة اقامة كافة الخطوط ، ووسائل المواصلات كالطرق والسكك

الحديدية ، وخطوط البرق والهاتف .. الخ. كما تقوم بكافة المشروعات ايا كان نوعها .

البند الثامن :

للشركة الحق في تحصيل رسوم الموانىء،والمنائر، ويستثنى من ذلك رسم دخول الموانىء للسفن التابعة للحكومة المصرية .

البند التاسع :

لتحديد الدخول المذكورة آنفا في البند السادس والتي ستكون اساسا لتحديد دخل الحكومة ، تمسك الشركة دفاتر منتظمة يمكن ان تخضع لرقابة الحكومة المصرية ..

وكل خلاف على تقدير الايرادات يعرض على لجنة ثلاثية تعين الحكومة المصرية عضوا فيها ، والشركة عضوا ثانيا ويترأسها العضو الذي تعينه الحكومة البريطانية .

البند العاشر :

تحرص الحكومة بقدر ماتستطيع على تعيين القضاةوالموظفين والمستخدمين وفقا لرغبات المستعمرين ومصالحهم .

وعندما يسمح تطور الاستعمار Colonisation تأخذ الحكومة في اعتبارها كل مطلب لانشاء بلديات ، طالما انها لا تتعارض مع المبادىء السابقة .

البند الحادي عشر :

لا تمنح الحكومة المصرية اي امتياز على الاراضي المتنازل عنها طوال مدة المنحة .

البند الثاني عشر :

بعد انتهاء مدة الامتياز ، للشركة الحق في تجديده لمدة مماثلة ، وذلك بان تدفع المستحقات المقررة ، على اساس ١/٢٠ من متوسط ايراد الخمس عشر سنة الاخيرة .

البند الثالث عشر :

تتعهد الحكومة المصرية بالامتناع من الان عن منح اي امتياز لمدة خمس سنوات عن الجزء المتبقى من شبه الجزيرة ، وغير الواقع في حدود التعاقد الحالي ، ويجوز للشركة الحصول على امتياز عن بقية شبه الجزيرة على اساس الاتفاقية الحالية .

البند الرابع عشر :

تكون مسألة توفير مياه النيل لشبه الجزيرة موضع اتفاق لاحق .

مفاجاة

ومن الواضح ان هرتزل بقي في تريستا ، ينتظر التقارير المتتابعة ، وكان يلاحق انتقال البعثة طبقا للمربعات التي اتفق عليها مع رجال بعثته . ويبدو ان اعضاء البعثة لم يخذلوه في تنفيذ تعليماته بدقة. وحتى قبل ان يعودوا الى القنطرة لكتابة تقريرهم النهائي ويوقعونه ، كانوا يخطرونه بالتفاصيل .وفي١٨ مارس ١٩٠٣ ، يكتب هرتزل الى روتشيلد يطلب منه عقد اجتماع في باريس للرجال الذين يديرون « صندوق هيرش » . ويقول ان ثلاثة من اعضاء اللجنة قد عادوا ، بينما خمسة ما زالوا يمسحون المنطقة الجبلية الجنوبية بسيناء . ويقول هرتزل في خطابه (٢) لروتشيلد : ولكن حتى النتائج التي تحت ايدينا في التقارير والمذكرات تبين ان المنطقة التي نفكر فيها مناسبة لاقامة مستعمرة كبيرة . وبالاضافة الى هذا فقد تلقينا تأكيدا مبدئيا مكتوبا من الحكومة المصرية بمنح المستعمرة المرغوب فيها للحركة اليهودية من ناحية المبدأ .

ولكن هرتزل لم يطق ان يبقى من بعيد يتابع تحركات البعثة كما يسجل في مذكراته (التي لم تنشر في حينها) مخاوفه من مندوبه جرينبرج الذين يريد ان يتقرب من روتشيلد على حسابه،

وقد يفوز بالصفقة والزعامة والصداقة معا . فيقرر هرتزل ان يبحر من تريستا الى الاسكندرية في طريقه لمقابلة كرومر وبطرس غالي . كما يقرر ان يزيح جريبنرج من رئاسة البعثة .

هوامش الفصل الرابع

(١)

Palmer, E. H.

Central Asia journal,

The Desert of the Exodus Journeys on foot in the will Derness of the forty years wandering, Cambridge, 1871.

(٢) انظر نص خطاب هرتزل لروتشيلد ، في

HERZL year book, Vol. I, p. 114.

والمذكرات الكاملة الصفحات ١٤١٧ و ١٤٢٠ و ١٤٢٨ و ١٤٣٧) .

الفصل الخامس

هرتزل في القاهرة

القاهرة تحت الحكم البريطاني . كرومر وبطرس غالي. هرتزل لا يصبر ويصل للقاهرة ويقيم في فندق شبرد. تفاصيل حواره مع لورد كرومر وبطرس باشا غالي . هرتزل ينحي جرينبرج . غطرسة كرومر ونفوذ روتشيلد . مناقشات فنية حول مياه النيل ــ وكمياتها . خبراء الري يرفضـــون المشروع . لمـــاذا ؟

خزان اسوان انتهى عام ١٩٠٢ هل هي المناقشة بين آل بارنج وآل روتشيلد ؟ بريطانيا تستعد للحرب العالميـة الاولى . مشروع للمواساة يمنح الصهيونية ٦٠ الف فدان في كوم امبو ٧ ديسمبر ١٩٠٣ . سير ارتست كاسيــل وسوارس مؤسسا البنك الاهلي يحصلان على الاتفاقية .

صعد القاهريون من النهر الى التل ، ومن النيل الى المقطم ثم هبطوا اليه خلال الف عام . فالقاهرة ست مدن او سبعة على الاقل . وهي عدة مدن متلاحقة متلاصقة . وفي البدء كـــانت الفسطاط ، وقد أقيمت على عجل ، ولاسباب عسكرية في الاغلب، وان كان الفتح العربي قد توج بجامع منيف هو جامع عمــرو . ولم تكد تستقر الامور حتى ابتعد القاهريون عن النيل ليطلـــوا عليه ، واختاروا لاسباب صحية التلال ، ومنهما تل بني يشكر الذي إقيمت فوقه القاهرة الطولونية . ومنذ ذلك الحين ظلـــت القاهرة الحاكمة متمسكة بهذا الاكتشاف فشيدت القلعة والقصر في حضن جبل المقطم بعيدا عن البرك والفيضان وسواء كانـــت القاهرة فاطمية او ايوبية فان القلعة كانت مقر الحكم ، وكان الحي هو حي الخليفة ، وظل ذلك التقليد حتى محمـــد علي * وكان اسماعيل هو الذي هبط الى قصر عابدين . وانشأ عشرات القصور من القبة الى قصر الجزيرة الوسطى على النيل ، وشهد مغـــاني اوجيني في بداية حكمه واغتيال اسماعيل صديق المفتش اخيه في الرضاعة ووزير ماليته . وكان الاغتيال باوامر خديويـــة (١) وقد شهدت الحلمية الجديدة قصر عباس حلمي الثاني . وكـــان اسماعيل قد بدأ استخدام هوسمان عظيم المهندسين الذين شقوا الشانزلريه وميدان الاتوال بباريس . وبنفس الطريقة كان شارع محمد علي وعبد العزيز . ولكن القاهرة الافرنجية او الرومية كانت قد بدت على استحياء في عهد محمد علي كما يقــول الجبرتي. واذا بها تصبح هي الصيحة المدوية في عهد اسماعيل وكأن القاهرة الافرنجية ارادت أن تدير ظهرها الى القاهرة المعزية الفاطميـــة والايوبية ، فكانت الابواب الخلفية لمسرح الاوبرا تعطي ظهرهـــا

للازهر والقلعة ، وتفتح ابوابها على حي الافرنج وحديقة الازبكية والمباني المشيدة على الطراز الايطالي .

واذا كان «مبنى صندوق الدين» قد أخذ جواره الى الاوبرا الخديوية ، فلم يكن ذلك الجوار موقعا جغرافيا ، لكنه كان ايضا رمزا تاريخيا ، وعبرة للعابرين ، فقد اصبح رمز البذخ الاسماعيلي هو صندوق الدين .. الذي انتهى الى تاليف اللجنة الاوروبيـة لبحث اقتصاديات مصر وماليتها ، تمهيدا لدخول وزيرين اجنبيين في الوزارة المصرية ، وكان ايرفنج بارنج ـ او الايرل اوف كرومر بعد ذلك ـ ان عرف مصر اولا من اقتصادياتها ، اذ كـان عضوا في لجنة التحقيق في احوال مصر المالية ، قبل ان يعين قنصـلا عاما لبريطانيا وحاكما بأمره !.

وكان الانجليز عام ١٩٠٣ قد استقر بهم الحال ، فقد قضوا تماما على الثورة العرابية ، وبلغ من استقرارهم انهم اعادوا عبدالله النديم ، ثم البارودي وعرابي . وكانت القاهرة « الانجليزيـة » لا تظهر فيها قوات الاحتلال كما يروي الخديوي عباس حلمي في مذكراته (٢) . فقد فضلوا « الانزواء » او « الاختفاء » حتى ينسى الناس وجود الاحتلال العسكري . ويتعجب عباس حلمي من حادثة دنشواي ـ عام ١٩٠٦ ـ لانه لم تكن من عادة القوات الانجليزيـة أن تظهر كثيرا ، ويبدو ان الانكليز ـ منذ ذلك الوقت ـ كـانوا يجربون الخيول الاسترالية في الطرق الريفية المصرية ، ولعلـهم كانوا يستعدون لتجربتها في طرق زراعية اخرى ، وما كان ذلك الا تمهيدا للحرب العالمية الاولى في المشرق ... وعبر سينـاء بل وفي فلسطين . وكان من نتيجة هذه التجارب ان اخـذت ارجلهم على الطرق الريفية ، ومن هنا كانت حادثة احتكاك بعض الجنود الانجليز بالفلاحين المصريين ، وكانت حادثة دنشـواي الشهيرة التي نفخت في الروح الوطنية من جديد ، وقضت على سطوة كرومر ، وادت الى استقالته .

ولكن عام ١٩٠٣ شهد عز الاحتلال وكما يقول عباس حلمي لم يكن الوجود العسكري هو الظاهر ، بل كان الوجود الاداري . فقد استتب للانجليز وجود اداري ضخم في كل شيء من الري

الى البوليس ، ومن التعليم الى الصحافة . وكان هذا الوجـود الاداري ممثلا في لورد اريفنج بارنج ، سليل عائلة بارنج الشهيرة في عالم البنوك البريطانية . وكان كرومر نموذجا للحاكم البريطاني سليل العائلة الارستقراطية ، الحاكمة في المستعمرات ، وكانـت معه مجموعة من الموظفين والمستشارين الذين ينزلون ايضا مـن عائلات ارستقراطية ، ينقسم نصف ابنائها الى الخدمة في الجيش الامبراطوري والنصف الثاني في عالم المال والدبلوماسية . وكان شقيق بارنج ضابطا في الجيش البريطاني في الهند ، وقد قابل مصطفى كامل عام ١٨٩٥ ، وكان بارنج نفسه من الذين يديرون مصر على الطريقة الهندية او طريقة العقول بريطانية والايـــدي مصرية !

والذين زاروا الهند والعراق والسودان ، يعرفون تمـامـا الشبه العجيب في هذه البلاد التي ترويها الانهار ، سواء كـــان الفرات او النيل او السند ، وقد يلاحظون وجه الشبه العجيـب في استراحات الري المنتشرة على طول تلك الانهار العظمى التـي كانت ذات قرن مهدا لحضارات زراعية عظمى . وكان الانجليـز يحكمون الريف بالري والتحكم في الماء ، ويحكمون العاصمـــة

وكانت القاهرة نموذجا صارخا لهذه المتناقضات . عـلى السطح قوات الاحتلال وخبراؤه ورجال البوليس ، وفي الاحياء « الوطنية » تغلي او تفور او تركد الوطنية كأنها موجات تعلو وتهبط او تهبط لتعلو من جديد !

واذا كان الوجود العسكري قد انزوى جانبا ، فقد طفـح الكيل من الوجود الاداري والمالي . وكان هذا الوجود ممثلا فـي القنصل العام ، صاحب القوة الفعلية ، التي تنازع بلا شك السلطة الرسمية ، وفي المسلك الصارخ لذلك الحاكم البريطاني الـذي يعتبر نموذجا « مصبوبا » لحكام المستعمرات وشبه المستعمرات . وهو نسخة من اللوردات المتحدرين من الاسر البريطانية المحافظة ، بقواها المالية ، وتجربتها العسكرية ومكانتها السياسية .. ولا

يختلف في ذلك كرومر عن كيرزون عن جورذون او بيرسي عن جورست او كتشنر او ستورز او دانلوب .

وكان اللورد ايرفنج بارنج ، سليل آل بارنج ، اصحاب البنوك البريطانية الشهيرة ، وهو كما يقول ويلفريد بلنت « من اسرة تمارس اعمال المصارف ، وكان من اصل هولندي ، ويقال بوجه عام انه من عنصر يهودي» (٣) ومن ثم فهو ينتمي من بداية حياته الى صميم طبقة الماليين العليا في اوروبا . وكان قد تعلم في الجيش اولا ، ولم يوفد الى الهند الا في الحادية والثلاثين من عمره ، كسكرتير خاص لابن عمه لورد نورثيروك ، نائب الملكة. وسرعان ما ظهرت قدراته ، فاصبح بعد ثماني سنوات على أعتاب دوره الضخم كحاكم حقيقي لمصر . ويقول بلنت انه « لم يكن على معرفة بحقيقة الشرق وكان يقضي نهاره في مكتبه عاكفا على الاوراق الرسمية ، وامسياته في المجتمع الاوروبي بالقاهرة. ومن الطبيعي انه كان موضع نقد زملائه ، الذين كانوا اقل تزمتا في الاستقامة ، حتى لقد نظم فيه احدهم هذه الابيات الساخرة:

فضائل الصبر معروفة ولكني لا اظن انها وضعت موضع الاختبار .

فاهل مصر سيقولون وهم يئنون : ان بارنج فيه من الشر فوق ما ينبغي .

واذا كان وسط القاهرة قد تحرك من العتبة الخضراء والازبكية صوب النيل تجاه جاردن سيتي والزمالك ، وقد اهتم مهندسو الزمالك ببناء البيوت او القصور على الطراز البريطاني، من الداخل ، والطراز الامبريالي من الخارج حيث الحدائق التي تجدها في الخرطوم او بغداد او دلهي الجديدة او القاهرة السابعة . وقد انزوى اكبر فندقين في عهد الفرنسيين ، وهو فندق الشرق او لوريان في ميدان الخازندار ، وحيث نزل فيه اغلب كتاب وسياح فرنسا من شاتوبريان الى جيرار دي نرفال ، او فندق النيل ـ وهو اكثر تواضعا ـ في الموسكي . فقد تربع فندق شبرد على مساحة عظمى من قصر الالفي ، الذي كان مقرا لبونابرت ، والذي اغتيل في حديقته كليبر .

في هذه المنطقة كانت القاهرة « البريطانية » و «الافرنجية» وفيها الشوارع الحديثة وحيث يقع مطعم سان جيمس ، والتورف كلوب ، الذي ظل في شارع المغربي (شارع عدلي) حتى احترق في حريق القاهرة عام ١٩٥٢ . وكان هذا النادي هو المفضل للموظفين الانجليز ، حيث يحتسون الويسكي ، ويخدم عليهم بارمان يوناني ، اشتهر على صفحات جريدة «الاجبشيان جازيت». ولم يكن صغار كبار الموظفين الانكليز يترددون كثيرا على نادي الجزيرة او الجزيرة سبورتنج كلوب الذي كان منحة للانجليز من الخديو توفيق على مساحة ٤٠٠٠ فدانا ، يلعبون فيه البولو وسباق الخيل والجولف ولم يكن دخول النادي مسموحا به حتى انه لم يسمح لمحمد باشا محمود الصعيدي نجل محمود باشا سليمان وخريج اكسفورد بأن يلعب التنس ، هذا النادي ـ القاصر على الاعضاء فقط كان حدثا قاهريا ملفتا للنظر !

وكانت القصور الثلاثة في القاهرة هي قصر عابدين او السلطة الرسمية ، ولاظوغلي ، اي الحكومة ، وقصر الدوبارة ، او اصحاب السلطة الفعلية . وكان كرومر ، بعنجهيته ، وشاربه الذي اصبح نموذجا لكبار موظفي بداية القرن ، هو الرجل القوي الذي لا ينازعه احد . بينما كان لاظوغلي يشهد « المصريين » المتعاونين او الراضخين ، ومن بينهم بطرس غالي الذي بدأ ايضا في نظارة المالية قبل ان يصبح ناظرا للخارجية .

ومن يقرأ صحف تلك الايام ، يجد ان القاهرة بدت في الظاهر خاضعة تماما ، بينما الغضب الوطني يتجمع سحبا من بعيد ، ويكتشف ان بارنج لم يكن حاكما سياسيا ، يمسك بخيوط الحكم فقط ، بل كان اقرب الى « المقاول » الاستعماري يهتم بحركة الاسعار والسوق العالمية والمصنوعات البريطانية ، وتنشر صحيفة « الاجبشيان جازيت » في نفس الاسبوع الذي وصل فيه هرتزل الى القاهرة ، نص خطاب كرومر الى وزير الخارجية البريطانية اللورد لانسداون ، وفيه يكشف كرومر عن آرائه الاقتصادية بعد عودته من السودان ، ويتحدث عن مصر والسودان كسوق فسيح للمصنوعات البريطانية .

ففي ٢٥ مارس ١٩٠٣ ، كتب كرومر في خطاب لوزير الخارجية البريطانية انه لاحظ اثناء رحلته الاخيرة في اعالي النيل ان كل المصنوعات القطنية ، والمعروضة للبيع تأتي من « اميركا » « وانه لاحظ بعد البحث ان « الاهالي » يفضلون البضائع الامريكية على البريطانية . وان السير ريجوندوينجت (حاكم السودان) قال له ان الحبشة تستورد كل مصنوعاتها القطنية من اميركا . وان بريطانيا ـ حتى ذلك الوقت ـ تورد مصنوعاتها للسودان ، ولكنه يعتقد ان الاهالي لو انتبهوا الى البضائع الامريكية، فسوف يضيع السوق السوداني من بريطانيا».

ويتحدث كرومر في نفس الخطاب عن المناجم التي حصلت عليها بريطانيا في السودان ، كما يتحدث عن ازدهار المصرفين الانجليزيين بالخرطوم،وعن معونة الحكومة البريطانية «المتواضعة» لاحدى شركات النقل النهري البريطانية في النيليين الابيض والازرق . ويدعو في نهاية خطابه الى تشجيع زيارة اصحاب الاعمال البريطانيين للسودان ، لان كثيرا من اليونانيين وغيرهم يتدفقون هناك .» (٤)

وهكذا لا يتحدث كرومر كسياسي بل كرجل اعمال محنك. وهو يتحدث عن زراعة القطن ، واستهلاك المصنوعات القطنية كخبير . وكان ماء خزان اسوان الذي بدأ عام ١٨٩٨ قد تم عام ١٩٠٢ ، وقد حضر الخديوي حفل افتتاحه ، كما حضرته الليدي كونوت ، واللورد كرومر ، وكان واضحا ان مصر تتحول كما قيل بحق فيما بعد الى « مزرعة لانكشاير » ، ولم يكن ذلك منفصلا عن مشروعات الري البريطانية في الهند ايضا ، حتى ان مشروع « تونجا بادرا » شرقي الهند ظهر في نفس العام لينافس مشروع اسوان ، بل ليسبقه . وقيل ان مقدرة البحيرة الهندية ستكون خمسة اضعاف البحيرة المصرية . (٥)

وهكذا بدات بريطانيا تجني ثمار احتلالها لمصر والسودان واعالي النيل والهند وعدن حين ظهر هذا الزائر الغريب تيودور هرتزل في القاهرة .

وصـول هرتزل

ولم يطق تيودور هرتزل صبرا ، وعز عليه ان تبقى بعثتـه في مصر وان يظل هو في تريستا ، أكبر ميناء في امبراطورية آل هابسبورج ، يتابع تنقلات البعثة في سيناء ، واتصالات مندوبه بالقاهرة جرنبرج الصهيـوني الـذي يطمع في ازاحتـه عن المشروع ، ونجد في مذكرات هرتزل تفاصيل زيارته لمصر . وفي صحف القاهرة البريطانية اشارة عابرة لوصوله .

وقد وصل تيـودور هرتزل على السفينـة النمساوية « سميراميس » يوم ٢٣ مارس ١٩٠٣. وكانت عادة «الاجبشيان جازيت» ان تنشر عن وصول ومغادرة علية القـوم والمشاهير على البواخر الاوروبية الكبرى . ونجد اسم « الدكتور هرتزل » في نهاية قائمة المسافرين الذين وصلوا ذلك اليـوم ، وعددهم ٢٢ مسافرا . ولا تحفل الصحافة به كثيرا لانه كان من ركاب الدرجة الثالثة ، ولا يحفل هو بذكر اي شيء عن المهمة الخطيرة والسرية التي جاء من اجلها . فتسجل صحف تلك الايام وصول ملكـة البرتغال ، ومغادرة الموسيقي الفرنسي الشهير سان سانـس ومحاضرة الاثري الفرنسي ماريت عن مقابر سقارة ، ومحاضرة اخرى — تهمنا — هي محـاضرة الخبير البريطـاني في الري ، ويلكوكس .

وتقرأ على صفحات « نيو فري بريس » ، انطباعات هرتزل، وقد صدرها بهذه العبارة اليونانية الموحية التي اقتبسها فوق بيلو من بندار : « ان الماء أحسن شيء ! ومصر تقع بين حلمين ، الاول هو الذهاب اليها والثاني هو العودة منها » .

ويصف هرتزل جلسته في شرفة فندق شبرد الشهيـر، وهو يشهد « الحفلة التنكرية »، « وتجلس في الشرفة ، وبيدك منشة للذباب ، وتدع الاشياء تأتيك، وتمر بك الالوان والصفحات، ومئات من العروض من التجار والتراجمة . صبيانية الشـرق وقذارته (كذا). غيرانك في وسط كل هذا تجد عددا من رجال البوليس الجادين المنتبهين الممتازين . فيلق من الاسكتلنديين

قاطني الجبال يمرون في سراويلهم المصنوعة من ذلك القمـــاش القلم . شباب أنيق مرح .. انه الاحتلال . وانجلـيز آخرون . وضباط يرتدون الطربوش . وهو اكثر ارتفاعا من مثيله التركي. ولكنهم يعرفون كيف يحافظون على النظام ، دون وحشية ودون جنون استوائي » !

واذا كان هرتزل قد كتب مثل هذه الانطباعات الصحفيـة السياحية ، فلم يكن ذلك سوى ملئا لصفحات جريدته واداء لمهمة ثانوية ، فقد كان بلا شك في القاهرة يفكر في امور اخطر واعمق، تكشفها مذكراته السرية ، قبل مجيئه باسابيع .

ويكتب هرتزل في مذكراته بتاريخ ٣ مارس ١٩٠٣ :

« الحالة الراهنة كما يلي : ان الوجود في شبه جزيرة سيناء مختلطة بشكل هو في صالحنا وجب ان أوضح ما يتلخص فـي: امتلاك ، قوة ، حق ، الامتلاك بيد الحكومة المصرية ، والقوة بيد الحكومة الاجنبية ، اما الحق فللحكومة التركية لذلك يجب ان احصل على الملكية من الحكومة المصرية ، ثم الحكومة الانجليزية باكثر ما يمكنها اعطاؤه، واخيرا احصل على الحق من الحكومـة التركية با بقشيش . ستكون تعليمـــاتي للمفاوضين الجـــدد جولدسمد وكسلر متمشية مع هذا المخطط » .

هرتزل يقـابل كرومر

وبعد يومين اي ٢٥ مارس ١٩٠٣ يقابل اللورد كرومر ويذكر هرتزل انه دخل في الموضوع وتحدث عن مد السكة الحديد «واننا سوف نحتاج الى الماء ومن النيل ».

فقال كرومر لا استطيع ان اعطيك جوابا باتا .. حتى يرجع الخبير الذي وكلته بهذا ، وذكر اسمه في خلال شهر (يقصـد كرومر السير ويليام جارستن وكيل وزارة الاشغال العمومية).

وقال هرتزل : نحن نطلب فقط من النيل مياه الشتاء الزائدة التي تجري عادة الى البحر ولا يستفاد منها .

وعرض هرتزل على اللورد كرومر برقية من روتشيلد كان قد تسلمها في اليوم السابق لكي يعزز حديثه باسم روتشيلد. ولكن كرومر ينظر اليه متعاليا ويكتفي بالتعليق .

ـ انه متحفظ جدا : انه يتباحث فقط ..

ويتجاهل هرتزل برود اللورد الانجليزي، او يصطنع ذلك، ويخرج من جعبته برقية ثانية سابقة كان قد تسلمها من روتشيلد في ٣ فبراير .

ويقول هرتزل : اظن ان كلا منهما لا يرتاح للاخر .. لا بد انه يظن ان روتشيلد وثيق العلاقة بنا .. وتبدلت لهجته الى برود .

ـ ويقول : وسالته اذا كان على ان ازور بطرس (يقصد بطرس باشا غالي) فقال : نعم وقد اخبرته انك هنا .

ـ وهل ازور المفوض التركي ؟

فقال لا : لا يمكنه ان يقول شيئا بهذا الخصوص ، وانا لا أعترف به لا تتصل به ، ابدا ... والان .. سانتظر رجوع بعثتك .

ثم ذهبت لارى بطرش باشا غالي ..

ويقول (ص ١٤٤٦) : (٦)

ـ وزارة مصرية لا يستطيع المصريون فيها ان يعطوا اي امر .. خدم كثيرون يتسكعون في غرف الانتظار الواسعة ..

أرسلت بطاقتي فاسرع بطرس الى استقبالي وهو ... متقدم في السن بدين مترهل ..

بدانا بحديث السياح ثم انتقلنا الى الموضوع ...

وسأل هو ايضا : من اين تجيئون بالماء ؟ فاطلعته باختصار على مشروع الري الذي هياناه : والذهب ايضا سيكون ريا آخر.. وظل يوافقني ونحن نشرب القهوة التركية ، الى ان أعلن قدوم القنصل النمساوي وعندئذ تركته .

محاضرة ويلكوكس

ويبدو أن تيودور هرتزل لم يضع وقته في شرفة شبرد لمشاهدة الحفلات التنكرية ، او في ردهاته لسماع موسيقى الفرقة الكلاسيكية التي كانت تعزف في الفنادق الكبرى، فقد كانت البعثة الصهيونية قد اشرفت على ختام اعمالها ، واخذت تكتب تقريرها النهائي ، وانطلق هرتزل في الرابعة مساء نفس اليوم الذي قابل فيه كرومر وبطرس غالي ، ليحضر في الجمعية الجغرافية الخديوية ، في قاعة المحاكم المختلطة ، محاضرة لاكبر خبراء الرأي وهو السير ويليام ويلكوكس (٧) .

وكان عنوان المحاضرة « مصر الجديدة » .. وقد بلغ من اهمية الرجل والمحاضرة ان حفلا آخر اقامته الليدي ينجت في نادي الجزيرة ، لسيدات الطبقة الراقية ، قبل مغادرتها القاهرة الى لندن ، وقبل عودة زوجها وينجت الى الخرطوم ، وقد نشرت الصحف ان الحفل امه علية القوم ، رغم انه جاء في نفس موعد محاضره ويلكوكس .

وقد تحدث ويلكوكس في محاضرته عن الحضارات الزراعية القديمة ، وحضارات الانهار ، وتحدث ايضا عن مشاريع الري عند الكلدانيين ، وقال ما نصه :

ــ « ملعون هذا الفرعون الذي قال بفخر . السـت فرعون ملك مصر ؟!

ولو انه شهد العراق لقالها بتواضع .»

هذه هي كلمات الخليفة المأمون ، بن هارون الرشيد ، حين هبط من المقطم ، ورأى أرض مصر تحت قدميه .

وقال ويلكوكس :

ــ ولا شك ان الخليفة المامون بالغ في قوله . فمصر ، ستبقى ملكة البلاد المروية . وقد تاتي بعد مصر ــ في القديم ــ البلاد التي يرويها دجلة .

وما بعث ذلك التاريخ بصعب او عسير » . .

ويروي هرتزل في مذكراته عن محاضرة ويلكوكس :

ــ « لعل أعظم ما أثار اهتمامي هو العدد المذهل من الشبان المصريين الاذكياء الذين امتلأت بهم القاعة . انهم سادة المستقبل. ومن الغريب ان الانجليز لا يبصرون ذلك . فهم يعتقدون انهم سيتعاملون مع فلاحين الى الابد . ان قواتهم اليوم التي يبلغ عددها ١٨ الفا تكفي لهذا البلد الكبير . ولكن الى متى سيستمر ذلك ؟» .

واذا كانت ظاهرة « المصريين » الاذكياء قد لفتت انتباه هرتزل ، وهم يحضرون محاضرة ويلكوكس ، فلا شك ان خطط الصهيونية قد أعمته عن معرفة الحقيقة . فلم يكن هذا « العدد المذهل » من الشبان المصريين سوى الجيل الرابع من اجيال المهندسين المصريين الذين تخصصوا في الري والنهر ، وكان أولهم في العصر الحديث محمد مظهر باشا (٨) أول مبعوث في مدرسة البولتكنيك عام ١٨٢٦ ، ومعه مصطفى بهجت باشا ، والاول كان تلميذا لاوجست كونت ، وهو الذي شارك في بناء القناطر الخيرية ، وسافر الى فرنسا لمقابلة المهندس موجيل عند ظهور بعض العيوب في الفتحات الشرقية عام ١٨٤٢.

وقد أعقبه جيل علي باشا مبارك ، ثم تلاه جيل اسماعيل بك سري ولا شك انه كان يحضر هذه المحاضرة ، لانه كان مفتش الري لوسط الدلتا ، وهو ايضا خريج مدرسة السنترال (والد حسين سري باشا) ، وسوف نلتقي به في نهاية العام ١٩٠٣ عند رفضه لتنفيذ مشروع صهيوني آخر ، لتوطين الصهاينة في كوم أومبو ! .

اجتماع مع البعثة

واخيرا تكتب البعثة الصهيونية تقريرها في الاسماعيلية في ٢٥ مارس ، وتجتمع مع هرتزل الذي يقدم بعض الملاحظات، وأهمها :

١ ــ انه كان يفضل لو ان القسم الاول من الجملة ، جاء كما يلي :

« لا يمكن السكنى فيها في الحالة الحاضرة ، ولو توفـرت المياه يمكن السكن فيها » .

٢ ــ « وكان يفضل ايضا الا يذكر السبب الذي من أجلـه نريد ان تصل البلاد الى خط العرض ٢٩ » .

ومعروف ان خط عرض ٢٩ يسير موازيا ابو زنيمة تقريبا على خليج السويس ، اي ان المشروع الصهيوني كان يأمل الحصول على أكثر من ثلثي مساحة سيناء،وليس كما شاع ــ على استحياء ــ بعد ذلك ، وعرف بمشروع « العريش » .

ومن الواضح ان هرتزل كان يريد اخفاء مقاصده ، ومطامعه، فهو تارة يريد اخفاء صلاحية المنطقة للسكنى وعدد سكانهـــا ، للتهوين من خطر المشروع ، وتارة يريد اخفاء حجم المساحةالمطلوبة، حتى لا يشق على الحكومة المصرية ابتلاع المشروع .

تقرير جارستين

واذا كانت لندن قد رحبت وشجعت،نتيجة ضغوط روتشيلد وجهود هرتزل وسعيهما لدى تشمبرلين ولانسداون ، واذا كانت القاهرة استقبلت البعثة وسهلت مهمتها ، وفاوضتها ثم تحفظت حتى يأتي رأي الخبراء ، فقد جاء القول الفصل من خبراء نظارة الاشغال العمومية ، حين كتب السير ويليام ادمون جارستن (٩)، وكيل النظارة ، (١٨٤٩ ــ ١٩٢٥) تقريرا نهائيا .

وكان جارستين في ممباسا بكينيا ، وكان براملي كذلك معه ولذلك اعتذر عن اللحاق بالبعثة الصهيونية ، رغم برقيـــة وزارة الخارجية البريطانية ، التي أشرنا اليها في الفصل السابق.

وقد عاد جارستين قبل اسبوعين من الموعد الذي حـدده كرومر لعودته ، وانتهى في ٥ مـــايو ١٩٠٣ من كتابة تقريـره بالاشتراك مع فيرشويل المفتش العام لري الدلتا . ويناقش هذا التقرير الفني بالارقام المشروع الصهيوني طبقا للافتراضات المقدمة، ليصل الى ضرورة المشروع ، لانه سيؤثر دون شـــك على ري الأراضي داخل مصر (١٠) .

ويفند التقرير الفني تقديرات المشروع الصهيوني تأسيسا على ان ري ٦٠ الف متر مكعب في الثانية ، و ٤ مليون و ٣٤٠ الف متر مكعب في اليوم ، وهو ما لا تستطيع ترعة الاسماعيلية توفيره . ويذكر ان الخزانات المطلوبة ستزيد من ملوحة الارض، وقد سبق لشركة ري البحيرة ان قامت بتجربة مماثلة في البراري، ثم اضطرت للتخلي عن المشروع .

ويرجح التقرير ان الخزانات المقترحة في المشروع الصهيوني قد لا تأتي بالنتائج المرجوة . وبهذا فسوف تبذل « الشركة » كل جهد لارغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناة. وفي حالة فشل الخزانات ، سوف تدعو الشركة « الصهيونية» الحكومة « المصرية » لتقديم المساعدة . وستواجه الحكومة موقفا حرجا : « فاما أن تشهد خراب مشروع هام ، واما ان تعطي المياه على حساب الارض في مصر ذاتها .»

وينتهي تقرير جارستين ايضا ، بان الانفاق المقترحة تحت قناة السويس ، ستثير مصاعب فنية ومشاكل ضخمة ، لان تمرير ٥١ متر مكعب في الثانية خلال هذا النفق ، يتطلب على الاقل مد ثمانية انابيب ، قطر كل منها متران مما قد يؤدي الى تعطيل الملاحة في القناة .

ويقول جارستين : « وانطباعي الماضي ، وهو مستخلص من تجربة طويلة ، ان مثل تلك الحالات .. يصحبها ضغط شديد، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات ، ومن اجل هذا فانني لا اوصي بقبول المشروع » .

ضغوط جديدة

ويبدو ان هرتزل احس بالجو في القاهرة ، ولم تخدعه الموافقة المبدئية من كرومر وبطرس غالي، كما لم يستطع في النهاية اخفاء حجم المشروع ، ولا تأثيره على المياه ، وخاصة ان عام ١٩٠٣ كان العام التالي لاتمام خزان أسوان ، فاسرع بالسفر الى لندن عن طريق باريس ليقابل تشمبرلين في ٢٣ ابريل .

ويقول هرتزل في مذكراته :

ـ قال لي تشمبرلين العظيم . لقد عثرت لكم على بلاد مناسبة اثناء سفري ، وهي اوغنده . وهي حارة على السواحل، ولكن الطقس ممتاز في الداخل حتى بالنسبة للاوروبيين . وتستطيعون ان تزرعوا فيها القطن والسكر . وقد قلت لنفسي وانا هناك : ان هذه البلاد تصلح للدكتور هرتزل .

ولكنك طبعا ، تريد الذهاب الى فلسطين او ما يجاورها .

واجاب هرتزل :

ـ يجب ان تكون قاعدتنا في فلسطين ، ثم نستطيع بعد ذلك ان نستوطن في اوغنده ، ذلك ان هناك عددا كبيرا جدا من اليهود يودون الهجرة . ولكن يجب اولا ان نضع اساسا قوميا، ولهذا فكرنا في العريش لوضع سياسة جذابة ، ولكنهم لايفهمون ذلك في مصر . ولم استطع ان اوضح لهم الامور كما افعل هنا في لندن ...

ويجب ان يكون واضحا اننا لن نضع انفسنا تحت حكم مصري ، ولكننا نريد حكما بريطانيا » .

ويروي هرتزل ان تشمبرلين قال له:

ـ ان الاوضاع ستبقى على ما هي (عليه . فلن نترك مصر . وانا اعرف ذلك لاني كنت في الحكومة . وكنا قد قررنا الانسحاب من مصر في الثمانينات . ولكننا استثمرنا فيها كثيرا من الاموال، واصبحت لنا مصالح جديدة الى درجة لا نستطيع معها ان نترك مصر .

.. وهكذا يمكنك ، والوطن الذي نعمل من اجله ، ان تستفيدوا من الممتلكات البريطانية . وانا على يقين انكم تستطيعون ان تستفيدوا .

اما اذا ساءت الامور على غير هذا النحو ، فانا متاكد انكم ستستطيعون ايضا ان تثبتوا انفسكم جيدا .

وقال تشمبرلين لهرتزل :

ـ ان مصالحنا (اي مصالح بريطانيا) تقل يوما بعد يوم

في اسيا الصغرى . وسيأتي الوقت لا محالة الذي يشب فيه الصراع حول هذه المنطقة بين فرنسا والمانيا وروسيا ، بينما نحن نتراجع الى المناطق الابعد . وفي هذه الحال ، ماذا سيكون مصير مستعمرتكم اليهودية في فلسطين ، اذا قامت في ذلك الوقت ؟

وقال هرتزل لتشمبرلين :

ــ اظن ان ذلك سيكون في صالحنا ، لاننا سنكون دولة « حاجزة » .

ومتى تركونا في العريش ، تحت الحكم البريطاني ، فان فلسطين ايضا ستصبح ضمن السلطة البريطانية » .

وبدا على تشمبرلين انه اقتنع الى حد ما بهذا الراي (١٠).

ورغم ان اللقاء انتهى بوعد تشمبرلين بالحديث مع وزير الخارجية لانسداون ، للضغط مرة ثانية على كرومر ، الا ان التقرير الفني ــ في ٥ مايو ١٩٠٣ ــ قطع كل سبيل للاجتهاد، وقد ارسل بطرس غالي باشا ، بعد اسبوع واحد من التقرير ، في ١١ مايو ، خطابا الى الكولونيل جولدسمد ، الضابط الصهيوني، ومندوب هرتزل الجديد الذي حل محل جبرنبرج خطابا ينص على ان الحكومة المصرية نظرا لتقرير جارستين لا تجد بدا من رفض المشروع .

ويشكو هرتزل في مذكراته ــ على طريقته ــ من انه « يبدو اننا اخطأنا باعطاء مسودة المشروع لكلوديت بوزارةالحقانية المصرية، لان فيها كثيرا من التفاصيل ، بينما مذكرتي « كانت اقل تفاصيل، وتبدو خالية من الاذى » .

وايا كان الامر ، او الدافع ، فان الحكومة المصرية رفضت المشروع الصهيوني بتوطين اليهود في سيناء ، ومدهم بمياه النيل عبر القناة ، وقد يبدو التساؤل :

كيف رفضت الحكومة المصرية ذلك المشروع رغم الضغوط الصهيونية النشيطة على تشمبرلين ولانسداون ، ورغم نفوذ روتشيلد الضخم ؟!

والجواب في ظني لا يرجع الى مجرد « الكراهية » الخفية بين كرومر سليل آل بارنج ، اصحاب البنوك البريطانية الذين ذاقوا الامرين على يد آل روتشيلد ، وليست تلك الكراهية هي التي تصنع التاريخ .

ولكن اكبر الظن ان الاسباب العامة كانت اقوى من الخاصة. وقد شرحها تشمبرلين ـ باخلاص وصدق ـ لهرتزل . فبريطانيا كانت تدرك ان القارعة سوف تحدث خلال عقد او عقدين لتصفية الامبراطورية العثمانية ، وسوف تندفع روسيا القيصرية والمانيا وفرنسا اندفاعا عنيفا لتتقاسم تلك الامبراطورية . واذا كانت بريطانيا قد لعبت دور الحفاظ على الامبراطورية العثمانية ، من الناحية القانونية والشكلية ، حتى يقف هذا سدا في وجه الاطماع الاخرى ، واذا كان هذا قد صح طوال القرن التاسع عشر ، فان ثمار هذه السياسة قد حان قطافها مع مطلع القرن العشرين ، بعد أن استتب الامر لانجلترا ما بين المحيط الهندي والبحر الاحمر والبحر الابيض .

ومن خلال هذا « المنظور » الاستعماري البحت لم تعد بريطانيا مستعدة لزرع المشروع الصهيوني ، ذلك الوقت بالذات. وقد أعقب هذا الرفض عام ١٩٠٣ ـ بعام واحد ، الاتفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، الذي زلزل توقعات الحزب الوطني المصري، وكان ايذانا بان فرنسا وانجلترا سوف يتقاسمان الشرق العربي، تمهيدا لمواجهة العدو الجديد الخطير ، المانيا الذي بدات قدراته البحرية العسكرية تثير القلق والخوف . فاصبح عدو الامس حليف اليوم ، وكان لا بد من تأجيل مشروع « الدولة » الحاجز التي وصفها هرتزل بأدق الاوصاف الى عقد آخر . وقد حدث ذلك عام ١٩١٧ .

فاذا اضفنا الى ذلك العامل الاستراتيجي العام ، خطة بريطانيا في مصر والسودان ، واعالي النيل ، وهي الخطة التي بدأت فور احتلال مصر عام ١٨٨٢ ، واعادت احتلال السودان عام ١٨٨٩ ، والاندفاع لتنظيم الري ببناء خزان اسوان الذي انتهى عام ١٩٠٢ ، وربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية ، والقطن

المصري بالنسيج البريطاني ، فقد توفرت لدى بريطانيا ــ اذن ــ اسباب اقتصادية هامة لعرقلة المشروع الصهيوني ، حتى لا تتهدد خططها الخاصة .

مشروع آخر للمواساة

ولم يكن معنى رفض المشروع تخلي بريطانيا عن الصهيونية، ولا خلع هرتزل للعباءة البريطانية اذ اننا نقرأ ــ ويا للعجب ــ في جريدة الاهرام في عددها ١٩ ديسمبر ١٩٠٣ ، اي بعد سبعة شهور فقط ، من انهيار المشروع الاول مشروعا بديلا ، وهذا نص ما نشرته الاهرام :

« يعرف قراؤنا خبر ابتياع الخواجات سوارس والسير ارنست كاسل لسهول كوم امبو بحري اسوان من الحكومة المصرية على شروط بيناها في ذلك الحين،وخلاصتها ان حضراتهم يأخذون من الحكومة المصرية ٣٠ الف فدان فيصلحونها ويدفعون للحكومة ثمن الفدان الواحد ٢٠ قرشا ، اي حوالي ٦ آلاف جنيه من ثمن الارض كلها فاذا نجحوا في اصلاح ثلاثين الف فدان كان لهم في السنوات العشر الاتية اخذ السهل كله ومساحته نحو من مائة الف فدان بالثمن ذاته . وتعهدت لهم الحكومة بمنحهم رخص وأبورات للري تروي تلك الارض كلها ، وقد اعطتهم اول رخصة لري عشرة الاف فدان ، وسنعطيهم في العام المقبل الرخص لري باقي الثلاثين الف فدان على شرط ان يدفعوا ١٠ قروش من ري كل فدان في السنة الاولى و ٢٠ في السنة الثانية و٢٥ في السنة الثالثة ، و٣٠ قرشا من ابتداء السنة الرابعة ، وتعفى الارض في السنوات الاولى من كل ضريبة ثم تضرب عليها ضريبة خفيفة حتى ١٥ سنة تمر على عمرها » .

« ومعلوم ان الخواجات سوارس والسير كاسل اصحاب الارض قد عينوا عزتلو المهندس الشهير اسماعيل بك سري لوضع الرسوم براتب ١٢٠٠ جنيه في السنة ، وطلبوا منه ان يتجرد لخدمة هذه الارض فيعطونه ٣ آلاف جنيه في السنة فأبى. وقد

علمنا من الثقاة الخبيرين ان هذا السهل سيكون بعد اصلاحه مستعمرة صهيونية اذ يؤتى لزراعته واصلاحه بالفلاحين الاسرائيليين المصرين كما فعل روتشيلد في فلسطين وقد انتدب الان اصحاب الارض بعض الاسرائيليين للشروع بالاعمال الابتدائية وهكذا الفوا مستعمرة صهيونية في ارض مصرية ، واغنوا الصهيونيين عن السفر الى شرقي اوغنده ومجاهل افريقيا كما ارادت انجلترا » .

وقد استمر هذا المشروع ، الذي اشتراه سوارس وكاسل، وهما ايضا كبار مؤسسي « البنك الاهلي المصري » عام ١٨٩٨ ، وقد تأسس هذا البنك بقيادة سلفاجو وكاسيل ورافائيل سوارس، ولعب سوارس دورا كبيرا جدا في الاقتصاد المصري ، وقد تدفق الرأسمال الاجنبي منذ دكت دعائم الاستقلال الاقتصادي المصري، فنجد البنك العقاري المصري يتأسس في اول ينساير ١٨٨٠ ، ويشترك فيه سوارس وروللو وقطاوي وهم من اثرياء اليهود ، وقد شارك فيه بنوك السوسيتية جنرال ، والكريدي ليونيه وكونتوار ناسيونال ديسكونت . وظل آل سوارس يتضخمون في اعمال البنوك وشراء الاراضي الزراعية والعقارية . فأسس جال سوارس البنك التجاري المصري ، بل وتأسس بنك سوارس عام ١٩٣٦ ، وكان الاخوة رافاييل وجاك وكارلو من اشهر رجال المال وأخطرهم .

واذا كان اسماعيل بك سري قد رفض ان يتفرغ لهذا المشروع رغم الاغراءات المالية الضخمة ، فاننا نجده بعد ذلك وزيرا للاشغال العمومية ابتداء من ١٩٠٨ ويحتل هذا المنصب ثماني مرات في ثماني وزارات كان آخرها عي عام ١٩٢٣.

ولكننا نكتشف امر احدى الشخصيات الصهيونية الهامة في تاريخ النشاط الصهيوني بمصر واسمه بن « عاداه »، هو الذي تولى ادارة المشروع في بدايته ، ثم تولاه بعده طلعت حرب، وكيل الادارة القانونية في الدائرة السنية ، ومدير اعمال ممتلكات سلطان باشا ، وقد احتفلت جريدة اللواء عام ١٩٠٥ بتولي طلعت حرب هذا المنصب في موجة المطالبة بتمصير المناصب !

وقد حدث تغير في اتجاه المشروع اذ اننا نلاحظ ان الملكيـة بقيت للاجانب ، ولكن هجرة جموع من الفلاحين اليهود المصرين على حد قول الاهرام قد اتجهت في عام ١٩٠٧ ، في الموجة الثانية لهجرة اليهود ، الى فلسطين والى « داجانيا » على الشاطىء الغربي لبحيرة طبرية .

وقد بدأت في هذا العام ــ والاعوام التي تلته ــ اكبر موجة هجرة « منظمة » ومخططة « الى فلسطين . وفي داجانيا ولـد اول جيل « الصابرا » ، ومنهم موشى دايان قبل ان ينتقل الـى فهلال غربا .

ولا يذكر المخضرمون الذين عاشوا تلك الايام شيئا عن هذا المشروع ، لان الرقابة على الصحف الوطنية امتـدت عام ١٩٠٩ باعادة قانون مطبوعات ١٨٨١ ، ولان سياسة ضرب صحافة الحزب الوطني انتهت الى اغلاق اللواء والعلم والجرائد الاجنبية الناطقة بلسان هذا الحزب ..

ولا يذكر المخضرمون الذين عاشوا في القاهرة في الاربعينات سوى ان سوارس اول منشىء لاول مستعمرة صهيونية في مصر، كان له شأن كبير في حياتنا الاقتصادية ، بل كان له ميدان اطلق اسمه عليه في وسط القاهرة ، وهو ميدان مصطفى كامل الان .

فاذا لم يذكروا ذلك ، لعلهم يذكرون عربات سوارس التي كانت تجرها الخيول والبغال ، والتي بقيت لتنقل القاهريين من قاهرة المعز الى قاهرة الايوبيين ، ومن باب النصر او باب زويلة الى القلعة ، ومن ثم يذكرون تلك الابيات المريرة الساخرة التـي قال فيها « بيرم التونسي » قصيدته الوصفية الشهيرة ومطلعها:

« ركـاب سوارس بعيد عنـك شلق هلافيت »

هوامش الفصل الخامس

(١) « كفاح شعب مصر في القرنين التاسع عشر والعشرين » ، محمد صبيح ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠ .

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمي ـ جريدة المصري ـ مايو ـ يونيو١٩٥١.

(٣) النيل الابيض ، تاليف آلان مورهيد ، ص ١٩٨ ، طبعة ١٩٦٢.

(٤) اجبشيان جازيت ، ٢٥ مارس ١٩٠٣.

(٥) المصدر السابق .

(٦) المذكرات الكاملة لتيودور هرتزل ، الطبعة الأمريكية ، ص ١٤٤٦ .

(٧) اجبشيان جازيت ، ٢٦ مارس ١٩٠٣.

(٨) راجع مقالي كامل زهيري ، مجلة الهلال ، عددي سبتمبر واكتوبر ١٩٦٨ ، السان سيمونية في مصر .

(٩) نص تقرير ويليام جارستين في ملاحق هذا الكتاب .

(١٠) المذكرات الكاملة لهرتزل .

الفصل السادس

المشروع الصهيوني الجديد

ماذا وراء احياء مشروع ١٩٠٣ لتحويل مياه النيل الى سيناء ؟

المشروع الجديد احياء لمشروع ١٩٠٣ بالاضافة الى اخطار عسكرية وعمرانية وسياسية .

تفاصيل مشروع بيع مياه النيل لاسرائيل

ماذا نشرت جريدة معاريف ١٩٧٤ .

ما هي اخطار المشروع الصهيوني؟

يدور الحديث الان تلميحا وتلويحا وتصريحا ، حول تحويل مياه النيل الى النقب في اسرائيل !.

والتلميح يظهر احيانا في الصحف العالمية او التصريحات الرسمية . والتلويح من الدبلوماسيين الذين يظنون انهم يستطيعون اللعب بورقة مياه النيل في المفاوضات مع اسرائيل ، لعلها تخفف من ضغطها على الضفة الغربية ، وقطاع غزة « وتتوقف عن عرقلة مفاوضات اذا لاح لها بريق الامل في الحصول على صفقة العمر » ، وهي شراء مياه النيل بكميات وفيرة تكفي لتعمير النقب ، وهي ثلثي اسرائيل .

اما التصريح ، فهو في الجرائد الاسرائيلية التي تتحدث عنه من غير خفاء ، وبصراحة تامة .

ولقد كشفنا في الفصول السابقة من هذا البحث ، ان فكرة مشروع تحويل مياه النيل الى صحراء سيناء لتوطين اليهود فيها يعود الى عام ١٩٠٣ ، وبينا خطورة وجدية المفاوضات بين هرتزل وتشمبرلين ، وبينه وبين كرومر وبطرس غالي ، وكشفنا كذلك بعض اسباب فشل هذا المشروع ، ومنها ما هو فني يتصل بكميات مياه النيل التي طلبتها الصهيونية لري سيناء ، ومنها صعوبة تنفيذ فكرة الانفاق تحت قناة السويس فنيا ــ وهو ما لم يعد صعبا الان بعد تطور الفنون الهندسية الحديثة .

والخطير هو ظهور هذا المشروع الان على صفحات الصحف الاسرائيلية دون أن تنتبه اليه تماما الصحافة العربية ، او تعلق عليه بما يتناسب مع خطورته .

وحتى لا يكون حديثنا ضربا من التهويل او التكهنات ، فاننا ننقل ما نشرته جريدة « معاريف » الاسرائيلية في ٢٧ سبتمبر

١٩٧٨ ، ونكتفي بهذا ونغفل بقية التلميحات او التلويحات الاخرى!

قالت الجريدة الاسرائيلية ما نصه :

« كتبت الصحف الامريكية منذ بضعة شهور ، بأن هناك اقتراحا اسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهر النيل لاسرائيل. وبالفعل فان الفكرة كلها فكرة اسرائيلية . وهي فكرة المهندس اليشع كلي ، الذي يعمل في شركة تاحال ، الذي نشر منذ اربع سنوات ونصف مقالا عن هذا الموضوع في مجلة « أوت » ..

وقد كان ذلك بعد حرب يوم الغفران بفترة قصيرة ، عندما حلم الرجل بمبادرة السادات . وبالتأكيد انه لم يكن يحلم بامكانية تحقيق هذا المشروع في القريب العاجل بين الدولتين ، لان جراح الحرب الدامية لم تكن قد التأمت بعد » .

وتقول معاريف :

لقد كان عنوان مقال اليشع كلي هو « مياه السلام » ، وقد كتبه « لحل مشكلة المياه التي ستضطر اسرائيل لمواجهتها لبضعة سنوات قادمة » .

ويرى اليشع كلي ان حل المشكلة موجود ، في جلب مياه من دول مجاورة ، اي « احضار مياه من نهر النيل الى النقب الشمالي » وقد اضاف الى قوله ــ « ان هذا شيء منطقي ليس فقط على خريطة وهمية لا توجد فيها حدود سياسية ، بل ايضا على خريطة واقعية بها حدود سلام » .

« وتنفيذ هذا المشروع ــ لا يتطلب فقط ظروفا سياسية مثل تلك الظروف القائمة الان ، ولكن لا بد ان تكون هناك ايضا فائدة اقتصادية من المشروع ». وقد شرح المهندس اليشع كلي كلامه بقوله : « ان هناك دولا كثيرة مستعدة للمتاجرة في مورد طبيعي حتى مع دول معادية ، مثل الصين التي تبيع المياه لعدوتها هونج كونج » .

« والفائدة التي يمكن ان تقدمها مصر في حقيقة الامر نابعة من هذا الاتجاه . ومن ان تبيع مياه اسرائيل لزراعة القطن بنفس الثمن الذي تبيع به القطن نفسه . وهذا الشيء نافع لاسرائيل

حيث يستطيع المزارع الاسرائيلي ان ينتج بواسطة متر مكعب من الماء ستة اضعاف ما ينتجه الفلاح المصري من القطن بنفس كمية الميـــاه » (كذا) .

وتضيف جريدة معاريف في تحقيق ٢٧ سبتمبر ١٩٧٨ قولها:

– ولهذه الاضافة ايضا مغزى هام ، لان مشاكل الميـــاه لدى اسرائيل يمكن ان تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة ١٪ من مياه نهر النيل (٨ر. مليار متر مكعب في الســـــنة من حوالي ٨٠ مليار متر مكعب في السنة).

وقد أعطى اليشع كلي في مقاله تصورا اقتصاديا تستطيـــع به اسرائيل الامداد بالقدر المطلوب من المياه ، وهو حوالي ٣٠ متر مكعب في الثانية . ويتم نقل المشروع بواسطة انابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية ، وفي الجانب الآخر ، تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة ، تقع شمال غرب ، بالقرب من طريق العريش – القنطرة . ومن هناك تسير بمحاذاة طريق «غزة – العريش » حتى خان يونس . وهناك في خان يونس – يتشعب مجرى مياه واحد لقطاع غزة ، ومجرى آخر للنقب في اتجـــاه اوفاكيم وبيرسبع ».

« وبهذا تكون القناة من الاسماعيلية الى خان يونس بكـــل تفرعاتها حوالي ٢٥٠ كيلومتر » .

وتضيف جريدة معاريف في نفس المقال :

« عندما نشر مقال اليشع كلي حسب الكثيرون انه قد ضل الطريق . ولكنه – على حد قوله – يرى ان كل من يمعن النظـــر في المشروع بعيدا عن الظروف السياسية سيكتشف انه مهـــم وجدير بالدراسة . واليوم نجد ان هناك احساسا يفسر الكثير من الاقرار الان بأن هذا المشروع ليس طائشا .. كما بدا عند نشره (عام ١٩٧٤) . ويقول المهندس كلي – مع التحفظ – انهـــم يدرسون في شركة تاحال كيفية استيعاب هذا الموضوع المعقــد ، ويحتمل ان يقوموا في القريب العاجل بتخصيص مجهودات لهذا

المشروع ، واحتمالات اخراج المشروع الى حيز التنفيذ احتمالات كبيرة الان » .

المهندس والشركة ؟ !

وقبل ان نمضي في تحليل هذا المشروع وآثاره الخطيرة ، لا بد ان نتساءل :

ـ من هو كاتب المقال ، المهندس اليشع كلي ؟

والجواب ننقله عن معاريف نفسها ، اذ تقول انه مدير التخطيط طويل المدى في شركة تاحال .

ومعروف او غير معروف ، ان شركة تاحال هي شركة مساهمة اسرائيلية تملك الحكومة الاسرائيلية ٥٢٪ من اسهمها ، ويملك الباقي مناصفة الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي .

ومعروف أيضا ان مهمة الشركة هو التخطيط لاستثمار الموارد المائية في اسرائيل ، والقيام بالدراسات اللازمة .

وفي اسرائيل ست مؤسسات ، او هيئات تتصل بالمياه. اولها وزارة الزراعة ـ التي يتولاها دائما عسكريون من دايان الى شارون . وهي التي تخص وحدها باصدار تراخيص حفر الآبار ، واستغلال المصادر المائية ، والاشراف على الابحاث . وهناك مجلس المياه الذي انشيء عام ١٩٥٩ ، ويترأسه وزير الزراعة ، وتشترك فيه بقية الهيئات المائية . ويتولى المجلس وضع سياسة اسعار المياه التي تختلف بين المدن والمصانع والمستوطنات . وتدعم الحكومة الفارق بين تكلفة المياه وسعرها المنخفض الذي تبيعه للزراعيين .

وهناك بعد ذلك ، شركة « ميكورت » ، وهي شركة تتملكها بالتساوي الحكومة ، والهستدروت (ولاتحاد عمال اسرائيل نشاطات مائية وصناعية ضخمة) والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي . وشركة « ميكورت » هي التي تنفذ ما تضعه شركة « تاحال » من خطط.

ومعنى ذلك ان المشروع المقترح لاول مرة عام ١٩٧٤ ، والذي ظهر على السطح عام ١٩٧٩ ، تتولاه شركة تاحال ، وهي مؤسسة هامة في اسرائيل ، بل هي المؤسسة المنوطة بتخطيط المياه ودراسة المشاريع ، وهي التي وضعت كل مشاريع المياه منذ عام ١٩٤٨ حتى الان .

وقد يكون من المهم ايضا ان نعرف ، نقلا عن معاريف ، ان المهندس اليشع كلي، كان في بعثة نيكاراجوا لمدة عام ، ليدرس تخطيط وتنفيذ الانهار فيها .

ومعنى ذلك ايضا أننا أمام مشروع جاد ، وليس مشروعا طارئا او حلما من احلام المهندسين .

.. أهمية النقب

وسوف نبعد عن الحديث اي اشارة الى الاطماع«التقليدية» للحركة الصهيونية في موارد المياه العربية . فقصة مشروع تحويل مياه الى شبه جزيرة سيناء عام ١٩٠٣ طبقا لمشروع تيودور هرتزل ، وجوزيف تشمبرلين، قد تناولناه تفصيلا وبالوثائق في الفصول السابقة .

ومشروعات الحصول على مصادر المياه العربية ظهرت منذ عام ١٩١٩ في المذكرة الصهيونية المقدمة الى مؤتمر السلام بباريس ، وكانت تنص على « ان تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الابيض بالقرب من صيدا ، وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون ، ثم الى البير ، وتتبع الخط الفاصل بين حوض وادي القرن ووادي التيم ، وتتمه جنوبا ، لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ » .

واذا كان مشروع ١٩٠٣ قد تحطم ، أو تأجل ، بسبب الظروف الدولية التي فرضت على انجلترا سياسة الوفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، تأهبا لمواجهة المانيا ، واستعدادا للصدام مع تركيا والمانيا عند الانتقال الى تنفيذ سكة حديدالحجاز،

كما حدث تماما في عام ١٩٠٦ ، في الحادث المعروف بحادثة طابة ، وكل ذلك تمهيدا للحرب العالمية الاولى ، وللانتهاء من تنافس المانيا داخل الامبراطورية العثمانية سواء في اتجاه الحجاز او العراق او سوريا ، فان نفس المشاريع والاطماع الصهيونية بقيت، او على الادق تأجلت لموعد لاحق !

ومعروفة كافة المشاريع الصهيونية ، قبل ظهور اسرائيل، ومنها اقتراح عام ١٩٤١ الذي قدم للرئيس اللبناني الفريد نقاش عام ١٩٤١ لاستثمار المصادر المائية في لبنان . وقد انكشفت ابعاد هذا المشروع ، ومراميه . واوقفته الاصوات الوطنية في حينه .

وتأتي بعد ذلك سلسلة من المشاريع الامريكية من لورد ميلك عام ١٩٤٤ الى مشروع جونستون ١٩٦٥ ، وكلها تعني « التربص» بالمياه العربية شمالا وشرقا وجنوبا والانقضاض عليها كلما حانت الفرصة !!

الخطر الجديد

ولسنا هنا نناقش جدية المشروع الصهيوني الجديد ولا شك في جديته ، لانه صادر من هيئة التخطيط الرسمية ، وهو ليس مجرد شطحة مهندس حالم ، ولكننا نتوقف عند نقطتين هامتين:

اولا : ان المهندس اليشع كلي عرض الموضوع بنفس الطريقة التي عرضتها به البعثة الصهيونية الفنية عام ١٩٠٣ .

تهوين شديد . وتبسيط اشد . فمشروع ١٩٠٣ كان ايضا يخفي « عدد سكان » سيناء ، ويقلل من كمية المياه المطلوبة ، وذلك حتى تتم الصفقة ، وخاصة ان من لا يملك كان يعطى من لا يستحق، اذ ان الصفقة كانت تتم في الدرجة الاولى بين انجلترا في عنفوانها الاستعماري ، والصهيونية في عنفوانها العنصري .

واليوم ، يطرح المهندس الصهيوني مشروعه الجديد ، قائلا ان حل مشكلة المياه في اسرائيل لا يحتاج الى اكثر من ١٪ من

مياه النيل سنويا (٨ر. مليار متر مكعب في السنة من حوالي ٨٠ مليار متر مكعب). وهكذا يصوغ المشروع بطريقة « اغلامية» هذه للتهوين من الكمية ، والتقليل من اهميتها .

ولكننا اذا علمنا ان مصر كلها ، تقتطع طبقا لاتفاقية ١٩٢٩، ٥ر٥٥ مليار متر مكعب ، واذا قارنا بين عدد سكان مصر الذين يتزايدون بسرعة تلتهم كل الاصلاحات الزراعية ، وجدنا انفسنا قاب قوسين او ادنى من كارثة حقيقية !.

مشكلة الميـاه في اسرائيل

ان شركة تاحال ــ اياها ــ وضعت ثلاث خطط لزيادة كمية المياه في اسرائيل . الاولى من عام ٥٣ الى ٦٠ ، لزيادة كمية المياه من ٨١٠ مليون متر مكعب ، الى ١٧٣٠ مليون متر مكعب . والخطة الثانية عشرية من ١٩٥٦ الى ١٩٦٥ لزيادة مساحة الاراضي المروية من ٨٨٠ الف دونم الى ٣ ملايين دونم ، أما الثالثة ، وهي من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٧٤ ، فترمي لزيادة كمية المياه ٩٢ مليون متر مكعب لتصل في المرحلة الثانية الى ٢٠٠ مليون متر مكعب .

والمعروف ان الاتجاه الجديد في اسرائيل هو الاتجاه جنوبا، الى النقب .

ومساحة النقب (١) ثلثا مساحة اسرائيل . وقد حصلت عليها اسرائيل بعد اغتيال الكونت برنادوت الوسيط الدولي بدعوى انه يتحيز للعرب في مشروع التقسيم . والنقب محاط أيضا بهالات من القدسية شأن الدعوى الصهيونية التي تخلط الاطماع السياسية بالعقيدة ، والاخطر ان زراعته تسهل استيعاب مزيد من يهود « المنفى » او الدياسبورا ، ولا نضيف جديدا الى ان انتفاخ اسرائيل ، باصلاح النقب ــ سواء عن طريق بيع مياه النيل ، او المشاركة في مشروعات مشتركة ــ سيؤدي الى اضافة ٤ ملايين صهيوني ، وهو ما يجعل اسرائيل على مدى عشرين عاما اقوى دولة في الشرق الاوسط بلا منازع. وسيؤدي ذلك الى اختلال اي توازن ، حتى التوازن الذي يفترضه القرار ٢٤٢ ، لان درجة

الزيادة في الدول العربية من سوريا او العراق او لبنان او الكويت والسعودية لا يمكن ان تسير بنفس هذه الدرجة .

ان الزيادة السكانية في هذه البلاد هي الزيادة الطبيعية عن طريق التناسل ، وحتى لو بلغت الدول العربية اكبر نسبة في العالم ، فان الزيادة « الصناعية » في اسرائيل ، عن طريق نقل اليهود من الخارج ، ستضيف اختلالا فظيعا لهذا التوازن الديموجرافي ، بل سيركل باقدامه اي تصور عن أي توازن مفترض !

وحتى نبدد أي ظن بان هذا المشروع هو مجرد شطحة هندسية ، فاننا نورد الاسباب العديدة لجديته ومنها :

اولا : ان اسرائيل قد اتمت مشروع طبرية النقب لتحويل مياه الاردن ، وقد مدت في ذلك القنوات المغلقة ، او الانفاق وسط الجبال ، ومد القنوات الخرسانية ، والانابيب الحديدية، وتبدأ هذه القناة الطويلة من شرقي اسرائيل الى غربها الى وسطها، فتسير في محاذاة السهل الساحلي ، بن الطابغة الى ايشد كينريت الى تل العريمة الى سهل الغوير ، الى نفق عيبلون او عبلين الى سهل الطوف ، ونزية عرابة، ووادي مالك ، الى نهلال في مقاطعة يزراعيل في مرج ابن عامر على طريق حيفا الناصرة. وتنتقل هذه القناة الى كيبوتز مسمارها عمق ، ثم رأس العين، وبتاح تكفا ، الى العوجا (اليركون) ، ثم طيرة يهودا ، وتوجا في مقاطعة عسقلان ، وجثيم في مقاطعة بير سبع قرب حدود غزة حتى مستعمرة ماجن شمال النقب . (انظر الخريطة) .

وقد استنفدت اسرائيل المياه ، او كل قطرة ماء ، من الانهار، سواء الاردن او العرجون ، وكل قطرة ماء من الامطار ، او تحلية المياه المالحة ، او حتى اعادة تصفية مياه المجاري .

وامتداد المشروع الصهيوني الجديد ، معناه نقل مياهالنيل الى النقب الشمالي الغربي لتتصل هذه القنوات « الجديدة » بالقنوات القديمة ، وبذلك تتصل مياه النيل بمياه الاردن ، وتمتد شبكة مائية الى الجنوب لتعمير النقب بشريا وزراعيا وصناعيا بل وذريا (لان ديمونا تقع في شرقي بير سبع) !

ثانيا : اننا لا نستهين بهذا المشروع ، لان اسرائيل تعتمد في دراساتها على مشاريع قديمة، للري ، وابحاث قديمة في الحفريات والآثار تعود الى ايام الانتداب او من اهمها ابحاث لودرميلك صاحب فكرة مشروع تحويل نهر الاردن الى النقب . وقد لا يعرف الكثيرون ان لودرميلك قد نشر كتابه « فلسطين، أرض الميعاد » ١٩٤٥ ، بعد أن مسح صحراء سيناء والنقب ، وهو يعتمد في ادائه على ابحاث مكانية ، وتصوير من الجو، وابحاث اثرية ، تؤكد ان منطقتي النقب وسيناء ايضا تعود الى حضارة زراعية كانت ايام الانباط (٢) ، وهم اصحاب حضارة زراعية ، وكانوا عربا توطنوا ، وازدهروا تجاريا وزراعيا ، ايام سوريا البيزنطية .

ويقول لودرميلك في كتابه (ص ١٢٨) (٣) : « نجد دليلا على ان هناك شعبا نشيطا ومزدهرا عاش ، هذه النواحي ، في العهود التالية للانجيل ، وهذه الادلة بقايا ست مدن ، وقد وصل الى قمة ازدهاره ، عصر جوستنيان الامبراطور البيزنطي » .

وقد كانت عاصمة البيزنطيين هي البتراء في شرقي الاردن الان، وتؤكد اكتشافات ليونارد ودلي، ولورنس في كتابهما «التيه» عام ١٩١٤ ان الانباط اعتمدوا على خزن المياه ، وقد تفوقوا في الهندسة الزراعية .

بل ويذهب ايضا الماجور جارفيس (حاكم سيناء البريطاني) في ابحاثه في سيناء والنقب (ومنشورة في Royal Central Asia journal عام ١٩٣٨) ان العوجة والخالصة ورحيب وعبده كرنب وغيرهما كانت آهلة بالسكان الذين يعتمدون على الزراعة .

ولا شك ان اسرائيل ايضا تعتمد على ابحاث سير جون سيمبسون الذي أرسله الحكومة البريطانية عام ١٩٣٠ لرصد امكانيات الزراعة في فلسطين ، وهو يؤكد ان « امكانيات زراعة منطقة بير سبع اذا توفرت المياه امكانيات مؤكدة » .

ثالثا : من الملفت للنظر ان الاستيطان او الاستعمار الصهيوني

قد بدأ بطريقة عفوية منذ ١٨٧٩ و ١٨٨٢ على يد جماعة البيلو، فقد بدأت المرحلة الثانية لهجرة منظمة ومخططة عام ١٩٠٧، ثم استمرت موجات الهجرة والتوطن وشراء الاراضي، مصحوبة دائما، بالبحث العلمي، والتدريب العسكري، والايدلوجية الصهيونية، وقد تركزت في أغلبها وحتى عام ١٩٤٨، في الشمال حيث المياه، وحيث امكانيات الزراعة والصناعة، ولكنها بعد انشاء اسرائيل اتجهت جنوبا ـ على استحياء ـ ولكن بتخطيط عسكري اقتصادي، تجاه الحدود المصرية بين سيناء والنقب.

ويمكن ان نعتبر ان عام ١٩٧٤ هو عام الانطلاق جنوبا للتركيز على النقب، وبتحليل المستعمرات والمراكز الصناعية او العلمية او الذرية التي اقيمت من عام ١٩٤٨، وخلال ثلاثين عاما، في النقب، ان كل شيء قد اعد تماما حتى اذا وصلت شرايين المياه، اتصلت الحياة الاستيطانية، وتضاعف عدد يهود اسرائيل (حتى ضمن الحدود الدولية التي تعترف بها الامم المتحدة منذ عام١٩٤٨)، وهو ما يصل بنا الى تنبؤ رهيب بامكانيات الاتجاه جنوبا على حدود السعودية والاردن ومصر، بما يحويه ذلك من امكانيات عسكرية خطيرة قد تبررها ـ من وجهة نظر غير عربية ـ خطورة اهمية منابع البترول في العالم العربي.

الاساطير العلمية

ويهمنا هنا، ونحن نناقش هذا المشروع ان نرد على هذه الموجة المرتفعة مما اسميه الخرافات العلمية، او الاساطير التنبؤية، التي تعتمد عليها بعض المؤسسات العربية التي تدعي انها تعتمد على علم « التنبؤات » او قياس احتمالات المستقبل.

ولا ينفع في ذلك ان تستعين هذه العقلية « الخرافية » بالكومبيوتر، والادمغة الالكترونية !

وقد هبطت علينا اخيرا بعض الكتابات « العربية » للاسف التي يتحدثون فيها عن احتمالات المستقبل للعالم العربي عام ٢٠٠٠، على ضوء التسوية الثنائية، او التسوية الشاملة !

ومن المضحك المبكي ان تضع هذه الكتابات كل الاحتمالات، وتتناول كل التفاصيل ، من تاثير كامب دايفيد على التغير الاجتماعي ، او السياسي،بل واحيانا على بنية المجتمع الاسرائيلي، وان تهمل في نفس الوقت هذا المشروع المحوري الخطير .

وفي ظني ان مثل هذه الروح التنبؤية ليست من العلم في شيء اذا اغفلت المشاريع الفعلية او المحتملة في القريب العاجل.

والدراسة العلمية الحقيقية لا تعني حشو الادمغة الالكترونية باسئلة ساذجة للحصول على حلول اكثر سذاجة .

الدراسة العلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، مثله مثل اي صراع آخر لا تنفصل عن المشاريع الاقتصادية والمالية المطروحة.

ومن اجل هذا ، كانت دراستنا عن مشروع مياه النيل عام ١٩٠٣ . وكان بحثنا في هذا الاقتراح الخطير الجديد عن تحويل مياه النيل الان .

ان دراسة الشرق الاوسط في الربع الاول من القرن العشرين لا يمكن ان ينفصل عن مشروع مد سكة حديد الحجاز وسكة حديد بغداد وعن المنافسة ـ بالتالي ـ بين المشاريع الالمانية والمشاريع البريطانية والفرنسية . بل ان حرب ١٩١٤ ـ ولو في شقها الشرق الاوسطي ـ لم تكن سوى حربا حول هذه المشاريع .

وكما ارتبط مصير مصر بقناة السويس لاكثر من سبعين عاما ، فان دراسة احتمالات المستقبل لا يمكن ان تنفصل عن دراسة مثل هذه المشاريع الخطيرة ، القائمة والقادمة !.

من اين تاتي الاموال ؟

والمضحك المبكي حقا ان هؤلاء الدارسين لمستقبل المنطقة ، يغفلون دور البترول واهميته ، ودور الممرات البحرية والموارد المائية واهميتها ، وهم كذلك يغفلون ان اسرائيل ـ وهي في حاجة

ملحة الى مزيد من المياه ومزيد من الدعم البشري من الخارج، سوف يزداد احتياجها الى مزيد من الدعم المالي من الخارج لتحقيق مثل هذه المشاريع .

فليس في اسرائيل ــ داخليا ــ مدخرات تكفي لتمويل هذا المشروع الذي سوف يتكلف مئات الملايين بل الاف الملايين من الدولارات .

ومعنى ذلك ان اسرائيل ستستمر «دولة محمية» من الولايات المتحدة ــ حتى لو اشتركت في التمويل رؤوس الاموال الاوروبية واليابانية ــ وسوف تستمر اسرائيل في نفس ظاهرة « جنوب افريقيا » التي كانت تستغل مناجم الذهب ، وفي نفس الوقت تحتاج الى مزيد من الايدي العاملة السوداء من « الاهالي » .

ولهذا فنحن امام خطرين، ينافس الخطر منهما الخطر الآخر.

١ ــ اولها ، هو سياسة الافقار المتزايد ، او اتساع الفرقة الاجتماعية في المجتمع المصري ، سوف تدفع بمزيد من الاغنياء الى اعلا ، ومزيد من الفقراء الى اسفل ، وسوف يتدافع هؤلاء الفقراء ، مع ضيق الارض الزراعية ، واختلال الصناعة الوطنية، الى الارتماء في احضان مثل هذه المشاريع .

وقد يرتفع اجر العامل المصري ، نسبيا ، ولكنه سيتحول الى « جيش » من المرتزقة او عمال التراحيل ؛ وهي نفس الظاهرة التي تولدت عن الوجود الفرنسي في الجزائر ، بل وتونس ، الى طرح اكثر من مليون عامل جزائري يعملون في الاعمال الشاقة الاوروبية » .

انني اكاد اسمع اصداء صرخات فلاحي مصر حين كانوا يعملون في السخرة ايام حفر قناة السويس !

وبعد ..

هذا النيل الذي اصبح معبودا ايام الفراعنة : بل وتكونت حوله اساطير اوزوريس وايزيس ، ووصل فيه التقديس الى القاء الاحياء في مجزاه قربانا ، بل وصل فيه التقديس الى حد رفع الغرقى فيه الى مرتبة القديسين ، بل وتحريم كل ما يعيش في

النيل كالسمك وفرس النهر والتماسيح ، والذي كان الفراعنة يقسمون فصولهم الى فصول ثلاثي ، تبعا لحركته من فيضان وهبوط ، واحاطوه بالخوف والتمني ، وربطوه بالنجم الشعري الذي كان يظهر وقت بداية الفيضان !...

وهذا النيل الذي ارتبط الماء فيه بالدماء حتى وصف هيرودت مصر ، بانها هبة النيل ، وهو الذي ارتبط فيه السودان بمصر بوشائج القربى والدين والدم ، وهو الذي أخرج عباقرة المهندسين المصريين في العصر الحديث ، فقد اصبح محمد مظهر ، ومصطفى بهجت اول مبعوثين مصريين لدراسة الهندسة عام ١٨١٦ في مدرسة البولتكنيك بباريس ، من كبار رجال الري، ومن بعدهم علي مبارك ، وامين سامي ، حتى سميكة وعثمان محرم وموسى عرفة والشرباصي وغيرهم مئات ، كانوا اقرب الى امهر « القادة العسكريين » لتنظيم الري ، ومنع اخطار الفيضان ، وهذا النيل الذي دارت حول مشروع السد العالي احد الحروب ، كما دارت حول قناة السويس حرب ثانية ، ماذا تخبيء له « التنبؤات » !؟

لقد اصبح الصراع على مصادر الطاقة المائية ، لا يقل عن الصراع على الطاقة الحرارية ، وخلال اعوام سيصبح سلاح « القمح » لا يقل خطرا عن سلاح « البترول » .

فأين نحن من هذه المشاريع !؟

ومتي يتحدث مهندسونا وزراعنا وفلاحونا ومثقفونا — ومصر زاخرة بالوطنيين في كل مكان .

ان اخطار المشروع الصهيوني للحصول على مياه النيل لا تقل عن انشاء اسرائيل نفسها عام ١٩٤٨ .

وليس هذا الكتاب سوى وثيقة اتهام للأطماع الصهيونية.. وكلمة دفاع من وطن عرف أهمية العمل والعرق . بل عرف اول عريضة تطالب بالعدل ، وهي شكوى « الفلاح الفصيح » منذ خمسة آلاف عام !

انها صرخة تحذير وتنبيه لاعرق وطن في العالم عرف العمل وعرق الانسان !!

هوامش الفصل السادس

(١) يقول كتاب « دليل اسرائيل » ص ١٤٩ ، ان النقب لم يكن في يوم من الايام منعزلا عن الاتصال المباشر بالناس . فان بئر السبع كانت مدينة في عهد ابراهيم ، مشهورة بمصادر مياه الشرب الدائمة من الابار والينابيع ، وموقعها الهام على طريق التجارة . وفي عهد قريب تم العثور على مساكن في جوف الارض يرجع تاريخها الى ما قبل ابراهيم بالفي عام .

... وفي السنوات الاخيرة حدد الاثري الامريكي د. نلسون جلويك Nelson Gluek حوالي ثلثمائة مكان كانت ماهولة بالسكان . اذ بعد ان سحق الامبراطور الروماني ادريان الانباط في القرن الرابع الميلادي ، قام الحكام البيزنطيون الجدد لفلسطين باحياء بعض مدن الانباط التي كانت تقع على طريق التجارة الهامة .

(٢) تقول الانسكلوبيديا البريطانية الجزء ١٦ ص ٥٦ من الطبعة ١٩٥٦، ان الانباط او البنطيين شعب عربي قديم عاشوا حوالي ٣١٦ ق.م ، بين سوريا والعربية الى البحر الاحمر . وقد ظل النبطيون اهل تجارة وزراعة . وانتشرت حضارتهم الزراعية ، وكانوا يتخذون البترا عاصمة لهم وهي تقع في الاردن . وبترا معناها باللاتينية الصخر ، ومنها اشتق البترول اي زيت الصخر . وقد قضى الامبراطور تراجان على مملكتهم المزدهرة .

وقد كشفت الاثرية ديانا كيربردج Diana Kirbridge ان ١٣ معبدا وجدت في البترا ، وتنور وقصر الدرع وجرش ورباح وسيناء .

Le Temple Nabateen de Ram, son evolution arhitectural

ويقول د. فيليب حتي في كتابه « تاريخ سورية ولبنان وفلسطين (ج١) » ان حضارة الانباط عربية في لغتها ، آرامية في كتابتها ، سامية في ديانتها ، ويونانية رومانية في فنها وهندستها المعمارية ، وهي لذلك حضارة مركبة ، سطحية في مظهرها الهليني ، ولكنها عربية في اساسها ، وبقيت كذلك .

وقد اصاب المؤرخون القدامى سترابو ويوسيفوس وديودورس باطلاق اسم العرب على الانباط .

وقد كانت ديانة الانباط من الوع السلمي الشائع واساسها طقوس الخصب المتصل بالزراعة (ص ٤٢٨).

... وكانت مدينتهم المدينة الوحيدة بين الاردن والحجاز التي توجد فيها مياه غزيرة ونقية ... ولم يكتف مهندسو المياه الانباط بمياه ينابيعهم، ولذلك أصبحوا بارعين في استخراج المياه الباطنية ، وفي استخدام مياه الامطار القليلة .

1 — l'Agriculture en Israel edité par le centre Israllien de documentation pour les pays de langue française, Ambassade d'Israel, 1963.

2 — The Master Plan for Israel irrigation developpement Tel Aviv, June 1956.

3 — Water works in Israel, Forecast and Implication, Publication No. 3, Ministry of Agriculture, °water Commissionner Economic Section, June 1966.

(٢) من المراجع الهامة عن المياه والزراعة في اسرائيل.

Palestine, Land of Promise.
by Water clay Lowdermilk,
with a forward by Sir E. John Russel, London, 1945.

ملاحق

• الأحزاب والقوى السياسية فى مصر

تدخل معركة الدفاع عن النيـــــل

١ ـــ المراسلات المتبادلة بين السادات وبيجين والسادات والملك الحسن .

٢ ـــ مجلة « أكتوبر » : « مشروع زمزم الجديدة »	١٦ ديسمبر ١٩٧٩
٣ ـــ « التقدم » : شريان مصر لاسرائيل	٢٤ ديسمبر ١٩٧٩
٤ ـــ شفيق أحمد على : مايين النيات الطيبة والالتواء المتعمد «روزاليوسف» ـــ	١٠ مارس ١٩٨٠
٥ ـــ د.حلمى مراد : محاكمة مصطفى خليل «الشعب»	٢٦ أغسطس ١٩٨٠
٦ ـــ د.أحمد فؤاد الخولى: مياه النيل هل تكفى مصر؟ «الشعب»	٩ سبتمبر ١٩٨٠
٧ ـــ د.نعمات أحمد فؤاد : قضية حياة أو موت؟ «الشعب»	٩ سبتمبر ١٩٨٠
٨ ـــ د.حامد ربيع: حول شرعية التبرع بماء النيل « الشعب »	٩ سبتمبر ١٩٨٠
٩ ـــ د.محمد عصفور: الأرض .. والمياه .. والاستقلال «الشعب»	٩ سبتمبر ١٩٨٠
٠ ـــ ابراهيم شكرى: لا لتحويل مياه النيل «الشعب»	٩ و ١٦ سبتمبر ١٩٨٠
١١ـــ ممتاز نصار: عرض غير قانونى «الشعب»	١٦ سبتمبر ١٩٨٠
١٢ـــ رفعت سيد أحمد: مياه النيل وازمة المشاركة السياسية «الشعب»	١٦ سبتمبر ١٩٨٠
١٣ـــ كامل زهيرى: النيل فى خطر «الشعب»	١٦ سبتمبر ١٩٨٠
١٤ـــ حسين خلاف : قرار باطل لايصححه الاستفتاء «الشعب»	٢٣ سبتمبر ١٩٨٠
١٥ـــ عبد العظيم ابو العطا: النقب هبة النيل!! «الشعب»	٢٣ سبتمبر ١٩٨٠
١٦ـــ ممتاز نصار : اطماع اسرائيل واحلامها «الشعب»	٢٣ سبتمبر ١٩٨٠
١٧ـــ حلمى مراد: متناقضات غريبة «الشعب»	٢٣ سبتمبر ١٩٨٠
١٨ـــ ندوة نقابة المحامين حول مد مياة النيل لاسرائيل «الأحرار»	أكتوبر ١٩٨٠
١٩ـــ فتحى رضوان : عتاب ثان للمعارضة «الشعب»	٢١ أكتوبر ١٩٨٠
٢٠ـــ نعمات أحمد فؤاد: النيل هو مصر «الشعب»	٢١ أكتوبر ١٩٨٠
٢١ـــ المؤتمر الأول للفلاحين المصريين «التقدم»	ديسمبر ١٩٨٠
٢٢ـــ مالم تنشره الصحف من الجلسة التاريخية لمجلس الشعب	٢٤ نوفمبر ١٩٨٠
٢٣ـــ مجلة ATTUALITA الايطالية	١٥ ديسمبر ١٩٧٩

المراسلات المتبادلة بين السادات وبيجين

والحسن حول مشروع « زمزم الجديدة »

١

عزيزى رئيس الوزراء بيجين .

ارجو أن تكونوا قد عوفيتم تماما مماألم بكم . واستعدتم صحتكم لتتمكنوا من مواجهة المسئوليات الضخمة التى تتحملون بها فى هذه المرحلة الدقيقة وانه لواجب كل منا فى الواقع أن يتعامل مع العديد من المشاكل وبخاصة فى ضوء الظروف الراهنة سواء على مستوى المنطقة أو عالميا . كما أنه لاخيار لنا حقا إلا بمواجهة هذه المشاكل بمزيد من وضوح الرؤية والشجاعة حيث لايمكن لأى منا أن يتجاهل الاحداث التى تحيط بنا وآثارها بعيدة المدى .

وفوق كل شيء . فإن واجبنا هو اتمام العمل الذى بدأناه على طريق السلام . وانى لواثق اننى لست بحاجة لأن اذكركم بما التزمنا به فى اجتماعاتنا التى تمت فى مصر واسرائيل وكامب ديفيد من العمل بلاكلل نحو تسوية سلمية فى الشرق الأوسط .

ولعلك تذكر ان كثيرين كانوا متشككين فى فرص نجاح المسيرة نحو السلام الشامل . وذلك لاسباب تعلمونها ولا شك . ومع ذلك فقد بقيت ثابت العزم فى متابعة قضية السلام النبيلة بصرف النظر عن الكم الهائل من الجهود التى تتطلبها مثل هذه المهمة الجليلة . فبالعزم والتصميم فقط امكننا فى العام الماضى أن نحقق ما كان يعد من قبيل المستحيل . ولكن من ناحية أخرى فمازال امامنا الكثير لنعمله اذا كان لنا أن نواصل مسيرة السلام لصالح جميع شعوب المنطقة بما فى ذلك الشعب الاسرائيلى طبعا . بل لصالح جميع الشعوب فى العالم كله . انه من اجل ذلك كان التزامنا الذى عبرنا عنه فى الخطاب المشترك المؤرخ يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ من أننا سوف نتفاوض باستمرار وبحسن نية .. حتى نصل إلى اتفاق حول إقامة سلطة

الحكم الذاتى الكامل فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى أقرب وقت ممكن .

وكما سبق أن أشرت فى اكثر من مناسبة خلال محادثاتنا . فإن تحقيق تقدم ملموس نحو هدفنا هذا هو أمر يحقق لمصالح الشعب الاسرائيلى بنفس القدر الذى يحقق به مصالح الشعب الفلسطينى .

إن فقد هذه الفرصة المتاحة لبدء عملية التوفيق والتعايش بين الاسرائيليين والفلسطينيين لاشك يكون خطأ فادحا ذا أبعاد ضخمة . ومن ثم فإنه من الضرورى أن نبدأ هذه العملية بدون أى تأخير حتى يمكن لنا فى النهاية أن نضع حدا للعنف والخلاف فى الارض المقدسة ان هذه الفرصة المواتية الآن قد لا تتوافر مرة اخرى فى المستقبل المنظور .

كما تعلم جيدا . فإن التفاوض بحسن نية يتطلب سلوكا عمليا معينا من قبل كافة المشاركين فيه . وأول متطلبات هذا السلوك هو أن تلتزم الاطراف جميعا بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أى إجراء يتعارض مع روح التفاوض أو يكون من شأنه أن يضر بعملية السلام بأى شكل كان . فليس من حق أى طرف أن يحاول أن يجعل موضوعا معينا غير قابل للتفاوض أو أن يجابه الاطراف الاخرى بمحاولة خلق أمر واقع عن طريق اتخاذ اجراءات من جانب واحد المقصود منها أن تؤثر فى نتائج المفاوضات بشكل أو بآخر . كما أنه لا يصح لأحد الاطراف أن يفرض شروطا مسبقة . وذلك بصرف النظر عن دعاوى هذا الطرف أو ذاك . إن جوهر عملية التفاوض هو أن تمكن الاطراف من تسوية خلافاتهم والتوصل إلى اتفاق على الموضوعات الخلافية بطريقة جماعية وعن طريق المشاركة والتبادل وليس عن طريق الاعمال الانفرادية . وعليه فإن أى محاولة من قبل أحد الاطراف ليبرم أو يقرر منفردا أمرا مطروحا للتفاوض إنما يشكل تعارضا كاملا لاساس التفاوض ومبدئه . صحيح أن هذه الأعمال الإنفرادية إنما تعتبر خالية تماما من كل شرعية فى مواجهة الاطراف الاخرى . إلا أنها تؤدى ولا شك إلى تسميم الجو كما أنها تؤدى إلى ردود فعل غير مواتية لعملية السلام لدى دوائر يعتبر تعاونها أساسيا لنجاح مسيرتنا .

ولنلق سويا نظرة على ماتم عمله فى الماضى القريب بهدف تقييم الموقف بوضوح ومناقشة أفضل الطرق لخدمة أهدافنا :

(١) لقد بدأنا عملية التفاوض الحالية فى العام الماضى بهدف التوصل إلى اتفاق قبل ٢٦ مايو ١٩٨٠ . إلا أنه لم يمكن تحقيق هذا الهدف لأسباب لن أناقشها حاليا.. ومع ذلك فقد قررنا الاستمرار فى التفاوض بالنظر إلى خطورة الموضوعات المطروحة ولرغبتنا فى اعطائكم الوقت الكافى للقيام بالتطويرات اللازمة فى مواقفكم .

(٢) ولقد سلكنا هذا المسلك بالرغم من أن المطروح فى المرحلة الحالية ليس إلا اجراءات انتقالية وليس تسوية نهائية للمشكلة الفلسطينية فنحن نقوم بمجرد فتح الباب أمام هذه التسوية عن طريق إقامة نظام انتقالى لفترة محدودة بهدف تمكين الفلسطينيين من مباشرة نصيبهم من المسئولية .

(٣) إلا أن اسفنا كان كبيرا . وكذلك كانت دهشة كثير من أصدقاء اسرائيل إذ لم تأخذ الاحداث الطريق الذى أمل الجميع أن يقربنا من الاتفاق بل على العكس فإن أعمالا استفزازية وسلبية عديدة اتخذت فى تحد سافر لمسيرة السلام وجوهرها .. ومع ذلك فقد كان أملنا أن تختفى العوامل التى أدت بكم إلى إتخاذ هذا المسلك السلبى وتترك مكانها للايجابيات والتجاوب . إلا أن هذه الآمال لم تتحقق . ومن ثم فقد استمر الموقف فى التدهور .

(٤) واننى أشير فى ذلك إلى الاجراءات التى اتخذت فى صدد القدس والمستوطنات وكذلك أعمال القمع التى جرت فى الضفة الغربية وغزة .

(٥) وهنا فقد يكون مفيدا أن أنعش ذاكرتك فى صدد موضوع القدس فلعلك تذكر أن هذا الموضوع كان أول أمر أثيره معك ومع زملائك عندما بدأت مبادرة السلام . وقد أكدت لك طوال حديثنا مركزية هذا الموضوع والأهمية الكبرى التى يحتلها فى قلوب وعقول ثمانمائة مليون مسلم ولعدد أكبر المسيحيين . كما أشرت لك فى مناسبات عديدة أخرى وفى أوصح عبارة إلى أن تحقيق تقدم فى هذا الموضوع بالذات يمكن أن يعطى مسيرة السلام دفعة أقوى من أى دفعة يحققها أى تقدم آخر .

(٦) ولعلك تذكر اننى ذكرت لك فى اجتماعنا بالعريش فى مايو ١٩٧٩ بأنها مناسبة تاريخية لنا ان نستمر دون أى تأخير فى مسيرتنا نحو التسوية الشاملة خاصة

وقد بدأنا بالتنفيذ الناجح لمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

(٧) ولعلك تذكر أيضا انني فى هذا الاجتماع ذاته . وكذلك فى لقاءاتنا بالاسكندرية وحيفا وأسوان ركزت على موضوع القدس وذكرت لك انه اذا كان هذا الموضوع يمثل مصلحة حيوية لـ١٨ مليون يهودى فى العالم كله فهو حيوى وحساس كذلك لثمانمائة مليون مسلم .

ومن ثم فإنه من المستحيل أن نتجاهل هذه الحقيقة أو ان نصم الآذان عن هذا الجانب الروحى والثقافى . ان ملايين المسلمين فى شتى انحاء العالم إنما يحكمون على اسرائيل من واقع مسلكها نحو القدس . فلماذا تفقدون ثقتهم وثقة كثيرين غيرهم بينما أمامنا بدائل عديدة صالحة ومقبولة . اننى أقولها لك مرة أخرى .. اننى اعتقد بأن هذه المشكلة ليست اكثر المشاكل التى نواجهها صعوبة . وانه من الممكن ان نجد لها حلا يوفق بين احترام الحقوق والتجاوب مع الآمال التى يتطلع اليها الطرفان .

(٨) اننا واعون لحقيقة ان اتفاقا شاملا حول وضع القدس يمكن أن يؤجل إلى مرحلة التفاوض حول التسوية النهائية . ومع ذلك فإن ثمة حقيقة أخرى هو ان موضوع القدس يتداخل مع عدد كبير من الموضوعات محل النظر حاليا . ومن هنا كان من الطبيعى أن تثار مسألة القدس فى مختلف الاجتماعات التى تمت فى إطار المفاوضات سواء على المستوى الوزارى أو على مستوى اللجان وبالذات اللجنة القانونية ولجنة الانتخابات .

(٩) وقد يقول البعض ان هذه الاجراءات التى اتخذتموها فيما يتعلق بالقدس بواسطة عدد من فروع حكومتكم .. إنما تمثل مجرد موقف تفاوض لا يجب أن يؤخذ مأخذ الجد . وبخاصة فى ضوء الحقيقة التى تقضى بأنها جميعا اجراءات خالية من كل شرعية . ومع ذلك فإننا لا نستطيع ان نتجاهل الحقائق التالية :

أ - انها اجراءات تمثل خرقا واضحا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى التزم كل منا باحترامه وتنفيذه . وفى الواقع ورغم أننى لست بحاجة لشرح تفصيلى لهذه المسائل القانونية .. فإنه من الواضح أن الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة تمثل توسعا اقليميا واستيلاء على الاراضى عن طريق الحرب . وهو الامر الذى حرمه القرار

٢٤٢ وقد يكون من المناسب أن أذكر هنا أن حكومتكم قد أعلنت فى مناسبات قريبة أنها لن تقبل أو تتسامح مع أى تلاعب بهذا القرار .

ب - كما أن هذه الاجراءات تتعارض مع نص وروح كامب ديفيد . حيث تخرق نصوص .. « إطار السلام فى الشرق الأوسط » .. باعتبارها تخرق نصوص القرار ٢٤٢ الذى يشكل الاساس القانونى الثابت لهذا الاطار ولقد تعهدنا بأن نحل كافة خلافاتنا سويا وبروح التوفيق وليس عن طريق أعمال تتخذ من جانب واحد . ولقد كان مفهوما تماما ونحن نوقع الاتفاقيات أن أحدا منا لن يلجأ لفرض الأمر الواقع على الآخر .

جـ - وكذلك فإن هذه الاجراءات تتعارض مع نصوص اتفاقية جنيف الرابعة التى تمنع ضم الاراضى المحتلة .

وعندما عبرت لك عن اعتقادى بأنه ليس من المستحيل أن نجد حلا سعيدا لمسألة القدس . فقد صرحت أمام العالم أجمع بأن مثل هذا الحل لا يجب أن يؤدى إلى تقسيم المدينة أو إقامة الحواجز التى يمكن أن تعوق حرية المرور أو العبادة . وقد اقترحت صيغة تمثل نموذجا مشرقا للتعايش وحسن الجوار بين المسلمين والمسيحيين واليهود وجوهر هذه الصيغة يطالب باستعادة الحقوق العربية القانونية والتاريخية فى المدينة مع إبقائها مدينة موحدة للدواعى العملية .

وبكل صراحة فاننى اشعر بأن الافكار التى قدمتها ونشرتها فى هذا الصدد لم تلق منكم الدراسة اللازمة فلم اتلق منكم أى رد أو تعليق موضوعى يتعلق بالصيغة المقترحة التى تؤمن مصالح المعنيين كافة . وتقدم خدمة قيمة لقضية السلام كما تعد اسهاما ضخما فى المسيرة نحو الوفاق بين العرب واليهود .

كما ان حكومتكم تبنت سياسة سلبية وضارة فيما يتعلق بموضوع حساس آخر هو موضوع المستوطنات . ولست أرى انى بحاجة إلى شرح الرفض العالمى والادانة الشاملة لهذه السياسة سواء على الصعيد القانونى أو الاخلاقى أو أن أعدد الآثار الخطيرة لتلك السياسة ويكفى أن أؤكد ما سبق أن قلته من أن هذه المستوطنات التى أقيمت فى الضفة الغربية أو غزة إنما تشكل عقبة حقيقية فى طريق السلام ومن ثم فتجب إزالتها سواء أكانت قديمة أم حديثة .

وأنا على ثقة من أنكم تذكرون ماتحدثت إليكم بشأنه فى أسوان فى صدد المستوطنات . فقد نصحتك حينئذ بألا تحارب معركة خاسرة حيث أنه مهما أقمت أو فعلت فى هذا السبيل فسوف يكون مصيره الفشل الكامل .

ولعلك تذكر أيضا انني عرضت ان أمدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت ان التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع . وفى الواقع فلم يدر هذا بخلدى إذ عرضت عليكم تعاونا قد يؤدى إلى الخروج بحل مرض للطرفين . ورغم أن إزالة المستوطنات غير القانونية لا يجب أن يعلق على أى شرط إلا أننى على استعداد للذهاب إلى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ذلك اسهاما آخر لمصر من أجل السلام اننى على علم بأنك لا تحتاج لأى أحد آخر ليجد لك سبيلا للخروج من هذا الموقف . ولكنه أمر مفيد أن تجد أو تأخذ فى اعتبارك وجود بعض البدائل والعروض . واحيانا فإن اخوتنا العرب يحتاجون أيضا لمثل هذه السبل بالنظر إلى عدد من التعقيدات التى تواجه موقفهم .
وهذا عبء انحمل به كرئيس للشعب المصرى الذى وضعه قدره فى مقدمة الاحداث والتطورات فى المنطقة بأسرها . هذا هو تراث ماضينا ووعد مستقبلنا .

ولقد توصلنا إلى تفاهم معكم بأن تقوم اسرائيل باتخاذ عدد من إجراءات بناء الثقة بدون تأخير وقبل بدء المرحلة الانتقالية وكان الهدف من ذلك كما حددناه سويا هو رفع المعاناة عن الفلسطينيين وتحسين الجو فى الضفة الغربية وقطاع غزة تمهيدا لانتخابات السلطة الفلسطينية وقد تحدثنا بالذات عن مجموعة من الاجراءات التى حوتها مذكرة قدمت إليكم بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٨ واثناء محادثات بليرهاوس . إلا أنه من الواضح أن الاوضاع فى الضفة الغربية وقطاع غزة لم تتحسن بالمرة بل على العكس فإنها شهدت تدهورا ملموسا . فهل هذا هو الطريق لكسب تأييد وثقة الذين عناهم ، وخاطبهم إطار كامب دافيد .

وقد كان موقفنا واضحا وثابتا منذ بدأت مسيرة السلام بمهمتى فى القدس .

وربما يكون من المفيد أن اكرره على الوجه الآتى :

أولا .. تظل مصر قلبا وقالبا ملتزمة بالسلام . فالسلام بالنسبة لنا هدف

استراتيجى مقدس .. وسوف نستمر فى النضال من أجله وحتى لو احتاج الامر إلى مضاعفة جهودنا نحوه .

ثانيا .. اننا نلتزم بنص وروح كامب دافيد وندعو إلى الاحترام الدقيق لكافة الالتزامات التى تتضمنها هذه الوثائق التاريخية .

ثالثا .. تظل مصر على استعداد لمساعدة شركائها فى عملية السلام . تمدهم بحلول وسبل نحوها . حتى اذا فشلوا فى رؤية واقع الامور أو حكمة هذا العمل أو ذاك . ونحن فى ذلك نطبق على اسرائيل ما كنا نطبقه مع أخوتنا العرب .

رابعا .. اننا نعتقد بيقين بأن كافة الامور سوف تسوى فى النهاية حيث أن تلك رغبة كافة شعوب المنطقة والعالم ولا يمكن لاحد أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء . أو أن يضع المنطقة مرة أخرى فى ظلام الحرب والخراب .

خامسا .. نحن نرفض كافة الاجراءات التى تتخذها اسرائيل من جانب واحد تحديا للاجماع العالمى .. فيما يتعلق بالقدس أو فى صدد المستوطنات . فهذه الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا .

سادسا .. ان الحقوق التاريخية والقانونية للعرب والمسلمين فى القدس لا بد أن تحترم مع إبقاء مختلف وظائف المدينة موحدة . وفى الوقت نفسه فلابد من ضمان حرية العبادة والحركة فيها .

سابعا .. يجب ان توقف اسرائيل كافة الانشطة الخاصة بالمستوطنات كما تجب إزالة كل المستوطنات التى اقيمت فى الضفة الغربية وغزة بالاضافة إلى إزالة جميع المستوطنات فى الاراضى المحتلة الاخرى .

ثامنا .. ليس لأى دولة . وبالتأكيد ليس لمصر أو لاسرائيل . ان تحدد مستقبل الشعب الفلسطينى فانه حقهم الذى منحهم إياه الله والذى لا يمكن حرمانهم منه تحت أى ظرف من الظروف .

تاسعا .. فى حالة التوصل إلى اتفاق بشأن إقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى فنحن على استعداد لبدء التنفيذ فى قطاع غزة كخطوة أولى يتبعها التنفيذ فى الضفة الغربية .

عزيزى رئيس الوزراء بيجين .

اننى على يقين من أنك تعرف ، من أعماق قلبك ، أنه فى حكم المستحيل أن نواصل التفاوض اذا استمر المسلك الحالى على ماهو عليه .

وانطلاقا من روح الرحلة التى قمت بها للقدس . وروح اتفاقيات كامب دافيد فاننى أهيب بك أن تتخذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لازالة العقبات التى وضعت فى طريق السلام فى الاشهر القليلة الماضية . واننى اترك لك اختيار الطرق والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك . اننا اذا فشلنا فى إزالة هذه العوائق والعقبات فى الوقت المناسب فسوف نجعل من عملية المفاوضات الحيوية مجرد عمل لا معنى له ولا يخدم هدفنا العزيز فى السلام . واننى على ثقة من أن احدا منا لا يريد بل لا يستطيع أن يفعل ذلك وأخيرا فاننى أتوقع أن يصلنى منكم رد إيجابى حتى يمكن للمفاوضات ان تستمر . فى جو مفعم بالامل وبأسرع وقت ممكن .

مع أطيب تمنياتى إليك وإلى مسز بيجين .

انور السادات

الأهرام ــ ١٣ اغسطس ١٩٨٠

□□□

٢

عزيزى رئيس الوزراء بيجين

اشكركم على رسالتكم المؤرخة ٤ اغسطس ، وقد سرنى انكم قد استعدتم صحتكم تماما واصبحتم قادرين على مباشرة مسئولياتكم .

وقد سرنى كذلك انكم كررتم مرة اخرى التزامكم بالعمل على التوصل إلى سلام شامل فى الشرق الاوسط ، وهذا الالتزام – الذى هو أمر مشترك بيننا – يشكل اساس عملية السلام التى بدأت برحلتى للقدس وتعززت بجهدنا المشترك بعدها ، ومع ذلك فلا شك انكم تتفقون معى على أنه لكى يكون هذا الالتزام ذا معنى فإنه يجب ألا يقف عند حد تأكيده بالقول ، بل يجب أن ينعكس فى السلوك الفعلى للاطراف المعنية .

هذا وقد تحدثتم فى رسالتكم عن ضرورة الدخول فى حوار بيننا حول النقاط

الاساسية التى هى محل بحث ، وانا اتفق مع هذا ، ولكن يجب أن نتفق اولا وقبل كل شيء على ان الحوار الحقيقى يتطلب تبادلا صادقا فى وجهات النظر بهدف التوصل إلى اتفاق ، فإذا ماأثار احد الاطراف نقاطا موضوعية معينة ، فلا بد أن تدرس هذه النقاط بكل اهتمام وأن تولى العناية اللازمة من جانب الطرف الآخر بروح التفاهم المتبادل والسعى الى التوفيق ، ويجب ايضا أن يمتنع الاطراف عن الجدل الذى يقصد به تصعيد الخلاف وافتعال شقاق لامبرر له ، وانما يجب ان يكون العامل الاساسى هو البحث عن الحقيقة والمصلحة المشتركة .

واسمح لى ان اناقش معك نقطة فرعية اخرى قبل أن اصل إلى النقاط الرئيسية فى الموضوع ، ذلك ان عدة مسئولين اسرائيليين يرددون فى مناسبات مختلفة علانية أو فى لقاءات خاصة — ان اسرائيل تعتبر جميع الموضوعات قابلة للتفاوض ، وعلى ذلك فهى مستعدة لمناقشتها ، وعلى سبيل المثال فاننى اعلم انك ذكرت لرئيس الوزراء البريطانى السابق كالاهان انكم تعتبرون كل شيء قابلا للتفاوض ماعدا أمرا واحدا .. هو تدمير اسرائيل .. وهذا اتجاه محمود وسليم ، ولكن دعنا نتفق أولا على معنى عبارة « قابل للتفاوض » ففى تقديرى أن مغزى هذه العبارة ينصرف إلى ماهو أبعد من النطاق الشكلى أو الاجرائى الذى يتحقق بمجرد وضع المسألة على جدول الاعمال فى المفاوضات ، فهناك جانب موضوعى وعملى لايقل عن هذا أهمية ، وهو أن كلا الطرفين يجب أن يكون منفتحا ، وان يرجىء إصدار قرار أو اتخاذ اجراء معين إلى أن تنتهى المفاوضات ، لأن جميع الاجراءات أو التصرفات يجب أن تكون انعكاسا صادقا لمحصلة المحادثات ، وليس الارادة التحكمية التعسفية لطرف واحد ، على الطرف الذى يتصرف بحسن نية أن يبذل قصارى جهده للحفاظ على الموضوع فى حالة حياد طوال سير المباحثات ، حتى يتمكن المفاوضون من التوصل إلى حل موفق بكل حرية وبروح التبادل والمشاركة ، وعلى الاطراف كذلك ان يمتنعوا عن أى إجراء أو تصرف يقصد به أو يمكن أن يترتب عليه أن يحدد سلفا نتيجة المفاوضات ، تلك هى القابلية للتفاوض كما أفهمها .

بعد هذا ، ارى لزاما على ان احسم عدة نقاط اشرتم اليها فى رسالتكم وانا افعل هذا ليس فقط من اجل الحقيقة ، بل من أجل السلام والتفاهم بين شعبينا ، وهذا هو الاهم ، وكعهدكم بى ، فسوف اقصر حديثى على ذكر الحقائق باسلوب موضوعى ، آملا أن يمكننا هذا من رؤية الاحداث وانعكاساتها بوضوح ، وفى كل

هذا ، فاننى متأثر بالبقعة الفريدة التى اقف عليها ، فقد بدت لى الخواطر التى اطرحها عليكم الآن وانا اقف على قمة جبل موسى أتلو القرآن وأعبد الله فى تلك البقعة من أرض مصر الطيبة التى شهدت مولد رسالة عظمى ، واذ كنت أرتل القرآن فى هذه البقعة التى لا مثيل لها ، ازداد يقينى عن اى وقت مضى بأن مبادرتى للسلام كانت مهمة مقدسة ، لقد بدأت قصة بنى اسرائيل على أرض مصر ، ويبدو أن الارادة الالهية العليا شاءت أن تكون نهاية القصة فى مصر أيضا ، وهذا قدر مصر وشعبها ، وتلك هى المهمة المقدسة التى وكلت إليه ، وما كان هناك شعب آخر أكثر جدارة منه على ادائها .

والآن ، دعنا نستعرض معا الحقائق التالية ..

أولا – ان الصيغة التى اتفقنا عليها فى كامب ديفيد فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لا تشكل تسوية نهائية ، وهذا ثابت ، وليس فقط من منطوق اطار السلام فى الشرق الاوسط ، بل أيضا على اساس ان جميع الاطراف فى كامب ديفيد لم يكونوا يملكون ان يفرضوا حلا على الشعب الفلسطينى ، وتذكر اننى قررت هذا فى أول لقاء جمعنا هناك ، ومن ثم فإن ما اتفقنا عليه كان مجرد ترتيب انتقالى لفترة محدودة ، ويترتب على هذا أن كافة الاحكام والترتيبات الخاصة بتلك المرحلة الانتقالية هى احكام وترتيبات مؤقتة بطبيعتها ، ومن الخطأ القول بأن إضافة عبارة – وما بعدها – فى الجزء الخاص بترتيبات الامن فى « اطار السلام » تعنى ان أيا من هذه الترتيبات التى يتفق عليها للفترة الانتقالية تمتد تلقائيا إلى ما بعد تلك الفترة ، وانما جاءت هذه الاضافة كتذكير بالحاجة إلى الاتفاق على ترتيبات أمن معينة فى مفاوضات المرحلة الثانية لمصلحة كلا الطرفين .

وحيث انها فترة انتقالية لا أكثر ، فقد أرجىء البت النهائى فى بعض الموضوعات الى المرحلة القادمة من المفاوضات التى سيكون بوسع الفلسطينيين أن يشتركوا فيها مشاركة فعالة ويدلوا بآرائهم ويعبروا عن مطالبهم ويسهموا فى التوصل إلى نتيجة المفاوضات ، وتلك الموضوعات المؤجلة تتصل بالوضع النهائى للضفة الغربية وغزة ، ولكن من جهة اخرى فإن الاطار قد ارسى عدة مبادىء ومعايير يهتدى بها المفاوضون فى المرحلة القادمة لكيلا يبدأوا عملهم من فراغ .

ثانيا : ويتصل بهذا حقيقة أن ميثاق كامب ديفيد اهتم بمسألة القدس وتعرض

لها ، ومن الخطأ القول بأن صيغة كامب ديفيد جاءت خلوا من أى اشارة للقدس ، وتذكرون دون شك أن موضوع القدس كان بارزا وهاما فى جميع المناقشات التى دارت بيننا فى كامب ديفيد ، وقد تضمن المشروع الذى قدمته لك ولصديقنا الرئيس كارتر فى السادس من سبتمبر ١٩٧٨ - أى فى اليوم السابق على بدء المحادثات فى كامب ديفيد - مادة عن مسألة القدس وأتى بصيغة شاملة تضمن مصالح جميع الأطراف المعنية ، وكذلك فإن أربعة مشروعات امريكية - قدمت فى ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ سبتمبر - تضمنت نصوصا مماثلة وإن لم تكن بنفس شمول وعمق الصيغة المصرية ، وعندما وجدت الضيغة المقترحة مبهمة وقاصرة ، طلبت من الرئيس كارتر حذفها وبذلك يرجأ الحل النهائى لتلك المشكلة إلى مرحلة التسوية النهائية ، وكما سجل الأطراف الثلاثة فى مباحثات كامب ديفيد مواقفهم - كل على حدة - فإن الاطار تعرض لبعض جوانب المشكلة على نحو مباشر أو غير مباشر حتى أثناء الفترة الانتقالية فقد نص الجزء الأول من الاطار على إقامة نظام انتقالى فى الضفة الغربية وغزة ، واصطلاح [الضفة الغربية] يشمل القدس بأى معيار جغرافى أو سياسى وهذا أمر ينعقد عليه الاجماع العالمى بحيث لا تستطيع اسرائيل أن تنال منه ، فلم تعترف دولة واحدة بضم اسرائيل للقدس العربية ، ولأن القدس تعتبر حتما جزءا من الضفة الغربية فإن ممثليكم فى مفاوضات الحكم الذاتى قبلوا أن يبحثوا مع مفاوضينا مسائل مثل حق الفلسطينيين المقيمين فى القدس الشرقية فى التصويت فى انتخابات سلطة الحكم الذاتى .

ومن جهة أخرى ، فإن الفقرة [١ - ٣] من الاطار عندما نصت على الاساس القانونى للتسوية النهائية التى سيتم التوصل إليها عن طريق المفاوضة تضمنت البند التالى :

[جميع الاحكام والمبادىء الواردة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢] وكما تعلمون جيدا ، فإن هذا القرار يتضمن تحريما قاطعا للاستيلاء على الارض بطريق الحرب ، ولما كانت اسرائيل قد احتلت القدس الشرقية خلال حرب ١٩٦٧ ، فإن هذا النص ينطبق عليها ، لا فى رأينا فقط ، بل أيضا من وجهة نظر المجتمع الدولى بأسره ، فإلى أى مدى يمكن الاستمرار فى تجاهل هذه الحقائق ؟ وقد فرقتم - فى خطابكم - بين حقوق ومشاعر المسلمين والمسيحيين بالنسبة للقدس من جانب

وحقوق ومشاعر اليهود من جانب آخر ، وأعتقد أن هذه التفرقة لامبرر لها ولاأساس ، لأن جميع المؤمنين الذين انزلت إليهم الكتب السماوية يضعون هذه المدينة فى مرتبة فريدة فى عقولهم وقلوبهم ، وهى جزء من تراثهم الحضارى والروحى ، وهم جميعا مشدودون بحقوق وروابط روحية وثيقة بهذه البقعة المقدسة التى تجسد وحدة الحقيقة الالهية ، ولست فى حاجة إلى الاسهاب فى شرح الابعاد التاريخية والروحية لتلك الرابطة الفريدة ، وبالنسبة للشعب الفلسطينى فإن القدس العربية تكتسب بعدا آخر باعتبار انها جزء من حقوقهم الوطنية بالاضافة إلى تلك الرابطة ، وتلك حقيقة لايستطيع أحد الهرب منها أو المساس بها .

وقد ذكرت فى خطابك أيضا أن الصيغة التى طرحتها لحل مشكلة القدس تشكل ماأسميته [تناقضا ظاهرا] ولكنى لاأجد أى تناقض بين وجود سيادتين منفصلتين وبين توحيد المدينة اداريا أو بلديا ، ولم يعجز كثير من الاسرائيليين والشخصيات البارزة فى الجاليات اليهودية فى الخارج عن رؤية المنطق فى هذه الصيغة المبدعة للمصالحة والتعايش فى سلام بين اتباع الديانات الكبرى فى عالمنا هذا ، أما الاصرار على صيغة جامدة تقوم على مبدأ [كل شىء أو لاشىء على الاطلاق] وهو ماينادى به الرافضون من الجانبين - فإنه يشكل خطأ تاريخيا جسيما ، إذ لايترتب عليه سوى استمرار الصراع وتعميق التوتر بين أبناء العمومة فى وقت يتعين عليهم فيه أن يوجهوا جهودهم إلى ماهو خير وأبقى .

ثالثا - وقد تساءلت فى خطابك عما اذا كانت المستوطنات قد جاء ذكرها فى ميثاق كامب ديفيد ، ودعنى أغتنم الفرصة لتوضيح هذه النقطة بالذات ، فانتم تذكرون دون شك اننا تحدثنا فى كامب ديفيد طويلا عن ضرورة وضع حد لجميع صور النشاط الاستيطانى فى الأراضى العربية المحتلة وسحب سكان المستوطنات وإعادة تسكينهم فى بلدهم بدلا من أرض الغير ، وبالنظر الى الموقف الذى اتخذتموه والاعتبارات التى ابديتموها فإن التعهدات التى قدمتموها فيما يتعلق بالمستوطنات لم تدرج فى صلب اطار السلام ، وإنما اخذت شكل تعهدين منكم للرئيس كارتر الذى ابلغنا بهما ، وكان أولهما متعلقا بالمستوطنات فى سيناء ، أما الثانى فيدور حول المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة ، وفى التعهد الاول ، وعدتم بتقديم اقتراح للكنيست بوقف بناء مستوطنات جديدة اثناء سير المفاوضات ، وكان

المفهوم لجميع الاطراف ان « المفاوضات » المشار إليها فى هذا التعهد هى مفاوضات الحكم الذاتى ، وقد قمتم باحترام تعهدكم الاول [الخاص بمستوطنات سيناء » وهو ماأسهم إلى حد كبير فى بدء تنفيذ مواثيق السلام . ولست بحاجة لأن اذكر مصير التعهد الثانى الذى قطعتموه على انفسكم ، فليس هذا هو الهدف من رسالتى ، وانما يكفى ان اقرر ان المفهوم كان أن مسألة المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وغزة ستكون من بين المسائل التى تتناولها المفاوضات التى سيشترك فيها الفلسطينيون .

ولا شك انكم تدركون مدى رفض المجتمع العالمى لسياسة المستوطنات التى تتبعها حكومتكم ، لأن رد الفعل المضاد ليس قاصرا على مجموعة دولية معينة ، بل ان معظم انصار اسرائيل التقليديين يشاركون غيرهم فى انتقاد هذه السياسة بما فيهم الجاليات اليهودية فى كل مكان ، وربما كان مناسبا أن اكرر لكم - فى هذا المقام - ماقلته عن المستوطنات فى خطابى أمام نادى الصحافة الامريكى فى العاشر من ابريل ١٩٨٠ .

« ان سياسة بناء مستوطنات اسرائيلية فى الاراضى العربية المحتلة تشكل عقبة كؤودا فى طريق السلام . وهى سياسة غير قائمة على اساس سليم ، فضلا عن انها غير قانونية ولا شرعية ، وهى تولد الكراهية والشقاق ، وهى أسوأ صيغة للتعايش ، بل انها فى الواقع تعتبر دعوة لمزيد من العنف والتوتر ، وقد قيل الكثير عن حق اليهود فى أن يعيشوا فى أى مكان ، ولا شك أن جميع الشعوب يجب أن تعامل على قدم المساواة ودون أى تمييز أو تفرقة ، ولكن ليس لأى شعب الحق فى أن يعيش على أرض غيره دون رضاهم الحر ، واذا قلنا بغير هذا فاننا نكون قد انتهكنا ابسط مبادىء القانون الدولى والشرعية ، كما اننا نكون قد أوجدنا سابقة خطيرة لا يستطيع أى منا أن يعيش معها ، ويجب أن توجه الجهود التى تهدر فى هذه المخططات العقيمة إلى طرق خلاقة للدعوة الى السلام وعلاقات حسن الجوار]

هذا هو ماقلته فى نادى الصحافة القومى بواشنطن ، وربما كان من المفيد أن اعينك على تذكر محادثاتنا فى العريش وهى محادثات لم يكن يسوغ أن تثير الخلاف والجدل ، ودون الدخول فى التفاصيل ، فإن جوهر ماقلته لك فى هذا اللقاء كان اننا يجب أن ينظر إلى القضية ككل ومن جميع جوانبها ، وليس من

الزاوية المصرية الاسرائيلية فحسب ، وفى هذا السياق ذكرت اننا اذا توصلنا إلى حل لمسألتى القدس والمستوطنات ، فإننا نكون مستعدين – عندئذ – للنظر فى امدادكم بالمياه بهدف إعادة توطين سكان المستوطنات فى مراكز جديدة فى صحراء النقب ، أى فى اراضيهم ، وكما ذكرت لك آنذاك فإننى كنت على استعداد لأن افعل هذا كوسيلة للخروج من هذا المأزق لجميع الاطراف المعنية ، ومن الحقائق المعروفة للكافة الآن اننى آخذ على عاتقى ان اوجد مخرجا لاشقائى العرب ولو اننى لست ملزما بذلك ، يحدونى فى هذا التزامى الحازم بقضية السلام بين العرب واليهود ، ولم اتردد فى ارتياد المخاطر سعيا وراء هذا الهدف ، ولازلت على استعداد لمضاعفة جهودى رغم المسلك السلبى لهؤلاء الذين كان مفروضا أن يتحملوا المسئولية معى ، فتلك مهمة تاريخية اقبلها عن طيب خاطر ، واذا كانت العروض الكريمة التى اقدمها من اجل السلام لا تلقى التقدير والقبول الواجبين ، فمن المتعين أن نبدأ بصفحة جديدة ، ولكن هذا لن يثبط عزيمتنا فى سعينا حثيث من أجل السلام والعدالة لجميع شعوب المنطقة .

ويؤسفنى انك ذكرت فى رسالتك انه لن تزال أبدا مستوطنة من المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان ، ومن الواجب تجنب اطلاق مثل هذا القول تحت أى ظروف وعندما تقول ذلك فهل تستبعد احتمال اتفاق الاطراف فى المستقبل على إزالة هذه المستوطنات ؟ وهل هذا هو مفهومك لقابلية كل شىء للتفاوض ؟

رابعاً – وأعتقد أن من الاساءة لميثاق كامب ديفيد أن يقال انه لم يتضمن كلمة واحدة عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير ، فكما تعلم ، فإن صيغة كامب ديفيد تجعل تقرير الوضع النهائى للضفة الغربية وغزة محلا للتفاوض فى المرحلة القادمة التى ستبدأ مفاوضاتها فى غضون ثلاثة أعوام ، ومع ذلك فهناك مؤشرات لا يمكن أن يخطئها المرء تدل على الاتجاه الذى سيأخذه تقرير هذا الوضع النهائى وأود أن استشهد فى هذا الشأن بنص الفقرة [أ – ج] من الاطار :

« ويجب أن يتوافق الحل الذى ينبثق عن المفاوضات أيضا مع الحقوق المشروعة » ..

فماذا تكون تلك الحقوق اذا لم تكن تتضمن حق تقرير المصير ، الذى هو حق أساسى يعتبره مجتمعنا العالمي المعاصر من القواعد الآمرة التى لايجوز الاتفاق على مخالفتها .

وعندما ندعو إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير فليس هذا بجديد ، ففى الخطاب الذى وجهته للشعب الاسرائيلى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، حددت موقفنا بكل وضوح من هذه المسألة حين قلت :

« اذا كنتم قد وجدتم المبرر القانونى والاخلاقى لاقامة وطن قومى على أرض لم تكن كلها ملك لكم ، فأولى بكم أن تتفهموا إصرار شعب فلسطين على إقامة دولته من جديد فى وطنه » .

خامسا – ويرتبط بهذا قولكم أن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لايدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية الى خطوط ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وإزاء عزوفى عن الدخول فى جدل من هذا القبيل ، فاننى أقرر فقط أنه يجب ألا ننزلق إلى حجج كلامية تنتمى إلى الماضى ، فالمسألة ليست متوقفة على إدراج أداة التعريف فى النص أو اسقاطها منه ، بل ان الوضع المثالى هو ألا يكون الأمر متوقفا على نص أى وثيقة ، لأن الأمر أخطر وأجل من أن يتوقف على كلمة أو عبارة أو نص بأكمله ، بل هو أمر يتعلق بارادة احلال سلام عادل تستفيد منه جميع الاطراف المعنية ، أما باقى التفاصيل فلا تعدو أن تكون مسائل فنية لا يصعب التعامل معها ، واذا كانت المسألة مسألة تفسير منطوق القرار ٢٤٢ ، فإنه قد استقر بما لا يدع مجالا للشك أن عدم وجود أداة التعريف فى العبارة التى تحدثت عن انسحاب القوات الاسرائيلية هو أمر لاأثر له ولا تعويل عليه ، وقد وضعنا فى معاهدة السلام سابقة طيبة حين حافظنا على مبدأ الاحترام المتبادل للسلامة الاقليمية لكل طرف ، وكان هذا تنفيذا سليما للقرار ٢٤٢ ، أثمر نتائج ايجابية كان من المستحيل أن تراود المرء حتى فى الاحلام قبل أشهر معدودة ، فلماذا لانتبع هذا المثل الناجح الموفق على الجبهات الاخرى ؟ ودعنى هنا استرجع إلى ذاكرتك ماقلته عن هذه النقطة فى خطابى أمام الكنيست :

« وبكل صراحة ، وبالروح التى حدت بى إلى القدوم إليكم اليوم ، فاننى أقول

لكم : ان عليكم أن تتخلوا نهائيا عن أحلام الغزو ، وأن تتخلوا أيضا عن الاعتقاد بأن القوة هى خير وسيلة للتعامل مع العرب .

هناك أرض عربية احتلتها - ولا تزال تحتلها اسرائيل بالقوة المسلحة ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية .. القدس التى حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام ، والتى كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحى للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث .

سادسا - وقد وجهت إلىّ فى رسالتك سؤالا هو من قبيل الجدل عما اذا كانت مصر تستطيع أن تأتى بالفلسطينيين إلى مائدة المفاوضات ، ودعنى أسألك بدورى عما فعلتموه لتشجيع الفلسطينيين على المشاركة فى المفاوضات هل تعتقد حقا أن تلك الاجراءات والتصريحات التى تصدر عنكم حول القدس والمستوطنات تمثل أى إغراء لهم ؟ وماذا عن تصعيد أعمال القمع فى الأرض المحتلة ، عن فرض حظر التجول لمدد طويلة دون مبرر وابعاد العمد ، وإغلاق الجامعات والمؤسسات التعليمية الاخرى ؟

وهل تشكل التصريحات السلبية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة أى حافز حتى لأكثر العناصر اعتدالا من الفلسطينيين .

أما ماقدمته مصر فانت تعلم تمام العلم فداحة العبء الذى تتحمله فى أصعب الظروف .

وقد ذهبنا إلى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة - مياه النيل - اذا نجحنا فى التوصل إلى حل لمشكلة القدس والمستوطنات : وماكان بوسع أحد آخر أن يفعل مثل هذا من أجل التسوية الشاملة ، وقد تطوعنا بعرض هذه الفكرة عليكم بالرغم من التجاوزات التى نتعرض لها من أشقائنا العرب وسوء الفهم الذى نلقاه من جانبكم ، ولكن هذا هو دورنا الذى قدر لنا أن نلعبه فى المنطقة وهذا هو التزامنا للسلام .

سابعا : وقد ذكرت فى رسالتكم أن مصر قد خالفت معاهدة السلام عندما تعرضت بالنقد لبعض أوجه السياسة الاسرائيلية ، ودعنى أصحح لك تلك النقطة الهامة التى لايصلح أن تؤخذ ببساطة ، فقد أعلنا مرارا اننا سوف نفى بالتزاماتنا

النابعة من المعاهدة ، وبالمثل فلم أتردد أبداً فى أن أرحب بقيامكم بتنفيذكم لتعهداتكم الناشئة عن المعاهدة بحسن نية ، اننى أرى أن من المهم كثيرا أن نعزز ثقة شعوبنا فى عملية السلام ، وعلى ذلك ، فلست اعتقد ان اثارة مثل هذه النقاط – خارج السياق السليم – يخدم أى غرض بناء. فالتعهد بالامتناع عن شن الحملات الدعائية المعادية لايعنى اطلاقا ان على أى طرف ان يقبل سياسات الطرف الآخر أو اعماله سواء رآها سليمة أم خاطئة ، ويظل كل منا حرا فى أن يختلف مع الآخر حول موضوعات معينة وينتقد سياساته ، فتلك طبيعة الحياة الدولية ، وهذا هو السائد فى المعاملات حتى بين من تربطهم صداقة قديمة ، ونحن نعيش فى عصر التنوع والتعدد .

وفى حين اننى ذكرت فى عدة مناسبات سابقة اننى لاأوصى بالهجوم على الاشخاص فى الصحافة لأى سبب ، فنحن لانستطيع قط أن نمنع صحافتنا من تفنيد تصرفات أو تصريحات معينة ، لأن قانون الطبيعة ، ليس فقط فى علم الفيزياء – ان لكل فعل رد فعل مماثل له فى النوع والحجم ، وعلى ذلك فإن التطرف والسلبية لايمكن أن يترتب عليهما سوى ردود فعل حادة ، وكم كان بودى أن نستغنى عن كل من الفعل ورد الفعل .

وقد بدرت منكم ملاحظة مؤداها أن الصحافة المصرية ليست بعيدة عن النفوذ الحكومى ، وتلك مغالطة كبيرة وغير موفقة ، فكان المفروض أن تعلم الآن اننا نعتز بأننا أقمنا نظاما ديمقراطيا للحكم ، يتمتع الجميع فيه بالحرية فى اعتناق أى آراء يجدونها متفقة مع معتقداتهم ، والحكومة المصرية نفسها تتعرض يوميا للانتقاد حول موضوعات مختلفة ، وهو مانعتبره علامة مشرقة على طريقنا الديمقراطى .

وأخيراً ، فقد شكوت من أن المسئولين لدينا يؤثرون على الحكومات الافريقية حتى لاتعيد العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وهذه مقولة مبنية على معلومات خاطئة وعلى الاعتقاد الخاطىء بأن الحكومات الافريقية تضع سياستها وتتخذ قرارتها على أساس التأثير الذى تتعرض له ، وهذا أبعد مايكون عن الحقيقة ، لأن اشقاءنا الافارقة الذين يباشرون المسئولية فى بلادهم كلهم مناضلون متمرسون وأصحاب رؤية ثاقبة وبصيرة وقيم اخلاقية رفيعة ، وهم يبنون سياستهم طبقا لماتمليه عليهم ضمائرهم ، وتقديرهم المستقل للاحداث ، وتصورهم للمصلحة

الافريقية الواحدة ، وهم يعتزون كثيرا بالاستقلال الذى حصلوا عليه بشق الانفس .

وهل تعتقد حقا أن الاجراءات المتبعة فى الضفة الغربية وغزة والتصريحات السلبية التى صدرت فى الاشهر الاخيرة يمكن أن تستميل الزعماء الافارقة إلى جانبكم ؟ وهل خطر لكم أن تتساءلوا عن سبب وقوف جميع الحكومات فى أرجاء العالم المختلفة هذا الموقف من سياستكم ؟

عزيزى رئيس الوزراء بيجين

ربما كان أكثر من آسف له هو أنك لم ترد بإيجابية على كثير من النقاط التى أثرتها فى رسالتى السابقة ، وعلى هذا فإن العقبات القائمة فى طريق السلام تظل كما هى ، ولست أرى كيف يمكن أن نستأنف المفاوضات فى ظل هذه الظروف ، وكما ذكرت لك فإن اخلاصى لقضية السلام يمنعنى من قبول وضع تحول فيه مفاوضات السلام إلى مجرد لقاءات عقيمة تنال من ثقة شعبنا فى السلام ، وليس فى نيتى أن أدخل فى جدل لفظى لا يخدم مصالحنا ، ناهيك عن مصلحة السلام وحيث أننا قطعنا على أنفسنا عهدا بأن نواصل عملنا حتى نتوصل إلى حل سلمى للنزاع ، فاننى أعتقد أن أفضل أسلوب نتبعه هو عقد مؤتمر قمة فى محاولة لاقتلاع جذور هذه الخلافات التى طال عليها الامد قبل أن تتفاقم وتهدد مهمتنا . ومن جهة أخرى فليس من الانصاف والمجاملة أن نفرض مشكلتنا هذه على صديقنا وشريكنا الرئيس كارتر فى هذا الوقت ، بالنظر إلى المشاغل الاخرى التى يواجهها والتى هى أكثر إلحاحا ، وأنت تذكر أننى وصفته فى كامب ديفيد بأنه الجندى المجهول الذى وهب نفسه لقضية السلام ، وأقل ما يجب علينا أن نعمله اعترافا منا بإسهامه الكبير هو أن نقدر موقفه وأن نعقد المؤتمر عندما تنتهى مشاغله تلك ، وأنا موقن من أنكم تشاطروننى هذا الرأى .

مع أطيب التمنيات .

محمد أنور السادات

الأهرام ــ ١٦ اغسطس ١٩٨٠

□□□

٣

جلالة الملك الحسن الثانى .. تحية طيبة وبعد :

فقد تلقيت رسالتكم الكريمة التى عبرتم فيها عن تقديركم العميق لدور مصر وجهادها وتضحياتها فى سبيل نصرة الاسلام وعزة المسلمين ، وإعلاء كلمة الله. ونشر الحضارة الاسلامية ، وتحملها عبء الذود عن مقدسات الأمة العربية والدفاع عن قضاياها العادلة .

وأود أن اسجل تقديرى البالغ لهذه المشاعر ، وللروح التى حدت بكم إلى تقدير هذه الحقائق التاريخية الثابتة ، بعد تجاهلها والافتئات عليها فى غمرة الاحداث التى صاحبت عقد الاجتماع الاخير لما يسمى بالمؤتمر الاسلامى فى عاصمتكم ، والتصرفات غير المسئولة التى صدرت فى حق مصر وشعبها الذى قبل - بكل رضا واقتناع - المسئولية التى قدر له ان يتحملها ويتصدى لحمل الامانة دون من على احد ، ودون ان ينتظر كلمة وفاء ، أو شهادة صدق بما قدمه ويقدمه من اجل نصرة قضايا الامتين العربية والاسلامية ، لأنه يؤدى هذا الدور من منطلق ثباته على المبدأ ، ووفائه للحق وقبوله لقدره ، وولائه لتعاليم الخالق جل شأنه ، لا سعيا وراء نفع ذاتى او انتظارا لآيات الحمد والثناء .

واحب - بعد هذا - ان اؤكد اننى لا ابعث بهذه الرسالة سعيا لحضور أى مؤتمر يعقد فى بلدكم الشقيق ، الذى يقوم شاهدا على الروابط الوثقى التى جمعت شعبنا الاصيل بشعوب امتنا المجيدة على امتداد تاريخه الحافل ، فلا شك عندى أنكم تعلمون جيدا أن مصر - التى تحملت الاساءة تلو الاساءة جزاء على ماقدمته من تضحيات - لا يهمها فى قليل أو كثير ان تحضر مؤتمرات لتجمعات فقدت اهليتها للتعبير عن اجماع الامة والجهاد فى سبيل الله والحق والخير .

تلك امور قد ولت وطرحناها جانبا ، لأن مصر الكريمة الشامخة التى حملت الراية ولم تتردد فى التضحية بأغلى ماتملك فى سبيل الله والحق ، لا تكترث قط بالصغائر ، ولا تتوقف عن تصرفات عابثة غير مسئولة ، من قوم عجزوا عن

الارتفاع إلى مستوى الاحداث ، وعن مواجهة المسئولية التاريخية ، ثم اذا بهم يتنكرون لشعب مصر الصابر فيناصبونه العداء ويوجهون إليه الافتراءات والاساءات ، ظنا منهم انهم يستطيعون مصالحته واسترضاءه بعد كل هذا وكأن شيئا لم يكن ، فتلك مواقف تكشف عن مدى غيبة الشعور بالمسئولية ، والاستخفاف بمصالح الامة ، والانزلاق إلى الهوى والغرض ، فى وقت تجد امتنا نفسها فيه مواجهة بتحديات عاتية ، لاسبيل الى التهرب منها أو خداع النفس ازاءها ، لأنها تمس قدرتها على أن تكون أو لاتكون .

وليس مما يشرف الامة الاسلامية والعربية ويصون كرامتها ان تكون التنظيمات والتجمعات التى تدعى تمثيلها خاضعة لنزوات فردية لفئات اختلطت عليها الامور ، فلم تفرق بين مسئولية القيادة والاستسلام للانقياد ولم تميز بين الجوهر الذى ينفع الناس ويحقق مصلحة الامة ، وبين الزبد الذى يذهب جفاء ، وعجزت عن رؤية الخط الفاصل بين ما هو استراتيجى ثابت وما هو عرض زائل ، فلم يكن غريبا والحال هذه أن يمر العالم الاسلامى بمرحلة من التمزق لاتتفق مع العقيدة السامية ، والقيم الرفيعة التى انزلها الله سبحانه وتعالى إلينا فإذا بهؤلاء الذين نكبت بهم الأمة يحولون عناصر قوتها ومجدها إلى عوامل ضعف وتمزق واذا بالجماعة الواحدة تصبح شتى ، تتصارعها الاحقاد والخلافات المدمرة ، واذا بمن ينتسبون إلى الامة يتقاتلون فيما بينهم ، وينصرفون عن الجهاد الصحيح ضد اعدائها والاخطار المحيطة بها ، واذا بهم يهدرون طاقات شعوبهم فى صراعات وهمية ومغامرات فاشلة ، لاتمت إلى الدين الحنيف والمصالح القومية بأدنى صلة ، بل انها تعود على الجماعة الاسلامية بأكبر الضرر وأوخم العواقب .

وفى هذا المناخ الذى استشرى فيه العبث وضاع فيه الحياء ، اختفت معايير التمييز بين الصواب والخطأ ، والهدى والضلال ، والحق والباطل ، ومايجب ومالا يجوز ، وضاعت كلمة الحق وسط صياح العابثين والمتجرين باسم الأمة الذين زينت لهم انفسهم انهم جديرون بالتحدث باسمها واعلان كلمتها ، ويكفى اننا نرى رجلا يتمسح فى الاسلام ورسالته ، فى ايران المسلمة الشقيقة ، يزيف العقيدة الاسلامية ويتجرأ على رسول الله الكريم ويوجه له أبلغ الاساءة ، وينشر البدع والفتن التى هى ابعد ماتكون عن الفكر الاسلامى السليم ، ويبشر بقدوم

المهدى المنتظر وغير ذلك من الخرافات والخزعبلات الدخيلة على الاسلام وفلسفته وتعاليمه ، المناقضة لعقيدة اساسية نؤمن بها جميعا وهى ان محمدا عليه الصلاة والسلام كان خاتم المرسلين ، فقد أتم الله بالاسلام دينه ، وارتضاه منهجا متكاملا للعبادات والمعاملات فكيف يتأتى بعد هذا أن يسكت هؤلاء الذين يدعون لانفسهم قيادة الشعوب الاسلامية عن هذا الافتراء والزيف ، ويغضوا الطرف عن تلك البدع التى لو كانت قد ظهرت أيام مجد الامة الاسلامية لقومها المسلمون بحد السيف ، واعتبروها ضلالا مبينا يهدد الاسلام فى احد اركانه الاساسية وركائزه التى لا يصح أن تكون محل جدل أو مناقشة ، وليس من الاسلام والايمان فى شيء ، ان يتخلى هؤلاء عن مسئوليتهم فى الدفاع عن دينهم ومقدساتهم ، فكيف تأتمن الامة على الدنيا من عجز عن حماية الدين ، وكيف تطمئن قلوب المسلمين اذا كان حكامهم يقيسون الامور بمدى ما تحققه لهم من نفع أو ضرر ، ويصدرون فى تصرفاتهم عن الخوف والجهل والهوى !؟

وكيف تضع مصر يدها فى ايدى هؤلاء الذين يسكتون على اعتداء صارخ يقع على الشعب المسلم فى افغانستان الشقيقة ، لا يحركون ساكنا وهم يرون مئات الآلاف من الابرياء يتعرضون للاعمال الوحشية التى هى اقرب ما تكون الى عمليات الابادة الجماعية والاساليب البربرية . ثم اذا ببعض الحكام العرب لا يكتفون باتخاذ موقف سلبى عاجز إزاء هذه المحنة التى يمر بها شعب يشرفنا جميعا أن ينتسب معنا إلى الاسلام وحضارته بل انهم يتسابقون فى تبرير هذا العدوان الغاشم ، ومحاولة إضفاء الشرعية عليه فى الوقت الذى لقى فيه هذا العدوان ادانة جماعية من الاسرة الدولية ، ومن شعوب لا تربطها بالشعب الضحية مثل الروابط التى تربطنا جميعا به ، فهل هناك ما هو ابلغ من هذا فى الدلالة على غيبة الحق وضياع الايمان عن هؤلاء القوم الذين يرفعون فيه رايات حمراء لقوى اجنبية حاقدة على الاسلام والمسلمين ، فى الوقت الذى تدوس فيه دباباتها اخوتنا فى الله وشركاءنا فى العقيدة والمصير ؟ وهل أدل على انحدار القيم والاخلاق من أن يباهى بعض هؤلاء الحكام كل يوم بأنهم سفكوا دماء المئات من أبناء الشعب المغربى الشقيق فى معارك وهمية ما كان يصح ان تدور اصلا بين المسلم واخيه المسلم ، فهما كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا فإذا بهؤلاء الخوارج الجدد الذين يريدون أن يعودوا بالامة الى عصر الجاهلية الاولى ، يفتعلون

الشقاق بين ابناء الامة الواحدة ، ويثيرون الأحقاد والفتن ، ويبذرون بذور الوقيعة والدسائس التى هى أبعد ماتكون عن روح الاسلام ، ثم لا يكفون بعد كل هذا عن التشدق بالنضال والكفاح ، فى الوقت الذى لم يسهموا فيه فى أى معركة من معارك الجهاد بشروى نقير ؟!

فهل ينتظر من شعب مصر أن يضع يده فى ايدى هؤلاء ؟! وعلام ينعقد الاجماع وهذا حالنا ؟ وهل يشرفنا ان نضم صوتنا إلى تلك الاصوات الضالة التى تنكبت سواء السبيل وسلكت طريق الهوى ، وكفرت بكتاب الله وماحوى ؟ وأى إضافة يحققها كل هذا لرصيد المسلمين من الكفاح فى سبيل الله والحق ؟

انكم تعرفون شعبنا المؤمن فى مصر ، وتعلمون انه شعب عريق لا يقبل الزيف والرياء ، ولا يرضى بالافتراءات على الله وشريعته ، لا يقول مالا يفعل ، بل يرعى مبادئه ومعتقداته على الدوام ويؤدى رسالته فى ظل اقسى الظروف ، لايبالي بالمخاطر ، ولا يأبه بالتحديات ، ولايكترث بالصراخ والعويل من هؤلاء الذين يحاولون سدى أن يوقفوا المسيرة ويفرشوا الارض بالاشواك والاحقاد والأسى .

ولستم بحاجة إلى ان اذكر لكم مافعلته مصر فى سبيل نصرة العرب والمسلمين ، بعد ان عبرتم عن هذا ابلغ تعبير واصدقه ، كما اننى لست بحاجة إلى ان اسرد لكم الخطوط الاساسية للسياسة التى تتبعها مصر فى جهادها المرير على جميع الجبهات ، ذلك ان سياستنا واضحة تتحدث عن نفسها ، فنحن — اهتداء بتعاليم ديننا وقيمنا الحضارية — نسير على سياسة واحدة ولا نفرق بين السر والعلن ، بل اننا نعلن كل شيء على الملأ ، لأننا لا نخطو خطوة إلا اذا كانت متفقة مع الحق محققة للخير والنفع ولا يهمنا بعد هذا ان يتقبلها هذا أو ذاك ، طالما اننا نرعى وجه الله وحق امته .

وربما كان من المناسب — فى هذا الصدد — ان اشير الى بعض ماقامت به مصر فى الآونة الاخيرة للحفاظ على عروبة القدس ، والدفاع عن الحقائق القانونية والسياسية للمسلمين فيها ، فى الوقت الذى اكتفى فيه الآخرون بإصدار البيانات واستنزال اللعنات والصياح امام مكبرات الصوت ، ظنا منهم ان الصراخ والعويل يمكن ان يكون بديلا للجهاد الذى فرضه الله علينا جميعا فرض عين فى هذه الظروف القاسية التى تتعرض فيها ارادة الامة الاسلامية لاختبار لا سبيل الى التهرب

منه أو المراوغة فيه .

واذا كانت مدينة القدس والاخطار المحدقة بهويتها العربية والاسلامية تتطلب منا جميعا موقفا مسئولا مستقيما لا يعرف الالتواء والتذبذب فجدير بنا أن نلقى معا نظرة على ماقمنا به فى هذا الشأن حتى نستخلص من هذا الدرس والعبرة ، وحتى يتعرف كل منا – بدقة وأمانة – عما تم انجازه وما بقى علينا أن نحققه ، اذا حرصنا على أن نكون امناء مع انفسنا اوفياء لمبادئنا وقيمنا .

ومن المهم ان نقرر – منذ البداية – ان ماتتعرض له القدس العربية والاسلامية لم يبدأ بالامس القريب ، بل انها محاولات ومخططات قديمة قطعت فيها اسرائيل شوطا طويلا ، مستغلة فى هذا سلبية العرب والمسلمين ، واكتفاءهم بالصراخ والعويل ، فى مواجهة الفعل والتحرك وترتب على هذا ان وصلنا الى تلك المرحلة التى تعكس اختلالا كبيرا بين موقف طرف يملى ارادته مستغلا احتلاله للارض وسيطرته على مقاليد الامور ، وآخر يتواكل فى سلبية مدمرة ، تشل حركته ، وتجعله واقعا تحت تخدير الاعتقاد بأن الكلمة قادرة على تغيير الواقع ، والاستسلام للتمنى ، كما لو كانت الاحداث تقع عفوا أو تتم اعتباطا .

وحين اتخذت قرارى بزيارة القدس بعد ان استلهمت الحكمة من ربى ومن شعبنا المؤمن ، فقد كان هدفى ان اغير هذه المعادلة الجائرة تغييرا جذريا عميقا ، بحيث يصبح العرب والمسلمون قادرين – لأول مرة منذ نشأ الصراع – على وقف التدهور فى موقفهم ، وحرمان الخصم من ميزة تغيير معالم الأرض العربية وهويتها ، والبدء فى استرداد الحقوق العربية والاسلامية التى طال عليها التقادم وبذلك كانت زيارتى للقدس اعلانا عن اصرارنا على تصحيح مسار التاريخ والعودة به الى وضع يضمن لنا حقوقنا العادلة وامانينا المشروعة .

وحين توجهت بالخطاب الى الشعب الاسرائيلى والمجتمع الدولى بأسره من فوق منبر مجلسه التشريعى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، ذكرت مايلى بالحرف الواحد :

الحق اقول لكم ان السلام لن يكون اسما على مسمى مالم يكن قائما على العدالة وليس على احتلال ارض الغير ، وانه لا يسوغ ان تطلبوا لانفسكم ماتنكرونه على غيركم .

وبكل صراحة ، وبالروح التى حدت بى إلى القدوم إليكم اليوم فاننى أقول لكم .. ان عليكم ان تتخلوا نهائيا عن احلام الغزو ، وان تتخلوا أيضا عن الاعتقاد بأن القوة هى خير وسيلة للتعامل مع العرب .

ان عليكم ان تستوعبوا جيدا دروس المواجهة بيننا وبينكم ، فلن يجديكم التوسع شيئا .

ولكى نتكلم بوضوح ، فإن أرضنا لا تقبل المساومة ، وليست عرضة للجدل .

ان التراب الوطنى والقومى يعتبر لدينا فى منزلة الوادى المقدس طوى الذى كلم فيه الله موسى عليه السلام ولا يملك احد منا ، ولا يقبل ، ان يتنازل عن شبر واحد منه ، أو ان يقبل مبدأ الجدل فيه والمساومة عليه .

هناك ارض عربية احتلتها اسرائيل ولا تزال تحتلها بالقوة المسلحة ، ونحن نصر على تحقيق الانسحاب الكامل منها بما فيها القدس العربية .. القدس التى حضرت إليها باعتبارها مدينة السلام والتى كانت وسوف تظل على الدوام التجسيد الحى للتعايش بين المؤمنين بالديانات الثلاث ، وليس من المقبول أن يفكر احد فى الوضع الخاص لمدينة القدس فى اطار الضم أو التوسع ، وانما يجب ان تكون مدينة حرة مفتوحة لجميع المؤمنين ، وأهم من كل هذا فان تلك المدينة يجب ألا تفصل عن هؤلاء الذين اختاروها مقرا ومقاما لعدة قرون ، وبدلا من احقاد الحروب الصليبية ، فاننا يجب أن نحيى روح عمر بن الخطاب وصلاح الدين .. أى روح التسامح واحترام الحقوق .

ان دور العبادة الاسلامية والمسيحية ليست مجرد اماكن لاداء الفرائض والشعائر ، بل انها تقوم شاهد صدق على وجودنا الذى لم ينقطع فى هذا المكان سياسيا وروحيا وفكريا .

ومن هنا ، فيجب الا يخطىء احد تقدير الاهمية والاجلال اللذين نكنهما للقدس ، نحن معشر المسيحين والمسلمين .

هذا ماقلته للاسرائيليين والمجتمع الدولى جهارا ، واكثر منه ماقلته للمسئولين الاسرائيليين منذ بدأنا معهم جهود السلام ، فلم أترك مناسبة تمر دون ان انبه إلى

الاولوية التي نعطيها لمسألة القدس ، واستحالة تحقيق السلام الشامل دون إعادة الحقوق القانونية والتاريخية للمسلمين والعرب ، وتعلمون انني ركزت على هذه القضية فى مباحثات كامب ديفيد ، وتقدمت بمشروع اطار للتسوية الشاملة ، نص على وجوب انسحاب اسرائيل من القدس العربية باعتبارها جزءا من الضفة الغربية ، يسرى عليها ماينطبق عليها من مبادىء ، وفى مقدمتها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الارض بطريق الحرب .

وبعد مباحثات مضنية وجدل مرير ، تقدم الرئيس الامريكى كارتر – وانتم تعرفون الدور الكبير الذى قام به – بصيغ عديدة حاول فيها التوفيق بين وجهتى نظر كل من الطرفين ، واسمحوا لى ان اذيع لكم سرا لأول مرة ، وهو انني وجدت هذه الصيغ وكانت آخرها مقدمة بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٧٨ ، أى فى اليوم قبل الاخير للمؤتمر ، مبهمة وقاصرة عن تسوية المشكلة بمايحفظ الحقوق العربية والاسلامية ، ففضلت حذف تلك الصيغة ، وترك المسألة لمزيد من التحرك مع الجانب الاسرائيلى ، بعد أن نسجل موقفنا ومطالبنا بكل وضوح فى خطاب رسمى مكمل لمواثيق السلام ، ونحث الجانب الامريكى على تسجيل موقفه هو الآخر ، بمايضمن ثبات هذا الموقف وعدم اهتزازه أو تآكله .

ولم نكتف بهذا الموقف الصلب ، ولم ننتظر حتى يحين موعد اجراء المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية ، وهى مفاوضات سيكون أمام الشعب الفلسطيني فرصة كاملة للمشاركة فيها والتعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه بكل حرية بعد أن ترتفع عنه معظم مظاهر المعاناة والتسلط ، بل اننا اثرنا المشكلة من شتى جوانبها السياسية والقانونية والمعنوية منذ بدأت مفاوضات الحكم الذاتى ، وأفهمنا الجانب الاسرائيلى – بعبارات قاطعة لا تدع مجالا للشك – انه لا سبيل إلى تجاهل حقوق العرب والمسلمين ومشاعرهم ، وانه لايمكن أن يتخذ شعار توحيد مدينة القدس ذريعة لضم القدس العربية إلى اسرائيل ، وقد حرصت على أن اتوجه بالخطاب فى هذه النقطة الحساسة الهامة الى المسئولين وغيرهم من افراد الشعب الاسرائيلى حتى يستقر فى اذهانهم جميعا اننا نولى هذا الموضوع اهمية قصوى ، ونعتبره من الركائز الاساسية التى لا غنى عنها للسلام ، ومن المناسب أن اسرد لكم فى هذا المجال مقتطفات من الرسالة التى وجهتها لرئيس الوزراء بيجين فى الثانى من شهر أغسطس :

وربما كان من المفيد ان نسترجع معا بعض الوقائع فيما يتعلق بالقدس فأنت تذكر - باديء ذي بدء - أن هذا الموضوع كان أول موضوع أثرته معك ومع زملائك منذ بدأت مبادرة السلام ، وطوال المحادثات التي دارت بيني وبينكم حرصت دائما على أن أبرز لكم جميعا الاهمية القصوى التي يحتلها هذا الموضوع في عقول وقلوب ثمانمائة مليون مسلم وعدد اكبر من المسيحيين ، وأوضحت لكم بعبارات قاطعة أن أي انفراج في هذه المسألة كفيل بأن يعطي عملية السلام قوة دفع اكثر من أي عمل آخر .

وتذكر ايضا انني ذكرت لك اثناء اجتماعنا في العريش في مايو ١٩٧٩ أن هناك فرصة تاريخية نادرة لكي نتجه دون إبطاء إلى التسوية السلمية الشاملة بعد أن بدأنا ننفذ بنجاح معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية .

وتذكر أيضا انني ركزت في اجتماعاتنا التالية في الاسكندرية وحيفا واسوان على مسألة القدس وذكرت لك انها اذا كانت مسألة حيوية بالغة الاهميه لثمانية عشر مليونا من اليهود في العالم ، فإن لها نفس القدسية والاهمية لثمانمائة مليون مسلم ، ومن المستحيل تجاهل هذه الحقيقة والتعامي عنها أو الاستخفاف بالروابط الروحية والثقافية التي تربط المسلمين بها ، ودعني أقل لك أن كثير من المسلمين في العالم يميلون إلى الحكم على نوايا اسرائيل بمسلكها في موضوع القدس ، فلماذا تفقدون ثقتهم وثقة كثيرين غيرهم وامامكم بديل جذاب وممكن التحقيق ؟

وكما اخبرتك ، فانني اعتقد أن هذه المسألة ليست اكثر المسائل تعقيدا واعصاها على الحل ، وأن من الممكن ان نجد لها حلا يصون حقوق كلا الطرفين ويحترم مشاعرهما .

ورغم انه من المتفق عليه ان التسوية الشاملة لمسألة القدس يمكن ان ترجأ إلى مرحلة التفاوض حول التسوية النهائية ، فانه من الحقائق ايضا أن موضوع القدس يتداخل مع موضوعات اخرى عديدة يتم التفاوض عليها حاليا ، ومن ثم فقد كان طبيعيا ان تتطرق المفاوضات الدائرة الآن حول إقامة الحكم الذاتي إلى القدس من اكثر من زاوية ، سواء على مستوى اللجنة العامة للمفاوضات أو على مستوى اللجان الفنية ، وبالذات اللجنة القانونية ولجنة الانتخابات .

وربما قال البعض ان الاجراءات التى اتخذت بشأن القدس بواسطة الفروع المختلفة للحكومة الاسرائيلية هى مجرد موقف تفاوض لا يصح أن يؤخذ بجدية ، خاصة فى ضوء حقيقة انها اجراءات باطلة قانونا ، ومع ذلك فلا يمكن أن يتجاهل المرء الحقائق التالية :

أ – أن هذه الاجراءات تشكل خرقا صارخا للقرار ٢٤٢ الذى التزمنا جميعا باحترامه وتنفيذه .

ولست بحاجة هنا إلى الاسهاب فى المسائل القانونية ، ولكن من الجلى أن الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة تشكل توسعا اقليميا واستيلاء على الارض بطريق الحرب ، وهو أمر يحرمه القرار ٢٤٢ ، ولعل من المفيد ان نذكر ان حكومتكم اعلنت فى مناسبات قريبة أنها لن تتسامح أو تقبل أى مساس بهذا القرار .

ب – ومن ناحية اخرى ، فان هذه الاجراءات تناقض كامب ديفيد نصا وروحا ، فهى تخالف منطوق « اطار السلام فى الشرط الاوسط » من حيث انها تخالف القرار ٢٤٢ الذى هو الاساس القانونى لهذا الاطار أما عن مخالفتها لروح كامب ديفيد ، فاننى اعتقد اننا تراضينا على ان نحل خلافاتنا معا بروح التوفيق وليس بالاعمال المنفردة ، وقد كان مفهوما لنا جميعا عندما وقعنا اطار السلام ان أيا منا لن يلجأ إلى فرض امر واقع على الآخر .

جـ – وغنى عن البيان ان هذه الاجراءات تناقض احكام اتفاقية جنيف الرابعة التى تحظر ضم الاراضى المحتلة .

ثم كررت لرئيس الوزراء الاسرائيلى موقف مصر الثابت من مسألة القدس على النحو التالى :

نحن نرفض جميع الاجراءات والتصرفات التى قامت بها اسرائيل من طرف واحد ضد الاجماع العالمى بالنسبة للقدس والمستوطنات ، ونعتبر هذه الاجراءات باطلة ولا أثر لها على الاطلاق .

ولا بد من احترام الحقوق التاريخية والقانونية للعرب والمسلمين مع الحفاظ على المرافق المختلفة فى المدينة موحدة وضمان حرية التنقل والعبادة للجميع ..

هذا هو ماقلته لرئيس الوزراء الاسرائيلى واذعناه على الملأ حتى يكون تحت بصر الشعب الاسرائيلى وغيره من المهتمين بتلك المسألة ، ولا يختلف عنه كثيرا ماقلته للمسئولين الامريكيين والشعب الامريكى كله بما يضم من جماعات التأثير ، وذلك فى خطاب القيته فى نادى الصحافة الامريكى بواشنطن يوم ١٠ ابريل ١٩٨٠ .

وتستحق مسألة القدس اقصى قدر من اهتمامنا ، فهى تثير عديدا من المصالح والمشاعر بما لها من مركزية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود .

ونحن نريد أن نقيم فى تلك المدينة نموذجا للتسامح والتعايش معا بين المؤمنين كافة ، وهو أمر لايمكن تحقيقه فى ظل الظروف الحالية ، لأن ضم الاقليم بالقوة واغتصاب أرض الآخرين هى أمور لايمكن ان تساعد على التعايش الذى ننشده ونسعى إلى تحقيقه .

ولا يصح ان يستغل شعار توحيد المدينة كستار للتوسع وانكار الحقوق .

ولذلك فقد طرحنا صيغة بناءة كفيلة بإحياء تقاليد الاخوة بين المؤمنين فى هذه المدينة المقدسة ، وبمقتضاها تحترم السيادة العربية والحقوق الاسلامية والمسيحية فى القدس الشرقية مع الحفاظ على وحدة المرافق والخدمات فى المدينة ، كل هذا مع جعل المدينة مفتوحة لجميع عباد الرحمن ، والسماح بحرية التنقل ..

وثمة مسألة اخرى أحب ان اطرحها للحقيقة والتاريخ ، فرغم الاساءات التى وجهت لمصر من تجمع ينتحل صفة الاسلام بعد اجتماع عقد فى عاصمة بلادكم ، فقد ظلت مصر حافظة لمسئوليتها ، وفية لمبادئها وقيمها ، حريصة على موقعها فى طليعة المسيرة القومية التاريخية ، وعلى قيادة كل عمل جاد يقوم به العرب والمسلمون للذود عن المصلحة العربية والاسلامية العليا ، والتصدى للتحديات التى تواجه امتنا فى حاضرها ومستقبلها ، وفى الوقت الذى يتنصل فيه الآخرون من مسئوليتهم ويكتفون بأن يقولوا : اذهب انت وربك فقاتلا ... ، فان مصر لاتتردد فى أن تعطى بسخاء فى سبيل تحقيق الاهداف القومية ، وأن تقتسم قوتها ومواردها مع اخوتها فى العقيدة ، مهما صادفت من تجاوزات ونكران للجميل .

وانطلاقا من هذا المفهوم فقد ذهبت الى أبعد المدى مع رئيس الوزراء

الاسرائيلى فى اقناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب والمسلمين فى القدس وبوجوب وقف النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية وغزة والبدء بإزالة المستوطنات القائمة ، وكحافز للجانب الاسرائيلى ، فقد عرضت عليه امداد اسرائيل بجزء من حصة مصر فى مياه النيل لاستخدامها فى إعادة تسكين المستوطنين فى منطقة النقب بعد اجلائهم عن المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وغزة وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون اسرائيل معنا فى حل مشكلتى القدس والمستوطنات .

هذا هو قدر مصر وكرم شعبها وشعوره الاصيل بالمسئولية التاريخية مهما حاول البعض ان ينالوا منه ويفتروا عليه ويتنكروا لدوره على امتداد تاريخنا المشترك .

ولم يكن هذا العرض قرارا انفردت به ، بل اننى بحثت الامر وقلبته من جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووفد المفاوضات وكان هدفنا جميعا هو دفع مسيرة السلام قدما إلى أن تكتمل بشموخ مصر وتضحيات شعبها العريق ، وان للمرء ان يتساءل عما اذا كان أحد هؤلاء الذين اجتمعوا لديكم فى الرباط وتطاولوا على مصر ودورها يستطيع أن يرتفع إلى هذا المستوى ويقدم جانبا يسيرا من هذه التضحية فى سبيل الآخرين ، ويجود بقطرات من شريان حياته حتى يرفع المعاناة عن اخوة له مقهورين مغلوبين على أمرهم .

واذا كان البعض يتصور أن الحقائق يمكن أن تختلط بالاكاذيب وأن الحق يتوه فى غمرة الباطل ، فإن الله لا يترك كبيرة أو صغيرة إلا أحصاها وسجلها فى اللوح المحفوظ ، ويستطيع كل منا أن يراجع نفسه ويتساءل – قبل أن يرمى الآخرين زورا وبهتانا – عما قدمت يداه :

من ذا الذى حرك ساكنا للتصدى للتجاوزات الاسرائيلية فى القدس ؟ وماهو المعيار السليم للمواجهة فى مثل هذه الاحوال ؟ أهو الصياح والوعيد أم التحرك المحسوب بقصد التأثير على الموقف تأثيرا فعليا يترك بصمته على الأرض ويحدث التغيير الكفيل برد الحق لأصحابه ؟ وماالذى قدمه هؤلاء المزايدون من أجل نصرة شعب فلسطين والذود عن مقدسات المسلمين ؟ هل اكتفوا بإهدار موارد شعوبهم فى المؤامرات والفتن أم انهم فكروا لحظة واحدة فى التضحية بأى شىء – مهما تضاءل – فى سبيل إنقاذ الارض واسترداد الحق ؟

ومن منهم تصدى لهذه المفتريات التي تتعرض لها العقيدة الاسلامية التي كرمها الله حين قال سبحانه وتعالى : ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ .

وكيف يواجه هؤلاء الادعياء الذين يحاولون أن يفرضوا قيادتهم على جمهور المسلمين والعرب انفسهم قبل أن يواجهوا غيرهم ، وهم يغضون الطرف عن عدوان يتعرض له شعب مسلم شقيق يقاتل فى سبيل الله والحق ، بل ان بعضهم يتحالف مع المعتدين ولايتورع عن تبرير أعمالهم وتزييف الحقائق مرضاة لهم فى عمالة رخيصة لاتتفق مع شموخ الاسلام وكرامة الامة التى كانت خير أمة أخرجت للناس ؟

أما آن الأوان لكي يراجع كل منا نفسه وينظر الى عمله بمنظار الشعور بالمسئولية التاريخية الجسيمة التى نواجهها جميعا وليس بمنظار المصالح الذاتية الضيقة والرؤية الانانية المدمرة ؟

وكيف نسير على طريق العمل الواحد وهذا حالنا من التمزق والتفسخ ؟!

واذ اعبر لكم عن تمنياتى الطيبة لكم ولشعب المغرب الشقيق فى هذه الايام المباركة ، احب ان اكرر لكم ماذكرته فى مستهل خطابى من ان مصر لاتسعى ولاتقبل ان تشارك فى اعمال تراها من قبيل العبث وإهدار الجهد وإضاعة الوقت فيما لايعود على الامتين العربية والاسلامية بالخير والمصلحة ، مهما كانت الواجهة التى تدور خلفها هذه الاعمال ، ومهما حاول البعض أن يضفوا عليها اهمية كاذبة ، او يصوروا لانفسهم أو لغيرهم انها سوف تحقق البطولات والمعجزات .

وستظل مصر على الدوام وفية لمبادئها وتراثها وتاريخها ، امينة على مقدساتها ورصيدها الحضارى الكبير ، ولو كره الجاحدون .

ولينصرن الله عباده المؤمنين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد أنور السادات

القاهرة — فى ٤ شوال ١٤٠٠ هـ

الموافق ١٤ اغسطس ١٩٨٠ م

الأهرام ـ ١٨ اغسطس ١٩٨٠

٤

عزيزى الرئيس السادات ..

أود أن أشكر لكم خطابكم المؤرخ ٢ أغسطس ١٩٨٠ والذى قمت بدراسته بالعناية اللازمة مساء أمس ..

وانى أحمد الله فصحتى طيبة ، وبهذه المناسبة فأود أن أنقل إليكم بعضا من أفكارى التى راودتنى خلال مرضى المفاجىء ، فقد وضعنى الأطباء فى آلة صنعت فى اسرائيل هى فريدة فى تقدمها ، وأعتقد أنكم رأيتموها فى حيفا ، ونحن نصدرها حتى إلى الولايات المتحدة .. وبعد حوالى الساعتين من المعاناة حصلوا على صورة لقلبى وقرر الاستاذ المعالج أن يطلعنى عليها .

وهنا تساءلت : ماهو القلب البشرى ؟ إنه ببساطة مجرد مضخة فالانسان يشعر ويفكر ويتكلم ويكتب ويحب اسرته ، ويبتسم ويبكى ويستمتع بالحياة ويغضب ويمنح صداقته ويكتسب الصداقات ، ويصلى ويحلم ويتذكر وينسى ويتسامح ويؤثر فى الناس ويتأثر بهم ، وباختصار هو يعيش ، فإذا توقفت المضخة ، انتهى كل شىء ..

أى معجزة هذه التى بدونها يتوقف العقل أيضا ، ومن هنا فإن من واجب كل من يدعى لخدمة شعبه وبلده والانسانية أو للعمل فى سبيل قضية عادلة أن يفعل كل ما فى وسعه طالما ينبض قلبه .

وانى اتفق معكم من كل قلبى انه ليس هناك انبل من العمل فى سبيل السلام ، سلام شامل بين كل الامم ، وبالذات بين شعوبنا التى نبعت من وتعيش فى منطقتنا التى تعرف باسم الشرق الاوسط ..

ولعلك ياسيادة الرئيس تمنحنى بعض العذر لهذه المقدمة شبه الفلسفية ، فهى مرتبطة بما نحن بصدده .. ان شعبينا ينطلقان الى السلام ، وأعتقد أن كلينا أيضا

يريد السلام ، وعليه فبهذه الروح من منطلق الاخلاص والرغبة فى الوضوح أراه واجبا على أن أسجل بعض الملاحظات فيما يتعلق بخطابكم المفصل ، حيث أنكم كلما ذكرتم اجتماعاتنا فى كامب ديفيد أو الاسكندرية أو أسوان .. الخ فدوما تذكروننى بما قلتموه لى ، ولكن ماذا قلته أنا ؟

لعلكم تتفقون معى أنه فى كافة اجتماعاتنا كان حديثنا متصلا فتكلمتم ورددت ، وتكلمت ورددتم ، وعلى سبيل التذكير :

١ - فقد قلتم فى الفقرة الرابعة عشرة من خطابكم « لعلكم أيضا تذكرون اننى اقترحت (فى العريش) أن أمدكم بالماء الذى يمكن أن يصل إلى القدس عبر النقب .. وأنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت أن التطلعات القومية لشعبكم ليست للبيع » ..

وأعتقد ياسيادة الرئيس أن حديثنا القصير فى العريش كان على النسق التالى :

أ- اقترحتم نقل مياه النيل إلى النقب ، وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا .

ب- ومن ناحيتى فلم أذكر أن التطلعات القومية لشعبى ليست للبيع ، وأعتقد أن مثل هذه اللهجة فيها تجاوز كبير لم أستخدمه مطلقا فى أحاديثنا .

لقد أخذتم المبادرة وقدمتم إلى اقتراحا مزدوجا .. قلتم : يجب أن نتصرف بحكمة وروية وأنا على استعداد لادعكم تحصلون على الماء من النيل لرى النقب ودعنا نحل مشكلة القدس فإن حلها حل لكل شىء ..

وكان ردى ياسيادة الرئيس : أن نقل الماء من النيل إلى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة حقا ، ولكننا يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس وبين النواحى المادية ، فلنفصل بين الموضوعين القدس من ناحية وماء النيل للنقب من ناحية أخرى .

٢ - ولسوف أعود بالطبع إلى موضوع القدس ، ولكننى أود الآن أن أرد على نقطة أخرى جاءت فى خطابكم وهى نقطة اعطيتموها الكثير من التركيز وهى : حسن النية والتفاهم المتبادل ودعم السلام والتعاون .

والحقيقة هي :

أ- ان وزير الدولة المصرى للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى يزور الدول الافريقية ليؤثر فى حكوماتها حتى لا تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل .. ألا يعتبر هذا العمل الانفرادى خرقا واضحا للمعاهدة المصرية الاسرائيلية التى تنص فى ملحقها الثالث - المادة الخامسة فقرة ٣ - على :

« يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر » .

انه بالقطع دعاية معادية لدى دول أخرى سبق أن أعلنت أنها لن تعيد العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل طالما أن هناك حالة حرب بينها وبين دولة افريقية (مصر) .. ولكن الآن هناك سلام بين مصر ووقعت معاهدة سلام بيننا وتم التصديق عليها ، وعليه فلماذا هذا العمل المعادى لاسرائيل ؟

ب- أليس تصديق المندوب المصرى فى الدورة الطارئة للجمعية العامة للامم المتحدة لصالح أكثر القرارات معاداة لاسرائيل منذ قرار مساواة الصهيونية (أكثر حركات التحرر القومية انسانية فى التاريخ) بالعنصرية « التى نعتبر نحن اليهود أول ضحاياها » عملا انفراديا معاديا ويتعارض مع معاهدة السلام ..

جـ- لقد صوت المندوب المصرى لصالح قرار يطالب اسرائيل بانسحاب اسرائيل من يهودا والسامرا - كما اسميهما - وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والقدس قبل ١٥ نوفمبر . أليس هذا يشكل تناقضا فاضحا مع اتفاقية كامب دافيد التى ذكرت : « سوف يتم انسحاب للقوات الاسرائيلية ويعاد توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية إلى نقاط أمن محددة » وذلك بعد انتخاب سلطة الحكم الذاتى (المجلس الادارى) .. كما أن اتفاقية كامب دافيد نصت على أن « كافة الاجراءات اللازمة سوف تتخذ لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية ومابعدها » : فأما الفترة الانتقالية فهى خمس سنوات طبقا للاتفاق بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، وأما مابعدها فلانهاية له . وبالنسبة للقوات المتبقية فتعنى وحدات من الجيش تبقى فى يهودا والسامرة وقطاع غزة .. ومع ذلك فقد صوت مندوبكم فى الامم المتحدة فى صالح إنذار نهائى لاسرائيل لتبدأ انسحابها من هذه الاراضى فى أقل من خمسة شهور ..

د – ان المندوب المصرى ألقى بيانا فى الامم المتحدة قال فيه :

(١) « أن اسرائيل يجب أن تنسحب إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ سواء فى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية أو قطاع غزة .. أين نجد هذا مكتوبا فى اتفاقية كامب دافيد يا سيادة الرئيس ؟ ان ما اقتبسته آنفا يعنى شيئا مختلفا تماما ..

(٢) ان انسحاب اسرائيل يجب أن يكون كاملا بما فى ذلك القوات المسلحة مع فك المستوطنات واخراج المستوطنين .. أين نجد هذا مذكوراً فى اتفاقية كامب دافيد ؟ هل ذكرت المستوطنات على الاطلاق فى اطار كامب دافيد ؟

(٣) يجب أن يمارس الشعب الفلسطينى حقه الثابت والاساسى فى تقرير المصير دون تدخل خارجى بما فى ذلك حقه فى إقامة دولة مستقلة فى الضفة الغربية وغزة ..

هكذا قال مندوب مصر فى الامم المتحدة ..

ومع ذلك فليست هناك كلمة واحدة عن حق تقرير المصير « الذى يعنى بالطبع إقامة دولة » أو عن دولة «فلسطينية» مستقلة فى أى صفحة أو فقرة أو قسم أو فرع .. الخ من اتفاقية كامب ديفيد ..

لقد قام الدكتور غالى « متحدثا باسم مصر » بعدد من التحويرات غير المفهومة والتناقضات الكاملة لاتفاقية كامب دافيد التى وقعناها سويا والتى وقعها صديقنا الرئيس كارتر كشاهد والتى نعتبر جميعا ملزمين بتنفيذها بحسن نية طبقا للقاعدة الذهبية القديمة « العقد شريعة المتعاقدين » .

ليست اسرائيل يا سيادة الرئيس هى التى تخرق معاهدة السلام أو الجزء الآخر الذى لم يتحقق بعد من اتفاق كامب دافيد ، ان من يخرقهما هم المتحدثون المصريون على مختلف المستويات .

٣ – وهنا فأرى من واجبى أن استرعى انتباهكم من جديد إلى أن واحدة من صحفكم الرسمية شبهتنى بأدولف هتلر الذى تتجسد فيه شرور الانسانية جمعاء : كما قال تشرشل : ولم أكن لأشير إلى هذا الوصف المخزى لولا أن هذه الدعاية المعادية التى تعهدت مصر بالامتناع عنها لا تزال مستمرة وفى صحافة ليست حرة

من التأثير الحكومي .. كما نعتتني احدى الصحف المصرية بأنني - شيلوك - وهو وصف ألقي على اليهود بواسطة كارهيهم الذين سموا فى ألمانيا بأعداء السامية (وطبعا نحن عربا ويهودا كلنا ساميون) .. وسوف امتنع عن ذكر الأسماء الأخرى والمقالات واللعنات .. ولكن هل هذا ياسيادة الرئيس هو « تشجيع التفاهم المتبادل ؟ »

٤ - وبالنسبة للقدس فتجدون مرفقا بخطابى هذا مستندات ثلاثة :

أ- خطابى للرئيس كارتر فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ..

ب- قانون الاماكن المقدسة الصادر من الكنيست فى يونيو ١٩٦٧ .

جـ- القانون الاساسى : القدس عاصمة اسرائيل ، الصادر من الكنيست فى الاسبوع الماضى ..

وأنا على بينة من أنكم كتبتم خطابا للرئيس كارتر بشأن القدس ، كما أن الرئيس كارتر كتب إلى خطابا بعد ان سحب الصيغة الأولى لخطابه وقد قلنا لاصدقائنا الامريكيين ، بالنسبة لهذه الصيغة الأولى ، انه اذا اصبحت هذه الصيغة خطابا رسميا فلن نوقع اتفاقية كامب دافيد التى كانت قد اكتملت بالفعل يوم الاحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .

ومن ثم فاننى أضع أمامكم سؤالا منطقيا بسيطا : بأى خطاب يجب على اسرائيل أن تلتزم ؟ بخطابكم أم بخطاب الرئيس كارتر أم بخطاب رئيس وزراء اسرائيل الذى يتحدث فى هذا الصدد باسم ٩٥٪ من شعب اسرائيل وبصرف النظر عن الانتماء الحزبى ؟؟

اننى لم اخدعك أبدا ، كما لم أخدع احدا آخر . ولقد قلت مرارا وتكرارا أن القدس - كلها - هى عاصمة اسرائيل .. مدينة وحدت ولن تقسم لجميع الاجيال ..

حقا أن هناك فى القدس أماكن مقدسة للمسيحيين والمسلمين ، ونحن نحترمها ولم يكن الوضع كذلك تحت الاحتلال الاردنى فيمايتعلق بالاماكن اليهودية المقدسة . ان اسرائيل تضمن لكافة الرجال والنساء من جميع الاديان مرورا حرا

تماما إلى الاماكن المقدسة بالنسبة لهم وهو ماضمنه القانون الاساسى إلى الابد . نحن نعلم أنه من الناحية الدينية فالقدس مقدسة بالنسبة للمسيحيين والمسلمين ، وأما بالنسبة لليهود فهى ليست فقط مقدسة .. انها تاريخهم لثلاثة آلاف سنة ، انها قلبهم ، انها حلمهم ، انها الرمز الحى لخلاصهم القومى ..

انك تؤكد لى يا سيادة الرئيس أنك تؤيد وحدة القدس ، ولكن فى خطابك فى نادى الصحافة القومى بواشنطن منذ شهور قليلة طالبت بوضع القدس الشرقية تحت السيادة العربية ، وهذا موقف يقوم على تناقض ، فإن قيام سيادتين فى مدينة واحدة يعنى العودة إلى تقسيمها .. مستحيل .. ان القدس واحدة وسوف تبقى كذلك تحت سيادة اسرائيل عاصمتها التى لا تقسم وحيث يعيش اليهود والعرب فى سلام واحترام للانسانية ..

إن من يعلن أن الأعمال السيادية لبرلماننا الديمقراطى باطلة وملغاة ، فإنما يصدر إعلانا باطلا وملغى ..

ونفس الامر ينطبق على مستوطناتنا فى يهودا والسامرة وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . انها جميعا شرعية ومشروعة كما انها جزء لا يتجزأ من أمننا القومى ولن تزال أى منها أبدا .. ولقد القيت بيانا بذلك فى أسوان فى حضوركم ، وأمام الصحافة والاعلام العالمى وقلت نفس الشيء طبعا للرئيس كارتر وكررته منذ يوليو ١٩٧٧ .

٥ – ولقد أشرتم إلى القرار ٢٤٢ ، وكما تتذكرون فإن هذا القرار يشير إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من اراض وليس من الاراضى كما أن مؤلفى القرار أكدوا باستمرار أن القرار لا يلزم اسرائيل للانسحاب إلى ماوراء خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ ..

السيد الرئيس ..

لقد قطعنا شوطا طويلا نحو السلام .. لقد كانت هناك مناقشات واجتماعات ليلية ، وأزمات وجهود متجددة – ودعنا لا ننسى أبدا جهود الرئيس كارتر حتى تؤتى أعمالنا ثمارها ، فلنستمر ، اننا نريد أن يكون هناك ممثلون للسكان العرب فى يهودا والسامرة وقطاع غزة « وليس منظمة التحرير الفلسطينية » حول مائدة

المفاوضات ، وأما اذا تأثروا وشحنوا بالاعمال الارهابية ، وأعمال الاثارة التى تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية فلن يحضروا من البداية ..

اننا لا نستطيع إجبارهم على الحضور فهل تستطيع مصر ؟ انكم تعلمون الحقائق كما أعلمها ، لقد دعونا جميعا الملك حسين ولكنه أعلن أخيرا أنه لن ينضم أبدا للمفاوضات التى تجرى طبقا لاتفاق كامب دافيد .. فهل يستطيع أى منا تغيير مسلكه ؟ .. لقد قرأت خطبكم وبياناتكم فى هذا الصدد ..

لقد أوردت اسرائيل حسن نيتها .. كان يمكن لنا أن نقول فلننتظر بالنسبة لمفاوضات الحكم الذاتى حتى ينضم للمحادثات الاردن وممثلون للفلسطينيين العرب .. ولكننا لم نقل ذلك وكنا على استعداد لبدء هذه المفاوضات وقبلنا التفاوض معكم ..

ومع ذلك فقد أوقفت مصر منفردة هذه المفاوضات أربع مرات فهل تسهم هذه الايقافات المتكررة فى دعم الحاجة العاجلة لحل المشاكل التى تعرض لها اتفاق كامب دافيد ؟؟

فلنقلع إذن عن الوقف المنفرد للمفاوضات ولنستأنفها .. ان بيننا خلافات فى وجهات النظر .. ولكن هذه الخلافات لا تستبعد أو لا يجب أن تستبعد توصلنا إلى اتفاق آخر على الحكم الذاتى الكامل لسكان الضفة الغربية وغزة (يهودا والسامرة وقطاع غزة) كما نص عليه فى اتفاق كامب دافيد ..

دعنا نتفاوض ، ولنتفق على تاريخ استئناف المفاوضات ، فنلعقلها سويا كما فعلنا من قبل ونتفاوض حتى نصل إلى اتفاق ونمهد الطريق للسلام فى هذه المنطقة التى هى منبع حضارة الانسان ..

مع أطيب تمنياتى لكم ولحرمكم .

مناحم بيجين

[٤ أغسطس ١٩٨٠]

الأهرام — ١٩ اغسطس ١٩٨٠

• مشروع « زمزم الجديدة »

أكتوبر – ١٦ ديسمبر ١٩٧٩ – العدد – ١٦٤ – السنة الرابعة

□ يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر الماضى أعطى الرئيس السادات إشارة البدء فى حفر « ترعة السلام » فيما بين فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الاسماعيلية — بور سعيد لتتجه تحت قناة السويس إلى سيناء لتروى نصف مليون فدان .

وقد التفت الرئيس السادات إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون فى متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى .

وقال الرئيس : ونحن نقوم بالتسوية الشاملة للقضية الفلسطينية سنجعل هذه المياه مساهمة من الشعب المصرى وباسم مئات الملايين من المسلمين تخليدا لمبادرة السلام .

وقال : باسم مصر وازهرها العظيم وباسم دفاعها عن الإسلام تصبح مياه النيل هى « آبار زمزم » لكل المؤمنين بالأديان السماوية الثلاثة . وكما كان مجمع الأديان فى سيناء بالوادى المقدس طوى رمزا لتقارب القلوب فى وجهتها الواحدة إلى الله سبحانه وتعالى ، فكذلك ستكون هذه المياه دليلا جديدا على أننا دعاة سلام وحياة وخير .

□□□

• شريان مصر لاسرائيل

التقدم – ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩

هذا الخبر الذى نشرته مجلة أكتوبر يحتاج الى وقفة طويلة .. فالواقع ان الشعب المصرى لايمكن ان يقبل أن يمد شريانه الحيوى ممثلا فى مياه النيل لتروى الأراضى الاسرائيلية حتى وصولها للقدس التى تضم اسرائيل على أنها « عاصمتها الأبدية » حسب تصريحات بيجين ! والشعب المصرى هو الذى رد هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية خائبا على اعقابه عام ١٩٠٣ حين جاء الى مصر يطلب مد مياه النيل الى منطقة العريش حتى يستطيع أن يستوطن حولها الصهاينة ، وأعلن بطرس غالى باشا وقتها ... وكان رئيسا للوزراء — رفضه القاطع خوفا على حكومته من السقوط أمام معرفته بموقف شعب مصر من هذه المسألة على أن كرومر نفسه شارك فى الرفض تقديرا منه لحاجة مصر المستعمرة لهذه المياه وصعوبة اقناع القوى السياسية الوطنية الناهضة فى ذلك الحين بمثل هذا المشروع !

وشعب مصر يعلم أن دعم اسرائيل بمياه النيل بعد دعمها بضمان ٢ مليون طن من البترول سنويا من منتوج طاقته يشكل خطرا مباشرا على أمنه وحياته اليومية بعد ذلك ، وليس معقولا ان يدعم شعب مصر قوة معادية له وقائمة على حدوده ، بكافة الطاقات الاقتصادية من بترول ومياه وفرص للحياة الاقتصادية والاجتماعية الرغدة فى منطقة تطفح بالثورة ضدها مثل المنطقة العربية وفى مقدمتها الثورة الفلسطينية التى لم تسلم لها اسرائيل بأية حقوق شرعية بعد .

ولايمكن لشعب مصر ولا القوى الوطنية فيه أن تجد أى منطق فى طرح مد اسرائيل بمياه النيل بينما تشتد الحاجة لهذه المياه لتوسيع الرقعة الزراعية المحدودة التى تؤكد وزارة الرى والزراعة ان نصيب الفرد منها لن يزد سهما واحدا حتى عام ٢٠٠٠ نتيجة تزايد

— التقدم – نشرة داخلية يصدرها حزب التجمع – حاولت أن تسد الثغرة التى أحدثها احتجاب جريدة « الأهالى » عن الصدور فى أكتوبر ١٩٧٧ بسبب مصادرات السادات المتوالية . فنشرت مشروع زمزم الجديدة

السكان وتحول الأراضى الزراعية الى أراض للبناء بمعدل ٧٠ ألف فدان سنويا وهو المعدل الذى يتحقق استصلاحه فى أحسن الظروف بمياه النيل الحالية .

واذا عقدنا مقارنة بين مواردنا من المياه والتى تصل الى ٦١٫٤ مليار متر مكعب لتبين انها موزعة كالتالى :
٤٧٫٥ مليار م٣ من النيل ، ٧٫٥ مليار م٣ من السد العالى ، ١٫٥ مليار م٣ من السودان سلفة ليست دائمة و٣٫٥ مليار م٣ مياه جوفية ، ٢٫٥ مليار م٣ مياه صرف . وفى نفس الوقت فان احتياجاتنا من المياه سنة ٢٠٠٠ تبلغ وفقا لثلاثة تقديرات مختلفة تتراوح بين ٦٦٫١٨ مليار م٣ و٧٩٫٤ مليار م٣ وتصل فى تقدير ثالث الى ٨٨٫٩٣ مليار متر مكعب مياه وبذلك يتضح ان علينا ان نبحث عن موارد مياه جديدة .

وتبذل اللجان الفنية لوزارة الزراعة والرى جهدها لوضع افضل الخطط لتوفر مياه الرى والصرف حيث سيحتاج الأمر فى وقت قريب الى ٧٫٥ مليار م٣ بينما لاتحقق المشروعات المطروحة فى مصر والسودان اكثر من ٢ مليار منها .

ومما يدهش الشعب المصرى بالتأكيد ان تتجه معالجة الأزمة فى مياه الرى الى طرح وزارة الرى لفكرة تحمل المزارعين فى مصر لجزء من تكاليف نقل وتشغيل مياه الرى .. لأن مصر فى رأيهم هى البلد الوحيد التى تمد فلاحيها بالمياه دون مقابل ! وهو ما لمح اليه أيضا خطاب رئيس الوزراء فى تقديم الميزانية مؤخرا . فاذا كانت أزمة مياه الرى تؤدى الى هذا الموقف الذى يتجاهل تاريخ آلاف السنين لنظام الرى فى مصر كما يتجاهل حالة الفلاحين الاقتصادية وكدحهم من أجل رى « قراريطهم الضئيلة » ، فكيف بهؤلاء الفلاحين وهم يتلقون الأنباء غير السعيدة عن ارسال مياه النيل الى صحارى اسرائيل !

والجانب الدولى لمسألة مياه النيل ، لايقل خطورة عن جانبها المحلى الوطنى ، فهناك ثمانية دول غير مصر يهمها كل قطرة من مياه النيل هى السودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير وهى تشكل مايعرف بدول حوض النيل أو منطقة البحيرات الاستوائية . وكلنا يعرف الظروف العسيرة والجهود التى بذلتها مصر أواخر الخمسينات حتى تم توقيع اتفاقية ١٩٥٩ المعروفة باسم « اتفاقية مياه النيل » مع السودان لضمان الحق العادل للشعب السودانى والمصرى فى اقتسام مياه النيل وبناء

مصر للسد العالى لتنظيم عمليات الرى فى مصر . ومنذ ذلك الحين اتفق البلدان على أن تتم المشروعات الخاصة بمياه النيل بالمشاركة بين البلدين . وقام على أساس ذلك خزان الروصيرس كما بدىء مؤخرا الحفر فى قناة جونجلى فى جنوب السودان بمناصفة التكاليف (١٠٠ مليون جنيه) ولتأكيد الحق المشترك للشعبين فى مياه النيل . كما نصت اتفاقية ١٩٥٩ فى المادة خامسا (١) « أنه عندما تدعو الحاجة الى اجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فان الحكومتين تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية ... » وتطبيقا لهذه المادة انشئت « الهيئة الفنية لمياه النيل » كهيئة مشتركة بين البلدين ، وهى الهيئة التى تنسق منذ عام ١٩٦٥ مع بقية دول حوض النيل الأخرى بحوثا هيذروميتروبولوجية تمولها الأمم المتحدة لوضع أساس علمى مشترك لاستفادة الدول التسع من مياه النيل ، ولم تصل بعد لاتفاق نهائى مشترك بين دول الحوض فى هذا الشأن بل وتتعثر اجتماعاتها طوال السنتين الأخيرتين بسبب تضارب المصالح وخلافات مصر مع عدد من دول حوض النيل ، وآخرها تعثر اجتماع مقترح فى نيروبى بكينيا بسبب تصريحات مصر الأخيرة عن مياه النيل . معنى ذلك أن ثمانية شعوب أخرى تضار مع مصر من أى اساءة لاستعمال مياه النيل وهو الأمر الذى دعا المصادر السودانية الى الاحتجاج بعنف على مجرد وجود اسرائيليين أو بحوث اسرائيلية فى الندوة التى كانت تزمع أكاديمية البحث العلمى تنسيقها مع جامعة ميتشجن الأمريكية حول مياه النيل فى أوائل ديسمبر الحالى ! وألغيت بسبب الاحتجاج السودانى كما احتجت المصادر السودانية على التصريحات التى نشرتها مجلة أكتوبر مؤخرا . ولاشك أن السودان يقلقه أى تصرف منفرد من جانب مصر فى مياه النيل والنصوص صريحة فى ضرورة التشاور والدراسة المشتركة، بل وتربط التصريحات السودانية صراحة بين أى بحث لهذا الموضوع وضرورة الحل العادل للصراع العربى الاسرائيلى وقضية فلسطين ، كما أن السودان مثل مصر لابد وأن تضع فى اعتبارها موقف الدول السبعة الأخرى المعنية بمياه النيل وقد حذرت اثيوبيا صراحة — بدورها — من أى مساس بمياه النيل من أى طرف على حده .. ان التصريحات الرسمية الأخيرة حول مياه النيل يجب الا تمر بشكل عابر لأنها تمس شريانا حيويا لحياة شعبنا ، ويجب ان تنتبه جميع الهيئات الشعبية والنقابية والثقافية والفنية والعلمية الى خطورة ذلك ، وأن ماينشر فى الصحف الحكومية بين فترة وأخرى عن أزمة مياه الرى وعدم كفايتها

وشكاوى الفلاحين من نقصها لايمكن أن تكون نتيجته تلك الكلمات الساخرة ـــ والخطيرة فى نفس الوقت ـــ عن « زمزم » و « القدس » لأنها سخرية فى نفس الوقت من مقدرات شعبنا وثمانية شعوب أخرى من حولنا ... والقوانين الدولية .. فى أبسط قواعدها !! أم ترى ستحقق اسرائيل شعارها الذى مازال منقوشا على واجهة الكنيست « من النيل الى الفرات يا اسرائيل » فاذا كانت جحافل الغزو لم تصل الى النيل فهل نصل نحن بالنيل الى اسرائيل ؟!

□□□

● مابين النيات الطيبة والالتواء المتعمد !

شفيق أحمد على

روزاليوسف — ١٠ مارس ١٩٨٠ — العدد ٢٧٠٠

على استحياء شديد .. وفى زحمة السطور الداخلية التى لايكاد يلحظها القارىء .. كانت صحفنا اليومية الثلاث قد نشرت — فى ١٨ يناير الماضى — تأكيد رئيس الوزراء لاعضاء مجلس الشعب بأن « ترعة السلام لن تروى سوى الأراضى المصرية » .

وفى الأسبوع الماضى .. قرأت فى جريدة « القدس » الاسرائيلية هذه السطور : « نوقش بالفعل تنفيذ مشروع لتحويل مياه النيل عبر سيناء من أجل رى صحراء النقب . كما ناقش الباحثون المصريون والاسرائيليون أيضا ، خلال اجتماع فى جامعة حيفا ، وجود مشروع مشترك فيما يتعلق ببناء محطة كهربائية ضخمة فى سيناء تعمل بالطاقة الشمسية .. ومن المقرر أن يسهم هذان المشروعان فى حل مشاكل الطاقة فى ، البلدين » !!

هذا هو الخبر الذى نشرته الصحف الاسرائيلية .. ولكن ، وفقا للتعريف العلمى للخبر .. فالخبر هو مايحتمل الصدق والكذب .

قبل هذا « المدخل » كانت جريدة الشعب الناطقة بلسان حزب المعارضة . قد نشرت — فى ١٨ سبتمبر ٧٩ — مايقول بأن « اسرائيل تقدمت بمشروع تعاون مائى ، لنقل مياه النيل عبر الانابيب الى صحراء النقب .. وهذا المشروع سبق أن تقدمت به الحركة الصهيونية فى عام ١٩٠٣ الى اللورد كرومر .. ورفضه » .

وعلى الصفحة الأخيرة من نفس العدد .. قالت جريدة الشعب أيضا « جاء ضمن الأخبار الصحفية أثناء زيارة الرئيس السادات لمدينة حيفا ، وفى حديث لسيادته مع الصحافة العالمية والاسرائيلية ، أنه ليس هناك مايمنع من أن تصل مياه النيل الى صحراء النقب عبر سيناء من خلال النفق الذى يجرى انشاؤه حاليا تحت

قناة السويس ، ويتكلف عشرات الملايين من الجنيهات » .

وبعدها ، خرج علينا غلاف مجلة اكتوبر — فى منتصف ديسمبر الماضى — مبشرا بمشروع « زمزم الجديدة » ومؤكدا — بالبنط العريض — بأن : « الرئيس أمر بعمل دراسة كاملة ، لتوصيل مياه النيل الى القدس .. تخليدا لمبادرة السلام ، ودليلا جديدا على أننا دعاة خير » .

وهو — أيضا — نفس المعنى تقريبا الذى أكده الرئيس السادات ، فى الحديث الذى أجرته معه السيدة همت مصطفى ، واذاعه التليفزيون يوم عيد ميلاده .

راجت فى أعقاب التصريحات السابقة ردود أفعال عديدة وأقاويل مختلفة فمنهم من أفتى متطوعا ودون سند بأن موضوع بيع المياه هذا هو أحد البنود « السرية » المتفق عليها فى كامب ديفيد ! ومنهم من أقسم — فى الصحف السودانية — على أن السودان مكلف من قبل « مؤتمر تونس » بعمل تقرير حول مدى جدية هذه التصريحات وكيفية مواجهتها عند اللزوم . ومنهم — كصحيفة الوطن الكويتية — من قال بأن السودان سيحد من مياه النيل المرسلة الى مصر ، اذا مابدأت فى تحويلها الى اسرائيل ، ومنهم من أقسم على أن أثيوبيا هى التى ستتولى هذه المهمة ، خصوصا وأن حكومتها أعلنت أخيرا عن اقامة عدد من الحواجز والسدود على روافد النيل الأزرق الذى يأتى منه خمسة أسباع مياه النيل . ومنهم من لاذ « بالصمت » التام .. كالصحف المصرية !!

وقبل أن يمضى شهر كامل على هذه التصريحات ، وبعد أن أعطى الرئيس السادات اشارة البدء فى حفر « ترعة السلام » صباح الثلاثاء ٢٧ نوفمبر الماضى ، لتبدأ — كما تقول مجلة أكتوبر — من فارسكور والتينة عند الكيلو ٢٥ طريق الاسماعيلية — بورسعيد ، متجهة تحت قناة السويس .. الى سيناء ، طلب زعيم المعارضة المهندس ابراهيم شكرى من وزير الرى — فى مجلس الشعب — ايضاح الهدف من ترعة السلام « فى ضوء التصريحات القائلة بتوصيل المياه الى اسرائيل » .

وعلى الفور : أكد الوزير ومن بعده رئيس الوزراء ، بأن الترعة « لن تروى سوى الأراضى المصرية » .

و .. وقعت جرائدنا الثلاث فى مأزق .

وأمسكت الصحف بالعصا من الوسط .

فلا هى فسرت مايحدث .. ولا هى أحجمت عن نشر « تأكيدات » رئيس الوزراء .

وحينما منحها الدكتور مصطفى خليل « فرصة العمر » للخروج من هذا المأزق أصرت هى على نفس الموقف !

حاول د.مصطفى خليل أن يوضح الموقف أمام الرأى العام ، قال : « أن التصريح الذى أدلى به الرئيس السادات ، حول توصيل مياه النيل للقدس ، فى مجلة أكتوبر ، كان يقصد به القول بأنه على استعداد للذهاب فى خدمة القضية الفلسطينية الى حد ارسال مياه النيل الى القدس العربية التى يسكنها الفلسطينيون .. أى أن الرئيس السادات أراد اظهار مدى اصراره على حل القضية الفلسطينية ، والقصة كلها تمثل اعلانا عن نية طيبة لحل القضية الفلسطينية » مهما كانت التضحية التى تتحملها مصر .

اننا نعرف جيدا أن هناك اتفاقيات حول التصرف في مياه النيل بيننا وبين الدول الواقعة فى حوضه ، ونعلم أيضا أن التوسع الزراعى فى مصر له متطلبات بالنسبة للمياه ، ونعلم أيضا أن زيادة عدد السكان فى مصر تجعلنا بحاجة الى كل قطرة ماء فى النهر ، كذلك نعلم أن مياه النيل لو ذهبت الى اسرائيل فسوف يشكل ذلك خرقا لاتفاقيات دولية ، لايمكن التهرب منها .. كل هذه الحقائق نعرفها ويعرفها الرئيس السادات جيدا ، وهو عندما يقول للرأى العام ، أنا مستعد أن أعمل كذا .. فهذا يعنى اظهار النية الحسنة ، ولايعنى أن هناك مشروعا وضع وأخذ طريقة للتنفيذ » .

هذا هو نص التصريح الذى أدلى به الدكتور مصطفى خليل ضمن حديثه الأخير لمجلة الحوادث تفسيرا لما عجزت صحافتنا عن السعى الى تفسيره ، وهو كما نرى كاف وزيادة لاخراج القارىء المصرى من حيرته .. الا أن صحفنا الثلاث التى أفردت صفحاتها لحديث رئيس الوزراء ، نقلا عن الحوادث .. بدلا من أن تقتنص هذه الفرصة — خروجا من مأزقها — وتضع هذا « التفسير » فى صدر صفحاتها الأولى .. أبت الا أن تضعه — أيضا — فى زحمة سطورها الداخلية ، ليظل القارىء المصرى فى حيرته .

كيف ؟! تعالوا أحكى لكم ..

كانت جريدة « معاريف » الاسرائيلية قد نشرت قبل عام تقريبا . مقالا تقول فيه

بأن : « الصحف الأمريكية نشرت منذ بضعة أشهر مايقول بأن هناك اقتراحا اسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع مياه النيل الى اسرائيل » .. واستطردت معاريف فى نفس المقال المنشور فى ٢٧ سبتمبر ٧٨ قائلة : « هذه الفكرة بالفعل فكرة اسرائيلية ، وبالتحديد هى فكرة المهندس اليشع كلى الذى يعمل الآن فى شركة تاهال . وقد سبق له فى عام ٧٤ وقت أن كان يحلم بمبادرة الرئيس السادات ، أن نشر دراسة مطولة فى مجلة « وات » عن هذا المشروع ، وقت أن كان مسئولا عن التخطيط طويل الأمد .. لاسرائيل !!

وأضافت معاريف « لقد كان المهندس اليشع يجزم بأنه سوف توجد ظروف سياسية تساعد على اقامة مشروع ضخم يجلب مياه النيل الى النقب .. حتى أنه جعل عنوان دراسته مياه السلام ، وهى الدراسة التى كتبها لاعطاء أجابة لمشكلة المياه التى ستضطر اسرائيل لمواجهتها بشدة لبضع سنوات قادمة » !

هذا هو — كما تقول معاريف — ماتفتق عنه ذهن اليشع فى عام ٧٤ .. وهو أيضا ماتروج له الصحيفة الاسرائيلية فى نفس مقالها قائلة : « لتنفيذ هذا المشروع مطلوب ليس فقط ظروفا سياسية مثل تلك التى تظهر الآن .. ولكن لابد أيضا من أشعار مصر بأنها ستكون — هى الأخرى — صاحبة فائدة اقتصادية من هذا المشروع » ! كيف ؟!

يقول اليشع : هناك دول كثيرة مستعدة لأن تتاجر بمورد طبيعى حتى مع دولة معادية ، مثل الصين التى تبيع المياه لعدوتها هونج كونج . والفائدة التى ستجنيها مصر هى فى الحقيقة ، نابعة من هذا الاتجاه .. أى تبيع مصر لاسرائيل مياها لزراعة القطن بنفس الثمن الذى تبيع به القطن نفسه . وهذا الشيء نافع أيضا لاسرائيل ، خصوصا وأن المزارع الاسرائيلى — كما تقول الجريدة الاسرائيلية — ينتج بالمتر المكعب من الماء ستة أضعاف ماينتجه الفلاح المصرى من القطن بنفس متر الماء المكعب » .

وحتى يصبح كل شيء واضحا .. تطوع السيد اليشع وقت أن كان مسئولا عن التخطيط طويل الأمد لاسرائيل ، بوضع خريطة تفصيلية لخط سير المشروع .. يقول :

« ترعة الاسماعيلية الممتدة من القاهرة حتى قناة السويس ، يمكن توسيعها بصورة تستطيع بها أمدادنا بالقدر المطلوب من مياه النيل ، وهو مايصل الى ٣٠ متر مكعب

فى الثانية .. ويتم نقل مياه هذه الترعة بواسطة أنابيب تحت قناة السويس ، الى جوار الاسماعيلية ، وفى الجانب الثانى تصب هذه الانابيب فى قناة مبطنة بالخرسانة ، تقع فى الشمال الغربى بالقرب من طريق العريش ــ القنطرة . ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة ــ العريش ، حتى خان يونس ، وفى خان يونس يتشعب مجرى المياه فى اتجاهين .. واحد لقطاع غزة وواحد للنقب الغربى فى اتجاه أوفاكيم وبير سبع » .

وتعلق معاريف على ذلك قائلة : عندما نشر اليشع دراسته هذه فى أعقاب حرب أكتوبر ، أعتقد الكثيرون بأنه ضد طريق الصواب .

ولكن الآن كل من يمعن النظر فيها ، يقول أنها دراسة لمشروع هام جدير بالتنفيذ ، وهو مادفع شركة تاهال الى الانهماك حاليا فى دراسة المشروع بعد أن أصبحت احتمالات تنفيذه .. كبيرة !!

أماتكاليف المشروع ، فقد قدرها اليشع وقتها بما يصل الى ٣٠٠ مليون ليرة .. الا أن معاريف تراه الآن يحتاج الى ملايين الدولارات وللحصول على موافقة مصر .. ينصح اليشع بضرورة الترويج الى أن مصر « ستكون لها مصلحة من المشروع الاسرائيلى الذى يمكن أن يضار فى حالة قيام اسرائيل بهجوم على مصر مثلما لاسرائيل مصلحة فى فتح قناة السويس ، التى يمكن أن تضار فى حالة قيام مصر .. بهجوم على اسرائيل !! » .

الى هذا الحد يروج الاسرائيليون « لحلمهم » فى مياه النيل .

والأكثر من ذلك : يقول موشيه زنبر ــ محافظ بنك اسرائيل السابق ــ فى مقالة الذى نشرته أيضا معاريف فى العاشر من أكتوبر ٧٨ ، « يجب مشاركة اسرائيل فى تطوير الاقتصاد المصرى من خلال عقد بروتوكول اقتصادى يشجع التبادل التجارى والاستثمارات الاسرائيلية فى مصر ، ويضمن امداد اسرائيل بالمياه والبترول المصرى ، على أن تركز الاستراتيجية الاسرائيلية على مشروعات تنمية مشتركة فى سيناء لمنع تجدد خطر الحرب » .

وكيف يا سيد زنبر ؟! .

« بدون طاقة رخيصة بحجم كبير ، وبدون توريد مياه بحجم كبير ، يصعب التفكير فى تطوير سيناء ، خصوصا وإننا بحاجة الى المياه والكهرباء لتطوير النقب ..

بما لايقل عن حاجة المصريين الى تطوير سيناء »!!

أرأيتم ؟! زنبر يريد أن تقدم لهم الطاقة « الرخيصة » بحجم كبير .. ف زمن يرتفع فيه سعر النفط ! أما المياه فلم يشترط أن تكون رخيصة ! ربما لأنه يفترض أنه سيحصل عليها مجانا مقابل ما اسماه « منع تجدد الحرب » !!

أما ليفى موراف — أحد كبار الاقتصاديين فى اسرائيل — فيبدو أكثر كرما من السيد زنبر حيث يطالب ، ضمن مايطالب به فى مقاله « عندما يأتى السلام » المنشور فى مجلة « بحوتم » الاسرائيلية فى ٢٩ سبتمبر ٧٨ بنقل كمية معينة من مياه النيل الى صحراء النقب مقابل رسوم .. وذلك لقلب منطقة سيناء والنقب الغربية الى منطقة خضراء !!

هل سيناء — حقا — فى حاجة الى مياه النيل ؟!

المهندس سيد مرعى يؤكد فى كتابه « الزراعة المصرية » بأن سيناء بها خزان مياه جوفية يقدر بحوالى ٦ مليارات متر مكعب ماء .

وفوق ذلك : تؤكد أيضا الطبعة الخامسة من الأطلس العربى الصادر عن وزارة التعليم فى مصر .. بأن منطقة جنوب شرق سيناء من أكثر المناطق المصرية أمطارا ، حيث تتراوح كثافة الأمطار بها مابين ٢٥٠ ملليمتر و٣٧٥ ملليمتر .

أى أن سيناء — أو معظمها — ليست فى حاجة كما نرى الى مياه النيل .. خصوصا اذا ماتذكرنا أن الاسرائيليين أنفسهم لم يعتمدوا من قبل على مياه النيل فى زراعة مستوطناتهم « ياميت وعوفيرا وألون موريه وشومرون وجفنون وبيت آل » . ثم أيهما أجدى .. أن نهتم بتنفيذ اقتراح عالمنا الدكتور فاروق الباز بمد مياه النيل الى « الوادى الجديد » فى خط أنابيب . يخرج من منخفض توشكى .. ليكون بمثابة شريان الحياة الذى يحمل مياه النيل من بحيرة ناصر الى صحرائنا الغربية .. أم نمدها الى سيناء .. واذا قمنا بمدها ففى أى حدود ، ولأى منطقة ، ولأى مساحة ؟

ومادامت دائرة موضوعنا اتسعت ، فتعالوا نجلس أيضا الى « عمدة » خبراء الرى فى مصر .. المهندس أحمد على كمال ، وزير الرى الأسبق نستمع اليه .

قبل أن أنقل لكم ما قاله المهندس أحمد على كمال .. اليكم هذه الكمبيالة الموقعة فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ .

« توافق جمهورية السودان على منح مصر سلفة مائية من نصيب السودان فى مياه السد العالى ، لتواجه بها ضرورة المضى فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى . وهذه السلفة لاتزيد عن ألف وخمسمائة مليون متر مكعب من الماء ، تستردها السودان فى نوفمبر ١٩٧٧ » .

صحيح أن السودان لم يسترد منا سلفته المائية حتى الآن ، برغم مضى عامين **وأكثر على ميعاد استردادها .. الا أن الأرقام التى ذكرها لى المهندس أحمد على كمال ، تؤكد أن ماتنتجه مصر حاليا من المواد الغذائية لايزيد عن ٤٠ ٪ فقط من جملة** احتياجاتها .. وهو الأمر — كما يقول وزير الرى الأسبق — الذى أدى أخيرا الى وضع سياسة جديدة تعتمد على اتباع الطرق الحديثة فى الرى لترشيد استخدام المياه الحالية فضلا عن مياه المصارف .و« المجارى » والمياه الجوفية ، لاستصلاح ٢٫٤ مليون فدان .

ويقول أيضا المهندس أحمد على كمال : من الطبيعى أن هذه السياسة سوف تستلزم لتنفيذها وقتا طويلا ، وأموالا كثيرة . ونظرا لتزايد السكان المضطرد ، فلابد من الاستخدام الأمثل لحصتنا الحالية من مياه النيل ، لانتاج وتعظيم الناتج عنها من المواد الغذائية .. خصوصا وأنه لم يعد لدينا فائض من المياه يمكن الاستغناء عنه ، وخاصة أننا ألجأنا الى أننا مضطرون لاستخدام مياه المصارف و « المجارى » فى الرى .. كما أننا سوف نضطر أيضا فى المستقبل الى تحلية مياه البحر بالطرق المختلفة وعلى رأسها الطاقة الشمسية .

من كل ماسبق — يضيف المهندس أحمد على كمال — بأن الأقوال التى تردد بأنه بالامكان نقل كميات من مياه النيل الى اسرائيل يستحيل تنفيذها .. لا لعدم وجود فائض يمكن الاستغناء عنه فقط .. وانما أيضا لأن الاتفاقيات الدولية تحرم « جر » المياه الى خارج حوض النهر لاستخدامها بمعرفة دولة أخرى لاتقع فى حوض النهر .

● سيدى .. هناك من يقول بأننا نستطيع — اذا أردنا — أن نعطى المياه لاسرائيل من حصتنا الحالية فى مياه النيل ؟!

— ومن يستسيغ ذلك أو يوافق عليه ؟ ان الاتفاقيات الدولية أيضا تقطع بأن الدول الأخرى فى حوض النهر « أولى » .. خصوصا وأن هناك بعض الفصول التى يقل فيها ايراد النهر فى بعض من الدول التسع المشتركة فى حوض النيل .. ثم لاتنس أن

« الحسنة لاتجوز الا بعد اكتفاء أهل البيت »؟!

● وفنيا .. هل يمكن مد النيل الى اسرائيل ؟!

ـــ ممكن مادامت هناك نقود .. وكلنا يعرف ان اسرائيل لاتزرع أراضيها زراعة اقتصادية ، وانما فقط تزرعها من باب حيازة الأرض ، هون أن تهتم بالتكاليف التى تأتيها من دول أخرى . كلنا يعرف .. فهل يعقل أن نساعدها نحن أيضا على حيازة الأرض التى نطالبها بالجلاء عنها ؟!

انتهى ماقاله لى « عمدة » خبراء مصر فى الرى .. فهل صحافتنا مازالت فى حاجة الى المزيد للرد على الاسرائيليين ؟!

□□□

• محاكمة مصطفى خليل

د . محمد حلمى مراد

الشعب ٢٦ أغسطس ١٩٨٠

كشف الرسائل المتبادلة بين الرئيس أنور السادات ومناحم بيجين رئيس حكومة اسرائيل ، أثر تعثر المفاوضات الدائرة حول الحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة ، نتيجة قرار الكنيست الاسرائيلى بضم القدس الشرقية الى اسرائيل ، واعلان القدس عاصمة موحدة لها ، عن حقيقة موضوع توصيل مياه النيل إلى اسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء .

ويرجع تطلع الصهاينة إلى مياه النيل إلى عام ١٩٠٣ ، حين جرت مفاوضات حول مشروع لتحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين اليهود فيها ، حتى تتخذ نقطة وثوب إلى فلسطين ، بين هرتزل زعيم الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية من جهة .. وبينه وبين اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر وبطرس باشا غالى (جد الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية حاليا) من جهة أخرى .

وقد ضمن الاستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين المصريين كتابه الذى صدر حديثا بعنوان « النيل فى خطر » الوثائق الرسمية لهذه المرحلة التاريخية من المشروع الصهيونى الشديد الخطورة على حياة مصر ومستقبلها .. وكشف على بعض أسباب فشل هذا المشروع ، ومن بينها ما يتصل بكميات مياه النيل التى طلبتها الصهيونية لرى سيناء ، ومنها صعوبة تنفيذ فكرة الأنفاق تحت قناة السويس فنيا ، وهو مالم يعد صعبا الآن بعد تطور الفنون الهندسية الحديثة .

إلا ان فكرة المشروع عادت الى الظهور مرة أخرى فى أعقاب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ ـ وفقا لما نشرته جريدة « معاريف » الاسرائيلية فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ـ فى تقرير نشر عام ١٩٧٤ للمهندس اليشع كل مدير التخطيط طويل

المدى بشركة تاحال وهي شركة مساهمة اسرائيلية تختص بالتخطيط والدراسات المتعلقة باستثمار الموارد المائية فى اسرائيل ، وتملك الحكومة الاسرائيلية ٥٢٪ من أسهمها ويملك الباقى كل من الصندوق القومى اليهودى والوكالة اليهودية مناصفة بينهما .

ويرى المهندس اليشع كلى - وفقا لما نشرته جريدة معاريف - ان حل مشكلة المياه فى اسرائيل يمكن ان يتم عن طريق احضار مياه من نهر النيل الى شمال صحراء النقب ، وانه يمكن اقناع مصر بان الفائدة الاقتصادية التى تعود عليها من بيع مياه النيل الى اسرائيل تعادل نفس الثمن الذى تبيع به القطن الناتج من استخدام هذه المياه فى ريه !!

ثم توالت التلميحات والتصريحات فى الصحف الاسرائيلية الاخرى والصحف العالمية ، وبدأت الاشارة رسميا الى هذا المشروع منذ زيارة الرئيس السادات لحيفا ، وحضور شارون وزير الزراعة الاسرائيلية الى مصر ، ثم نشرت مجلة اكتوبر - التى أنشأها ويرعاها الرئيس السادات .. أول نبأ صريح فى مصر ، بعددها الصادر فى ١٦/١٢/ ١٩٧٩ ، جاء فيه ان مياه النيل ستصل الى القدس حتى يرتوى منها المؤمنون بالاديان الثلاثة الذين يترددون عليها ، واطلق على هذا المشروع اسم « زمزم الجديدة » !!.. كما نشرت ان الرئيس السادات أصدر تعليماته للفنيين - عند اعطاء اشارة البدء فى حفر ترعة السلام التى ستحمل مياه النيل الى شمال سيناء - بدراسة امكانية توصيل مياه النيل عبر صحراء النقب الى القدس !!

وإذا كانت الصحف المسماة بالقومية لم تعلق على هذا الموضوع الحيوى كان الامر لا يخص مصر أو لا يمس أهم مقومات حياتها ، بل امتنعت عن نشر ما ورد لبعضها من تعليقات عنه ، مما يدينها تاريخيا ، فقد نشرت هذه الجريدة مقالين فى صميم الموضوع ، يبدو أنه لم يكن لهما أى انعكاس لدى المسئولين احدهما للدكتور وحيد رأفت ، الخبير المشهود له فى القضايا السياسية والقانونية الدولية ، أوضح فيه خطورة هذا المشروع على مستقبل مصر وما يثيره من مشاكل بالنسبة للدول الموجودة معنا فى حوض نهر النيل والبالغ عددها ثمانى دول خلاف مصر ، والمقال الآخر للمهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى السابق ، تناول فيه الآثار الضارة لهذا المشروع على مصر فنيا من حيث احتياجات الرى ومستقبل مشروعاته .

ثم أثار المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة الموضوع داخل مجلس الشعب ، أثناء مناقشة بيان الحكومة السابقة فى بداية العام الحالى غير ان وزير الرى نفى أن تكون ترعة السلام ستحمل مياه النيل إلى صحراء النقب باسرائيل ويمكن أن نتصور أنه صادق فيما يقول فى حدود المعلومات التنفيذية المعروفة له .. ولكن رئيس الحكومة حينئذ الدكتور مصطفى خليل تصدرى داخل مجلس الشعب بنفى وجود فكرة توصيل مياه النيل الى اسرائيل ، وأردف ذلك بحديث مع مجلة الحوادث اللبنانية أعيد نشره بالصحف المصرية أخذ يعدد فيه مخاطر نقل مياه النيل الى اسرائيل ويؤكد عدم صحة النبأ القائل بوجود مثل هذه الفكرة لدى الرئيس السادات .. فهل كان صادقا فيما يقول علما بأنه كان يرأس الوفد المصرى للمفاوضات ؟

وفجأة وفى الرسالة التى بعث بها الرئيس السادت الى بيجين بمناسبة اصدار القانون الأساسى باعتبار القدس مدينة موحدة عاصمة لاسرائيل وردت الفقرة الآتى نصها :

« ولعلك تذكر أيضا اننى عرضت ان امدكم بمياه يمكن أن تصل إلى القدس مارة عبر النقب حتى أسهل عليكم بناء أحياء جديدة للمستوطنين فى أرضكم . ولكنك أسأت فهم الفكرة وراء اقتراحى وقلت أن التطلعات الوطنية لشعبكم غير مطروحة للبيع .. وفى الواقع فلم يدر هذا بخلدى إذ عرضت عليكم تعاونا قد يؤدى إلى الخروج بحل مرض للطرفين . ورغم ان ازالة المستوطنات غير القانونية لا يجب أن يعلق على أى شرط الا اننى على استعداد للذهاب الى هذا المدى لحل هذه المشكلة باعتبار ذلك اسهاما آخر لمصر من أجل السلام » .

وبالرغم من رد بيجين الذى يقول فيه انه « يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس وبين النواحى المادية ، فلنفصل بين الموضوعين القدس من ناحية وماء النيل للنقب من ناحية أخرى ، فقد عاد الرئيس السادات يؤكد عرضه مرة أخرى فى رسالته الثانية قائلا :

« وقد ذهبنا إلى حد أن نعوض عليكم شريان الحياة ــ مياه النيل ــ إذا نجحنا فى التوصل إلى حل لمشكلة القدس والمستوطنات » .

وذكر الرئيس أنور السادات مرة ثالثة عرضه لنقل مياه النيل إلى صحراء النقب

للمعارونة على حل مشكلة القدس فى خطابه إلى الملك الحسن الثانى ملك المغرب ردا على رسالته ، وجاء فى ذلك الخطاب ما يلى :

« ولم يكن هذا العرض قرارا انفردت به ، بل اننى بحثت الأمر وقلبته من جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووفد المفاوضات ، وكان هدفنا جميعا هو دفع مسيرة السلام قدما إلى أن تكتمل بشموخ مصر وتضحيات شعبها العريق » .

ومما يستوقف النظر أن الصحف والمجلات المسماة بالقومية لم تشر إلى موضوع مياه النيل فى هذه الرسائل سواء فى المانشتات أو العناوين الفرعية أو التلخيصات مما يدل على الرغبة فى عدم توجيه انظار المواطنين إلى هذا الموضوع الخطير .

وقبل أن نتناول هذا العرض المقدم لاسرائيل من الناحية الموضوعية ، نريد أن نقف عند ما جاء بخطاب الرئيس السادات لملك المغرب من أن رئيس الوزراء كان يعلم بعرض « شريان الحياة فى مصر » .. وهو أمر طبيعى إذ أن رئيس الحكومة هو المسئول دستوريا عند تنفيذ السياسة الخارجية للدولة فلابد أن يعلم بتفاصيلها وإلا كان متهاونا فى ممارسة اختصاصاته فضلا عن أنه كان يتولى وزارة الخارجية ويرأس وفد المفاوضة مع اسرائيل فى شأن القدس والمستوطنات والحكم الذاتى للضفة الغربية وقطاع غزة .. فكيف يقف الدكتور مصطفى خليل أمام مجلس الشعب منكرا وجود فكرة توصيل مياه النيل إلى اسرائيل .

ان خروج الدكتور مصطفى خليل من الحكومة لا يعنيه من المسئولية عما وقع منه ، ومن واجب مجلس الشعب ـ حفاظا على كرامته ـ أن يحاسبه عما أدلى به خلافا للحقيقة للتمويه على أعضاء المجلس والشعب بأسره ، وأن يعمل حكم المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور فى شأن محاكمة الوزراء ، وقد ورد فى المادة الثانيةمنها أن انتهاء خدمة الوزير لا يحول دون اقامة الدعوى عليه .

أما عن موضوع توصيل مياه النيل الى اسرائيل فهو أمر بالغ الخطورة لانه كما عبر الرئيس السادات نفسه صاحب هذا العرض « شريان الحياة فى مصر » .. فهل يجوز فى حكم أى منطق أو شرع أن يسلم شخص شريان حياته إلى آخر كى يتحكم فيه أو أن يرتب له حقوقا على شريان حياته ، بحيث يستطيع أن يقضى عليها ؟..

فما بالكم إذا كان هذا الشخص الذى تسلمه شريان حياتنا أو نعطيه حقوقا عليه غير مأمون الجانب ، يناصبنا العداء ، ويتربص بنا الدوائر ، وقد حذرنا المولى عز وجل من خداعه وغدره وعدم البر بوعوده !!

وإذا دققنا النظر فى هذا المشروع نجد أنه يتسبب لنا فى العديد من الأخطار فى الكثير من المجالات :

● فمن الناحية الاقتصادية : يحرم مصر من كمية من مياه النيل التى تحتاج إلى كل قطرة منه لرى أراضيها وزراعتها ولا ننسى أن الزراعة فى مصر هى عماد الاقتصاد القومى وتعول غالبية سكانها على العيش من العمل فيها .. كما نحتاج اليها لسد احتياجاتنا الأخرى لأغراض الشرب والاستخدامات البشرية الأخرى والصناعية .

وإذا كانت حصتنا من مياه النيل التى نحصل عليها بمقتضى اتفاقية معقودة مع السودان لا تكفينا فى الوقت الحاضر بدليل أننا بدأنا نخلطها بمياه الصرف لرى أراضينا ببعض الجهات كمحافظة البحيرة ، وتنازلت لنا السودان بصفة مؤقتة عن جزء من حصتها لسد احتياجاتنا فكيف يجوز لنا أن نتعهد بمشاركة اسرائيل لنا فى هذه الحصة المحدودة !

● ومن الناحية المستقبلية : فإن مصر تتطلع الى استصلاح المساحات الواسعة من الاراضى الصحراوية ، ونتحدث عن انشاء المدن الجديدة التى يتعين مدها بالمياه ، ونكثر من الحديث عن مشروعات الأمن الغذائى ، وعن غزو الصحراء ، فهل تتفق كل هذه التطلعات والخطط والأمال المستقبلية مع التنازل عن قدر من مياه النيل لاسرائيل حتى ولو دفعت ثمنا لها !!..

● ومن الناحية الاجتماعية : فقد عاش الفلاح المصرى آلاف السنين يحصل على مياه النيل بلا مقابل مباشر لها اكتفاء بما يدفعه من ضريبة الاراضى والفرائض المالية الأخرى ، ومن تقديم غلات زراعته وثمراتها لبلده ليتتأت منها سكانها وتدور بها عجلة الحياة الاقتصادية فيها ، فأصبحنا نسمع الآن نغمة جديدة حول بيع مياه النيل إلى الفلاحين فى الوقت الذى نجتزىء منها قدرا ليس باليسير لنمد بها اسرائيل كى تستزرع صحراء النقب على حدودنا وتقيم مستوطنات زراعية عسكرية تهجر إليها الآلاف المؤلفة من اليهود من سائر أنحاء العالم لتشكل خطرا يهدد حياتنا خاصة ، وانها لا تزال متمسكة حتى الآن بشعار اسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وهو لا يزال منقوشا

على جدران الكنيست الاسرائيلى فى ظل معداة السلام .

● ومن الناحية الأمنية : هل يعتبر هذا الوضع المقترح بديلا عن المستوطنات فى الضفة المقترح بديلا عن المستوطنات فى الضفة والقطاع فى صالح الأمة العربية ، حيث تصبح مصر ــ قلب العالم العربى ــ مهددة من اسرائيل بما يمكن أن تختلقه من أسباب تتصل بحقوقها التى سنرتبها لهم على مياه النيل ، وبوجود كثافة سكانية اسرائيلية على حدودها المتاخمة لصحراء النقيب التى ستتحول بفضل مياه النيل التى نقدمها لهم إلى مستوطنات مسلحة » .. وهل اسرائيل التى ندعمها زراعيا وسكانيا ونقويها فى مواجهة مصر لا تصبح خطرا بالتالى على الفلسطينيين فى الضفة وغزة ؟! اننا لو سألنا الفلسطينيين الذين نعلن أننا نضحى بشريان حياتنا من أجلهم ، لقالوا لنا كفوا عن هذه التضحية المزعومة !..

● ومن الناحية الدولية : هل تقبل الدول الثمانية الموجودة معنا فى حوض نهر النيل والمنتفعة بمياهه أن ندخل لهم « شريكا مخالفا أو مشاكسا » فى الانتفاع بهذه المياه والادعاء بحقوق ارتفاق عليه !.. لقد سبق أن احتجت الحبشة (أثيوبيا) على هذا المشروع وهددت باتخاذ الوسائل لعرقلة وصول المياه الينا باعتبارها دولة واقعة عند منبع النيل بينما مصر تقع عند مصبه مما أضطر الرئيس السادات الى الرد على هذا الاحتجاج بالتلويح باعلان الحرب حفاظا على حقنا فى مياه النيل شريان حياتنا .. فهل من أجل سواد أو زرقة عيون الاسرائيليين نعرض بلادنا ومياهنا وشعبنا للمخاطر ؟.. وهل هذا هو السلام الذى نسعى إليه ؟..

وإذا كانت هذه هى الأخطار التى ستحدق بمصر نتيجة توصيل مياه النيل إلى اسرائيل ، فلماذا الاصرار على اعتبار هذا العرض قائما خاصة وأن بيجين يقول بصريح العبارة فى خطابه بأنه لا ارتباط بين تقديم مياه النيل وبين موضوع القدس ؟..

بل انه حاول بكل صلف ان يلقننا درسا فى أصول الحكم ومبادىء الحياة وهو وجوب التفرقة بين القيم التاريخية والخلقية والروحية (موضوع القدس) وبين القيم المادية (مياه النيل) !

والأكثر من ذلك فإن بيجين حريص على ألا ينتفع بمياه النيل المعروضة عليه خلاف اليهود الاسرائيليين .. إذ لا يريد ــ كما يبدو فى خطابه ــ أن تصل إلى القدس حيث يتكتل العرب الفلسطينيون فى الضفة الغربية ، بل لعله يريد أيضا أن ينتزع

وصف (زمزم الجديدة) الذى أضفى على مشروع توصيل المياه الى اسرائيل .. فيقول بيجين فى خطابه الأول ردا على رسالة الرئيس السادات :

« اقترحتم نقل مياه النيل الى النقب ، وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء إلى القدس مطلقا » .

بعد كل ذلك هل نصر على بقاء عرض توصيل مياه النيل قائما !.. ان الضمير الوطنى لأى مسئول لا اتصور انه يوافق على استمرار هذا العرض قائما .

ومن هنا فاننى اطالب الرئيس انور السادات ان يرد على الرسالة الثانية لمناحم بيجين متمسكا بما طالب به فى خطابه الأول بالنسبة للقدس والمستوطنات ومعلنا سحب عرضه فى شأن مياه النيل ، حيث أن (العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما) ومادام هذا العرض قدم لغرض معين وهو حل مشكلة القدس والمستوطنات ـ حسبما ذكر الرئيس السادات فى رسالته وهو ما لا نوافق عليه أساسا ـ فان هذا العرض يعتبر غير قائم للتفرقة التى يقررها بيجين بين المشروعات المادية الاقتصادية وبين الاعتبارات والقيم الوطنية والروحية إذ زال بموجب هذه التفرقة السبب الذى من أجله قدم الرئيس السادات عرضه الخاص بمياه النيل .

□□□

● مياه النيل هل تكفى حاجة مصر ..؟

د . أحمد فؤاد الخولى

الشعب — ٩ سبتمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٢

لقد تناولت صحيفة الشعب — مشكورة — بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢٦ — موضوع عرض مصر توصيل مياه النيل الى صحراء النقب لتوطين الاسرائيليين بها أو الى القدس لسقاية الحجيج تحت شعار — زمزم الجديدة — تيمنا ببئر زمزم التى فجرها الله سبحانه وتعالى ببيته المقدس بمكة المكرمة .

واننى أود أن اعلق على هذا الموضوع من واقع الأرقام التى تؤكد حاجة مصر الى مصادر مياه أخرى بالاضافة الى مياه النيل المتاحة حاليا لكى تحقق لابنائها مستوى معيشيا لائقا خلال هذا القرن .

كلنا يعلم أن حصر مصر من مياه النيل كانت ٤٨ مليار متر مكعب قبل انشاء السد العالى وقد وصلت الى ٥٥٫٥ مليار متر مكعب بعد انشائه — والمستخدم حاليا من هذه المياه — وفقا لبيانات وزارة الرى — السياسة المائية المستقبلة — الصادر فى أكتوبر ١٩٧٥) — هو ٥١٫٥ مليار متر مكعب موزعة كالاتى :

٤٨ مليار م٣ لرى المحاصيل الزراعية (المساحة المنزرعة عام ١٩٧٤)
٢٫٥ مليار م٣ لاغراض الملاحة فى شهر يناير .
١٫٠ مليار م٣ للشرب والمصانع . ٥١٫٥ مليار م٣ (الجملة) .

وبالقياس على المعدل الحالى لاستخدام مياه النيل فى الرى — فانه لمن الوضوح بمكان ان الفائض من ايراد النهر والذى يقدر بحوالى ٤ مليار متر مكعب — لايكفى الا للتوسع الزراعى الأفقى فى مسلحة تقرب من النصف مليون فدان .

ولكن بالنظر الى مايقوم به العلميون والباحثون من رجال الزراعة والرى بتطوير طرق

الزراعة والرى بأحدث أساليب التكنولوجيا ـــ وتنفيذ سياسة ترشيد استخدام مياه الرى ـــ هذا بالاضافة الى استخدام المياه الجوفية السطحية التى تقدر بحوالى نصف مليار متر مكعب . فانه من المحتمل ان تتوفر كمية من فواقد مياه النيل الحالية ـــ تكفي للتوسع الزراعى الأفقى فى مساحة حوالى مليون فدان أخرى .

ومما تقدم يتضح انه اذا ما أحسن استخدام مياه النيل ـــ وأحكمت جميع الثغرات التى تتسبب فى فقد مياهه ـــ اللهم الا بالنسب المسموح بها كالبخر والتسرب الطبيعى والصرف الزراعى السليم .... الخ ـــ فان مياه النيل المتاحة حالياً لاتكفى الا لرى حوالى « ٨ ملايين فدان » ـــ « أى باضافة حوالى ٢ مليون فدان مساحى الى المساحة المنزرعة عام ١٩٧٤ وخاصة اذا ما أخذ فى الاعتبار المساحات المتزايدة من الأرز وقصب السكر ذات الاحتياجات المائية العالية .

ومن هنا نتساءل هل تكفى مياه النيل المتاحة حالياً حاجة مصر حتى نهاية القرن الحالى ؟

فاذا توقعنا أن عدد سكان مصر سوف يصل الى حوالى ٧٠ مليونا حتى عام ٢٠٠٠ ـــ فاننا سوف نكون فى حاجة الى زراعة ١٤ مليون فدان مساحى حتى يظل معدل نصيب الفرد كما هو عليه منذ عام ١٩٥٢ ـــ وهو ٢ر٠ فدان للفرد .

اذن فالجواب صريح وقاطع بأن موارد النيل المتاحة حاليا ـــ سوف تستنفد نهائيا خلال الخمس سنوات القادمة اذا ما نفذت خطط ومراحل التوسع الزراعى الأفقى المستهدفة فى مواعيدها المحددة ومن هنا أيضا تتضح ضرورة المبادرة بتنفيذ الخطط والدراسات الخاصة بايجاد موارد أخرى للمياه ومنها :

١ ـــ مشروعات أعالى النيل .
٢ ـــ اعادة استخدام مياه المصارف بعد معالجتها بالاغشية الكهربائية .
٣ ـــ استخدام الطاقة النووية أو الشمسية فى تحلية مياه البحر .

وفى ختام تعليقى على هذا الموضوع أود أن الفت النظر الى أن مشكلة قصور الموارد المائية ـــ ليست مشكلة مصر وحدها ـــ بل تكاد تكون مشكلة دولية قد ادركها العلماء والباحثون منذ أوائل النصف الثانى من هذا القرن ـــ ولهذا فقد اتجهت بعض الدول ومنها اسرائيل الى تطوير تكنولوجيا طرق الرى والزراعة ـــ وعلى سبيل

المثال تعتبر اسرائيل رائدة استخدام طريقة الرى بالتنقيط فى العالم كما اتجهت كذلك الى دراسات استخدام القوى النووية فى تحلية المياه المالحة لاستخدامها فى الزراعة ـــ وعلى الأخص استزراع صحراء النقب .

وفى اعتقادى ان اسرائيل قد توصلت الى وسائل فنية ـــ ربما تكون اجدى لها وارخص اقتصاديا من استغلال مياه النيل ـــ التى تبعد عنها آلاف الأميال ـــ ولكن يبدو أن فكرة محاولة استخدامهم لمياه النيل فكرة ايديولوجية وليست اقتصادية وخلاصة القول ـــ فأننى اسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق أبناء مصر الى حماية شعب مصر من الاحساس يوما بأى قصور فى موارده المائية وشكرا .

□□□

• قضية حياة أو موت

د . نعمات أحمد فؤاد

الشعب ـــ ٩ سبتمبر ١٩٨٠ ـــ العدد ٧٢

السلطة ؟ لا .. لأن السلطة قامت لتفيأ مصلحة الشعب وتتوخى خيره . والسلطة فى النظام الديمقراطى ـــ ونحن دائما نسلك أنفسنا فى عداد الديمقراطيات فى تأكيد وترديد ـــ تستمد مشروعيتها من المحافظة على مصالح الشعب ووجوبها مرتبط بالتزامها بجوهر وظيفتها .

اتفاقية كامب ديفيد ؟ لا .. فالمفروض فيها أو هكذا قالت الأجهزة . أنها لاستخلاص سيناء لنا ثم حقوق الفلسطينيين لا انتزاع مياه النيل منا . ليضيف مستوطنات جديدة الى اسرائيل .. واللاجئون فى الخيام هائمون على وجوههم تمطرهم اسرائيل كل يوم . أطنانا من القنابل ونحن نتبادل رسائل الوداد مع اسرائيل . والحقيقة انه من طرف واحد فاسرائيل تتحدى مشاعرنا . وتمتهن كرامتنا وتدوس مقدساتنا :

ان المستوطنات الحالية لاسرائيل شنت علينا ثلاث حروب فى ربع قرن نعانى الى هذه اللحظة جرائرها وآثامها .. فأى منطق يريد أن يضيف اليها مستوطنات جديدة أى ملايين جديدة من اليهود أى محاربين جددا ؟ يحاربون المصريين والفلسطينيين والعرب جميعا .

ان زراعة النقب وما يتبعها من صناعة وازدهار ، واختلال التوازن الكيفى الذى يضيع معه الكم أو القياس العددى ، هو رسوخ لاسرائيل باضافة أربعة ملايين آخرين من الخارج ، ثم امتدادها أكثر نحو الجنوب فى سيناء وفى مواطن البترول العربى ، وتطويق مصر والسعودية ثم اطباق الفك المفترس عليهما معا .

وتصل مشكلة المياه فى اسرائيل الى حل سعيد يفوق أحلامها وتتفاقم مشاكل مصر والعالم العربى باسرائيل الكبرى بعد ان شقى بها شقاء أسود وهى فى المهد . أن

النقب ثلثا اسرائيل فإذا كان هذا تاريخ الثلث معنا فماذا يكون تاريخ الثلثين الآخرين أو الكل المتكامل . ويصبح الوعد ، بل العرض المتطوع !! أمرا واقعا ، وحقا مكتسبا لارجعة فيه !! .

وهكذا تتحرك اسرائيل بعد اتمام مشروع طبرية النقب وتحويل مياه الأردن ، فتستدير الى النيل .. ويصبح التسلل المياهى كالتسلل الأرضى حشرة تدب ثم تطن طنينا مزعجا .. ثم تستحيل وحشا مرعبا يبطش يمينا ويسارا وفى كل اتجاه .

ومن يقرأ اطماع هرتزل ، زعيم الصهيونية ، فى النيل وتخطيطه منذ أواخر القرن التاسع عشر للانقضاض على ماء النيل ، يلاحظ أن التخطيط لهذا المشروع ، ولد مع التخطيط لتهويد فلسطين .. ومن هنا يقول كتاب « النيل فى خطر » .. للأستاذ كامل زهيرى :

[ان اخطار المشروع الصهيونى للحصول على مياه النيل لاتقل عن انشاء اسرائيل نفسها عام ١٩٤٨] .

ان اسرائيل تتكلم عن ماء النيل من خلفية قديمة ، تتجمع فيها :

● مذكرة هرتزل ١٩٠٣ الى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا والى الحكومة المصرية فى عهد الخديوى عباس الثانى الذى رفض المشروع .

● تقرير البعثة الصهيونية فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٣ التى مسحت سيناء جغرافيا وبشريا وطبيعا والتى حددت المنطقة المطلوبة للاستيطان اليهودى بخط عرض ٢٩ الموازى لأبى زنيمه .

وبعد التقرير ونبعا منه ، تقدم هرتزل بمشروع الاتفاقية الذى ينص فى غير حياء على أن :

[تمنح الحكومة المصرية الدكتور هرتزل أو الشركة التى يؤسسها الحق فى احتلال الأرض الكائنة شرق قناة السويس البحرية وحق استعمارها لمدة ٩٩ عاما تتجدد .

وحق استغلالها كشىء تملكه] .

هل سمعتم يا أهل الأرض عن احتلال بعقد أو عن اتفاقية استعمار ؟!! .

وتنص الاتفاقية أيضا على [منع الحكومة المصرية من التصرف فى بقية سيناء

تمهيدا للتعاقد عليها بنفس الشروط] .

كما ينص البند العاشر على أن تحرص الحكومة على تعيين القضاة والموظفين والمستخدمين وفقا لرغبات المستعمرين ومصالحهم .

بهذا الاجتراء والافتراء تقدم هرتزل بمشروعه سنة ١٩٠٣ حين كان يتحسس طريقه قبل أن تقوم اسرائيل .. وللانسان المصرى أن يتصور أى اتفاقية سوداء تنتظره بعد أن قامت اسرائيل واعترفت مصر بقيامها .

فرد بمفرده يبلغ به الاجرام ان يتقدم الى حكومة بلد يقول لها أريد أن أحتلك وأستغلك كشىء أملكه !! وأمنعك من كذا ... الخ . ماجاء فى نصوص اتفاقية سنة ١٩٠٣ !! .

هذه هى « النوعية » التى تريد أن نستكثر من بركتها وتأتى منها بأربعة ملايين أخرى بعد أن نزرع لها النقب بماء النيل !!!

كان هرتزل فى البداية يقول لكرومر [نحن نطلب فقط من النيل مياه الشتاء الزائدة التى تجرى عادة الى البحر ولايستفاد منها] .
ثم يكشف تقرير البعثة الصهيونية عن نواياها السامة بقوله .. « سوف تبذل الشركة — شركة هرتزل المشار اليها فى اتفاقية ١٩٠٣ ، كل جهد لارغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناة وفى حالة فشل الخزانات سوف تدعو الشركة الصهيونية ، الحكومة المصرية لتقديم المساعدة وستواجه الحكومة موقفا حرجا ، فأما أن تشهد خراب مشروع وأما أن تعطى المياه على حساب الأرض فى مصر ذاتها » .

وفى سنة ١٩١٩ تقدمت الصهيونية بمذكرة الى مؤتمر السلام بباريس تنص على أن « تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض بالقرب من صيدا ، وتتبع منابع المياه النابعة من منطقة جبال لبنان حتى مصر الفرعون ، ويتبع الخط الفاصل بين حوض وادى القدس ووادى التيم ، وتتجه جنوبا ، لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ » .

لقد بدأت مجلة « أوت » الاسرائيلية منذ سنة ١٩٧٤ تتحدث عن [مياه السلام] — وللاسم دلالة — حين كتب المهندس الاسرائيلى اليشع كلى عن « احضار مياه النيل الى النقب الشمالى » وذلك فى رأيه دون اعتبار لرأى دول

حوض النيل !! لحل مشكلة المياه التى ستضطر اسرائيل لمواجهتها لبضع سنوات قادمة » !! .

وتحدث مقال اليشع كلى عن قناة من الاسماعيلية الى خان يونس يبلغ طولها ٢٥٠ كيلو مترا لأن اسرائيل يلزمها من النيل ثلاثين مترا مكعبا فى الثانية » .

وهكذا لم يأت الحديث عن ماء النيل عفو الخاطر يا أصحاب الدفاع بنظرية « المناورة السياسية » انه مخطط مروع محسوب له جذور ، ومؤامرة داهية .

والآن أسأل :

[هل زرعنا صحراواتنا ورويناها لنزرع النقب لاسرائيل ؟ اننا نستعين بجزء من حصة السودان فى ماء النيل لأن حصتنا لاتكفينا]

أن الموازنة المائية لنهر تمول :

أن موردنا المائى الحالى ٥٥٫٥ مليار من الأمتار المكعبة .

فاذا أخذنا فى الاعتبار أن عدد السكان يزيد مليونا كل سنة أى أننا فى سنة ٢٠٠٠ ستصبح سبعين مليونا ، وأن الفرد كما يقول وزير الرى يستهلك فى المتوسط من مياه الشرب ٣٥٠ لترا فى اليوم ، فان معنى هذا أننا سنة ٢٠٠٠ نحتاج عشرة مليارات جديدة من الأمتار المكعبة مع اعتبار ان سكان الريف وعددهم حاليا ١٨ مليونا سيزيد استهلاكهم للماء بدافع التحضر .

الأرض المزروعة ٦ ملايين فدان . مع التغاضى عن ستين ألف فدان اقتطعها الاسكان الزاحف على الزراعة بدل الصحراء وحولها الى أرض بناء . وتهلل للثورة الخضراء أى زراعة الصحراء ومن الناس من « يستبدلون الى هو أدنى بالذى هو خير » .. ومع التغاضى عن انتشار الملوحة على الأرض بعد السد العالى بحيث أن الأرض الكاملة الخصوبة ثلاثة ملايين فدان لا ستة .

الذى نحتاجه من الأرض المزروعة سنة ٢٠٠٠ حوالى ١١ مليون فدان كما يقول الدكتور مصطفى الجبلى .. ولكى تكفينا تزرع ثلاث مرات لتعطينا ٣٣ مليون فدان محصول .

الفدان يحتاج ٢٠٠٠ متر مكعب .

اذن نحن نحتاج ٦٦ مليار متر مكعب من الماء تزداد الى ٧٧ مليار بحكم الفاقد

الطبيعى .. أى أن عندنا عجزا فى الماء مقداره ١٢ مليار متر مكعب .
وهذه المعادلة الصعبة يحلها وزير الرى على النحو التالى :

٢ مليار مياه جوفية فى الدلتا .
٢٫٨ مليار مياه جوفية فى الصعيد .
١٠ مليارا اعادة استخدام مياه الصرف . وهنا اعتراضان :

- الزراعيون يقولون انها مياه استنفدت اغراضها وفيها من الملوحة مايفسد الأرض
- اعتراض يقول به الدكتور الجبلى وهو أن هذه ليست اضافة ولكنها من حصة الـ ٥٥٫٥٠ مليار .

٢ مليار بعد مشروع قناة جونجلى .
٧ مليارا بعد مشروعات أعالى النيل . وهذه الأخيرة يعترض عليها الدكتور الجبلى بأنها مكلفة جدا وبعيدة التنفيذ .
هذه مشكلة مصر فى المياه .
علما بأن « الأهرام » الاقتصادى عدد ١٩٨٠/٨/١٨ يقول أن العالم سنة ٢٠٠٠ سيواجه مجاعة كبرى .

وهب أن مصر ليس عندها مشكلة البته ، هل تستكثر من الاعداء ؟
هل نزرع الشوك ؟ .
ومن يزرع الشوك لايحصد العنب .
هل نقترض ونستعطى السودان ، للاغداق على اسرائيل وتحقيق حلمها بدون جهد ؛ فى الفرات والنيل ؟ اسرائيل المغتصبة يعرض عليها ماء النيل عرضا ؟ .

ان النيل ملك تسع دول هى التى تكون حوض النيل فكيف نتصرف فيه خارج نطاق هذه الدول ، وبقرار انفرادى دون موافقتها ؟ أن وزير الرى يقول أن أى تعامل مع النهر فى شمال الوادى ينعكس على الجنوب بدءا بالسودان وانتهاء بتانزانيا . واذا تصرفت دول حوض النيل مثل هذا التصرف ، فأى مصير ينتظر مصر ؟

وعندما تثور اثيوبيا لهذا الغرض نموه ونزعم أن ثورة أثيوبيا على حقنا فى توصيل الماء الى سيناء ، وهذا بديهى ، لم يعترض عليه أحد فلا فرق بين منطقة ومنطقة فى مصر أو فى أى وطن ، ولكن الاعتراض كان على الوعود المبذولة لاسرائيل .

وهب أن النيل ملك لمصر وحدها . أنه هنا أمة لاتملك ارادة منفردة التصرف فى النهر مسقطة حق أربعين مليونا من المواطنين بل مسقطة حق أجيال قادمة لاتملك مصائرها أو حكمها .

النيل مال عام يحرم قانونيا ودستوريا المساس به

لقد نشط المتحدثون منذ أشهر ينفون ماسمعناه بأذننا ورأيناه بعيوننا ، أن وعد بماء النيل . وقلنا لعله حياء من كارثة الكوارث أو نزول على ارادة أمة من حقها الاحترام والنزول على ارادتها ، فاذا بالوعد يتجدد فى صورة مذهلة !! .

أن دعوة التوجه لرئيس اسرائيل درست فى مجلس الوزراء الاسرائيلي الذى حولها على لجنة وزارية للدرس ، ثم ناقشها الكنيست ، ثم اخذت عليها الأصوات ، فكانت الموافقة بأغلبية ضئيلة .

وهنا قرروا ضم جميع المناقشات ووجهات النظر فى ملف خاص يلتزم به رئيس الجمهورية ويكون خلفية له يتبين منها الرأى والرأى الآخر !! .

دعوة تؤكد الاعتراف بهم ، وكان الاعتراف أمنية اسرائيلية بعيدة المنال بل فى حكم المحال .. هذه الدعوة على جدواها لهم تدرس هذه الدراسة ، وتمحص هذا التمحيص وزراعة النقب بماء النيل يكون ارادة منفردة ومتطوعة تعرض على اسرائيل لا على مصر !!

نعطى ماء النيل مقابل الضفة الغربية ليروى ويخلق أرضا اضعاف الضفة الغربية مساحة وسكانا ؟ وتخلق مشكلة أفدح من مشكلة فلسطين كلها ؟ .

الى هذه الحد يكمم الخوف ، فى عصر الديمقراطية ، الهيئات والصحف والأقلام ؟ ثم بعد هذا نشغل الوقت والناس والصفحات بمجلس الشورى ؟..

هل يستشار العلماء ؟

هل يستشار أهل الرأى ؟

هل يستشار المتخصصون ؟

هل يستشار القانونيون والدستوريون ؟

هل يستشار أحد ؟

الى أين نحن سائرون ؟ ..

• حول شرعية التبرع بماء النيل

د . حامد ربيع
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
الشعب — ٩ سبتمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٢

هل نستطيع أن نتعرض لموضوع نقل مياه النيل الى صحراء النقب بوضعية وحياد ومن منطلق المبادىء العامة التى تتحكم اليوم فى ممارسات القيادة فى الدول المتمدينة دون أن ندع العاطفة أو الكبرياء الشخصية تطغى على مفاهيمنا تمنعنا من حسن الرؤية وصدق الرؤية ؟ .. أن صح ماتداولته الانباء فما الذى يعنيه مد النيل الى صحراء النقب ... ؟

ومن حيث مبادىء السياسة التقليدية ، والتى لايستطيع أحد أن يناقش فى صحتها ، فان مثل ذلك القرار هو : قرار خارجى يتصل بالأمن القومى ، خالق لحالة دائمة لايمكن عقب ذلك الغاؤها ، مرتبطة بالانتماء الاقليمى والجغرافى للدولة المصرية .

ماذا يعنى ذلك ...؟

فلنتابع عناصر هذا التعريف :

أول هذه العناصر : ان مثل هذا القرار هو قرار خارجى .. والقرار الخارجى يقصد به كل ارادة معلنة تعنى وتفرض التزامات فى التعامل مع احدى الدول أو القوى خارج الحدود القومية .

القرار الخارجى بهذا المعنى نوعان : أحدهما اجرائى يتصل فقط بادارة مرفق تمثيل المصالح كاختيار سفير على سبيل المثال .

وثانيهما قرار يتعلق بالأمن القومى كما هو بالنسبة لمد مياه النيل الى صحراء النقب .

واذا كان لرئيس الدولة نوع من الحرية المقيدة فى النوع الأول ، فانه بالنسبة للنوع

الثانى يتعين عليه أن يفهم انه يصير فقط أداة منفذة .. القرار السياسى المتعلق بالأمن لايصير الا من صنع المؤسسات .. ولرئيس الدولة أن يشترك بوصفه ينتمى الى تلك المؤسسات .. بعض الدول كفرنسا تفرض طرح الموضوع على الاستفتاء الشعبى .. ولكن لاتوجد دولة معاصرة تجرؤ على أن تجعل القرار القومى من صنع — فقط — رئيس الدولة .. فردية القرار فى هذا النطاق لا موضع لها .. رئيس الدولة تقتصر وظيفته على أنه يصدر أداة توفق وتنظم عملية صنع القرار .. والمؤسسات على الأقل بما فى ذلك من جانب المؤسسة العسكرية ومن جانب آخر طبقة العلماء ، ثم مجلس الأمن القومى فى صورته الحقيقية كممثل لجميع القوى السياسية وليس كأجتماع لانصار الرئيس وأصدقائه يجب أن تشارك فى اعداد وضع مثل ذلك القرار .. التقاليد البريطانية تفرض مشاركة رئيس حزب المعارضة .

كذلك فان أى قرار خارجى أيا كانت نوعيته ، يجب أن يخضع لمبدأ مطلق : التوازن بين المنفق والعائد .. ومعنى ذلك أن القرار الخارجى وهو حركة عاقلة — أو الفرض كذلك — يجب أن يؤدى الى عائد . أن لم يزد فعلى الأقل يجب أن يتساوى مع الجهد الذى بذل .. ومن ثم يتعين علينا بخصوص قرار مد المياه المصرية الى صحراء النقب ان نتساءل :

ماهو العائد على مصر ... ؟

مما لاشك فيه أن له عائدا مزدوجا وواضحا :

- **أولا** : تمكين الهجرة اليهودية من الاستقرار والايناع فى منطقة الشرق الأوسط .
- **ثانيا** : اعطاء مناحم بيجين فرصة أخرى لتقوية مركزه ومركز حزبه المتطرف أمام الرأى العام الاسرائيلى ، بل والى حد معين أمام الرأى العام الغربى بمختلف شرائحه .

فهل هذا عائد ايجابى لمصر ... ؟

على أن اخطر مايعنيه هذا القرار هو أنه ينتهى بأن يخلق حالة دائمة لايمكن الغاؤها ترتبط بالانتماء الاقليمى والجغرافى للدولة المصرية .

☐ **الشق الأول واضح لا لبس فيه** : ان هذا القرار يعنى اعطاء حقوق لاهالى منطقة النقب فى أن يصبروا جزءا من وادى النيل يعتمدون عليه فى معيشتهم ، ولايمكن عقب ذلك ولو بشطحة جديدة قطع ذلك الشريان عن أهالى المنطقة .

□ **الشق الثانى** : هو الذى فى حاجة الى ايضاح .. ذلك أن مصر تنتمى اقليميا وجغرافيا الى حوض وادى النيل .. هذه اللجنة المكونة من عدد محدد من الدول تملك مجموعة من المصالح التى تفرض نوعاً من التماسك والتجانس فى الممارسات وبغض النظر عن الاتفاقيات الدولية وهى قائمة وعديدة ، فان أى دولة تملك حق ارتفاق دولى على جميع اجزاء النهر الذى يربط دول المنطقة .. ومن بين عناصر هذا الارتفاق الدولى أن أى دولة لاتملك التصرف فى مياه وادى النيل الا لاهلها ولذاتها وليس من حقها بأى شكل من الأشكال أن تتصرف فى مياه ذلك النهر لغير أهله الا بالقبول والرضا من جانب جميع دول الحوض .

ومن ثم فليس من حق مصر أن تنقل مياه وادى النيل حتى فى نطاق نصيبها الى خارج حوض النيل ، بل حتى ولو كان ذلك بتصنيع مياهه وبيعها فى السوق العالمية .. هذا الالتزام ليس مقصورا على مصر ، بل انه يمتد ليشمل جميع دول حوض وادى النيل .. وهو التزام لصالح جميع الدول التى تنتمى الى حوض وادى النيل تثبت جدواه الأزمة العالمية فى المياه والتى يتنبأ الجميع بخطورتها فى الأعوام القادمة .

ان مصر تفتح اليوم بابا قد يصير قاتلا بالنسبة لها فى المستقبل غير البعيد .. فى لحظة معينة تساءل البعض عن امكانيات تحويل مياه النيل من الجنوب ، وبصفة خاصة لو شقت قنوات أو نسفت بعض الجبال التى تفصل أعالى النيل عن حوض الكونغو حيث أن هذا الأخير قادر على جذب مياه النيل نحو الجنوب بدلا من سريانها باتجاه الشمال .. وما كان قديما خيالا أضحى اليوم حقيقة .. تحويل مجرى الأنهار الضخمة لم يعد مشكلة وقد نفذ الاتحاد السوفيتى أكثر من مشروع واحد بذلك الخصوص .. ولو حدث ذلك فلن تستطيع مصر أن تعتمد الا على مياه الحبشة .. ونحن نعلم مدى استعداد الحبشة بدورها للنيل من مصر .. فهل من صالحنا أن نضع مقاليد وأساليب التعامل فى الغابات مع دول المنطقة التى تنتمى اليها مصر جغرافيا ؟ .. أم أن علينا أن نعيد التفكير بالحصافة والتؤدة التى يجب أن يتم بها التعامل مع القرارات المصيرية ؟

□□□

• الأرض .. والمياه .. والاستقلال

د . محمد عصفور

الشعب — ٩ ستمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٢

الالتزام الذى يفرض على رئيس الدولة لايعنى فحسب مجرد تجهيز جيش يقف دائما على أهبة الاستعداد لرد العدوان على الوطن والأرض فحسب ، وانما هو يعنى كذلك الحكمة السياسية فى وضع سياسة خارجية سليمة تتجنب الدخول فى مغامرات عسكرية .

ولما كانت السلطة التنفيذية — ورئيس الدولة بالذات — هى التى تحتكر فى الواقع قرار اعلان الحرب ، فانها تكون مسئولة مسئولية دستورية عن وجوه التقصير أو عدم التبصر فى الحرب .. وهى مسئولة كذلك عن أى تفريط فى الاستقلال أو الأرض . ولهذا السبب فرقت المادة ١٥١ من الدستور بين نوعين من المعاهدات التى يبرمها رئيس الجمهورية : ففى حين ينفرد رئيس الجمهورية بابرام المعاهدات العادية ، توجب الفقرة الثانية من هذه المادة موافقة مجلس الشعب « أو بالأدق الأقرار المسبق » على معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة ، أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة .

غير أنه لارئيس الدولة ولا الحكومة ولا مجلس الشعب ولا كل هذه المؤسسات الدستورية مجتمعة تملك اتخاذ أى اجراء يمس استقلال الوطن أو يخل بسلامة أراضيه ، ولهذا السبب ، فان عرض السيد رئيس الدولة على رئيس وزراء اسرائيل حصة من مياه النيل لرى صحراء النقب ، هو عرض يتجاوز اختصاصات السيد رئيس الدولة ، بل والمؤسسات الدستورية مجتمعة .. ولهذا لا أقر دعوة صديقى الدكتور حلمى مراد السيد رئيس الدولة الى سحب عرضه ، لأن هذا العرض باطل دستوريا « كما أوضحت فى مقال سابق » فلا يحتاج الى سحب :

● فهو من جهة يعترض استقلالنا للخطر ، لأنه فضلا عن تقوية اسرائيل [بما تستطيع ان تستجلبه من سكان يعمرون المناطق الصحراوية التى ستزرع] ، فانه يكسب اسرائيل حقوقا تستطيع ان تدعى شرعية المحافظة عليها بقوة السلاح ، وهو مايهددنا بالغزو .

● وهو من جهة ثانية يمس سلامة أراضينا ، فلا يعنى الالتزام بسلامة الأراضى الحماية من الغزو أو الاقتطاع .. وانما يعنى كذلك سلامة بقائها واستمرارها .. وبدون مياه النيل لن تستطيع مصر أن تفى بمتطلباتها الجوهرية فى أحياء الأرض الموات لمواجهة الانفجار السكانى الرهيب .

● وهو من جهة ثالثة تعديل حقيقى فى جغرافية مصر ، ومساس بحقوقها فى السيادة .

● وهو من جهة رابعة تبرع أو هبة لماء النيل ، وهو أمر لاتملك أى سلطة القيام به ، لأن المادة ١٢٣ من الدستور [التى أحالت الى قانون منظم] قصرت أحوال التبرع على التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والتنازل عن أموالها المنقولة .. والنيل وهو شريان الحياة فى مصر وروحها ليست مياهه عقارا ولا منقولا مملوكا للدولة ، وانما هو ملك شعب مصر منذ أن وجد : فى الماضى والحاضر والمستقبل .. ولايستطيع جيل من الأجيال أن يتصرف فيه .

□□□

● فى ندوة حزب « العمل » الأسبوعية :

ابراهيم شكرى : « لا » لتحويل مياه النيل

الشعب — ٩ ، ١٦ سبتمبر ١٩٨٠

وأختتم المهندس ابراهيم شكرى ، حديثه بمناقشة احداث السياسة الخارجية فقال : لقد كشفت الخطابات المتبادلة أخيرا بين الرئيس السادات ومناحم بيجين عن عدم مطابقة حديث الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق عن مياه النيل للحقيقة ، وهو الحديث الذى أعلنه فى مجلس الشعب بناء على طلب منى ، فلقد اتضح أن هناك عرضا رسميا بمد اسرائيل بمياه النيل ولكن بيجين هو الذى رفض لأنه اعتبر ذلك نوعا من شراء الذمة الاسرائيلية .

واضاف رئيس حزب العمل قائلا : لقد كان لحزب العمل رأى واضح وصريح فى هذه المسألة وهو أنه يجب ألا يكون هناك نقاش فى نقل مياه النيل خارج مصر — فمياه النيل تعتمد عليها حياة مصر كلها — فضلا عن أن ذلك سوف يتسبب لنا مشاكل وصراعات مع الدول التى لها حقوق فى النيل .

□

أعلن المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى فى ندوة الحزب الأسبوعية أن نهر النيل هو مصدر الحياة فى مصر ولايمكن أن تكون مياه هذا النهر موضع مساومة أو استرضاء لاسرائيل . وان مصر تحتاج الى كل قطرة من مياه النيل وان حزب العمل الاشتراكى الذى يعبر عن رأى الشعب الذى يرفض بكل طوائفه فكرة أمداد اسرائيل بالمياه سيعارض تنفيذ مثل هذا المشروع .

وأضاف زعيم المعارضة قائلا : لقد أعلنت فى مجلس الشعب رفض حزب العمل الاشتراكى لفكرة اعطاء مياه النيل لأى أحد . وقد كنا نأمل يومها أن تكون مجرد فكرة ، أما الآن وقد اتضحت الحقائق وعرفنا من رسالة الرئيس لبيجين انه قد عرض

بالفعل امداد اسرائيل بمياه النيل فلابد أن يتحمل كل مصرى مسئوليته ويقف بقوة ضد هذا المشروع .

وأشار المهندس ابراهيم شكرى الى أنه حتى بعد بناء السد العالى مازالت بعض المحاصيل فى مصر لاتأخذ حقها من المياه وهناك مساحات كبيرة من أراضينا محرومة منها ، فكيف والحال هكذا نفكر فى امداد اسرائيل بمياه النيل ؟ ..

□□□

• عرض يتصادم مع الدستور

ممتاز نصار

الشعب — ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٣

عرض مياه النيل على اسرائيل غير قانونى ويتصادم مع الدستور وتترتب عليه أخطار جسيمة فى الحال والاستقبال ويجب العدول عنه .

« وجعلنا من الماء كل شىء حى »

فقد عبرت هذه الآية الكريمة بأفصح عبارة عن اثر المياه فى حياة الأمة ، وقديما قيل أن مصر هبة النيل ، ومن المسلمات أن حوالى ٩٦ فى المائة من أراضى مصر هى أرض صحراوية وأن المساحة الخضراء تكمن فى شريط ضيق هو وادى النيل ويمثل ٤ فى المائة من مساحة مصر بمعنى ان مصر فى حاجة الى كل نقطة ماء من مياه النيل لتعيش وتنمو طبقا للنمو السكانى المتزايد سنة بعد أخرى ، وبذلك تبرز أهمية مياه النيل وأثرها فى حياة الملايين من المصريين .

وقد عبر الأستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين فى مؤلفة « النيل فى خطر » عن أهمية هذا الموضوع فقال « لايملك الانسان سوى الذهول فى أن تظهر بغتة على صفحات الجرائد تلميحات أو وعود بمشروع خطير لو صحت حكايته لكان كارثة وطنية تهدد مصر وحياتها ومستقبلها لأجيال قادمة .. ونعنى بهذا الوعد أو المشروع تحويل جزء من مياه النيل الى صحراء النقب عبر سيناء .

وقد ثبت مما نشر فى رسائل متبادلة بين السيد رئيس الجمهورية ورئيس وزراء اسرائيل فى شأن ما تم من اجراءات فى وضع مدينة القدس وبسط السيادة اليهودية عليها واعتبارها عاصمة لاسرائيل .. أن السيد رئيس الجمهورية عرض على اسرائيل الانتفاع بمياه النيل فى تعمير النقب .

فما هو الموقف القانونى والدستورى لهذا العرض وماهى الأخطاء التى تنتج من هذا

الاجراء اذا تم وتمسكت اسرائيل به .

وفيما يلى بيان الجواب على هذا السؤال ..

وقبل أن نورد هذا الجواب يجدر بنا أن نسجل نص هذا العرض فى رسالة السيد رئيس الجمهورية المرسلة لرئيس وزراء اسرائيل والتى نشرت فى صحف مصر المسماة بالقومية يوم ١٦/٨/١٩٨٠ ، فقد جاء فى هذه الرسالة مايأتى بحصر اللفظ ..

« وقد ذهبنا الى حد أن نعرض عليكم شريان الحياة — مياه النيل — اذا نجحنا فى التوصل الى حل لمشكلتى القدس والمستوطنات ، وما كان بوسع أحد اخر ان يفعل مثل هذا من أجل التسوية الشاملة ، وقد تطوعنا بعرض هذه الفكرة عليكم بالرغم من التجاوزات التى نتعرض لها من أشقائنا العرب وسوء الفهم الذى نلقاه من جانبكم ، ولكن هذا هو دورنا الذى قدر لنا أن نلعبه فى المنطقة وهذا هو التزامنا للسلام » .

وقد اقتنص رئيس وزراء اسرائيل هذه المعانى وسجلها بتحديد مياه النيل وتحديد المكان الذى سيتم به الانتفاع بهذه المياه .

فقال مايأتى بحصر اللفظ ..

أعتقد ياسيادة الرئيس أن حديثنا القصير فى العريش كان على النحو التالى ..

أ — اقترحتم نقل مياه النيل الى النقب ، وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل الماء الى القدس مطلقا .

ب — ومن ناحيتى فلم اذكر أن التطلعات القومية لشعبى ليست للبيع ، وأعتقد أن مثل هذه اللهجة فيها تجاوز كبير لم استخدمه مطلقا فى أحاديثنا ، لقد اخذتم المبادرة وقدمتم الى اقتراحا مزدوجا .. قلتم يجب أن نتصرف بحكمة وروية وأنا على استعداد لادعكم تحصلون على الماء من النيل لرى النقب ، ودعنا نحل مشكلة القدس فان حلها حل لكل شىء ، وكان ردى ياسيادة الرئيس ان نقل الماء من النيل الى النقب فكرة عظيمة ورؤية عظيمة حقا ، ولكننا يجب أن نفرق دائما بين القيم التاريخية والخلقية مثل القدس وبين النواحى المادية فلننفصل بين الموضعين القدسى فى ناحية وماء النيل للنقب فى ناحية أخرى .

ومن ذلك يتبين أن رئيس وزراء اسرائيل يحدد العرض الذى عرضه الرئيس عليه فى

شأن مياه النيل الى ان الانتفاع محدد برى النقب وتعميره ، ولم يعلق أحد هنا على هذا التحديد .

وبذلك فاننا نناقش الموضوع على ضوء ماجاء فى الرسالتين ونوضح الاجابة على السؤال الذى طرحناه فى بدء المقال وهو ..

ماهو الموقف القانونى والدستورى والنتائج الخطيرة المترتبة على هذا العرض ؟ ، ومن عجب أن هذا الموضوع وهو يشكل قضية قومية كبرى يجب على الشعب أن يعيها ويتفهمها تماما ، ومع ذلك فان الصحف المسماة بالقومية لم تعن بهذا الموضوع ولم تتحدث فيه بكلمة كأن الأمر لا يعنيها !!

لاشك ان مياه النيل هى من الأموال العامة بنص المادة ٨٧ من القانون المدنى .

اذ هى منقول مخصص لمنافع عامة فقد ورد نص المادة المذكورة وأن تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص .

وهذه الأموال لايجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ومن هذا النص القاطع الصريح يبين أن المال العام لايجوز التصرف فيه بالبيع أو الهبة أو العارية أو تقرير حق انتفاع عليه وكذلك الوعد بأى من هذه الحقوق فانه غير جائز أعمالا لقاعدة أن تحريم الكل يشمل تحريم الجزء وبذلك فما كان يجوز عرض مثل هذا العرض عن مال عام لايملك أحد التصرف فيه بنص القانون ، ومن ثم فان هذا العرض يكون غير منتج لأى اثر قانونى ويجب العدول عنه احتراما لسيادة القانون وسلطانه وحماية المال العام أمر يوجبه القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٢ .

فقد نص القانون المذكور فى المادة الأولى منه على أن « للأموال العامة حرمة .. وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وتعتبر حماية الأموال العامة فى زمن الحرب واجباً من واجبات الدفاع القومى » .

وتنص المادة الثانية على أن « يقصد بالأموال العامة فى تطبيق أحكام هذا القانون مايكون سلوكا أو خاضعاً لادارة أو اشراف احدى الجهات الآتية :

أ ـــ الدولة وحدات الحكم المحلى .

ب ـــ الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لهما .

جـ ـــ الاتحاد الاشتراكى أو المؤسسات التابعة له .

ـــ النقابات والاتحادات ..

وبعد هذا السرد يبين أن عرض مياه النيل على اسرائيل لرى النقب هو اجراء يتصادم مع الدستور ومع القانون ويجب العدول عنه خاصة وأن اسرائيل قد امتدحت هذا العرض واقتصرت فى اعتراضها على التفرقة بينه وبين الروحانيات التى تعتد بها ، وهذا لايبعث على الاطمئنان بأن الأمر قد حسم بعدم مطالبة اسرائيل بمياه النيل الآن فهذا العرض لم ينشىء لاسرائيل حقا ولايمكن أبدا أن تترتب عليه أى نتائج قانونية وينبغى اعلان العدول عن ذلك منذ الآن .

هذا عن الموقف الدستورى والقانونى لهذا العرض ، واما النتائج الخطيرة التى تترتب على هذا العرض فى حالة نفاذه ، فاننا نوجزها بأن مياه النيل هى محل اتفاقات دولية ـــ ولاتستطيع مصر وحدها ان تتصرف فى ماء النيل لمنحه لدولة أخرى فى قارة أخرى غير قارة البلاد التى يمر بها هذا النهر ، ففى ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ « وقعت معاهدة بين بريطانيا وأثيوبيا وجاء فى المادة الثالثة منها » أن يتعهد ملك الحبشة لدى حكومة بريطانيا بأن لايصدر تعليمات أو يسمح بأصدارها فيما يتعلق لعمل أى شيء فى النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها الى النيل مالم يوافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما وحكومة السودان .

وفى عام ١٩٢٩ وقعت اتفاقية مياه النيل لضبط واستخدام مياه النيل فى السودان بحيث لايؤثر ذلك على حق مصر المكتسب وحقها الطبيعى فى مياه النيل ، وقد أكد ذلك رئيس الوزراء المصرى فى خطابه الى المندوب السامى البريطانى فى ١٩٢٩/٥/٧ والذى جاء فيه « انه لايجب المساس مطلقا بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل ولابما تحتاج اليه مصر فى توسعها الزراعى للمحافظة على المصالح المصرية » وكذلك نص على الا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد طاقة . ولايتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد النيلية الواقعة تحت الادارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الماء الذى يصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

وقد جاء رد المندوب السامى فى نفس التاريخ مؤكدا لكل ماجاء بكتاب رئيس الوزارة المصرية وموافقا على ما جاء به .

ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية عام ١٩٥٩ وهى اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل المعقودة بين مصر والسودان ، وتعنى اتفاقية ١٩٥٩ بتنظيم استخدام المياه الواردة من منطقة البحيرات ومن الهضبة الأثيوبية منذ آلاف السنين علاوة على تنفيذ المشروعات اللازمة لاستقطاب الفوائد الضائعة من النيل على طول مجراه ، كما أن الاتفاقية المذكورة قد تركت الباب مفتوحا لأى دراسة فنية لأى طرف من دول حوض النيل بما يكفل الاستغلال الكامل والأمثل لهذا النهر العظيم من أجل مصالح الشعوب النيلية وحدها واعمالا لهذا الاتجاه فقد قام المسئولون المصريون عن مياه النيل بدعوة وفد أثيوبى على مستوى عال لزيارة مصر فى عام ١٩٧٠ وذلك عقب اجتماع تم فى أديس بابا بين رئيس جهاز مياه النيل فى ذلك الوقت والمسئولين الاثيوبيين كما سبق ذلك زيارة قام بها وفد مصرى الى أثيوبيا عام ١٩٦٦ لنفس الغرض ، وفى عام ١٩٧٦ تم لقاء آخر بأديس بابا بين هيئة مياه النيل والمسئولين الأثيوبيين عن المياه ، وكان الهدف من كل هذه اللقاءات هو فتح آفاق التعاون من أجل الدول المشتركة فى مياه النيل دون غيرها وهذه المعلومات جميعها هى التى أدلى بها السيد وزير الرى المصرى فى مجلس الشعب وثبتت هذه الحقائق فى مضبطة الجلسة السادسة والثمانين فى ٣١ مايو سنة ١٩٨٠ .

ومن ذلك يبين أن امر مياه النيل تحكمه اتفاقات دولية للوحيدين المنتفعين من مياهه وهم كل الدول المشتركة فى هذه الاتفاقيات الدولية والتى يمر بها النيل من منبعه الى مصبه وكل هذه الدول فى أفريقيا وبالتالى فلايمكن لأى دولة من دول النيل أن تشرك دولة أخرى خارج نطاق النيل فى الانتفاع بمياهه ، ومن ثم فان عرض مياه النيل على اسرائيل أمر يتصادم مع القانون الدولى علاوة على تصادمه مع الدستور والقانون المصرى كما سلف البيان ..

وبالاضافة الى ماتقدم فان الأستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين أوضح فى مؤلفه سابق البيان أن الصهاينة منذ هرتزل يطمعون فى مياه النيل وقد طلبوا ذلك من المندوب السامى البريطانى اللورد كرومر وان اللورد كرومر قد رفض هذه الأفكار لأسباب تقتضيها مصلحة مصر واستنادا الى رأى العالم بأمور النيل الانجليزى ويلكوكس والى تحقيق فنى اجراه وكيل وزارة الاشغال المصرية وكان انجليزيا ويدعى مستر جارستن وفيما يلى بيان عما ورد فى هاتين الوثيقتين ...

أولا .. فى محاضر ويلكوكس .. فقد ورد فى مؤلف الأستاذ كامل زهيرى مايأتى بحصر اللفظ ..

« ويبدو ان يدور هرتزل لم يضيع وقته فى شرفة شبرد لمشاهدة الحفلات التنكرية ، أو فى رحلاته لسماع موسيقى الفرقة الكلاسيكية التى كانت تعزف فى الفنادق الكبرى ، فقد كانت البعثة الصهيونية قد أشرفت على ختام أعمالها ، وأخذت تكتب تقريرها النهائى ، وانطلق هرتزل فى الرابعة مساء نفس اليوم الذى قابل فيه كرومر وبطرس غالى ، ليحضر فى الجمعية الجغرافية ، فى قاعة المحاكم المختلطة محاضرة لاكبر خبراء الرى وهو السير ويليام ويلكوكس .

وكان عنوان المحاضرة « مصر الجديدة » وقد تحدث ويلكوكس فى محاضرته من الحضارات الزراعية القديمة وحضارات الانهار ، وتحدث أيضا عن مشاريع الرى عند الكلدانيين .

ويروى هرتزل فى مذكراته عن محاضرة ويلكوكس ..

« لعل أعظم ما أثار اهتمامى هو العدد المذهل من الشبان المصريين الأذكياء الذين امتلأت بهم القاعة . انهم سادة المستقبل . ومن الغريب ان الانجليز لايبصرون ذلك . فهم يعتقدون أنهم سيتعاملون مع فلاحين الى الابد « أن قواتهم اليوم التى تبلغ عددها ١٨ ألفا تكفى لهذا البلد الكبير ولكن الى متى سيستمر ذلك !»

واذا كانت ظاهرة « المصريين الأذكياء » قد لفتت انتباه هرتزل ، وهم يحضرون محاضرة ويلكوكس فلاشك أن خطط الصهيونية قد أعمته عن معرفة الحقيقة ، فلم يكن هذا العدد المذهل من الشبان المصريين سوى الجيل الرابع من اجيال المهندسين الذين تخصصوا فى الرى والنهر ، وكان أولهم فى العصر الحديث محمد مظهر باشا أول مبعوث فى مدرسة البولتكنيك عام ١٨٢٦ ، ومعه مصطفى بهجت باشا ، وهو الذى شارك فى بناء القناطر الخيرية وسافر الى فرنسا لمقابلة المهندس موجبل عند ظهور بعض العيوب فى الفتحات الشرقية عام ١٨٤٣ .

وقد أعقبه جيل على باشا مبارك ، ثم تلاه جيل اسماعيل بك سرى ولاشك كان يحضر هذه المحاضرة ، لأنه كان مفتش الرى لوسط الدلتا ، وهو أيضا خريج مدرسة السنترال « والد حسين سرى باشا » وسوف نلتقى به فى نهاية العام ١٩٠٣ عند

رفضه لتنفيذ مشروع صهيونى آخر لتوطين الصهاينة فى كوم أمبو ؟

وأخيرا تكتب البعثة الصهيونية تقريرها فى الاسماعيلية فى ٢٥ مارس وتجتمع مع هرتزل الذى يقدم بعض الملاحظات : وأهمها ..

١ — انه كان يفضل لو أن القسم الأول من الجملة ، جاء كما يلى ..
« لايمكن السكنى فيها فى الحالة الحاضرة ، ولو توفرت المياه يمكن السكن فيها » .

٢ — « وكان يفضل أيضا الا يذكر السبب الذى من أجله نريد ان نصل البلاد الى خطة العرض ٢٩ » .

ومعروف أن خط عرض ٢٩ يسير موازيا أبو زنيمة تقريبا على خليج السويس ، أى أن المشروع الصهيونى كان يأمل الحصول على أكثر من ثلثى مساحة سيناء ، وليس كما شاع « على استحياء » بعد ذلك وعرف بمشروع العريش » .

ومن الواضح ان هرتزل كان يريد اخفاء مقاصده ، ومطامعه ، فهو تارة يريد اخفاء صلاحية المنطقة للسكنى وعدد سكانها ، للتهوين من خطر المشروع ، وتارة يريد اخفاء حجم المساحة المطلوبة ، حتى لايشق على الحكومة المصرية ابتلاع المشروع .

واذا كانت لندن قد رحبت وشجعت ، نتيجة ضغوط روتشيلد وجهود هرتزل وسعيهما لدى تشمبرلين ولانسدون ، وإذا كانت القاهرة استقبلت البعثة وسهلت مهتمتها ، وفاوضتها ثم تحفظت حتى يأتى رأى الخبراء ، فقد جاء القول الفصل من خبراء نظارة الأشغال العمومية ، حين كتب السير ويليام ادمون جارستن ، وكيل النظارة ، « ١٨٤٩ — ١٩٢٥ » تقريرا نهائيا .

وكان جارستين فى ممباسا بكينيا ، وكان براملى كذلك معه ولذلك اعتذر عن اللحاق بالبعثة الصهيونية .

وقد انتهى جارستين فى ٥ مايو ١٩٠٣ من كتابة تقريره بالاشتراك مع فيرشويل المفتش العام لرى الدلتا .

ويناقش هذا التقرير الفنى بالأرقام المشروع الصهيونى طبقا للافتراضات المقدمة ، ليصل الى اضرار المشروع ، لأنه سيؤثر دون شك على رى الأراضى داخل مصر .

ويفند التقرير الفنى بالرأى المشروع الصهيونى تأسيسا على أن رى ٦٠ ألف فدان

فى سيناء ، هو مايقترحه الصهاينة فى البداية يحتاج الى ٥١ مترا مكعبا فى الثانية ، ومليونا و ٣٤٠ ألف متر مكعبا فى اليوم ، وهو مالاتستطيع ترعة الاسماعيلية توفيره . ويذكر أن الخزانات المطلوبة ستزيد من ملوحة الأرض ، وقد سبق لشركة رى البحيرة أن قامت بتجربة مماثلة فى البرارى ، ثم اضطرت للتخلى عن المشروع .

ويرجع التقرير ان الخزانات المقترحة فى المشروع الصهيونى قد لاتأتى بالنتائج المرجوة . وبهذا فسوف تبذل « الشركة » كل جهد لارغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناة وفى حالة فشل الخزانات سوف تدعو الشركة « الصهيونية » الحكومة المصرية لتقديم المساعدة وستواجه الحكومة موقفا حرجة « فأما أن تشهد خراب مشروع هام » ، وأما أن تعطى الماء على حساب الأرض فى مصر ذاتها » .

وينتهى تقرير جرستين أيضا ، بان الانفاق المقترحة تحت قناة السويس ، ستثير مصاعب فنية ومشاكل ضخمة لان تمرير ٥١ مترا مكعبا فى الثانية خلال هذا النفق يتطلب على الأقل مد ثمانية أنابيب ، قطر كل منها متران مما قد يؤدى الى تعطيل الملاحة فى القناة .

ويقول جارستين .. « وانطباعى الماضى ، وهو مستخلص من تجربة طويلة ، أن مثل تلك الحالات يصحبها ضغط شديد ، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات ، ومن أجل هذا فاننى لا أوصى بقبول المشروع » .

ويبدو أن هرتزل أحس بالجو فى القاهرة ولم تخدعه الموافقة المبدئية من بطرس غالى كما لم يستطع فى النهاية اخفاء حجم المشروع ، والاستغناء على المياه ، وخاصة ان عام ١٩٠٣ كان العام التالى لاتمام خزان أسوان ، فأسرع بالسفر الى لندن عن طريق باريس ليقابل تشمبرلين فى ٢٣ ابريل .

ويقول هرتزل فى مذكراته ..

قال لى تشمبرلين العظيم . لقد عثرت لكم على بلاد مناسبة اثناء سفرى ، وهى أوغندة ، وهى حارة على السواحل ، ولكن الطقس ممتاز فى الداخل حتى بالنسبة للأوروبيين وتستطيعون ان تزرعوا فيها القطن والسكر . وقد قلت لنفسى وأنا هناك أن هذه البلاد تصلح للدكتور هرتزل .

ولكنك طبعا ، تريد الذهاب الى فلسطين أو مايجاورها .

وأجاب هرتزل ..

ـ يجب ان تكون قاعدتنا فى فلسطين ، ثم نستطيع بعد ذلك أن نستوطن فى أوغندة ، ذلك أن هناك عددا كبيرا جدا من اليهود يودون الهجرة . ولكن يجب أولا أن نضع أساسا قوميا ، ولهذا فكرنا فى العريش لوضع سياسة جذابة ، ولكنهم لايفهمون ذلك فى مصر . ولم أستطع أن أوضح لهم الأمور كما أفعل هنا فى لندن .

ورغم ان اللقاء انتهى بوعد تشمبرلين بالحديث مع وزير الخارجية لانسدون للضغط مرة ثانية على كرومر الا أن التقرير الفنى – فى ٥ مايو سنة ١٩٠٣ – قطع كل سبيل للقبول ، وقد ارسل بطرس غالى باشا ، بعد أسبوع واحد من التقرير ، فى ١١ مايو خطابا الى الكولونيل جولد سمد الضابط الصهيونى ، ومندوب هرتزل الجديد الذى حل محل جرينبرج ، خطاب ينص على أن الحكومة المصرية نظرا لتقرير جارستين لاتجد بدا من رفض المشروع .

ويشكو هرتزل فى مذكراته ـ على طريقته ـ من انه « يبدو أننا أخطأنا باعطاء مسودة المشروع لكلوديت بوزارة الحقانية المصرية ، لأن فيها كثيرا من التفاصيل ، بينما مذكرتى « كانت أقل تفاصيل وتبدو خالية من الأذى » .

وأيا كان الأمر ، أو الدافع فان الحكومة المصرية رفضت المشروع الصهيونى بتوطين اليهود فى سيناء ، ومدهم بمياه النيل عبر القناة رغم الضغوط الصهيونية النشيطة على تشمبرلين ولانسداون ورغم نفوذ روتشيلد الضخم :

وكان لابد من تأجيل مشروع « الدولة » الصهيونية الحاجز كما وصفها هرتزل وقد حدث ذلك عام ١٩١٧ .

واذ كانت مصر ملتزمة فى اتفاقيات دولية مع دول وادى النيل فى تنظيم الانتفاع بمياه النيل وتحديد حصتها فانه لايسوغ لمصر أن تتنازل عن مياه النيل لأى دولة بعيدة عن حوض النيل بل وفى قارة أخرى غير القارة التى يجرى فيها النيل ، واذ قيل انه اسرائيل ستنتفع من حصة مصر فان هذا القول يتعارض مع مصالح مصر اذ أن صحراء مصر أولى بالتعمير من صحراء النقب ويكفى فى ابراز حاجة مصر الى كل نقطة ماء من مياه النيل . ان أهالى محافظة البحيرة مثلا ـ استعانوا بجميع الجهات ـ المسئولة لانقاذ محاصليهم ومواشيهم لتعذر الحصول على المياه وجفاف قنوات الرى فيها « تراجع صحيفة الأخبار الصفحة الرابعة يوم ١٩٨٠/٨/٢٤ .

وانى اناشد السيد رئيس الجمهورية ان يصدر قراره باعلان العدول عن هذا العرض حتى لاتتشبث به اسرائيل مستقبلا وما قد يجره هذا التشبث على مصر من اخطار فى حاضرها وفى مستقبلها .

ومن عجب ان هذا الأمر قد سبق ان تحدثت عنه وكالات الانباء نقلت هذه الوكالات ماعرضه الرئيس فى هذا الشأن وعندما سألنا المسئولين فى مصر وقتها عن هذا الموضوع فقد نفوا بصفة رسمية وفى قاعة مجلس الشعب هذه الانباء وقالوا انها لاصحة لها ولم تحدث أى عروض فى هذا الشأن ولذلك وايمانا منا بسيادة القانون فاننا قد طلبنا من رئيس مجلس الشعب مناقشة هذا الموضوع ودعوة المجلس من اجازته لتحقيق هذه الواقعة ولاثبات المسئولية فيما حدث تحقيقا للرقابة البرلمانية وهى واجبة حتى لو كان المسئول من الوزراء قد غادر منصبه الوزارى وذلك طبقا لحكم المادة ١٦٠ من الدستور .

□□□

● مياه النيل وأزمة المشاركة السياسية

رفعت سيد أحمد

الشعب ــ ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ ــ العدد ٧٣

لايمكن لمن يتعرض للعرض الرسمى المصرى بتوصيل لمياه النيل فى مرحلة متقدمة من المباحثات مع اسرائيل الى هذه الدولة .. لايمكن وصف مثل هذا العرض بأنه نتيجة لخطأ فى التحليل أو فى الرؤية الموضوعية ــ الرسمية ــ للمسئولين . أو فى عدم ادراكهم لطبيعة نوايا الطرف الآخر فى المفاوضات .

□ لقد اثبتت التجارب الديمقراطية بالعالم الثالث حقيقة هامة ان لنا ان نستمع اليها بعملية وموضوعية .. ان انهيار ديمقراطيات أو مايسمى بالديمقراطيات ــ بمعنى أكثر دقة ــ فى العالم الثالث كان أحد أهم اسبابه هو ماتعارف عليه فى الفكر السياسى « بأزمة المشاركة السياسية » أن هذه « الأزمة ــ الحقيقية » كانت المدخل الطبيعى لانهيار انظمة .. أو دخولها الى متاهات ماقبل الانهيار الكبير .. دخولا متنوع الدرجات والمستويات .. غير عاقى بداية لكنه عنيف وصريح ونياب ومتاهات تتفاعل فيها الأخطاء لتخلق فى النهاية نقاط وبشائر الازمة الاكبر التى يصعب الافلات السياسى .. أو العسكرى منها !!

ان المشاركة السياسية عملية تفاعل وتداخل لآراء رجل الخبرة السياسية .. مع رجل الشارع العفوى التلقائى .. مع رجل السلطة .. وصولا الى تحقيق الأمثل لأهداف وأمانى قومية عليا .. فأين نحن من هذا المفهوم ؟! وأين نحن من المفهوم الحقيقى للديمقراطية المرادف المنطقى للمشاركة السياسية ؟

● أن مياه النيل كجزئية هامة فى الاطار الكلى لأزماتنا تأتى لتتفرغ عمليا من « أزمة المشاركة السياسية » وتنتج عنها .. كيف ؟

● ان مصر تعيش « أزمة مشاركة سياسية » حقيقة لانقولها عفويا لكن الواقع بدلالاته يؤكدها .. وليست بحاجة الى تدليل ؟! .. ولاننا نعيش هذه الأزمة فطبيعي

أن يكون هناك تعمد مقصود الى تزييف الحقائق والتاريخ والوعى !! لقد ادرك حتى غير المهتمين أو المبالين بقضايانا ان الصراع العربى ـــ الاسرائيلى ليس مجرد صراع على حدود بل هو صراع وجود وبقاء .. صراع حضارى بمستوياته ودوائره ومشاكله الخالقة والناتجة .. وان أمتنا العربية التى نرتبط بها عضويا وتاريخيا وحضاريا تعانى كنتيجة لهذا الصراع وأيضا كسبب موصل اليه .. من مشاكل قاتلة مترابطة .. فمن تخلف اجتماعى واقتصادى يتطلب الاستغلال الأمثل لثروات أمتنا وامكانياتنا الاقتصادية... الى قيادات مهترئة تفتقد الارادة المستقلة فى صنع وخلق سياساتنا القومية حين تسمح بأن تصير مجرد أداة طيعة فى لعبة الصراع الكبرى بين القوتين العظميين الى وحدة عربية ولاتريد أن نحقق رغم حتميتها .. الى صراع حضارى مع غزوة صهيونية ... يؤدى بدرجة أو بأخرى الى استمرار حالة التمزق الاقليمى .. الذى يودى الى ماسبقه من مشاكل سابقة مكونة « نظرية الأوانى المستطرقة » ، التخلف يؤدى الى قيادات مهترئة .. والأخيرة تؤدى الى الوقوع بلا وعى ألعوبة فى أيدى الدول الكبرى .. التى تخشى وبعنف . وحدة هذه الشعوب .. تلك الوحدة التى تتحد وتحدد دينامية ومستقبل الصراع العربى الاسرائيلى .

ان النيل العظيم ليس ملك مصر وحدها لكنه ملك هذه الأمة العربية والأفريقية والأخيرة تتناقض مصالحها « أتوماتيكيا » مع مصالح اسرائيل فى القارة السوداء والنيل العظيم الذى تمتلكه أمتنا يصير بهذا أداة فعالة فى الصراع وليس أداة قاتلة لحق أحد الطرفين برفع المستوى الاقتصادى والحضارى للطرف الصهيونى الآخر .

● النيل العظيم بهذا المعنى يأتى ليصير بالأزمة التى تثار حول مياهه دليلا آخر على انعدام « التفاعلية السياسية » فلو وجدت المشاركة ولو تحققت بمفهومها الصحيح المتعارف عليه لكانت النصيحة السياسية بأننا فقراء .. وباننا فى أحوج مانكون لكل قطرة ماء من نيل مصر لهذه الصحراء الشاسعة التى تسبح فيها مصر .. قد لقت صدى .

لكن الازمة تتعدى كل هذا لتصير استهانة واضحة بمياه النيل وبشعب النيل .. وبرجال الرأى والخبرة على أرض النيل .. فازمة المشاركة السياسية تجمع .. وتشمل .. وتعم ولاتقف عند بعد واحد فأبعادها تتفرع وتتعدد !

● ان تحقيق مشاركة سياسية واعية يمثل مناعة ديمقراطية صلبة لأى نظام يبغى

البقاء .. أن فهم حركة التاريخ وتحليلها يؤكد انه يسير نحو الديمقراطية .. بأبعادها الاجتماعية والسياسية .. والوقوف امام عجلة التاريخ قد يفيد وقتيا .. لكنه لايجدى على المدى البعيد .. فهل ندرك هذه الحقائق ؟ وهل ندرك أن التقدم الحقيقى لاى بلد من البلاد ليس سوى عملية تتفاعل فيها الآراء الصحيحة بالواقع وقضاياه لخلق تصور أمثل للعمل ؟!

□□□

• النيل فى خطر .. ومصر أيضاً

كامل زهيري
الشعب — ١٦ سبتمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٣

إنه موضوع خطير يحتاج الى مناقشة صريحة ونزيهة ومن غير تهوين أو تهويل ليس سبقاً صحفياً .. ولاخصومة حزبية ولكنه حوار حول مصر ونيلها ومستقبلها

ليس موضوع تحويل مياه النيل الى القدس ، أو النقب سبقا صحفيا ، ولا خصومة حزبية . ولا جدلا أو اجتهادا . أنه موضوع خطير . وهو لايقل خطورة فى ظنى عن اتخاذ قرار حفر قناة السويس فى مصر ! .

وقد كان محمد على عاقلا وحكيما حين رفض فكرة حفر قناة السويس حين عرضها عليه وفد السان سيمونين الذى زار مصر عام ١٨٣٤ . وقال انه لايريد أن يوقع مصر بين انياب الدول الكبرى . بل وكان محمد على حصيفا أيضا حين رفض القرض الذى عرضه عليه آل روتشيلد بعد حملته على سوريا وفراغ الخزانة المصرية من المال لأنه كان يعرف مغزى هذا القرض ونهايته .

.. بينما كان سعيد باشا من اتعس الحمقى فى تاريخنا . وأصبحت حماقته نكبة على عهده والعهود التالية . وظللنا قرابة مائة عام ، ومصر للقناة بدلا من أن تكون القناة لمصر !

واليوم يحتاج موضوع مياه النيل الى مناقشة صريحة ونزيهة ، ومن غير تهوين أو تهويل ، أو حتى أن يأخذ النقاش شكل الجدل الصحفى أو النزاع الحزبى . فالأمر أكبر منا جميعا ، لأنه حوار حول مصر ونيلها ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة ، والمؤرخون — فى مصر — والمهندسون والقانونيون وخبراء الزراعة والرى والأمن الغذائى مدعوون جميعا ليدلوا بآرائهم فى أبعاد هذا الموضوع الخطير بل لست أبالغ إن له جوانب عسكرية فى المدى البعيد .

٢ — واذا كنت قد دفعت الى المطبعة بكتاب « النيل فى خطر » أو الاطماع الصهيونية فى مياه النيل من هرتزل الى بيجين « ١٩٠٣ — ١٩٨٠ » فكان هدفى الأول هو أن اثبت بوثائق لايمكن دحضها ان حركة الصهيونية تخطط منذ أيام اللورد كرومر وتيودور هرتزل والملكة فيكتوريا والخديو عباس حلمى وبطرس باشا غالى للحصول على مياه النيل ، وتحويلها الى سيناء للتوطن لمدة ٩٩٠ عاما ، بناء على مشروع عرضه هرتزل على كرومر ، ثم رفضه جارستن وكيل نظارة الانشغال على أسس فنية ، وهى الخوف على كميات مياه النيل بعد الانتهاء « عام ١٩٠٣ » من بناء خزان أسوان حتى تبقى المياه لحوض النهر للتوسع الزراعى وخاصة لتحويل مصر الى مزرعة لانكشير كما كانوا يقولون .

٣ — واذا كان الكشف عن هذه الوقائع القديمة والوثائق الخفية ، يكشف أيضا عن اغفال مؤرخينا وساستنا ، حتى عظمائهم ، وأكثرهم نزاهة ووطنية فى الاشارة للمشروع الصهيونى القديم المعروض عام ١٩٠٣ . فلا الرافعى ، ولا مذكرات محمد فريد ، أو عباس حلمى ، أو أية مذكرات نشرت حتى الآن اشارت الى مشروع تحويل مياه النيل عام ١٩٠٣ .

ورغم أن الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل كان يقظا الى حد الالتهاب والتوتر ، لمشكلة السودان ، والجيش ، والحدود الدولية لمصر ، وحادثة طابة ، ودنشواى ، ومشكلتى الجلاء والدستور وقانون المطبوعات ، الا أن الحزب وجرائده لم تلمس المشروع الصهيونى . ويرجع ذلك الى السرية المطلقة التى احاط بها هرتزل مشروعه « كما بينا ان هرتزل جعل اعضاء البعثة وهم زعماء الحركة الصهيونية فى النمسا وجنوب افريقيا ولندن وكبير الأطباء فى حيفا » يقسمون على عدم الافشاء بأى شيء أو الادلاء بأى حديث صحفى ، وطبيعى أن الانجليز أنفسهم لم يذيعوا شيئا عن المشروع ، حتى ان كتاب كرومر الشهير عن مصر ، وكتب ملنر ، وستورز ، وراسيل لم تشر من قريب،أو بعيد كذلك وطبيعى أن بطرس باشا غالى ناظر الخارجية حينذاك لم يفتح فمه !

والمقطوع به ان هذه السرية التى فرضها الاحتلال والصهيونية جعلت هذه الصفحة سرا مطبقا لم تتكشف فى حينها لاحد من الوطنيين .

٤ — وقد خصصت فى الكتاب ستة فصول ، منها خمسة للمشروع الصهيونى

القديم الذى كان يقوم به هرتزل الى تشمبرلين وسالسبورى فى لندن ، ثم عاد لتقديمه الى كرومر عام ١٩٠٣ ، ثم خصصت فصلا سادسا وأخيرا للمشروع الجديد الذى ظهر على صفحات الجرائد الاسرائيلية وعلى لسان المهندس اليشع كلى ، رئيس هيئة تاحال ، وهى هيئة تخطيط المياه فى اسرائيل ، منذ عام ١٩٧٤ .

وكان الهدف من الكتاب ــ اذن ــ هو كشف ابعاد المشروع الصهيونى القديم ، والمشروع الصهيونى الجديد ، وللتحذير من مخاطر الموافقة عليه ، لأسباب دولية ، ودستورية ، وأمنية ، مع الاشارة الى المؤلفات الأمريكية التى ظهرت منذ عام ١٩٣٨ حول تعمير النقب وتهجير اليهود اليها ، وأحياء الزراعة النبطية نسبة الى حضارة الانباط قبل الاسلام بمائتى عام ، وكانوا يزرعون سيناء شريط شرقى خليج العقبة ويمتد شمالا الى عاصمتهم البتراء « فى الأردن الآن » .

وأخطر هذه الكتب كتاب لودرميلك المهندس الأمريكى ، الذى استند اليه جونسون لتحويل مياه الأردن ، لأن لودرميلك صاحب نظرية اعادة تسكين اليهود فى فلسطين واعادة احياء الزراعة فى صحراء سيناء ، والنقب . بتحويل مياه الأردن ، والنيل . والحديث يطول عن كل ماكتبه الجاسوس لورنس عن صحراء سيناء أو كتبه جارفز ، حاكم سيناء البريطانى عن امكانيات الزراعة فى النقب وكل ذلك حديث تاريخى يطول . ولكن الأخطر والأهم هو الحديث عن مشاريع اسرائيل القائمة لتعمير النقب ، وحشدها بمزيد من الصهاينة الذين سوف يقدم أغلبهم من شرقى أوربا ، وهم على الغالب من غلاة الصهيونيين للاقامة على حدود مصر الدولية . ومن المؤسى أن نتقدم نحن بأيدينا مايضعفنا وبما يقوى اسرائيل فى العدد والكثافة السكانية .

ولقد كانت غاية الكتاب (النيل فى خطر) اثبات :

١ ــ ان هناك مشروعا قديما ، وأطماعا قديمة منذ عام ١٩٠٣ .
٢ ــ وهناك أيضا مشروع جديد ، ظهر عام ١٩٧٤ .

وحديثنا اذن عن أطماع اسرائيل فى مياه النيل ليس حديثا عن اشباح هائمة أو أوهام طارئة ، بل هى أطماع قديمة ترجمها الصهيونيون الى مشاريع مدروسة .

واذا كنا منذ عام تماما ، وعلى التحديد منذ سبتمبر ١٩٧٩ ، قد بدأنا الاشارة الى المشروع الصهيونى الجديد ، ثم بدأ الجدل حوله ، وظل الأمر يتأرجح مابين

التهوين الساذج أو تهويل جامح أو قلق يصل الى حد الهم ، ويرجع ذلك الى قلة المعلومات الرسمية ، ولم يكن يكفى الاعتماد على مانشرته مجلة أكتوبر (١٤ أكتوبر ١٩٧٩) عما سمته مشروع زمزم ، وحاولت أن تصبغ مشروع تحويل مياه النيل الى القدس عبر النقب بصبغة دينية ، وكأن الدين يسمح بالتنازل عن السيادة الوطنية واهداء اليهود شريان الحياة لشعب يعتمد منذ آلاف السنين على الرى من النهر ! ، ولم يعرف أحد من عامة الشعب ماذا حدث فى زيارة اريل شارون وزير الزراعة الاسرائيلى للقاهرة ، ولا عن زيارة وزير الزراعة الأمريكى (على الرغم من ادلائه بعد عودته بحديث فى الاذاعة الأمريكية لم ينشر فى مصر حول المشروعات المشتركة بين سيناء والنقب) ، ولا عن زيارة البارون أدمون روتشيلد ، ودور عائلة روتشيلد منذ أيام محمد على معروفة ، ودورهم فى استيراد عمال سودانيين لتجفيف مستنقعات فلسطين شمالى بحيرة طبرية عام ١٨٨١ قبل انشاء أول مستعمرة صهيونية معروف كذلك ، ناهيك عن الدور الخطير لآل روتشيلد أيام قناة السويس، فى عهد اسماعيل، ودورهم الأخطر فى اقامة اسرائيل ذاتها . ولكن كل هذه الزيارات واللقاءات الرسمية لم تستطع صحافتنا « القومية » ان تهتم سوى بنشر الصور الباسمة ، لهذه اللقاءات أو التعليقات الساذجة . كما لم يتقدم أحد من حضرات اعضاء مجلس الشعب لا بطلب احاطة ، ولا بسؤال ، ولعل بعضهم يعلم ، والمرارة فى فمه — انه لن يفوز بشىء من الحقيقة ، لأن أحد النواب هو الدكتور حلمى الحديدى أثناء مناقشة بيان وزير الدولة للشئون الخارجية الدكتور بطرس غالى ، قد وجه سؤالا صريحا عن تحويل مياه النيل لاسرائيل ، وكان ذلك برئاسة الدكتور فؤاد محيى الدين كرئيس لجنة للشئون الخارجية فى مجلس الشعب وقد اذيع بيان الوزير فى التليفزيون ، ثم قطع الارسال عن الاجابة حين جاء دور السؤال عن قضية مياه النيل ! وكان الموضوع لايتصل بقضية من أخطر قضايانا القومية .

واذا كانت الصحف « القومية » التى تشكو عادة من ازدحام الكتاب والصحفيين على صفحاتها ، قد فضلت الصمت التام ، وانضمت الى سياسة الاذاعة والتليفزيون التى ترسل سبعين ساعة أو أكثر فى اليوم الواحد وهى سياسة الحديث عن كل شىء عدا القضايا القومية الخطيرة ، فان بعض الأقلام التى دأبت أن تلقى فى روع القراء أنها قريبة أو مقربة من الدوائر الحكومية ، أخذت تتهم الأقلام التى أثارت موضوع تحويل مياه النيل الى اسرائيل بأنها أقلام مشككة . بل تطوع أحدهم

بتفسير خطة الرئيس السادات فى جريدة الأهرام ، وتطوع آخر فى جريدة الأخبار بنشر حديث لأحد السادة المحافظين ، وكان يعمل وكيلا أول لوزارة الرى ، لينزل جام غضبه على الذين يرجفون بأن ترعة السلام (ترعة العنانية سابقا) لها علاقة بتحويل مياه النيل الى النقب .

ولم يقل أحد أن ترعة السلام لها علاقة بتحويل مياه النيل الى النقب ، فالمشروع الصهيونى يحدد مسار القناة من الاسماعيلية الى العريش لتتجه الى رفح ، ثم تعبر الحدود المصرية لتتوزع لفرعين الى الشمال والنقب (وقد نشرت صورة لخريطة المشروع فى الكتاب) .

وياليت الأمر وصل الى هذا الحد . ولكن حديث السيد رئيس الوزراء السابق مصطفى خليل فى مجلة الحوادث اللبنانية ، والذى نشرته الجرائد اليومية ، كاد يقطع كل قول وشك ، لأنه كذب أى كلام عن المشروع ولم يعد هناك مجال لتصديق مجلة أكتوبر (١٩٧٩/١٢/١٦) ، وتبددت « الشكوك » التى أثارتها « الشعب » فى يناير ١٩٨٠ ، ولم يبق مجال للجدل الفقهى بين الدكتور محمد عصفور (جريدة الشعب ١٩٨٠/١/٢٢) والدكتور ممدوح توفيق حول دولية النهر ، وحقوق دولة المصب على النهر ولا الرأى الفقهى الذى أدلى به الدكتور وحيد رأفت ، كل ذلك كاد يقطعه رئيس الوزراء ، خاصة أنه أيضا رئيس وفد المفاوضات مع اسرائيل !

ولكن نص خطاب الرئيس السادات الى مناحم بيجين المنشور فى ٨٠/٨/١٣ كشف ان الذين يدعون القرب من الحكومة هم أبعد عن الحكومة من المعارضة ، لأنهم لايدافعون عن الحكومة ولايعرفون من قراراتها وأسرارها شيئا ، وهم يدافعون كما يتخليون ، لا كما يعرفون ، لأنهم لايعرفون شيئا . وكشف الخطاب كذلك أن الذين هاجموا الأقلام التى اعترضت على وعد اسرائيل بتحويل مياه النيل انما يهاجمون دون أن يكلفوا أنفسهم تقصى الحقائق ، لأنهم متطوعون « عمال على بطال » .

وقد كشف خطاب الرئيس السادات — أن عرض تحويل مياه النيل الى القدس عبر النقب انما يرجع الى محادثات أسوان « الفقرة ١٤ من الخطاب » ثم قال بيجين فى رده أيضا أن العرض تكرر فى العريش (مايو ١٩٧٩) .

وأمام هذه الخطابات الرسمية لم يعد هناك حاجة الى اجتهاد . فلا اجتهاد مع النص

الصريح الواضح .

واذا كان ثمة اختلاف بين الخطابات فهو ليس خلافا على عرض نقل مياه النيل الى النقب ، ولكن بيجين قال أنه يعتقد أن الرئيس السادات لم يذكر نقل الماء الى القدس . واقترح مياه النيل الى النقب .

وتشاء الصدف أيضا أن تنشر رسالة الرئيس السادات للملك الحسن ردا على خطابه ، وجاء فيه مايلى :

« وانطلاقا من هذا المفهوم فقد ذهبت الى أبعد المدى مع رئيس الوزراء الاسرائيلى فى اقتناعه بالتسليم بضرورة احترام حقوق العرب المسلمين فى القدس ، وبوجوب وقف النشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية وغزة والبدء بإزالة المستوطنات القائمة ، كحافز للجانب الاسرائيلى ، فقد عرضت عليه امداد اسرائيل بجزء من حصة مصر فى مياه النيل لاستخدامها فى اعادة تسكين المستوطنين فى منطقة النقب بعد اخلائهم عن المستوطنات القائمة فى الضفة الغربية وغزة وعلقت هذا الموضوع على شرط تعاون اسرائيل معنا فى حل مشكلة القدس والمستوطنات » .

وفى أحسن الفروض والاحتمالات – وهو ما نفضله – بأن تتخلى اسرائيل عن سياستها فى الضفة الغربية وغزة .

وحتى هذا التفسير يعنى :

١ ـــ ان عرض مياه النيل الى النقب له مقابل ، وهو ما أراد مناحم بيجين كما يبدو من رده المنشور ـــ أن يفصل بينه وبين التخلى عن القدس ، أو التخلى عن الضفة الغربية وغزة .

٢ ـــ ان مناحم بيجين لم يرفض العرض بمياه النيل ، ولكن يريد أن يفصل بينه وبين موضوع القدس .

ومعنى ذلك ـــ وياللهول ـــ انه يريد القدس ومياه النيل وعدم الجلاء عن كل الأراضى العربية ـــ بل واسكات وزير الخارجية المصرى عن الاتصال بالدول الأفريقية ، بل وعتاب مصر أنها صوتت فى الأمم المتحدة ضد اسرائيل ! (راجع خطاب بيجين) .

ونحن اذن مع كل الآراء التى أظهرت أننا لانستطيع ـــ قانونيا ـــ باعتبار نهر النيل نهراً دوليا : أن نتصرف فى مياه النيل بما يضر دول المنبع ، ومنها دول شقيقة مثل السودان ، ودول جمعتنا بها جيرة تاريخية ، وعلاقات تعاون مئات بل آلاف السنين .

ولانستطيع دستوريا كذلك ـــ وقد بين أساتذة القانون الدستورى من أساتذتنا ذلك بوضوح .

ولكننى هنا أستأذن أن أضيف أن القضية أكبر كثيرا من كل هذه الحجج لأنها أيضا تتصل بمستقبل العشرين عاما القادمة .

فنحن أمام :

١ ـــ عرض الرئيس السادات بتحويل مياه النيل الى النقب والقدس .

٢ ـــ مشروع اسرائيلى مدروس ومنشور منذ عام ١٩٧٤ .

٣ ـــ تكتيكات تفاوضية يلجأ اليها بيجين ، اذ أنه لايرفض المشروع « المادى » ، ويطالب الآن بالمشروع « الروحى » ، فهو يبدأ بالأصعب ، وهو موضوع القدس ، ويطرح الأسهل وهو موضوع مياه النيل .

ونحن أمام مخاطر عظمى ، أهمها الأمن الغذائى المصرى ، وأنا من المؤمنين بأن مصر لابد أن تنتقل من النهر الى البحر ، أى لابد من التوسع الزراعى بأقصى طاقة ، لتصل الى ١١ مليون فدان ، حين يصبح عددنا سنة ٢٠٠٠ هذا الرقم الرهيب ٦٧ مليون نسمة (أى ضعف عدد سكان الامبراطورية العثمانية من الاناضول الى تونس حتى اليمن جنوبا) .

واذا كان المتاح لنا الآن هو ٥٥ مليار متر مكعب ، سيزداد بعد تنفيذ قناة جونجلى ، المشروع المصرى السودانى عام ١٩٨٢ ، بضعة مليارات فان العجز سيبقى ٢٢ مليار متر مكعب أى أقل من نصف كمية المياه الحالية .

ومع كل الآمال التى نضعها فى التوسع شرقا وشمالا ، ومع المعجزات الهندسية التى يصنعها المهندس المصرى فى نفق أحمد حمدى ، أو السد العالى أو غزو الصحارى ، فان الحصة القصوى المخصصة لمصر ـــ طبقا لاتفاقيات دولية ـــ هى أقل كثيرا من حاجتنا الفعلية أمام زيادة السكان المؤكدة ؟

قائم على الأمن ، فنحن نبغى تطبيق القرار ٢٤٢ فى النهاية وجلاء القوات الاسرائيلية المعتدية عن كل الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واسرائيل لها تفسيرات وأهداف اتضحت تماما فى خطاب بيجين الأخير .

والكارثة أن مصر وكما كتبت من قبل أيضا ــ دفعت ثمن حروب أربعة ، ولازالت تدفع ثمنها حتى الآن ، ويراد لها أن تدفع ثمن السلام مقدما .

ومن أجل ذلك ، فالقضية ليست جدلا صحفيا ، ولانزاعا حزبيا . أنها قضية أخطر من أن يكون الحديث فيها تهوينا أو تهويلا . بل انها تحتاج الى حديث بالأرقام ، عن حاجاتنا البشرية والاقتصادية من الآن حتى عام ٢٠٠٠ بل لعلها تحتاج الى أن تغير اساسا نظرتنا الى السياسة والدبلوماسية ، ذلك أن الصراع حول الطاقة اذا كان محور صراع الثمانينات ، فان الصراع القادم الذى لن يقل عنه حدة ، هو الصراع حول المياه . وهو مانبهت اليه فى كتاب النيل فى خطر . وأعود اليه لأن مصر أيضا فى خطر ، ولن يغفر لنا التاريخ الصمت أو المحاسنة .

□□□

• قرار باطل لا يصححه الاستفتاء

د . حسين خلاف

الشعب — ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٤

تواترت الانباء فى الفترة الأخيرة عن عرض قدمه المسئولون فى اسرائيل خاص بتعمير النقب بمده بمياه النيل ، وذلك مقابل تفاهم يتم بين الطرفين بشأن القدس والمستوطنات .

— وليس شك أن نسلم جميعا بالصعوبات التى يلقاها الجانب المصرى فى مباحثات الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وأنا نرجو له النجاح فى هذه المباحثات ، احقاقا للحق العربى . ورغم ذلك ، فقد تملكنا جميعا ، على حد تعبير الأستاذ كامل زهيرى نقيب الصحفيين ذهول حين وردت انباء العرض المذكور ، حيث لايمكن قبوله من النواحى القانونية أو السياسية أو الاقتصادية .

فمن الناحية القانونية ، فان مياه النيل ، مثالها فى مثال غيرها من الأموال العامة ، تعتبر غير قابلة للتصرف فيها ، كما لايجوز تملكها بالتقادم ، ولايصح تعريضها للفناء أو التناقص ، ولايصح لأحد الادعاء بحقوق ارتفاق عليها . كذلك وعلى الأخص ، فمياه النيل جزء لايتجزأ من حياة كل مصرى ، حتى لتنتفى هذه الحياة بدونها . لذلك ترانا نتمسك بحقوقنا فى تلك المياه ، قدر تمسكنا بكل شبر من أرضنا ، حتى لو كان رمالا تذروها الرياح . ويتفرع على ذلك كل قانون أو قرار أو اجراء يستهدف الانتقاص من حقوقنا فى تلك المياه يعتبر باطلا بطلانا مطلقا ، وهو بطلان لايصححه أى اجراء آخر ، كأن يجرى الاستفتاء عليه ، فالاستفتاء ، ان جرى على مثلا قرار مد النقب بمياه النيل ، لايضفى على ذلك القرار صحة ليست منه . كذلك فليس يكفى فى تصحيح بطلان مثل هذا القرار ، بغرض صدوره ، ان يقال ان اسرائيل ستحصل على مياه النيل مقابل تنازلها عن ادعاءاتها بخصوص القدس والمستوطنات ، فالحقوق المتعلقة بالسيادة ، والحق فى مياه النيل بعض منها ، لايتم النزول عنها بتقديم

مقابل جل أو هان .

وعلى أية حال ، فان اسرائيل وان ابدت اعجابها بالشق الأول من العرض الخاص بمد النقب بمياه النيل ، فانها لم توافق على المقابل بخصوص القدس أو المستوطنات ، فهى تريد أن تحتفظ لنفسها بكلتا الحسنيين ، وان نخرج نحن من الصفقة صفر اليدين .

أما من الناحية السياسية ، فنلاحظ ، بالنسبة لعلاقاتنا السياسية مع الخارج ، أن توزيع مياه النيل يهم دولا أخرى غيرنا ، كما أنه يخضع لاحكام اتفاقات تمت فى هذا الخصوص بين تلك الدول ، وذلك منذ سنوات طويلة . وقد روعى فيها تحقيق العدالة فى توزيع المياه . وكان من اثرها الاستقرار فى العلاقات السياسية بين مصر والدول المذكورة ، من أجل ذلك فثمة خطر حقيقى أن تدعى اسرائيل ، بمناسبة وصول المياه الى النقب ، وجوب معاملتها كطرف فى تلك الاتفاقات ، وهو ما لاتطمئن اليه على الأقل بعض الدول المطلة على النيل .

كما يخشى اقحام اسرائيل نفسها فى هذا الميدان الى احلال الاضطراب محل الاستقرار فى العلاقات بين الدول المذكورة ، وفى ذلك مايعرض مصالحنا نحن لخطر أكيد ، خاصة فانه اذا تقررت لاسرائيل حصة فى مياه النيل ، فانها ستطالب أيضا فى أغلب الظن ، باعادة النظر فى الاتفاقات المذكورة لتتفق « مع الوضع الجديد » .

وعلى أية حال يلاحظ ان اسرائيل تعمد حاليا الى التهوين من شأن المياه التى يحتمل ، فى ظنهم ان ستحول الى النقب ، وذلك بمقولة أن هذا الماء كان يذهب هدرا الى البحر ، واسرائيل تتغافل بذلك عن الجهود الجبارة التى بذلتها وتبذلها مصر فى سبيل البحث ومحاولة الاستزادة عن طريق اقامة القناطر والسدود ، والافادة من مياه الصرف والمياه الجوفية ، مع اجرائها حاليا التجارب المتصلة لمعرفة مدى أمكانها الأخذ بطرق الرى عن طريق الرش والتنقيط الخ . ومن البدهى انها لاتستطيع ، حتى اذا رغبت فى ذلك ، فى القيام بكل هذه الأوجه من النشاط والمشروعات دفعة واحدة ، فثمة مقتضيات مالية وفنية واقتصادية من شأنها ادخال عنصر الزمن فى الموضوع . وهذه المقتضيات نخضع لها نحن كما يخضع لها غيرنا .

ولو اقتصر الحال على مجرد انتقاء أى نفع بالنسبة لنا من الانفاق المشار اليه لهان الأمر ، لكن هذا الاتفاق ، حسبما طالعتنا به الانباء فى الآونة الأخيرة ، يمكن ان

ينطوى على ضرر بالغ .

ويجرنا ذلك الى الكلام عن الناحية الاقتصادية .

فمن جهة ، فان حاجتنا الى الماء وهى قائمة حاليا كما هو معلوم ، ستتزايد بسرعة على مر السنين ، وذلك تحت تأثير تكاثر السكان والسعى الى رفع مستوى المعيشة ، وتزايد الحاجة الى الماء من أجل التصنيع وخلافه . وملايين الأفدنة من الأراضى الجديدة التى لابد لنا من أضافتها الى المساحة المزروعة الحالية ، والتى ننفق فى سبيلها الجهود والأموال الطائلة ، تحتاج فى أصلاحها واستزراعها الى مقادير طائلة من الماء ، ونحن فى سبيل التفاوض فى هذا الشأن مع الدول الأخرى ذات الشأن المطلة على النيل .

فاذن فكيف نعطى ونحن المحتاجين ؟ وكيف نضع بأيدينا حدا للتنمية فى بلادنا ؟

على أن الأمر لايقتصر على الماء فى حد ذاته ، فالمياه للنقب خطوة تتبعها خطوات ، ولابد أن نتبين وجه المنفعة التى تعود علينا من كل منها ، كما لابد لنا أن نتعرف الى النتائج السياسية وغيرها التى تترتب على تغيير خريطة المنطقة أن صح مايقال من تقرير تصيب فى مياه النيل لاسرائيل ، وأنا لنرجو أن يصرف المسئولون عندنا النظر عن هذا الاتجاه ، من بعيد تبين ضرره من أكثر من وجه .

□□□

• .. وتصبح النقب – أيضاً – هبة النيل !

عبد العظيم أبو العطا

الشعب — ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ — العدد ٧٤

ترددت كثيرا ، حين أردت أن أكتب فى موضوع مياه النيل واسرائيل ، وكان مصدر ترددى أنه أمر ثقيل جدا على النفس ان يقترن اسم اسرائيل فى مقال أو دراسة باسم ماء النيل ...

لقد تعودنا لعشرات السنين ، ان يقترن ماء النيل بمصر والسودان وبهضبة البحيرات الاستوائية ، والهضبة الحبشية ، حيث منابع النيل ومصادر مائه ...

وجاهد المهندسون المصريون منذ القرن الماضى ، لاكتشاف المنابع ، ثم لترويض النهر ، ثم لكشف اسراره ، ثم للسيطرة على موارده والتحكم فى ايراده ، جاهدوا وبذلوا من أجل نقطة الماء .. وكان الاحساس دائما ان نقطة الماء بالنسبة للمصريين هى مصدر الخير ، ومبعث الحياة ليس لجيل واحد ، ولكن لكل الأجيال ، وعندما تزايد السكان ، وضاق الوادى بأهله ، اشتدت الحاجة الى نقطة الماء ، وبدا الاحساس بندرتها ، بل بدأ الخوف من نضوبها ، وعجزها على الوفاء بالمقومات الأساسية لحياة شعب تعود ان يستمد منها الحياة ..

وعلى مدى أربعين عاما ، عكف المهندسون المصريون على دراسة كل الامكانيات المتاحة لهم لتنمية موارد النيل ، ولضمان استمرار الحياة فى واديه ..

وقالوا بضرورة انشاء مشروعات كبرى للرى فى الهضبة الاستوائية (فى أوغندا وزائير وتانزانيا وكينيا) وفى الهضبة الحبشية فى اثيوبيا وفى السودان الشقيق .

وأعدوا لهذه المشروعات دراسات أخذت من جهد وفكر الانسان المصرى شيئا ليس له مثيل فى أى مكان آخر فى العالم .

• ثم جاءت فكرة السد العالى ، فكانت الانقاذ العاجل لشعب مضر والسودان

بمشروع واحد يمكن لهم من زيادة المتاح من ماء النيل بنحو ٤٠٪ كل عام . ويحقق لهم رصيدا اضافيا يزيد الأرض المروية فى مصر بأكثر من ٣٠٪ ويزيد الأرض المروية فى السودان بأكثر من ٤٠٠٪ .

وكانت ثورة حقيقية فى تنظيم موارد النيل والتحكم فيها لصالح الشعبين ، ولكنها لم تكن آخر المطاف ...

● فان قدرا يماثل تماما ماحققته السد العالى ، يضيع الآن فى منطقة السدود بالسودان ويحتاج الى مشروعات تزيد فى حجمها وتكاليفها عن السد العالى ، ويستغرق تنفيذها عشرات السنين .

ولقد بدأنا فعلا فى عام ١٩٧٦ فى انشاء أول هذه المشروعات فى جنوب السودان بالتعاون بين البلدين الشقيقين .

ولن تحقق قناة جونجلى فائدتها النهائية ، دون انشاء المشروعات الأخرى فى زائير وأوغندا والتخزين فى بحيرة فيكتوريا حيث شواطىء كينيا وتنزانيا ، التى لابد ان ترضى بالتعويض عن اغراقها بماء التخزين ..

● ذلكم هو أمر مصر مع النيل .. جهاد ضرورى ومستمر من أجل توفير نقطة الماء والسيطرة عليها وأحكام توزيعها واعتماد اساسى فى مشروعاتها على التعاون والصداقة والوئام الكامل مع السودان ثم دول حوض النيل جميعا وبغير استثناء ليس من أجل المتاح الآن ولكن من أجل المطلوب منهم غدا ..

● لهذا لم أطرب أبدا ، حين سمعت تصريحات رسمية متعددة ، تقول أن أحدا لايستطيع أن يمنع مصر حقها فى ماء النيل ، والا فهى الحرب ...

هذا حق .. ولكن ...

● مصر ليست فى المتاح لها الآن ، انما مصر فى المطلوب لها غدا ، والمطلوب لها كثير ، وكله يرتبط بعلاقاتها بدول حوض النيل .

● ثم من قال أن مصر تملك مانستخدم الآن من ماء النيل ؟ مصر لها حق استغلال ماتستعمل الآن ، ولكن الملكية مشاع لكل دول حوض النيل . خصص حق استغلال لمصر ، وحق استغلال للسودان فى قدر معين ، أحكمته واقرته الاتفاقيات الدولية بين مصر والحبشة حينا ، وبين مصر وأوغندا حينا آخر ، وبين

مصر وانجلترا ، وبين مصر والسودان .. الخ .

● ووضع هذا شأنه لايجعل لأى طرف حق توزيع الماء لغير ما خصص له ، ولايجعل من حق مصر مثلا ، نقل ماء النيل الى اسرائيل .. ان مجرد طرح هذا التفكير غريب عن كل فكر ، وغريب عن كل تصور ممكن ...

● لو كان لدينا نقطة ماء زائدة ، فلنردها الى السودان ، ولديه عشرات الملايين من الأفدنة الصالحة للرى تترك عطشى لندرة الماء ... وهذا حق السودان .

لقد اتاحت اتفاقية عام ١٩٥٩ للسودان ١٨٫٥ مليار للرى لاتكفى لغير ٣٪ من المساحات القابلة للرى فى السودان .

وفى مصر ونحن لازلنا نعيش فى بحبحة السد العالى من المياه ، عمدنا الى استخدام نحو ٣ مليارات متر مكعب من مياه المصارف المالحة نسبيا فى الرى ، والى استخراج مياه جوفية من أعماق تناهز ١٠٠٠ بئر لتوفير مياه الرى فى الوادى الجديد ، وبتكاليف باهظة .

وهذا شأننا فى مصر ، فلا يستطيع أحد أن يقول أن لدينا الآن فضلة نسمح بها للغير ...

● وحتى اذا كان ذلك متاحا ، فهل علم السياسيون المصريون ، ان حاجة الشعب المصرى قبل نهاية هذا القرن تبلغ نحو ٢٠ مليار متر مكعب اضافية لانعرف كيف سندبرها وسيلجأ رجال الرى فى مصر الى اجراءات عنيفة ومشروعات متعددة ، لضمان ذلك . وان استطاعوا (واسمح لنفس بالشك فى امكانية ذلك ما لم ينصلح حالنا) فسوف يكون ذلك اعجازا آخر مثل اعجاز السد العالى .

● هل علم السياسيون فى مصر أن أمامنا تدبير ٢٠ مليار جديدة لاستصلاح ٤ ملايين فدان جديدة ، لكى نضمن فقط المستوى الحالى لنصيب المواطن المصرى من الأراضى الزراعية والذى لن يتجاوز ٤٠٠ لتر مسطح فى عام ٢٠٠٠ .. ؟!

وهل يجوز مع هذا كله ان نفكر فى ان نسخو على أحد بمائنا المقدس النادر من أجل تسويات سياسية .. ؟!

● ماذا يعنى ماء النيل فى النقب .. انه يعنى مولد اسرائيل اخرى جديدة تماما .

انه يعطى اسرائيل مساحة زراعية تناهز ٢٠ ضعفا للمساحة المنزرعة حاليا ويسمح

لاسرائيل بمضاعفة سكانها الحاليين ، والحصول على ٥٠٠ ألف فدان جديدة فى النقب .

وتولد اسرائيل الكبرى ...
وتجاوز مصر كثافة سكانية لم تحلم بها اسرائيل التى كانت مزعومة .. ؟!

وتصبح اسرائيل دولة نيلية ـــ لا قدر الله ؟ .
ويصبح لاسرائيل حق ارتفاق على مياه النيل والعياذ بالله ؟ ...
وتصبح النقب هبة النيل أيضا ؟! ولاحول ولا قوة إلا بالله .

ولكن لا مصر ولا السودان تملك أو تستطيع أن تحول مياه النيل خارج حوضه أى خارج وادى النيل أو خارج قارته أى خارج افريقيا ... ذلك أمر مقطوع به فنيا وقانونيا ..

وأى مجادلة فى ذلك هى اهدار لحقوق مصر وأضرار بمصالحها العليا ، وقضاء على حصيلة جهد الأجيال ومستقبل الأجيال ..

● فى ظل الاحتلال الانجليزى الغاشم ، لم يستطع الاستعمار الا أن يفرق بين صراعنا السياسى معه ، ومصالحنا المقدسة فى مياه النيل ، فكانت اتفاقية ١٩٢٩ . واتفاقية ١٩٥٠ . ولم تخضع أبدا مياه النيل للمساومات السياسية من أى نوع ولأى غرض .

كان ذلك حقا يحسه المستعمرون ويستشعرون قداسته لدى الفلاح المصرى ويعلمون أن جرائم القتل فى مصر معظمها يحدث من أجل الخلاف على اقتسام مياه الرى .

فان ذلك شرارة الخطر ، التى تمس أوتار كل مصرى ، وتحركها بالصخب أو الهدوء . فهل يفوت علينا مالم يفت على الاستعمار ؟!

● وفى مصر ونحن ننادى بترشيد مياه الرى ، بعد ان أسرفنا اسراف السفهاء فيها . من أجل توفير موارد جديدة سوف نضطر الى اعادة الانضباط الى الفلاح المصرى المستخدم للمياه والى المهندس المصرى الموزع للمياه ، والى أحكام مشروعاتنا

واعادة الكفاءة اليها والى ضبط التوزيع والسيطرة على سلامته ، والى تقنين حصص المياه .. الى غير ذلك من اجراءات سوف ترتبط فى ذهن الفلاحين المصريين بقسوة النظام ، وثقل الانضباط ...

فهل يمكن ان يواكب ذلك كله ، نقل الماء الى جار لايحمل له الفلاح المصرى من ذكرى سوى قتل الأخ والابن فى أربع حروب متتالية .

● لقد قال المهندس الاسرائيلى ليشع كلى مدير التخطيط فى مكتب طحال الهندسى ، ان اسرائيل تستطيع أن تدفع ثمنا للمياه المستوردة بقدر ماتعطيه من انتاج فى البلاد المصدرة لها .

والماء فى مصر لايباع بثمن ، حتى وان كان عائده فى اسرائيل خمسة أضعاف عائده فى مصر .

● لقد زرت كل الدول العربية فى الأشهر الأخيرة لدراسة مواردها المائية والأرضية ووضع برنامج للتنمية الزراعية لسد فجوة الغذاء العربى .

ووجدت ان الماء فى كل بلد عربى له من الندرة والقدسية مثل ماله فى مصر تماما .

● واسرائيل تسرق ماء الرى من الأردن ، وتسرق الماء من مزارع الفلسطينيين فى الأرض المحتلة وسوف تسرق ماء نهر الليطانى فى جنوب لبنان .

ولكنها مع مصر تريد أن تحصل عليه فى تسوية سياسية أو مساومة على الحقوق .

● ان عائد المتر المكعب من مياه الرى فى الأردن وبعض مناطق تونس نحو دولار واحد ولا ادرى ماهو فى اسرائيل .

ومعنى اعطاء ١٠٠٠ مليون متر مكعب لاسرائيل من مياه النيل ان نعطيها دخلا اضافيا يساوى ١٠٠٠ مليون دولار سنويا على الأقل .

● ان فى سيناء ٩٠٠ ألف فدان قابلة للاستصلاح على مياه النيل ويتراوح رفع المياه فيها بين ٣٠ ، ٦٠ مترا فوق سطح البحر .

ونستطيع ان نوطن فى سيناء ٤ أو ٥ ملايين مصرى على هذه الأرض ... فأين تكون الأولوية ــ التوطين فى سيناء أو التوطين فى النقب ...؟

● حين كنت وزيرا الرى والزراعة وضعت استراتيجية كاملة للتوسع فى مصر فى

٨ر٢ مليون فدان جديدة ، وكان منها المساحة المذكورة فى سيناء (٦٠٠ ألف فدان) شرق القناة ، وعلى امتداد الساحل الشمالى .. وكان منها نحو ٥٠٠ ألف فدان غربى القناة وكان من المشروعات اللازمة لامداد هذه المساحة بالمياه ، قناة تسمى العنانية (التى سميت الآن قناة السلام) تأخذ مياهها من امام سد فارسكور على فرع دمياط .

وتقع المساحات الأخرى فى شمال الدلتا ، وغرب الدلتا ، ومصر الوسطى ، ومصر العليا والوادى الجديد .

ونرى من ذلك أن مساحة التوسع الزراعى ، تتاخم الكثافة السكانية فى مصر وترتبط بايجاد المنطلق المطلوب للمجتمعات الجديدة . ولكن ذلك يرتبط أيضا بتوفر مصدر المياه فقد تم اختيار الأرض حيث يوجد أو يتوافر أو يمكن توصيل الماء ، وستبقى مساحات من الأرض المصرية الخصبة قاحلة لعدم امكانية الرى .

وهذا هو الحال بالنسبة لنا ، تحكمنا فى حركتنا الاستيطانية والزراعية نقطة الماء النادرة والغالية . فهل يمكن ان نفكر فى مد الغير ، حتى ولو لم يكن عدوا ، بهذا المصدر الطبيعى النفيس .

● ان الماء فى مصر هو أغلى المصادر الطبيعية جميعا وابقاها . سوف ينضب البترول فى كل مكان وقد تتدهور الأراضى الزراعية هنا أو هناك لسبب أو لآخر . ولكن نقطة الماء تبقى هى المصدر الوحيد الذى يهب الحياة والعيش والرخاء حين يستغل وحيث يتم توجيهه .

ان كل مشروعات الأمن الغذائى فى مصر وفى الدول العربية وفى العالم كله ، تعتمد فى المكان الأول على توفر المورد المائى .

● لقد علمنا من دراساتنا فى العالم العربى أن فى الامكان سد الفجوة الغذائية بمشروعات للتنمية الزراعية ، تعتمد كلها على مشروعات للرى وتدبير المياه وتتكلف نحو ٣٠ مليار دولار .

وان العجز فى الغذاء العربى سوف يكلف العالم العربى نحو ٢٥٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٠٠ .

● فهل يمكن أن ندعم اسرائيل بمثل هذه الثروة المائية الاضافية التى هى فى

تصورها تمثل ١٪ من ايراد النيل الطبيعى وهو أمر ضئيل بالنسبة لنا على حد قولهم ، ولكن ذلك بمقياس القائم فى الدول العربية يعتبر أمرا هائلا فان معظم الدول العربية لاتتاح لها المياه السطحية الا اقل من مليار .

● ان امامنا واجبا قوميا ، بتنوع همم الأجيال المخلصة لمجرد المحافظة على البقاء .

ــ فى استصلاح وزراعة ٤ ملايين فدان جديدة قبل عام ٢٠٠٠ .

ــ فى تنفيذ مشروعات كبرى للرى فى مصر وخارج الحدود تناهز تكاليفها ٢٠٠٠ مليون جنيه .

ــ فى تغيير نمط الزراعة واساليب الزراعة والرى فى ٦ ملايين فدان من أجل استقطاب الاسراف وسوء الاستغلال وتطوير الانتاج الزراعى الى معدلاته العالمية .

وسنبقى فى حالة فقر غذائى ما لم تنهض بهذه المشروعات الكبرى وسنبقى مستوردين للغذاء على هذا النحو الذى يتفاقم حجمه عاماً بعد آخر .

ومن الخطورة بمكان ان ندعم الزراعة فى بلد مجاور يضع كل استراتيجيته ومقومات بقائه على السيطرة الاقتصادية على جيرانه .

● ولو تطرق الى ذهن أى مصرى فى أى عهد أو فى أى زمان امكانية تصدير مياه النيل لكان ذلك أمرا ممكنا وميسورا للدول العربية المجاورة مثل ليبيا التى لاتوجد لديها أى موارد سطحية للمياه ومثل الأردن التى تقوم حياتها كليا على توفر ثلث مليار فقط من هذه المياه .

بل لقد سبق التفكير يوما ما الى مد السعودية بمياه الشرب عن طريق ملء بواخر البترول العائدة بعد تفريغ شحنتها فى خط سوميد ، عن طريق تقابل الفواقد فى ترعة السويس ، وشحن هذه البواخر عن طريق خط الانابيب بين السويس ورأس أوديب .

طرأت لى هذه الفكرة عندما كنت وزيرا للرى ورغم أنها فى تصورنا كان لها ما يبررها قوميا وانسانيا وتعاونا أخويا ، بل واقتصاديا ، الا ان الحرج الذى منع المضى فيها ، كان يرتبط ببعض الاعتبارات الكثيرة التى أشرت اليها فى سياق هذا المقال .

لقد كان هذا هو شأننا فى السعودية الشقيقة لنا والشقيقة السودان فهل يكون لنا شأن فى مد اسرائيل بقطرة واحدة من مائنا .

• من وجهة النظر الفنية وحدها ، ذكرت ماذكرت ، اما الناحية السياسية والقانونية والاقتصادية والآثار المترتبة على مجرد اطلاق فكرة مياه النيل لاسرائيل ، فلها حديث مع الآخرين قد تتسع له صفحات وصفحات .

وتبقى كلها من أجل مصر ورخاء مصر ، ومستقبل مصر ...

والله يهدى الى سواء السبيل .

□□□

• اطماع اسرائيل وأحلامها

ممتاز نصار

الشعب ــ ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ ــ العدد ٧٤

أوضحنا فى مقالنا السابق أن الصهيونية العالمية كانت ترنو الى مياه النيل فى تعمير مستوطناتها الأولى منذ سنة ١٩٠٣ وأوردنا المحاولات اليائسة التى أقدم عليها هرتزل فى هذا السبيل لدى المندوب السامى البريطانى ممثل الاحتلال المذكور اللورد كرومر والخديوى عباس وبطرس باشا غالى رئيس الوزراء وقد رفض الانجليز تحقيق حلم الصهيونية فى هذا الشأن ومازالت أطماع الصهيونية وأحلامها تتجه الى هذا الأمل وتحاول تحقيق أطماع الصهيونية .

وفيما يلى نكشف النقاب عن آراء الصهيونية ومفكريها فى هذا العصر ومنه يتضح ان الصهيونية مازالت ترنو الى هذا الأمل وتحاول تحقيقه ، وفيما يلى بيان عن آرائهم فى هذا الشأن حتى يدرك المصريون جميعا الأخطار المحدقة بهم فى استلاب مياه النيل شريان الحياة لهم فى حاضرهم وفى مستقبلهم وللماء فلسفة خاصة لدى الصهيونية العالمية وعقيدتها اذ أنه خير ذريعة تخطيط تصورى نهائى ــ للحدود الاسرائيلية « من النيل الى الفرات » ويمكن تفسير الزحف المتكرر الى سيناء بأنه محاولات متكررة للوصول الى النيل ، أية ذلك ماقاله مفكرهم ليفى مراف ــ حوتام ١٩٧٨/٩/٢٩ اذ قال مايأتى :

« من الممكن أن تتطور فى مجالات أخرى من القطاع الاقتصادى شبكة من العلاقات الاقتصادية – أكثر تعقيدا وتداخلا واستمراراً ، فى الزراعة معروف منذ الآن ان هناك مشاريع تنمية مصرية واسعة بالنسبة لمنحدرات الجبال فى سيناء ومناطق مشارف رفح ، ويمكن دمج هذه المنطقة فى مشاريع نقل كميات معينة من مياه النيل الى النقب مقابل دفع مبلغ من المال بالطبع وبالتالى تحويل منطقة شمالى سيناء والنقب الغربى الى مزارع خضراء كما فى أوربا ، وأن المياه المصرية مع الخبرة والمهارة الاسرائيلية فى هذه المجالات تستطيع أن تخلق المعجزات والامكانية الأخرى تمكن فى تصدير المهارة

الاسرائيلية ومعدات الرى التى تستطيع معا أن تقوم بالانقلاب المطلوب فى الزراعة المصرية المتمثل فى الانتقال من أسلوب الرى التقليدى الى الرى المراقب والمتطور .

وفى موضع آخر يذكر صاحب المقال كاشفا عن زاوية أخرى عن التفكير الاسرائيلى فيقول « ومع مرور الزمن وتحول الهدوء الى وضع دائم ومستمر يزداد اغراء الاستثمار فى المنطقة التى تمتلك طاقة عاملة قوية ورخيصة من جهة ، ومتطورة مدربة من جهة أخرى ، وهناك أيضا الخطر الكبير وهو أن يحدث التحويل فى القطاع الاقتصادى الاسرائيلى الى مشارف رفح ويصبح قطاعا مؤلفا من أفندية يهود وأموال امريكية وعمل مصرى رخيص .. » .

ومما يؤكد قيام هذه الأمانى فى ذهن الصهيونية أن اسرائيل تحاول جاهدة أن تحصل على مياه النيل لرى النقب وأن تحصل على العمالة المصرية الرخيصة فى تعمير النقب حتى يستوعب ملايين عدة من اليهود فى هذه البقعة وتنمو اسرائيل وتحقق احلامها ، وفى هذا المعنى كتبت صحيفة معاريف الاسرائيلية مقالا ليوفال اليتور يكشف عن هذه الاحلام الوردية والأمانى الاسرائيلية ١٩٧٧/١٢/٣٠ .

واننا نهيب بالمصريين جميعا ان يطلبوا من الحكومة العدول عن عرض مياه النيل على اسرائيل لرى النقب لدفع الأخطار الجسيمة التى تصيب بلادنا فى الحال وفى لمستقبل واننا على يقين بأن اسرائيل مهما حاولت فلن تصل الى نقطة ماء من مياه النيل لأن اراضى مصر الصحراوية أولى من صحراء النقب بالتعمير .

« ربنا لاتزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة أنك أنت الوهاب » .

صدق الله العظيم

□□□

• متناقضات غريبة

د . محمد حلمي مراد

الشعب — ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ — العدد ٧٤

أن المتابع للتصريحات الرسمية والقرارات الحكومية تنتابه الدهشة من التناقضات الغريبة التى تنطوى عليها بحيث يكاد يصاب بالدوار وفقد توازنه المنطقى .. بل تصل الأمور فى بعض الأحيان الى درجة اللا معقول اذ نجد فى نفس البيان أو الكلمة : الشيء ونقيضه !!

وارتفاعا بالمسئولية فوق شبهة التخبط ، لانجد تعليلا لهذه الظاهرة سوى محاولة الوصول الى أهداف مرسومة قد تغيب عنا باتخاذ وسائل وأساليب تبدو لنا غير منطقية مثال ذلك اثارة مشكلة فى غير دورها بغية صرف الأنظار عن قضية قادمة أو مطروحة ، أو خلق أجهزة مكلفة للخزانة العامة كمجلس الشورى الى جانب مجلس الشعب بلا اختصاصات ملزمة تبرر هذه النفقات الطائلة لمجرد ايجاد وريث للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى بعد الغائه للاشراف على الصحف المسماة بالقومية بدلاً من تحويلها الى منشآت شعبية يتملكها المواطنون لتكون هذه الصحف بعيدة عن سيطرة الحكومة أو الحزب الحاكم .

بل أحيانا يقصد هذا التضارب فى التصريحات بل ويكلف أكثر من شخص بأداء نفس المهمة أو يعهد لأكثر من جهة بالرد والبيان عما يثور من تساؤلات حتى يجد كل طرف أو ذى شأن مايرضيه فى تصريح أحد هؤلاء الأشخاص أو تلك الجهات .. فأحيانا نجد حديثا لوزير الخارجية يخالف تصريحا لوزير الدولة للشئون الخارجية ثم بيانا فى اتجاه آخر لرئيس الدولة أو رئيس الحكومة !! ... ولكل أن يختار لنفسه مايحلو منها .

ولعل أبرز وأخطر موضوع تجلت فيه هذه الظاهرة هو توصيل مياه النيل — شريان الحياة فى مصر — الى اسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء ليروى صحراء النقب

لتصبح صالحة لتوطين الألوف المؤلفة من اليهود المهجرين من شتى انحاء العالم .

فبينما يعلن الاسرائيليون ذلك عقب زيارة الرئيس السادات لحيفا وتنشر مجلة أكتوبر الصادرة فى ١٩٧٩/١٢/١٦ أن الرئيس السادات أمر بعمل دراسة كاملة عن توصيل مياه النيل الى القدس عندما اعطى اشارة البدء فى حفر ترعة السلام (المتجهة من غرب فارسكور تحت قناة السويس الى سيناء) لتكون مياه النيل هى « زمزم الجديدة » يرتوى منها المؤمنون بالأديان السماوية الثلاثة ثم يكرر عرضه لنفس المشروع فى حديثه للأذاعة والتليفزيون مع السيدة همت مصطفى فى يوم ميلاده الماضى الموافق ١٩٧٩/١٢/٢٥ ... يقف الدكتور مصطفى خليل رئيس الحكومة وقتئذ ويعلن أمام مجلس الشعب بجلسة ١٩٨٠/١/١٧ لينفى هذا المشروع ويعلن أن « مياه النيل لن تروى الا الأرض المصرية » ثم يعطى حديثا لمجلة الحوادث اللبنانية تنشره الصحف المسماة بالقومية ويذكر فيه علمه وعلم الرئيس بكل مخاطر واضرار هذا المشروع ، فيقول مانصه :

« نحن نعلم جيدا أن هناك اتفاقيات للتصرف فى مياه النيل بيننا وبين الدول الواقعة فى حوضه ، ونعلم أيضا أن التوسع الزراعى فى مصر له متطلبات بالنسبة للمياه ، ونعلم أيضا أن زيادة عدد السكان فى مصر تجعلنا بحاجة لكل قطرة ماء فى النهر ، كذلك نعلم أن مياه النيل لو ذهبت الى اسرائيل فسوف يشكل ذلك خرقا لاتفاقيات دولية لايمكن التهرب منها ... كل هذه الحقائق تعرفها ، ويعرفها الرئيس ... وهو عندما يتكلم للرأى العام ويقول أنا مستعد أعمل كذا ، فهذا يعنى اظهار النية الحسنة ولايعنى ان هناك مشروعا قد وضع وأخذ طريقه الى التنفيذ » .

ولكن الدكتور مصطفى خليل اغفل ان الرئيس السادات أعطى أوامره — وفقا لما نشرته مجلة أكتوبر ذات الصلة الوثيقة بالرئيس — لوضع الدراسات التنفيذية لتوصيل مياه النيل الى القدس ... ثم كشف الرئيس السادات فى الرسائل المتبادلة بينه وبين مناحم بيجين رئيس الحكومة الاسرائيلية أن موضوع توصيل مياه النيل لاسرائيل لم يكن مجرد كلام موجه للرأى العام كما يزعم الدكتور مصطفى خليل ولكنه كان عرضا رسميا من الجانب المصرى فى المفاوضات وان هذا العرض لازال قائما ... كما أوضح الرئيس السادات فى رسالته الى الحسن الثانى ملك المغرب أنه لم ينفرد باتخاذ القرار بتقديم هذا العرض ولكن شاركه فيه رئيس الحكومة ووفد المفاوضات أى الدكتور

مصطفى خليل حيث كان يرأس الوزارة ويتولى منصب وزير الخارجية ويرأس الوفد المصرى لمفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين مع اسرائيل !!

وقد طالبنا فى مقال سابق بوجوب محاكمة الدكتور مصطفى خليل عن بيانه المنافى للواقع امام مجلس الشعب عن مياه النيل طبقا للمادة ١٦٠ من الدستور التى لاتعفيه من المسئولية رغم تركه الوزارة ، ونحن فى انتظار عودة مجلس الشعب من اجازته لنرى كيف يحرص على الا يدلى أمامه رئيس الحكومة أو أحد أعضائها ببيان مناف للحقيقة مع علمه بذلك حتى تصبح سابقة خطيرة فى تاريخ الحياة البرلمانية عندنا !!

ولم نسمع ردا على هذا الاتهام من الدكتور مصطفى خليل على خلاف عادته بالرغم من انه لازال متصلا بالمفاوضات الدائرة مع اسرائيل بصفته نائب رئيس الحزب الوطنى الديموقراطى للشئون الخارجية ، ولازال ممثلا للحكومة المصرية ولكن فى موقع خلاف الوزارة وهو المصرف العربى الدولى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر فى اليوم التالى لتركة الوزارة ونشر فى نفس عدد الجريدة الرسمية المنشور به قرار تشكيل الوزارة الجديدة (العدد ٢٠ تابع فى ١٥ مايو ١٩٨٠) وأصبح رئيسا لمجلس ادارة هذا المصرف وهو نفس المصرف الذى كان يعمل فيه قبل توليه رئاسة الحكومة .

وهذا التعيين فى المصرف العربى الدولى باطل قانونا لمخالفته للمادة ٢٨ من قانون مجلس الشعب اذ لايجوز ان يعين الدكتور مصطفى خليل وهو عضو بمجلس الشعب عن دائرة قصر النيل ممثلا للحكومة فى هذا المصرف المعتبر شركة دولية تسهم فيها الحكومة أثناء مدة عضويته ... ولذا فاننا نطالب الدكتور مصطفى خليل بتصحيح وضعه أما بالاستقالة من رئاسة مجلس ادارة المصرف العربى الدولى وهو ما لايتصور لضخامة راتب هذا المنصب وملحقاته أو بالاستقالة من عضوية مجلس الشعب على أن يعاد تعيينه بقرار جمهورى جديد اذ أن القرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ قد شابه البطلان لمخالفته القانون وقت صدوره .

واذا كان رأى القوى الوطنية السياسية على اختلاف اتجاهاتها قد عبرت عن رفضها لفكرة توصيل مياه النيل الى اسرائيل ، وأبانت جريدة الشعب بما نشرته من وجهات نظر أقطاب متخصصين فى كافة فروع العلم المتصلة بالموضوع من النواحى الفنية والدولية والسياسية والدستورية عن محاذير ومساوىء هذا المشروع ، فاننا نناشد

الرئيس أنور السادات أن يعلن عدوله عن هذا العرض من جانبه خاصة اذا اخذنا في اعتبارنا الأمرين الاتيين :

١ ـــ أنه ليس من حق رئيس الدولة أو أى مؤسسة من المؤسسات الدستورية أو حتى هذا الجيل من شعب مصر أن يتصرف فى النيل باعتباره شريان الحياة فى مصر ، وملكا لشعب مصر على تعاقب الأجيال فى الماضى والحاضر والمستقبل ، ويعتبر مثل هذا التصرف معدوما دستوريا وغير قابل للاجازة بقانون أو استفتاء .

واذا كان الأخ الدكتور محمد عصفور يرى أنه لامحل لسحب هذا العرض لانعدامه دستوريا فاننى حريص على أغلاق هذا الباب منذ البداية حتى لا نجاهد مستقبلا للخلاص من أمر واقع مخالف لكل شرع ودستور ، أو فى أقل القليل حتى لانعطى الطرف الآخر فرصة يتوسلون بها للافادة من عرض باطل صدر فى يوم من الأيام .

٢ ـــ ان مناحم بيجين رئيس حكومة اسرائيل نفسه رفض هذا العرض ولم يقبل ربطه بحل مشكلة القدس أو المستوطنات كما سبق أن ذكرنا .

واذا كان الرئيس السادات يتحدث دوما عن أهمية المعارضة ، وعن نظام تعدد الأحزاب ، ويشيد بالديمقراطية ، فانه لايكفى ان تعبر المعارضة والأحزاب غير الحاكمة عن عدم قبولها لهذا العرض الباطل دستوريا ووطنيا وكأنها تصيح فى فضاء لايعيرها أهمية ولايحفل بالرد عليها ، وهو الذى يجمع حاليا بين عدة صفات تقتضيه كل صفة منها ان يحسن الاستماع اليها ، وان يفد من موقفها للعدول عن عرضه ، وان يتقبل منها المشورة والنصيحة بصبدر رحب : فهو رئيس للدولة ، ورئيس للحكومة [مع اعتراضنا على الجمع بين هاتين الرئاستين لمخالفتها للدستور] ، ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى صاحب الأغلبية الساحقة داخل مجلس الشعب .

هذا والا وقع التناقض بين مايطالب به الرئيس السادات من ضرورة توحيد المواقف فى الأمور القومية ، ومن وجوب الحرص على توافر مقومات الديمقراطية السليمة ، وبين هذا الموقف القائم على تجاهل الأحزاب المعارضة والرأى الآخر .

□□□

● ندوة نقابة المحامين :

نكبة مصر بعد فلسطين

الشعب ـ ٢١ اكتوبر ١٩٨٠

عقدت نقابة المحامين ندوتها الثانية بمقر النقابة عن مدمياه النيل الى اسرائيل وقد تحدث فى الندوة كامل زهيرى نقيب الصحفيين ود.نعمات فؤاد ود.محمد عصفور وأحمد الخواجه نقيب المحامين وحضر الندوة أكثر من ٧٠٠ مستمع .

قال د.محمد عصفور : ان مشروع توصيل المياه لاسرائيل صورة صارخة للخروج عن الدستور . فالمفروض أن التصرف فى جزء من الوطن يخرج اطلاقا عن أى سلطة دستورية أو السلطات مجتمعة وليس من حق الشعب كله أن يتصرف فى جزء من الوطن .

ـ **ومن الناحية الدولية** : لايجوز لمصر أن تتصرف فى مياه النيل وهى مرتبطة بمعاهدات مع دول حوض النيل .

ـ **ومن الناحية الدستورية** : فان أحدا لايملك أن يتصرف فى مال عام .

ـ **ومن الناحية القومية** : لايجوز ان نفرط فى مياه النيل ونحن نشكو من قلتها اننا بذلك نعطى اسرائيل الحق فى شىء لاتملكه ولانملكه نحن . ثم نجعل منه نقطة نزاع فى المستقبل .

ـ اننا سنزيد من قوة اسرائيل العسكرية نتيجة توصيل مياه النيل الى النقب . بالاضافة الى أن اسرائيل سوف تصبح دولة زراعية من الطراز الأول .

وقالت د.نعمات فؤاد : ان مد مياه النيل لاسرائيل انما هو نكبة مصر بعد فلسطين وهو أمر لايملكه أحد حاكما أو محكوما . لأن هذا النهر مال عام لهذه الأمة .

ـ سوف تزرع اسرائيل ٦ مليون فدان فى صحراء النقب اذا تم توصيل المياه لها .

ـ ان اسرائيل تعانى حاليا من مشكلة المياه . فنسارع نحن لحل مشكلتها على حساب مصر .

ــ ان هذا المشروع الذى تبنته اسرائيل قبل ظهورها رفضه كرومر والخديو عباس الثانى فهل نوافق عليه الآن .

ــ هل نمزق اتفاقية مياه النيل الدولية مع دول حوض النيل .

ــ لقد تكرر فى الخطب الرسمية أخيرا بأن النيل يلقى فى البحر ٦ مليار متر مكعب وهذا خطأ علمى لا أساس له من الصحة بعد السد العالى . ولكن الذى ستأخذه اسرائيل من مياه هو من حصة مصر . ويقدر الخبراء الزراعيون بأن مد المياه الى صحراءا لنقب سوف يساعد اسرائيل على زرع ٦ مليون فدان أى نفس نسبة المساحة المزروعة فى مصر عام ١٩٥٣ والتى نقصت الآن بسبب امتداد العمران الى الأراضى الزراعية . هل هو وادى النيل أم وادى اسرائيل .

● اننى أطالب النقابات وخاصة نقابة المهندسين أن تعلن رفضها مد مواسير الماء لاسرائيل كما أطالب الجامعات على اختلافها باعلان رفضها .

كما أطالب بادانة المنافقين على اختلاف أشكالهم وتسجيل أقوالهم وأفعالهم حتى يحق أن يحتقرهم الشعب ويحاسبهم .

وقال كامل زهيرى نقيب الصحفيين : اننى منذ عام قدمت كتابى « النيل فى خطر » وقلت أن مصر بدون النيل قاحلة وأنها تعيش على النهر فقط وقد رأيت بعض الأقلام تشكك بأن المشروع وهمى . وقال أحدهم فى جريدة سيارة أن مشروع مد اسرائيل لمياه النيل مجرد « ورقة تفاوضية » .

ــ أن تعمير النقب معناه أن اسرائيل تعمر جزءا من أرضها والزيادة السكانية قد تصل من ٣ الى ٥ ملايين ومخاطر هذه الزيادة ليست فقط فى قلب التوازن السياسى فى المنطقة بل هناك مخاطر عسكرية كبيرة لأن الجيش الاسرائيلى يعتمد على التعبئة العامة وقت الحرب . ولو اتحنا لاسرائيل الزيادة فاننا نمنحها فرصة تحويل جيشها الى جيش نظامى .

ــ ان المشروع هدف قديم لاسرائيل قبل انشائها . حينما رفضه كرومر وبطرس غالى عام ١٩٠٣ . ولكن رفض هذا المشروع وفشله لم يجعل الصهيونية تيأس .

ــ أين نحن من سعد زغلول وقد كان انذار « اللورد اللنبى » اليه يحمل سبعة مطالب الطلب السادس يتصل بمياه النيل ويطالب بأن يكون للسودان الحق فى انشاء

كل ماتريده من مشروعات . فاذا بسعد زغلول يرفض الأنذار ويتمسك بحقوق مصر فى مياه النيل .

— ان هذه المخاطر أكبر وأخطر من بيع هضبة الأهرام لبعض المستثمرين . فهو خطر يهدد مستقبل أمن مصر .

واختتم أحمد الخواجه نقيب المحامين الندوة قائلا :

ان القضية من الناحية القانونية واضحة وتؤكد أن نهر النيل ليس نهرا اقليميا أو قوميا ولكنه نهر دولى يحكم تنظيمه بين الدول معاهدات .

ولكن القضية ليست قانونية بل أعم من ذلك .. هى قضية الحرية .

□□□

• عتاب ثان للمعارضة

فتحي رضوان

الشعب ــ ٢١ اكتوبر ١٩٨٠ ــ العدد ٧٨

من واجب المعارضة بدون رغبة منى فى التوجيه أو التعليم فالمعارضة فى بلادنا اكبر من أن نحتاج الى شيء من ذلك من شخص مثلى يعرف قدرها ولكن المعارضة لاتكمل الا اذا استمعت الى معارضة الآخرين لها لتضرب مثلا فى احترام المعارضين والبحث عن آرائهم .

وها أنذا أتداول مع أخوانى المعارضين بصوت عال . وفى علانية كاملة فأدعوهم الى عدم التحول بأسباب المعارضة . الى أقل من مستواها . فمثلا أنا لا أحب أن أقيم معارضتى للتبرع بماء النيل . لاعداء الوطن من أول التاريخ والى عهد لايدرى أحد نهايته . باعتبار أن ماء النيل مال عام والمال العام لايجوز للدولة أن تتصرف فيه بأى وجه من وجوه التصرف .

ذلك لأن المانع عندى من مثل مجرد التفكير فى هذا التبرع الغريب . أن اسرائيل ليست دولة صديقة . ولا دولة محايدة . حتى اعاونها بأغلى وأعز ماتملك مصر . هو ماء نيلها . شريان حياتها . ومصدر وجودها . وسر بقائها وثرائها . على طول الحقب والعصور . فلو تصورنا ان الأرض تفجرت ينابيع ماء . فأغنتنا عن ماء النيل . وأصبحنا لانعرف كيف نتصرف فيه . فليس من الجائز ان نعطى منه قطره لاسرائيل . التى جاهدنا سنوات بعد سنوات . لنجليها عن الأرض التى اغتصبتها من أرضنا نحن والتى تسمى فلسطين . عتبة دارنا .. والمدخل الى بلادنا .. وخط الدفاع الأول عن وطننا .. حتي لو سلمنا جدلا . ان اسرائيل تابت وأنابت وغير الله خلق أهلها . وأصلح من لزم طباعهم وحرصوا على صلح حقيقى . وصادق فان الأمم لا تنسى خلافاتها مع الآخرين . بمجرد صلح يكتب على ورقة . فالأمم الكبيرة . تتئد طويلا .. فى تقدير ما يجرى بينها وبين غيرها من محالفات ومعاهدات واتفاقات . والتاريخ

الحديث يحدثنا عن صلح أبرم بين فرنسا والمانيا حتى بدا للناس المتعجلين . انهما باتا حليفتين صديقتين .. وأن السلام ساد فعلا . بدليل توالى مواثيق السلام فى أوروبا والشرق الأقصى . ولم تلبث الحرب أن اندلعت من جديد كحريق هائل . التهم كل مواثيق الصلح . ومعاهدات السلام .. وقد تكرر هذا بين روسيا وتركيا . وفى كل مكان آخر .. فمن غير المعقول أن نتصور أن احقاد بنى اسرائيل سينزعها اتفاق كامب ديفيد حتى ولو وصل الى غايته . واتيح للفلسطينيين أن يقيموا لأنفسهم دولة مستقلة . ولو عدلت اسرائيل عن سياسة العدوان . والاستيطان . وانكار حق العرب فى القدس جميعا .. فاذا كان شىء من هذا كله لم يتحقق . واذا كنا نذهب الى مفاوضات الصلح مضطرين مرغمين . لأن صديق الحكومة — كارتر . يضغط علينا أدبيا . وماديا أن يحفظ ماء وجهه . ولانكشفه فى الانتخابات . وأن سقوطه يضرنا . لأن — ريجان — أشد ميلا لاسرائيل . وأكثر خضوعا للعناصر المحافظة فى بلاده . وقد استجبنا لهذا الضغط بعد غضبه مصرية : أوهمت أن مصر . رفضت حقا وصدقا . المشاركة شىء بمن يسن حد سيف . ويرهفه ويصقله . ويقدمه هدية لعدوه الذى لايجد سلاحا ..

هذا هو الاعتراض على التفريط فى ماء النيل قل أو كبر : أحتجنا اليه أو استغنينا عنه . جاز لنا أن نتصرف فيه أو استحال .

فقد آن أن نعالج شئون الحرب برجولة وصلابة وأن نعمل للحرب وكأنها ستقع غدا . وللسلام فإنه لن يتحقق قبل يوم القيامة . فان حدث العكس فحبا وكرامة . وان تحققت مقتضيات التوجس والاحتياط . عشنا بين الدول كراما . واحترمنا العدو والصديق .

كذلك لايسرنى كثيرا ان نناقش موضوع مجلس الشورى ، من ناحية عدم نزاهه الانتخابات التى جرت تمهيدا لعقده . فكأننا لم نتعظ من جميع الانتخابات والاستفتاءات ، التى لم تعرف قط النزاهة ولا الاستقامة . وكأننا فوجئنا بما جرى فى انتخابات مجلس الشورى . مع أن القوانين الانتخابية التى وضعت خصيصا له ، عبرت بجلاء وصراحة . ان هذا مجلس الحكومة ، وأنه محرم على غير انصارها واتباعها . ولا بأس عندى من ذلك فقد جرده قانون انشائه من كل ما يجعله عنصرا مؤثرا فى السياسة . والواجب ان نرفض انشاء هذه المجالس حتى ما انقطعت صلته بالسياسة

بطريق مباشر فقد أصبحت هذه المجالس ، بمكافآت اعضائها ، والموظفين الملحقين بأماناتها ، والمبانى التى تشغلها . والأوراق والأحبار ، وبدل الانتقال المصروف لهؤلاء الأعضاء الذين يعاونوهم على اختلاف وظائفهم . وتباين مرتباتهم .. أصبحت هذه المجالس ابتداء بالمجالس المتخصصة وانتهاء بمجلس الشورى اعباء على ميزانيتنا المنهكة المتعبة . التى ترجو اما ، ان تخرج من بغد المرض ، الى دور النقاهة بسياسة تقشف غاية فى الشدة لفترة غير قصيرة . يضرب فيها الرؤساء المثل فى كل مايفعل بحياتهم العامة والخاصة . فى المظهر والجوهر ، والملبس والمآكل . والمناسبات التى يخرجون فيها للجمهور . والمناسبات التى يجمعون فيها الناس ليسمعوا ويتثقفوا فى السياسة المحلية والخارجية ثم يصفون جلوسًا ووقوفا . فنسجل لهم الأشرطة . وتعرض على الناس .

أما ان تقرر ان الموتى قد اشتركوا فى الانتخابات العامة وان نزلاء المستشفيات . قد نافسوا زملاءهم فى الاستمتاع بهذا الشرف . فهذا ليس فيه شيء جديد . ولا أحسب أنه يطرف القراء أو يدهشهم ..

فان الموتى فى بلادنا منذ أول الحياة النيابية الحديثة فيها ، هم أهم الناخبين وأحرصهم على الادلاء بأصواتهم . ولعل موتانا معذورون فى ابداء هذا النشاط المحمود ، فقد الفنا الا نحرص على تجشم متاعب الانتخابات ، وحضور الجمعيات العمومية حتى فى النوادى والنقابات ، وأما نزلاء المستشفيات بما فيها مستشفيات الأمراض العقلية فانهم بدورهم معذورون ، فان البقاء الطويل داخل دور العلاج يمل ويبعث على السأم ، والحركة الانتخابية تجدد الهمة وتدخل الأمن الى القلوب ..

ومادمنا قد عرفنا هذه الحقائق . وأصبحت ألف باء حياتنا ، فلا يجوز لنا أن نعود الى عرضها ، ولو كان العرض بأسلوب ممتع ، وطريقة أكثر متعة تنتزع من نفوسنا المتعبة ضحكة أو ابتسامة ..

اننا نمنح لبعض المنشآت ، فوق حجمها ، ونثقل بها الناس وهى لا تسمن ولا تشبع من جوع ..

□□□

• النيل هو مصر

د . نعمات احمد فؤاد

الشعب ـــ ٢١ أكتوبر ١٩٨٠ ـــ العدد ٧٨

تحميل اسرائيل على ماء النيل . من الذى يستطيع ان يفرضه على الشعب المصرى رغم أنفه ؟ .. قوى الأرض جميعا لن تستطيع ...

ولكن أهكذا يكون تقرير مصير أمة بكل أجيالها ... ؟

وتطرح جامعة الاسكندرية عشرة أسئلة حائرة .. ومن العجيب أن الانسان المصرى الأشد حيرة . لم يجد بينها ، سؤالا واحدا عن الطامة الكبرى ، أى رى النقب من ماء النيل !!

٢٩/٣٠ [تسعة وعشرون على ثلاثين] من مساحة مصر ، صحراء ، لابد أن نخرج اليها بعد أن ضاق الوادى ، ثم نزرع النقب لاسرائيل ؟!!

ومع هذا نمر بالموضوع كراما فى صمت !

الصحافة القومية لاتحرك ساكنا فى أكبر قضية قومية .

الجامعة المصرية لاتسأل كأن شيئا يزلزل الأرض تحت أقدامنا لم يحدث .

المانشيتات تبدىء وتعيد فى اللحم لامتصاص الاهتمام والطاقة معا .

كان الانسان المصرى ، معدة ، فحسب .

هوان وامتهان .

ولكن اسرائيل لاتتكلم فى اللحم .. اسرائيل تدرس وتبحث متحولا تاريخيا وجذريا فى حياتها . التجذير الاسرائيلى فى الأرض المغتصبة عن طريق الزراعة .

وهو قرار سياسى بالدرجة الأولى . فجاء فى محضر الكنيست ـــ الأربعاء ٢١ يونيو [حزيران] سنة ١٩٦٧ ، فى أعقاب الهزيمة ، أى لم يسكرهم النصر أو يشغلهم

الغناء ، عن الأمر الهام .. [أما بالنسبة لمصر وسوريا والأردن ولبنان ، فانه يمكن عقد اتفاقيات سلام بين اسرائيل وهذه الدول على أساس الحدود الدولية قبل سنة ١٩٤٨ ـ وهو ما نلهث وراءه الآن ...

وبما لاشك فيه انه عند تسوية المشكلة لن تكون هناك صعوبات خاصة للوصول الى مشروع تطوير اقتصادى اقليمى مشترك لاستغلال مياه الانهار ورى المناطق الشاسعة ، ولاستغلال الكهرباء ، والكنوز الطبيعية ، ص ٧٣٣ .

وبعد هذا تنشر صحفنا أخبارا تصنعها اسرائيل . وتضعها على لسان فئة منها تفيد تضررها من كامب ديفيد ، وهى حلمهم منذ سنة ١٩٦٧ كما رأينا .

مسرحيات اسرائيلية لترسيخ الزهو عندنا لنعطى أكثر .. ثم لتغطية مكاسبهم من كامب ديفيد حتى لاينتبه أحد ..منطق اسرائيل يقول عنا : دعهم مسترسلين فى الغناء .

.. انه النيل الذى حرموا من مثله ، بل حرموا منه .. تقول موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية :

يرتبط تاريخ « الشعب اليهودى » كما هو وارد فى أسفار موسى الخمسة بمصر والمصريين منذ البداية ، اذ يبدأ هذا التاريخ بالعبودية فى مصر ثم الخروج منها ـــ وهى اللحظة التى تحول فيها اليهود الى شعب .. لكل هذا أصبحت مصر رمزا للعبودية والمنفى ، وتحول المصريون رمزا للأغيار ص ٣٦٦ .

وهكذا نرى عقدتهم من مصر معقدة راسخة فى أعماقهم ، فقد جاء فى كتاب هجادة ليلة عيد الفصح حسب طقس الشعار لديهم :

[فى كل جيل وجيل ملزوم الانسان أن يحسب نفسه كأنه هو الذى خرج من مصر] ص ٢٠

... ...

ان الأحياء الجديدة التى يشير اليها الوعد بماء النيل انما هى [مستعمرات زراعية عسكرية]. وهو المعنى الحرفى لتسمية « كيبوتز » ويؤكد هذا ما قاله موشى ديان فى المناظرة بينه وبين د.بطرس غالى أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية [١٠ أكتوبر سنة ١٩٧٩] . وأوردته مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر سنة ١٩٨٠ .. يقول الأستاذ

أحمد بها الدين فى كتاب : « اسرائيليات » : :

[ان هذا الدافع يكمن وراء محاولة اسرائيل تحويل نهر الأردن وزراعة النقب أكثر مما يكمن وراء أى سبب آخر] .

وفى هذه المحاولة لم تصطدم اسرائيل بمشكلة الأرض ، ولكنها اصطدمت بمشكلة الماء .

وفى الدراسة التى قام بها « جوزيف كلاتزمان » الفرنسى عن مشكلة الماء فى اسرائيل . والدراسة التى قام بها الكاتب الاسرائيلى « الكس روبنز » عن اقتصاد اسرائيل ، ينتهى البحث الى هذه النتيجة :

كل المياه المتوافرة فى اسرائيل الآن لاتزيد على ١٢٠٠ مليون متر مكعب فى السنة ، وحوالى ثلثى هذه الكمية يأتى من الابار ، والثلث الباقى من الأنهار والجداول ومياه الوديان .. ومن هذه الكمية يذهب ستون مليونا [٦٠ مليونا متر للزراعة] .

ومن هذا الاستخدام العنيف لمياه الآبار . يتزايد خطر ازدياد نسبة ملوحة الأرض الزراعية ، خصوصا فى تلك المناطق القريبة من شاطىء البحر .

وليست المشكلة التى تواجه اسرائيل هى قلة الماء فقط . ولكن المشكلة أيضا هى أن كل المياه المتوافرة موجودة فى جزء معين منها . فى حين أنها تريد أن تشتغل بالزراعة أماكن أخرى بعيدة عن مصادر المياه للأسباب التى سبق ذكرها . الأمر الذى يجعلها مضطره الى تحمل نفقات باهظة لحفظ المياه ونقلها الى مناطق بعيدة كالنقب .

ولهذه الأسباب كلها أصبح سعر الماء مرتفعا فى اسرائيل ، بل وأحيانا غير اقتصادى . حيث تصل تكاليف رى المكان الواحد الى ١٧٠ جنيها حسب تقدير أسعار الستينات .

مشكلة خطيرة تهدد اسرائيل وتعوق نموها .. هذه المشكلة نتطوع نحن بحلها حلا سعيدا يتعس مصر وأهلها تعاسة لم تعرفها مصر ولا تستحقها مصر ...

ولكن لا .. لن تأخذ اسرائيل قطرة واحدة من ماء النيل ، وفقا لأحكام القانون والدستور وحقوق الانسان .

النيل الذى قالت عنه لادى دف جوردون : [لو أن الجنة على الأرض تحققت

فعلا لأخذت جانبا كبيرا من نصيبي فيها على شاطئ النيل] .

والتي ندت عنها هذه الكلمة الحارة انجليزية . لا تحمل اسمه ، ولايحملها على التعطف له انتماء أو ولاء .

سأل الكاتب الألماني « لودفج » ، فلاحا عما اذا كان يعتقد أن الانجليز يكيدون لمصر ، فيحبسون عنها ماء النيل .. فأجاب الرجل الطيب فى ابتسامة مشيرا الى السماء :

[عبثا يحاولون أن يسلبونا النيل ، لقد وهبنا الله النهر يجرى حتى يبلغ حقل الفقير فيرويه منه] .

لم يملك لودفيج أن هتف متعجبا :

ما من اله غير الله الا أن الفلاحين يؤمنون بنهر يقرر سخطه أو رضاه فى أعالى أفريقيا ، مايكون عليه المحصول المصرى من القلة أو الوفرة .

ولم يتردد أن يجعله فى أديان الشرق دينا رابعا مقتبسا من الحياة ، موجها لها ، منشئا لقيمها .

الدين .. النيل .. الهرم

هذه الثلاثة مقدساتنا ولا يملك المساس بها أحد .. حتى الغزاة تحاشوها فى رهبة فلم يمسها منهم أحد .. ومن حاول لقنته مصر درسا ، حفظه التاريخ .

فحين حاول الرومان المساس بعقيدة مصر المسيحية تصدت مصر لهم وخاضت من أجل المسيحية « موقعة الشهداء » وحين أعيا نابليون . التمثيل ، على مصر الاسلامية والتمسح بالدين حتى أدعى أنه حامى حمى الاسلام .. حين أعيته الوسائل انفجر غاضبا ودخل الأزهر بجنوده ، قاومته مصر مقاومة عاتية لم تدر له ببال وهو الذى اجتاح أوربا فى أسابيع خرت على قدميه ، وظلت فى قبضته الحديدية أعواما : ولكن الحملة الفرنسية لم تعمر بمصر أكثر من ثلاث سنوات خرج منها نابليون بليل وقتلت فيها قائدة الأول « كليبر » ومصرت فيها قائده الثانى « مينو » فأسلم وتزوج مصرية من رشيد .

ولكن اعلاء للحق . واملاء للحقيقة ، أقول .. ان الحملة الفرنسية اقترنت بالدراسة العلمية اذ أحضر نابليون معه نيفا وأربعين عالما فى مختلف فروع المعرفة وعبأ

منه بأنه قادم على بلد التاريخ قبل التاريخ .. بلد التراث والآثار والعطاء الحضارى الموصول .. وكتبت الحملة الفرنسية كتاب « وصف مصر » واكتشفت الحملة « حجر رشيد » وكانت الحملة بداية ليقظة ، وارهاصا للنهضة الكبيرة التى أرساها وأذكاها وزكاها . محمد على الكبير .

وقف نابليون عند هضبة الأهرام وقال لجنوده فى وعى بها : [أن أربعين قرنا تطل عليكم] ..

أما النيل فقد حظى بشرف الذكر فى القرآن الكريم فى مواضع عدة فلم يرد نهر فى سياق الفخر غيره .. ولم يطلق على نهر اسم [البحر] غيره ولم يطلق على نهر لفظة الجمع « الأنهار » غيره فهو فى القرآن الكريم : « اليم » وهو « البحر » وهو « الأنهار » .

موسى نفسه سيدهم . زها عليه فرعون مصر بالنيل وتساءل فى عزة المصرى وزهو الخفى :

[ياقوم أليس لى ملك مصر وهذه الانهار تجرى من تحتى أفلا تبصرون] .

من اعتداده بنفسه ، واعتزازه بمصره . قال قولته الباقية . كبيرا شامخا .

ويتفق « أرمان » فى كتابه الأدب فى مصر القديمة .

The Literature of the Ancient Egypt.

مع مستشرق فى كتابه :

Historie ancienne des Peuples de l'orient classique

على القول ، ان قدماءنا كانوا يرون ، النيل ، نهرهم « وحدهم » فقد كانوا يحددون الجنسية المصرية بأن [كل انسان يشرب من ماء النيل تحت جزر الفنتين فهو مصرى] .

ومن صلواتهم لله فى نشيد اخناتون :

« وهبت قبل السماء المطر لشعوب الجبال اما النيل فهو يخرج لمصر وحدها » .

ثم يتجه شاعرهم الى النيل مترنما :

أنك أعظم من البحر ... حقا أنه منبع اللؤلؤ والمرجان ولكنك تنبت الشعير ...

ومادام الناس لايأكلون الجوهر الحر فالشعير أحسن .

ان الانسان المصرى يؤثر النيل على البحر ، ويرتفع به عليه مع معرفته بما يحوى البحر من كنوز .. ولكن [مادام الناس لايأكلون الجوهر الحر فالشعير أحسن] .

تعبير صادق دافىء بسيط وعميق .

وفى الدولة الاسلامية .. أخذ المؤرخون الاسلاميون يؤرخون للنيل فى نهاية كل سنة من حيث الزيادة والنقصان كحدث جليل من الأحداث الهامة الكبرى بل كان أهمها لعامل الدوام الذى يلازمه فان الحدث أى حدث مهما يعظم . يقتصر ذكره على ألسنة التى يقع فيها .. أما النيل فانه يذكر كل سنة ولم يظفر بهذا نهر آخر غيره .

ومن يقرأ الطبقات الكبرى للشعرانى يستوقفه ماجاء فى ترجمة الشيخ على الخواص الصوفى المصرى [عاش فى القرن العاشر الهجرى ـــ السادس عشر الميلادى] من أنه كان يكنس المقياس ويخرج الطين فيه بنفسه لايمكن أحدا يساعده فيه ويصلى لله وينفق على الناس نفقة عظيمة .

كان المصريون القدماء ينقشون رموز النيل على جدران معابدهم .

وكان المصريون المسيحيون يتلون من أجله « أوشية المياه » فى كنائسهم .

والمصريون المسلمون نقشوا الآيات القرآنية الكريمة على جدران المقياس ويصلون صلاة الاستسقاء من أجل زيادته .

بل عزل السلطان ، القاضى يحيى المناوى ، تطيرا من مجرد عدم زيادة النيل فى أيامه ، كما يحكى ابن أياس فى تاريخه .

وتؤمن مصر بالمسيحية ثم بالاسلام ، وتؤمن معهما بتقديس الله وحده ثم لدعوة مسيحيين ومسلمين بالنهر « المبارك » .

ان المحنة التى تهدد وجودنا وأجيالنا بنقل مائه الى اسرائيل بما يعنى هذا من حرماننا منه كرد فعل من دول جنوب حوضه ، هذه المحنة تتطلب علاجا لاتاريخا ولكننى بوقفتى التاريخية هذه ، أريد أن أقول ان النيل بالنسبة الى الانسان المصرى ، والوجدان المصرى ، ليس مجرى ماء فحسب ، ولكنه جذور واعراق ضاربة فى أعماق القدم .

□□□

• فى المؤتمر الأول للفلاحين بحزب التجمع :

الحكم بالمذلة والعطش بعد الجوع

التقدم — ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ — العدد ٤٦ — السنة الثالثة

وجه المؤتمر الأول للفلاحين فى الحزب الدعوة لانشاء اتحاد عام للفلاحين المصريين يناضلون من خلاله هذه القوى المتربصة بالفلاح المصرى التى تكبله بعناصر التخلف والجهل لكى تستمر فى السيطرة على مقدراته ومقدرات البلاد .

وقرر المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية مؤقتة للدعوة لانشاء هيئة تأسيسية للاتحاد العام للفلاحين .

وأعلن المؤتمر معارضته لتزويد اسرائيل بمياه النيل ، وطالب بضرورة التحرك للتصدى عمليا لهذا المشروع . ودعى المؤتمر الى عقد مؤتمر جبهوى للمطالبة الفورية بالبدء واعادة بناء الهيكل التعاونى للاتحاد لعام للفلاحين بالانتخاب الحر المباشر .

كما أصدر المؤتمر برنامجا مطلبيا حدد فيه المهام الأساسية طويلة المدى والمهام العاجلة لحل المشاكل الملحة للفلاحين المصريين .

وكان المؤتمر الأول للفلاحين بالحزب قد بدأ اجتماعاته صباح الخميس ٢٠ نوفمبر بجلسة افتتاحية ضمت أكثر من مائة مندوب يمثلون بجانب فلاحى حزبنا من مختلف المحافظات .. من شمال البحيرة حتى جنوب قنا — عدد من زملائنا من أساتذة الجامعات والباحثين والمتخصصين فى المسألة الزراعية . بالاضافة الى بعض أعضاء الأمانة العامة للحزب ومندوبين من مكتبى العمال والتنظيم والمدعوين — من خارج حزبنا ممن ذوى الاهتمام بالقضية الزراعية / الفلاحية .

وقد استهل حسين عبد الرازق ، أمين العمل الجماهيرى بالحزب الجلسة بكلمة قصيرة — باسم للجنة التحضيرية للمؤتمر — رحب فيها بالمندوبين والضيوف موضحا فيها ان هذا المؤتمر انما هو ثمرة جهد مشترك من مكتب الفلاحين ولجنة العمل الجماهيرى والعديد من الهيئات المركزية والمحلية تنفيذا لتوصية المؤتمر العام للحزب المنعقد فى ١٠ ، ١١ أبريل ١٩٨٠ — بتكليف اللجنة المركزية بالدعوة الى مؤتمر

قومى حزبى للفلاحين لدراسة المشكلة الزراعية فى مصر واصدار برنامج مطلبى فلاحى .

ثم تحدثت شاهندة مقلد أمينة مكتب الفلاحين بالحزب ، فقالت .. « ونحن نبدأ أعمال مؤتمرنا فى لحظة خطر داهم على الوطن وطبقاته الكادحة ، يدفع الفلاحون كما يدفع العمال — من قوتهم وعرقهم ودمائهم كل يوم ثمن مواجهته ، يشعر حزبنا ومكتب الفلاحين فيه — أن هذا المؤتمر لايأتى أبنا للحملة الخطرة ، ولا هو آت من فراغ . بل هو تتويج لخبرة النضال والتنظيم فى معارك الفلاحين المصريين المجيدة لا فى ظل ثورة يوليو أو فى ظل النضال ضد الارتداد عليها فحسب ، ولكن منذ أن اندلعت شرارة الثورة الوطنية الديمقراطية قبل مائة عام مع عرابى ابن الفلاحين البطل ولم تنطفىء — ولن تنطفىء جذوتها » .

ثم قالت .. « والآن .. والمعارضة يقودها حزب تقدمى يضم طلائع العمال والفلاحين من أجل الوقوف فى وجه الرده الوطنية والاجتماعية ، لابد أن ينشأ اتحادهم بمساندة هذا الحزب وفى حمايته من أجل الارتقاء بالزراعة وتحديث الريف ، من أجل قانون اصلاح زراعى جذرى ، ومن أجل سد الفجوة التى تزداد اتساعا كل يوم بين الريف والمدينة .. الى آخر ذلك من المطالب التى تطرحها الأبحاث المعروضة علينا والتى ستصيغونها من خلال مؤتمركم » .

وانتهت وقائع الجلسة الافتتاحية بكلمة خالد محيى الدين ، أمين عام الحزب التى قال فيها .. « ليس صدفة أن ينعقد مؤتمركم فى ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة لسياسة الانفتاح والتبعية الاقتصادية التى أدت الى ارتفاع مديونية مصر للعالم الخارجى بأرقام فلكية وصلت الى ١٧ مليار دولار ، وتفاقم العجز فى ميزان المدفوعات وميزانية الدولة ، والارتفاع الهائل فى الأسعار ومعدلات التضخم ، والسوء البالغ فى توزيع الدخل وأزمة الغذاء والسكن .. وفوق ذلك كله الأخطار الناجمة عن اتفاقية الصلح بين الحكومة المصرية والعدو الاسرائيلى ومايسمى بسياسة « التطبيع » فالفلاحون المصريون — وأنتم طليعة بينهم جيش الثورة الرئيسى . كانوا دائما — ومازالوا — هم الوقود الواعى لحركة التحرر الوطنى منذ طرد الهكسوس وحتى الآن » .

.. وأضاف قائلا .. « اذا كان المجتمع كله يعانى من آثار السياسة الاقتصادية للسلطة المصرية ، تلك السياسة التى اتجهت بوضوح وتعمد لاتاحة الفرصة

للرأسمالية الأجنبية والرأسمالية الطفيلية وكبار الملاك لأحكام سيطرتهم على الاقتصاد المصرى .. فان الريف المصرى يتحمل العبء الأكبر فى هذه المعاناة . لقد تعمدت الحكومة اهمال التنمية الزراعية ، وتنمية الثروة الحيوانية وبدائلها وشنت الحكومة هجمات متصاعدة ضد قوانين الاصلاح الزراعى وخاصة استقرار العلاقة الايجارية . ولجأت تحت دعاوى مختلفة الى تصفية الحركة التعاونية الزراعية ، ثم مكنت للشركات الأجنبية من تملك واستغلال الأرض الزراعية . وكان منطقيا بعد هذا كله ان نرصد اختلال خريطة الدخل القومى فى الريف لصالح كبار الملاك .

.. ولم تكتف السلطة المصرية بهذا كله .. فاذا بها تعلن على لسان رئيس الجمهورية .. رئيس الوزراء .. رئيس الحزب الحاكم ، نيتها عن مد مياه النيل الى اسرائيل ، بينما مصر مواجهة خلال سنوات قليلة بعجز فى مواردها المائية يتراوح بين ٢ ، ١٦ مليار متر مكعب . فهل يريدون ان يحكموا علينا — بعد الجوع — بالمذلة القومية والعطش أيضا ؟! اننا نقولها بثقة كاملة .. لا .. وألف لا .. فشعب مصر — وفلاحيه فى المقدمة — سيسقطون كل السياسات الرامية لخدمة المستغلين وضرب مصالح الفلاحين والطبقات الشعبية ، وسيردون مخططيها على اعقابهم خائبين .

□□□

كمال حسن على :

الفكرة ليست عابرة والسادات هو الذى قدم العرض

الشعب ـــ ديسمبر ١٩٨٠

شهد مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٤ نوفمبر الماضى معركة عنيفة بين المعارضة والحكومة من أجل مياه النيل وتنشر ـــ الشعب ـــ اليوم تفاصيل هذه الجلسة التاريخية لأن الصحف ـــ القومية ـــ تجاهلت رأى المعارضة فى هذه القضية الخطيرة .

وسجلت المعارضة ممثلة فى زعيمها المهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل الاشتراكى موقفا تاريخيا صلبا للوقوف فى وجه أية محاولة للتفريط فى قطرة واحدة من مياه النيل شريان الحياة فى مصر . واصر على معرفة كل الحقائق .

بدأت الجلسة بطلب احاطة وثلاثة أسئلة من النواب مدرجة بجدول الأعمال كلها تتساءل عما نشر عن فكرة توصيل مياه النيل لاسرائيل !

وكانت المفاجأة الأولى عندما حاول كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . ان يتهرب من توضيح الحقائق امام مجلس الشعب قائلا أن خطاب الرئيس السادات أمامكم يوم الأحد ٢٣ نوفمبر الماضى كان فيه الكفاية .. وهنا قاطعه المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة قائلا .. ان حديث الرئيس السادات كان أمام الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى وليس أمامنا كمجلس شعب . ونحن من حقنا أن نعرف كل الحقائق .

ورغم أن الدكتور صوفى أبو طالب اعترض على مقاطعة زعيم المعارضة محاولا حماية وزير الخارجية كان من الواضح أن وزير الخارجية قد اضطر الى الاستجابة لطلب زعيم المعارضة بتوضيح الحقائق :

فاستأنف حديثه قائلا : لقد طرح الرئيس السادات هذا الموضوع فى معرض حديثه مع بيجين فى العريش وبعد تسلم ٨٠٪ من أراضى سيناء ولم تبق الا قضية

القدس والحكم الذاتى .. طرحه من أجل ايجاد تسوية عادلة من أجل القدس ويبتين كيف أنه مستعد للتضحية من أجل القدس وقد رفض بيجين الفكرة منذ البداية وانتهى الأمر ولم ترد فى الخطابات المتبادلة بينهما حينما توقفت المفاوضات بسبب اجراءات الكنيست الاسرائيلى الخاصة بالقدس .. ولم تتخذ أى اجراءات تنفيذية حول هذا الموضوع ولم يطرح الموضوع فى أى اطار للتفاوض مع اسرائيل سواء فى مفاوضات الحكم الذاتى أو تطبيع العلاقات ولو حدث ذلك لتطلب الأمر عرض الموضوع على المجلس أو اجراء مفاوضات مع الدول المستفيدة من مياه النيل .. ولو أدى الأمر الى التضحية بجزء من مياه النيل من أجل آمال الفلسطينيين فلن نتردد فى ذلك سوف تطرح الموضوع على المجلس .

وتحدث سيد جلال [حزب العمل الاشتراكى] فطالب الحكومة بأن تعلن بصورة قاطعة أن هذا العرض كأن لم يكن وانه لن تصل نقطة مياه من نيل مصر الى اسرائيل لأن شعب مصر يرفض ذلك .

ويرد المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة ورئيس حزب العمل الاشتراكى على بيان وزير الخارجية قائلا .. ان هذا الموضوع قد شغل الشعب لاهميته وخطورته وقد سبق أن استفسرت عن هذا الموضوع هنا فى مجلس الشعب فى دورته الماضية بعد أن نشر فى صحيفة من المعروف أنها وثيقة الصلة بالمسئولين وبعد ان أشار اليه الرئيس السادات فى حديث له يوم ٢٥ ديسمبر الماضى وجاء بعد ذلك مصطفى خليل رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ونفى تماما أى تفكير فى امداد اسرائيل بمياه النيل وأكد أنه لن تذهب نقطة واحدة من مياه النيل خارج الحدود المصرية وصدقنا هذا الكلام واقتنعنا به .. لكن ماذا حدث بعد ذلك ؟ !

لقد فوجئنا بعد ذلك بنشر الخطابات المتبادلة بين الرئيس السادات وبيجين حيث أشار الرئيس السادات فى خطابه لبيجين انه عرض عليه توصيل مياه النيل الى القدس ..

وجاء فى رد بيجين على رسالة الرئيس السادات بالحرف الواحد « اقترحتم نقل مياه النيل الى النقب وفى ذلك الحديث لم تذكروا نقل المياه الى القدس بل الى النقب وأن نقل مياه النيل الى النقب فكرة عظيمة ولكننا يجب أن نفرق بين النواحى المادية والمسائل الروحية ان لنا حقوقا فى القدس لايمكن المساس بها !

وأضاف ابراهيم شكرى قائلا أذن ايها السادة فان ماذكره مصطفى خليل رئيس الوزراء السابق فى هذه القاعة ليس صحيحا .. ولايمكن لأحد أن يدعى انه لايعرف فقد جاء فى رسالة الرئيس السادات للملك الحسن ملك المغرب « أن امداد اسرائيل بمياه النيل ليس قرارا انفردت به ولكنى قلبته بين جميع جوانبه مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووفد المفاوضات » وبهذا يتضح أيها السادة أن مصطفى خليل كان يعرف هذا الموضوع وقد اخفاه عن مجلس الشعب ويتضح أيضا أن الأمر ليس كما ذكره وزير الخارجية كان فكرة عابرة بل كان معروضا على وفد المفاوضات لدراسته .

وتابع زعيم المعارضة حديثه لنواب الأمة قائلا : انكم تعلمون ان نظامنا رئاسى وهذا النظام يعطى لرئيس الجمهورية سلطات تنفيذية كبيرة هذا بالاضافة الى أن رئيس الجمهورية هو فى الوقت نفسه رئيس الوزراء ورئيس لوفد المفاوضات . وبذلك فان أى مفاوض فى وفد المفاوضات لايمكنه رفض قرار رئيس الجمهورية . وكلكم تعلمون أن وزير الخارجية والمستشار الأول للرئيس قد اضطرا للاستقالة عندما اختلفا معه .

ومضى المهندس ابراهيم شكرى قائلا .. كلكلم تعلمون أيها السادة أن بيجين لم ولن يرفض مثل هذا العرض السخى .. وأنه رفض المساومة على تعريب القدس ومن هنا يتضح أن بيان نائب رئيس الوزراء ليس دقيقا لأنه قال أنه اقفل هذا الموضوع نهائيا . لأن بيجين فرق فى خطابه للرئيس السادات بين النقب وامدادها بالمياه وبين موضوع زمزم الجديدة .

وأضاف ان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية يقول انه عندما نبحث الموضوع سوف نأخذ رأيكم .

وتساءل المهندس ابراهيم شكرى فى ماذا تأخذ رأينا ؟!! هل تريد ان تأخذ رأينا فى أن نركع تحت اقدام اسرائيل ونعطيها حياتنا وثروتنا تزرع بها المستوطنات على حدودنا فى النقب لتكون مصدر تهديد لنا خاصة بعد أن أصبحت سيناء منزوعة السلاح بالكامل ؟

وأضاف زعيم المعارضة .. اننى بكل الأسف أقول أن هناك من زود الرئيس السادات بمعلومات غير صحيحة فالرئيس السادات يقول اننا نقذف فى البحر يوميا

٦ مليارات متر مكعب من المياه .. وهنا نواب فارسكور يقولون لكم هل يفتح سد فارسكور أو سد أدفينا ليقذف فى البحر بأى كمية من المياه ؟! الذى يحدث اننا نصرف كمية من المياه اثناء السدة الشتوية لكن تتوازى مياه النيل بالبحر ولتحسين الملاحة النهرية « اننا لانقذف ماء للبحر والا لاعترضت السودان على ذلك . وقالت أن هذه المياه من حقها .. ولو افترضنا ان هناك أى سوء استخدام للمياه التى تذهب للمصارف فلا تتصور أنه يمكن أن نعطيها لاسرائيل .. أننا نتحدث عن المبدأ .. والثلث مليار التى قلنا أننا زرعنا بها الأرض فى سيناء يمكن ان تستغلها اسرائيل وتضاعف بها الأرض المزروعة بواسطة نظام التنقيط وتوسع المساحات وتجلب المزيد من السكان فى النقب وتكثف المستوطنات على حدودنا فى سيناء المنزوعة السلاح وفوق كل ذلك فان معظم أراضينا صحارى ونحتاج فى استصلاحها الى كل قطرة من مياه النيل ..

وقال ابراهيم شكرى .. ولعلكم تذكرون كيف وقفنا جميعا فى وجه محاولات اسرائيل للاستيلاء على أى كمية من مياه نهر الأردن .. اننا نرفض من حيث المبدأ اعطاء اسرائيل قطرة واحدة من مياه النيل حتى وأن كانت زائدة عن حاجتنا .

ان المهم ليس هو الكمية لاننا لو وافقنا على اعطائهم أى كمية فسيأتى يوم نوافق فيه على أعطائهم المزيد من مياه نيلنا . ونحن نصر على إلغاء هذه الفكرة تماما .

وأضاف زعيم المعارضة اننا نقدر للرئيس السادات مافعله فى حرب أكتوبر التى بفضلها استطاع كل عربى أن يرفع رأسه « أما هذا الموضوع فأنا أرى أنه شىء خطير وأنا أقول للرئيس السادات بكل التجلة والاحترام لا .. لن نسمح لليد التى حررت سيناء أن تكون هى ذات اليد التى تعطى اسرائيل ماء نيلنا .

وعقب كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية على حديث ابراهيم شكرى فأكد أن ماجاء بخطاب الرئيس السادات هو ماحدث بالضبط .. وأنه طرح هذه الفكرة من أجل ارساء قواعد السلام فى الشرق الأوسط وأن الرئيس لم يصدر أى توجيهات لبحث هذا الموضوع وأنه لم يطرح على مائدة المفاوضات .. اما بالنسبة لما جاء على لسان زعيم المعارضة حول المستوطنات .. فلقد اعترفنا باسرائيل من خلال معاهدة كامب ديفيد واعترفنا بحدودنا معها ولها أن نقيم ماتشاء من مستوطنات داخل حدودها . وانه من الغريب ان يعترض أحد على ذلك ..

واننا قادرون على الدفاع عن أرضنا وحمايتها واذا كان بيجين قد رفض الفكرة فان هذا الموضوع يعتبر منتهيا .

ووقف حلمى عبد الاخر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب كالعادة ليكرر أحاديثه المعروفة فى مثل هذه المواقف وحاول رئيس مجلس الشعب ان يمنعه باعتبار ان الحكومة ممثلة فى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .. ولكن حلمى عبد الاخر اصر على الحديث انطلاقا من تصوره أنه الوحيد الذى يمثل الحكومة فى المجلس ! .. وعند ذلك اعترضت المعارضة وبعض نواب الأغلبية وطالبوه بالسكوت ولكنه مرة أخرى اصر على الكلام والتهجم على المعارضة فلم يضف جديدا الى كلام وزير الخارجية ولكنه وقف ليوجه شتائم الى زعيم المعارضة !!

ورد عليه المهندس ابراهيم شكرى قائلا بحسم « قف مكانك » انت تتعرض لى بالباطل .. وواضح انك لاتعرف شيئا عن أى شىء .. هل تتصور أن هذا الأسلوب يوصلك الى رئاسة الوزارة !؟ ..

وصفق نواب المعارضة والنواب المستقلون وعدد كبير من نواب الأغلبية لهذا الرد .

وتحدث المستشار ممتاز نصار النائب المستقل فأعلن انه بكل الصدق والموضوعية يؤيد تماما كل ماقاله المهندس ابراهيم شكرى لأنه عبر عما يجيش بصدرى وبصدر كل وطنى مخلص لمصر ولنيلها ..

واضاف ان البيانات التى تلقيها الحكومة فى قاعة مجلس الشعب قد قام الدليل على أنها لاتمثل الحقيقة والواقع .

وهنا اعترض الدكتور صوفى أبو طالب قائلا اذا كنت تتهم الحكومة فسبيل ذلك هو الاستجواب ورد المستشار ممتاز نصار قائلا اننى هنا اعرض وقائع فى اطار السؤال المطروح وبعد أن انهى بيانى فربما أحول ذلك الى استجواب .

وأشار الى أنه فى الدورة الماضية تساءلت المعارضة عن صحة ما اذاعته وكالات الانباء الأجنبية عند زيارة الرئيس لحيفا من أنه قد عرض توصيل مياه النيل لاسرائيل وجاء مصطفى خليل الى هذه القاعة وأعلن انه مسألة مياه النيل لم تعرض على اسرائيل على الاطلاق وتبين بعد ذلك من خلال وثائق رسمية ان الرئيس قد عرض على بيجين أعطاء اسرائيل مياه النيل وأنه تفاوض مع نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فى هذا

الموضوع ..

أما كمال حسن على نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فهو يقول أن هذه كانت فكرة عارضة ولم تعرض للبحث ولم تطرح لمفاوضات وأنها مسألة انسانية .. فان هذا القول تنقصه الدقة .

ويقول أيضا انه اذا طلب الفلسطينيون الخلاص فسوف تضحى من أجلهم بمياه النيل .

وتساءل المستشار ممتاز نصار كيف نعطى شريان حياتنا ومصدر رزقنا لأحد .. ان هذا خطأ جسيم اعترض عليه وهذا العرض لايمكن ان يقوله مسئول مصرى وهو يعلم أن القانون والدستور يحرم ذلك . لأنه حتى المجلس الموقر لايملك التصرف فى مياه النيل لأنها ملك للأجيال القادمة ولذلك فأنا اعتبر مجرد العرض خطأ جسيم .

وعقب كمال حسن على « إننى لم أقل أنها فكرة عابرة بل أقرر أن الرئيس السادات عرض هذا الموضوع على بيجين ولكنها لم تطرح على مائدة المفاوضات وعندما قررت أنه اذا طلب الفلسطينيون الخلاص فسوف نضحى بمياه النيل من أجلهم فانى اقرر ان لمجلسكم الحق فى رفض أى شىء تعرضه الحكومة عليه ؟

وقال صوفى أبو طالب رئيس المجلس « اذن الحكومة تقطع بأن هذا الموضوع قد انتهى » .

وبعد ان انتهت الجلسة تقدم بعض نواب حزب الأغلبية بتهنئة نواب المعارضة على موقف ابراهيم شكرى وصلابته فى حماية مصالح مصر وحقوق شعبها .

□□□

L'EGITTO HA UN FIUME: E' IN VENDITA

مجلة ATTUALITA الايطالية – ١٥ ديسمبر ١٩٧٩

Nella sinistra egiziana si discute apertamente un progetto colossale che Sadat vorrebbe tenere nascosto: l'utilizzo delle acque del Nilo da parte di Israele. Le probabili reazioni nei paesi interessati al fiume. In Egitto, nonostante il boom turistico e il petrolio del Sinai, permane una grave crisi economica e finanziaria. L'emigrazione intellettuale è dell'ordine del 27% per i medici, del 10% per i maestri.

« Sul perché manca il sapone in Egitto? Fa parte della strategia del governo. La mancanza di sapone fa sì che gli egiziani usino meno acqua che viene inviata a Israele ». Negli ultimi tempi circola al Cairo questa battuta che sottolinea la crisi economica che attraversa il paese e il problema dell'utilizzo delle acque del Nilo.

Nella capitale si svolge da qualche mese un dibattito semi-clandestino sullo sfruttamento e sulla vendita delle acque del Nilo a Israele. Se attuato, questo piano è destinato a mutare la fisionomia economica e sociale della regione, con implicazioni e conseguenze politiche tali da superare i confini dei paesi direttamente interessati e da coinvolgere la sopravvivenza stessa dei regimi egiziano e israeliano.

Questo progetto è considerato un « segreto pubblico », in quanto, seppur coperto dal segreto militare, è oggetto di dibattito nell'ambito (limitato) delle organizzazioni di sinistra e di alcune personalità.

Ash-Sha'b, organo del Partito socialista del lavoro, ha pubblicato un breve articolo sull'argomento e critica questo progetto perché, come rimarca con foga il leader di questa formazione, Ibrahim Shûkri: « Non è il momento favorevole per realizzare questo progetto, quando la nostra terra è occupata da Israele »..

In Egitto si teme che Sadat voglia mettere il paese di fronte al fatto compiuto, così come ha fatto sino ad oggi, tenendo all'oscuro l'Assemblea del popolo. Al Cairo inoltre viene sottolineato che Sharon, ministro israeliano dell'agricoltura, ha compiuto numerose visite nel paese. Visite che aumentano i timori e le incertezze sul futuro delle acque del Nilo.

Kamel Zuheiry, capo del sindacato dei giornalisti, è la voce più qualificata per discutere su questo problema. Ha svolto ricerche di carattere storico anche in Francia e sta scrivendo un libro sull'argomento. « Le acque del Nilo verranno incanalate con condotte fino al deserto del Negev, passando sotto il Canale di Suez. Le acque saranno utilizzate per incrementare le terre coltivabili e per la produzione industriale ».

Non si conoscono i dettagli del progetto, che ha una portata colossale per lo sforzo finanziario in cui anche le banche statunitensi sono coinvolte.

Assoluta dipendenza reciproca

La vendita delle acque del Nilo a Israele riveste un'importanza vitale per l'Egitto, così come il canale di Suez nel secolo scorso. Il Nilo e il controllo delle sue acque determinano gli eventi dei paesi attraversati da questo fiume biblico. La caduta di Idi Amin è stata probabilmente accelerata a seguito delle sue minacce di deviare il corso delle acque del Nilo (un ramo nasce in Uganda) dopo l'accordo Egitto-Israele (cf. *Regno-att.* 10, 1979, 220).

Già alla fine del secolo scorso e all'inizio di questo vennero finanziati progetti inglesi e americani per utilizzare le acque del Nilo in Palestina. Poi non se ne fece niente.

L'esecuzione del progetto sarebbe inoltre estremamente pericoloso per gli arabi e per Israele. L'irrigazione di nuove terre coltivabili determinerà l'immigrazione massiccia di ebrei in Israele, tanto che si prevede il raddoppio della popolazione ebraica in pochi anni, capovolgendo il presente rapporto etnico tra arabi ed ebrei.

Non si devono sottovalutare i problemi d'ordine internazionale per la gestione delle acque del Nilo. Il Nilo attraversa sei paesi. Ma, mentre per l'Egitto la presenza del Nilo è vitale e alle radici della sua esistenza (tanto che un proverbio arabo afferma « L'Egitto è il Nilo »), gli altri paesi usufruiscono anche delle piogge. Questa dipendenza delle acque del Nilo venne tenuta nel debito conto nell'accordo tra Egitto e Sudan nel 1959 quando, con la diga di Assuan e la formazione del lago Nasser, venne concesso al primo un maggiore sfruttamento. Ben difficilmente i sei stati interessati saranno d'accordo nel concedere a Israele l'utilizzazione delle acque.

L'attuazione di questo piano farebbe dipendere più strettamente Israele sia dall'occidente per il reperimento dei capitali, sia dai limitrofi paesi arabi e africani per lo sfruttamento delle acque. Il piano darebbe un ulteriore incentivo ai sabra e agli estremisti religiosi per il controllo alla fonte delle acque del Nilo, aumentando sia gli insediamenti ebraici nelle zone occupate sia l'espansionismo israeliano che giustifica la propria politica con « la sicurezza delle frontiere ». Con la dipendenza dalle acque del Nilo sussisterebbe per Israele l'incentivo per controllare direttamente anche l'Africa nera.

Da parte egiziana si assisterebbe invece all'impoverimento del paese che con il massiccio incremento demografico (un milione di nuovi nati all'anno) non riesce a far fronte al fabbisogno alimentare. Inoltre l'esercito di fellahin egiziani sarebbe escluso dal progetto, che arricchirebbe ulteriormente la classe di nuovi ricchi, beneficiata da Sadat.

Tali conseguenze interne e internazionali daranno guerra o pace al Medio Oriente? Al Cairo qualcuno si domanda: « La quinta guerra arabo-israeliana sarà causata dalle acque del Nilo? ».

Il dibattito non è astratto: si basa sulla politica israeliana per il controllo delle acque nei territori occupati, che si è accentuata dal 1967. I contadini palestinesi sono soggetti a molte restrizioni per lo sfruttamento delle acque. Solo pochi palestinesi hanno il permesso di scendere oltre i 100 metri per ottenere acqua con le pompe. Nella striscia di Gaza, per piantare alberi di aranci gli arabi devono avere il permesso dal governatore militare. Permesso che non viene concesso dal 1967. Si prevede che nel giro di pochi anni gli aranceti di Gaza, la principale fonte economica dell'area, saranno condannati a morire.[1]

Crisi economica ed emigrazione

Un dirigente della rivista economica *al-Ahram al-Iqtisadyi* mi parla a lungo delle difficoltà e degli aspetti positivi dell'economia egiziana. Sottolinea che crisi economica e sovrappopolazione sono fenomeni strettamente correlati. Con un tasso annuale del 2,59%,[2] l'Egitto è uno dei paesi con il mag-

[1] Uri Davis, « Settlements and politics under Begin », *Merip Reports*, 78, 1979, 14.

[2] Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, *Statistical yearbook*, Arab Republic of Egypt 1952-1977, Cairo, Central Agency for Public Mobilisation and Statistics, 1978, p. 14.

وثائق وخرائط

نص مشروع الاتفاقيــة التى قدمها تيودور هرتزل الى الحكومة المصرية لحصـــول الصـــهاينة على امتيـــاز التوطن فى ســـيناء ، مايو ١٩٠٣ .

Text of the Draft Agreement For Granting the Right to the Zionist Organization to Establish Settlements in Sinai Presented to the Egyptian Government by Theodor Herzl on 3 May, 1903.

BETWEEN THE EGYPTIAN GOVERNMENT on the one side, and on the other DR THEODOR HERZL, acting in the name of a society to be formed, the following has been agreed:

1. The Egyptian Government grants Dr Herzl or the Company to be formed by him the right to occupy and to colonize the territory situated to the east of the Suez Maritime Canal and comprising about . . . square kilometres and bordered: on the north by the Mediterranean, on the east by the uncontested Ottoman frontier, on the south by a line corresponding to the 29th degree northern latitude.
2. The concession is granted for a term of 99 years; however, the government can pronounce its forfeiture (following six months notice) any time in case of non-observance of the conditions stated below.
3. The Company will have the right to utilize the grant territory, as a thing belonging to it, except with respect to the rights of certain parties, such as mining and the like, obtained from the Egyptian Government prior to the present date.
4. The colonists introduced by the Company into the grant territory will have to be local subjects. Each colonist who is not an Ottoman subject will have to declare expressly in writing that he accepts the exclusive competence of the indigenous administrative and judiciary authorities. This declaration will be accompanied by a certificate issued by the authorities of his country of origin attesting that it is lawful for him to acquire Ottoman nationality and that in any case they will never claim him as a subject or a protected person.
5. The grant lands as well as the colonists will remain subject in every respect to the laws and regulations which govern the territory, as well as to the indigenous authorities, an exception being made for the questions of personal status which will be under the jurisdiction of the religious authorities to be set up by the

colonists under the same conditions which obtain among the other non-Muslim communities established in Egypt. These religious authorities will have to be recognized by the Government.

6. The grant territory being completely uncultivated, is free of any impost for a period of 5 years. Thereafter, the Colony will pay as an annual rent, replacing all other imposts or taxes on the territory or the colonists, a sum equal to one twentieth of the net revenue of the Colony.

7. The Company is authorized to construct harbours in the grant territory, and to open all lines or means of communication, such as roads, railroads, telegraph and telephone lines, etc. and to engage in all enterprises of any description.

8. The Company will be allowed to receive harbour and lighthouse dues, but the entry into any port it will construct will be absolutely free of dues to the vessels of the Egyptian Government.

9. In order to establish the revenues mentioned in art. 6, which will form the basis for the receipt of an income by the Government, the Company will keep regular books which will be subject to the control of the Egyptian Government. Any difference relative to the amount of revenues will be brought before a commission of three members, of whom one will be nominated by the Egyptian Government, the other by the Company, and the President by the British Government.

10. The Government, in the choice and designation of judges, functionaries and employees, will consider and take into account as far as possible the wishes and interests of the colonists.

The conditions of the development of the colonization permitting, the Government will take into consideration all demand for the establishment of municipalities, as long as it does not present a right to infringe on the above articles.

11. For the duration of the present concession, the Government will not accord any other concession in the grant territory.

12. Upon the expiration of the present concession, the Company will have the right to renew it for an equal period by paying annual dues which will be fixed at the average of the last 15 years.

13. The Government will not accord for 5 years from now any concession relative to that part of the Sinai Peninsula which is not comprised in the present contract. During this period the Company may obtain from the government the concession for the remainder of the Peninsula on the basis of the present agreement.

14. The question of the eventual supply of water from the Nile will be the object of a later agreement.

صورة نص تقرير السير ويليام جارستين ،
وكيل نظارة الأشغال العمومية،يبين أسباب
رفض المشروع الصهيوني ،١٥ مايو ١٩٠٣

Text of Sir William Garstin's Report Explaining the Reasons for Rejecting the Zionist Project 15 May, 1903.

SIR W. E. GARSTIN'S NOTE ON THE IRRIGATION OF THE PELUSIAC PLAIN.

I have examined this question with the Inspector General of Irrigation Lower Egypt; we are agreed in considering that the project, as presented, is not one that should be approved.

Mr Stevens considers that a discharge of 12 metres cube per second, (at Ismailia) during five months of the year, would be sufficient. With this, he proposes to irrigate flood crops, but the maturing of the winter crop and the irrigation of the summer crop would be effected by the aid of water stored in artificial reservoirs, constructed on the Pelusiac Plain.

Mr Verschoyle, Inspector General of Irrigation for Lower Egypt, points out that the proposed discharge of 12 metres cube, is absolutely insufficient for the purpose required. The area proposed for irrigation is 60,000 Feddans. The amount of water required to irrigate this area, during flood, (applying our Egyptian formula) would be 30 cubic metres per Feddan; we then get 60,000 × 30 = 1,800,000 metres cube of water. This amount is independent of the water to be stored for use in winter and summer.

Adding to this the water required for flood irrigation as previously given, we get:

2,540,000 + 1,800,000 = 4,340,000 M³ per diem = *51 metres cube per second.*

To render the Ismailia Canal capable of passing such an extra discharge would require a very considerable expenditure.

In the foregoing calculation, no allowance has been made for percolation throughout the banks. This at any rate for many years, is likely to be very considerable, and in order to obtain the necessary quantity of water, a still further addition should be made to the storage area. Again in such a large surface, the wave action on the bank would be severe, and they would require to be revetted with stone.

Lastly, there comes in the very important question of whether the water thus stored would remain fresh, or become brakish, or even salt, owing to the salts contained in the soil in which the reservoirs were made. This of course could only be solved by experience. My own opinion is that the danger is a very real one. I may mention that the Behera Irrigation Co. made an experiment in the "Birari" some years ago, in connection with shallow storage reservoirs and, after a few years' trial, abandoned them.

It will be seen from the above that I do not consider the scheme, as proposed, to be a good one. I am convinced that without summer irrigation it would never pay.

Supposing then that the storage reservoirs do not succeed what would happen? The reclamation company would undoubtedly use every endeavour to force the Egyptian Government to assist them by summer water from the Canals. It cannot be too strongly insisted upon that this would be impossible, even were the storage capacity of the Assouan Reservoirs more than doubled. In spite of this instance, I feel convinced, that the company would (in the event of their storage reservoir failing) call upon the Government for assistance. The latter would be in the position of either having to see a large and important scheme wrecked, or giving water to the detriment of the land in Egypt proper. My own impression, which is derived from a long experience of similar, although smaller, cases in Egypt, is, that the pressure would be too great and that the Government would have its hands forced and be eventually obliged to yield/to the demands made. For this reason I cannot recommend the present scheme.

Although experience in Egypt shows, that some fifty per cent of the gross area is annually cultivated with Sefi crops, I will, for the purpose of calculation, allow only 40 per cent in the present instance: in other words, that 24,000 Feddans will be cultivated in summer. The water required for the irrigation of this area would then be:

122 days × 24,000 Feddans × 30 metres cube = *37,800,000 metres cube of water.*

The supply of winter irrigation, i.e. from January to March, alter the Canal supply was ceased, is arrived as follows:

Deducting the Sefi area from the gross area we get:
60,000 – 24,000 = 36,000 Feddans, under winter irrigation, and allowing 25 metres cube of water per Feddan, the water required would then be 36,000 Feddans × 90 days × 25 metres cube = *81,000,000 metres cube of water.*

The total water to be stored would be as follows:

For summer crops = 87,800,000 metres cube
For winter crops = 81,000,000 metres cube

168,800,000
or say 169,000,000 of metres cube.

We now come to the question of evaporation on these shallow reservoirs.

Accepting Mr Stephen's daily rate of 0.008 metres we get (for seven months of the year = 210 days) 210 × 0.008 metres = a total depth of *1.68 metres.* Allowing that the reservoir has a depth of water equal to three metres, and it could hardly exceed this; we get 3.0 – 1.68 = 1.32 metres of depth available for irrigation.

$$\text{The area of reservoir required} = \frac{169{,}000{,}000}{1.32} = 127{,}000{,}000 \text{ square metres.}$$

I may point out that this represents an area covered by the reservoirs, amounting to 30,000 Feddans, or *half the area to be cultivated.*

The amount of water evaporated would be 127,000,000 × 1.68 = 213,000,000 metres cube.

The total cube of water to be stored thus becomes 169,000,000 + 213,000,000 metres cube = *382,000,000 metres cube.*

The discharge in the Canal (to provide this five months) would then be:

$$\frac{382{,}000{,}000}{150} = 2{,}540{,}000 \text{ metres cube per diem.}$$

I now turn to another portion of the project, viz. the proposed syphons under the Suez Canal. Although these would not directly affect the Irrigation Service, it seems to me that there are grave difficulties connected with the execution of the proposed works.

Mr Verschoyle points out, that to pass 51 metres cube per second through such a syphon, at least eight pipes (of 2 metres diametre each) would be required even allowing a velocity of 2 metres per second through them. Such pipes would as Mr Stephens proposes, of course, be floated into position and lowered into trenches dredged for them in the bed of the canal. How long would such a work take to do and how would the traffic of the canal be carried on during the operation? Even if all went well it would probably necessitate at least eight days' difficult and delicate work. We had considerable experience of such works in Egypt, having put down several similar syphons under our large canals, where no traffic (or only such as can easily be stopped) exists. In each case the work has been difficult and a long one. I can hardly believe that the Suez Canal Company would ever allow such an operation, (which would certainly temporarily block their traffic) to be carried out. Should it refuse, the only other alternative would be to make a diversion of the Canal: or to tunnel under the bed and thus lay the pipes. Either of these alternatives would entail works of very considerable magnitude. They would, moreover, be works of great difficulty, and involving a very large expenditure of money.

I think under the circumstances the estimate of $300,000 would be very largely exceeded.

Supposing money to be no object, there still remains the difficulty of supplying Sefi water. I am so convinced that this difficulty is a real one that, in spite of the laudable objects of the scheme, I am most reluctantly driven to oppose it in the interests of Egyptian irrigation.

I feel convinced that in the case of failure of the storage reservoir, a failure

which is at least possible (and it is in my opinion highly probable) the Egyptian Government would feel itself morally bound to assist the Company, at the expense of the Egyptian Land owners, whatever may be the agreements at present entered into, and however stringent the clauses made against such a course.

(S) W. E. Gartin
Under Secretary of State for Public Works
May 5th, 1903.

□□□

ترجمة نص تقرير سير وليام جارستن وكيل وزارة الاشغال العمومية ٥ مايو ١٩٠٣ واسبــاب رفض المشروع الصهيوني على أسس فنية .

« بحثت المسالة مع المفتش العام للري ، في مصر السفلى، واتفقنا على ان المشروع ، بالطريقة المقدم بها ، لا يجب الموافقــة عليــه .

يرى مستر ستفنس ان توفير كمية ١٢ مترا مكعبا في الثانية (في الاسماعيلية) ، خلال خمسة شهور في السنة ، تكفــي . وبهذه الكمية يقترح ري محاصيل الفيضــــان ، وان انضــــاج المحاصيل الشتوية ، وري المحاصيل الصيفية بفضل المياه المخزونة في خزانات صناعية ، تقام في سهل الفرما . (سيناء) .

ويوضح مستر فيرشويل ، المفتش العام للري في مصـــر السفلى ، ان الكمية المقترحة لــ ١٢ متر مكعب ، لا تكفي مطلقــا للغرض المطلوب . فالمساحة المقترح ريها ٦٠٫٠٠٠ فدان . وكميــة الماء المطلوبة لريها ، خلال الفيضان ، (باستخدام صيغتنا المصرية) ستكون ٣٠ مترا مكعبا للفدان ، وبهذا يكون المجموع ٦٠٫٠٠٠× ٣٠=١٫٨٠٠٫٠٠٠ متر مكعب من المياه ، وهــذه الكميــة تعتمـد على المياه التي يمكن خزنها لاستخدامها صيفا وشتــــاء . وعلى الرغم من ان التجربة في مصر ، تظهر ، نحو ٥٠٪ من مجمـــوع المنطقة يزرع سنويا بالمحاصيل الصيفية، فانني من اجل الحساب، سأفترض ٤٠٪ في حالتنا ... اي ٢٤٫٠٠٠ فدان ســـوف تزرع في الصيف . وبذلك تكون كمية الماء المطلوب لري هذهالمســاحــة كالتالي:

١٢٢ يوم × ٢٤٠٠٠ر٢٤ فدان × ٣٠ متر مكعب =
٨٧ر٨٠٠ر٠٠٠ متر مكعب .

وتزويد مياه الري ، من يناير الى مارس بعد توقف القناة، سيكون كالتالي :

بانقاص المنطقة الصيفية من مجموع الكمية ، تكون النتيجة كالتالي : ٦٠ر٠٠٠ - ٢٤ر٠٠٠ = ٣٦ر٠٠٠ فدان للري الشتوي.
وبحساب ٢٥ متر مكعب للفدان ، يكون المطلوب من المياه

٣٦ر٠٠٠ × ٩٠ يوما × ٢٥ متر مكعب =
٨١ر٠٠٠ر٠٠٠ متر مكعب

ويكون مجموع كمية المياه المطلوب خزنها كالتالي :

للمحاصيل الصيفية	=	٨٧ر٨٠٠ر٠٠٠ متر مكعب
للمحاصيل الشتوية	=	٨١ر٠٠٠ر٠٠٠ متر مكعب
		١٦٨ر٨٠٠ر٠٠٠
او لنقل :		١٦٩ر٠٠٠ر٠٠٠ متر مكعب

ونصل بعد ذلك الى مسألة تبخر المياه في مثل هذه الخزانات الضحلة ولنقبل المعدل اليومي الذي اقترحه مستر ستفنس ، وقدره ٨٠٠ر متر ، وبذلك يكون (في سبعة شهور = ٢١٠ يوما) ، ٢١٠ × ٨٠٠ر متر = اي ٦٨ر١ مترا . وبذلك يكون عمق الخزان ٣ أمتار ، ويصعب ان يزيد على ذلك ، فتكون النتيجة ٠ر٣ - ٦٨ر١ = ٣٢ر١ متر من العمق مهيأ للزراعة .

وتكون مساحة الخزان المطلوبة =

$$\frac{١٦٨ر٠٠٠ر٠٠٠}{١ر٣٢} = ١٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠ \text{ مترا مكعبا}$$

ولعلي ابين هذه المساحة المخصصة للخزانات ، تصل الى ٣٠ر٠٠٠ فدان ، اي نصف المساحة المستهدفة للزراعة . وتكون كمية المياه المتبخرة كالتالي :

١٢٧ر٠٠٠ر٠٠٠ × ١٦٨ = ٢١٣ر٠٠٠ر٠٠٠ متر مكعب .

وبهذا تصبح الكمية المخزونة
۰۰۰ر۰۰۰ر۱٦۹ + ۰۰۰ر۰۰۰ر۲۱۳ =
۰۰۰ر۰۰۰ر۳۸۲ متر مكعب

وبذلك يكون اذن المستخرج من القناة (خلال ٥ شهور) :

۰۰۰ر۰۰۰ر۳۸۲
ـــــــــــــــ = ۰۰۰ر٤٥۰ر۲ متر مكعب في اليوم
۱٥۰

واذا أضفنا الى ذلك المياه المطلوبة لري الفيضان كما حددناها آنفـا ، تكون النتيجة :

۰۰۰ر٤٥۰ر۲ + ۰۰۰ر۸۰۰ر۱ =
۰۰۰ر۳٤۰ر٤ متر مكعب في اليوم =
٥۱ متر مكعب في الثانية

ويتطلب لتلك الكمية نفقات هائلة ، حتى تستطيع قنـــاة الاسماعيلية توفير ذلك .

هذا مع اننا نحسب حساب التسرب على الضفتين . ويمكن ان يصبح ذلك على مر السنين هاما جدا ، ولذلك يصبح لازمـــا للحصول على الكمية الضرورية من زيادة مخزون المياه وفي مثـــل هذه المساحة الواسعة ، تصبح حركة الماء عنيفة على الضفاف ، ولا بد من تغذيتها بالحجارة .

واخيرا، تأتي نقطة هامة جدا ، فيما اذا كانت هذه الميـــاه المخزونة ستبقى نقية ، او فاسدة ، او حتى تصيبها الملوحة ، نظرا لملوحة الارض التي ستقام فيها الخزانات . وهذه المشكلة يمكـن ان تحل بالطبع بالتجربة . وفي اعتقادي الخاص ان هذا الخطر حقيقي . ويمكن ان اذكر ان شركة ري البحيرة قامت بتجربة في البراري منذ بضعة اعوام . ثم اضطرت الى التخلي عن المشروع بعد اعوام نظرا لضحالة الخزانات ويبدو مما بينا ، آنفا ، انـه بدون الري الصيفي ، فان المشروع لن ينجح .

ونفترض اذن ، ان الخزانات لن تنجح فما الذي يحدث ؟

ان شركة الاصلاح بلا شك ستبذل كل جهد لارغام الحكومة المصرية على مدها بالمياه الصيفية من القناة . ولا يمكن الاصرار بقوة على ان هذا سيكون مستحيلاً ، حتى لو تضاعفت كمية المخزون وراء خزان اسوان . وعلى الرغم من ذلك المثل ، فانني مقتنع ان الشركة (في حالة فشل خزاناتها) ستدعو الحكومة المصرية للمساعدة . وستكون الاخيرة في موقف ، اما ان نشهد خراب مشروع هام ، او ان تعطى المياه على حساب الارض في مصر ذاتها. وانطباعي الخاص ، وهو مستخلص من تجربة طويلة ، ان مثل هذه الحالات ، رغم انها حالات اصغر ، يصحبها ضغط شديد، وسترغم الحكومة على الرضوخ للطلبات . ومن اجل هذا فانني لا اوصي بالمشروع .

وانتقل الان الى شق آخر من المشروع ، وهو الانفاق المقترحة تحت قناة السويس . على الرغم من انها لن تؤثر مباشرة على نظام الري، يبدو لي ان ثمة مشاكل ضخمة تتعلق بتنفيذ الاعمال المقترحة .

ويبين مستر فيرشويل ان تمرير ٥١ متر مكعب في الثانية خلال هذا النفق ، يتطلب على الاقل ثمانية انابيب (قطر كل منها ٢ متر) ويقترح مستر ستفنس ان هذه الانابيب ، تعوم ، وان تخفض في انفاق تشق من اجلها في جسم القناة . فكم من الوقت يستغرق مثل هذا العمل ، وكيف تسير اعمال القناة خلال هذه العمليات ؟

وحتى لو سار كل شيء على ما يرام الا ان هذا يثير صعوبات شديدة ودقيقة . ولنا تجارب لمثل هذه الاعمال في مصر ، وقد انشأنا انفاقا تحت عديد من القنوات الكبرى ، ولكن لم يكن يوجد مرور بها (او كان يمكن وقفه بسهولة). وفي مثل هذه الحالة كان العمل صعبا وطويلاً ولست اعتقد بسهولة ان شركة قناة السويس ستسمح بمثل هذه العملية . فاذا ارتفعت، فالبديل الاخر هو تحويل القناة ، او شق نفق تحت جسم القناة ، توضع فيها الانابيب . واي من هذه البدائل تتطلب عملا ضخما . وسيكون ايضا صعبا جدا ويتطلب نفقات هائلة .

واظن في مثل هذه الظروف انه سيتجاوز تمـاما مبلــغ الــ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

ومع افتراض أن المال لن يكون عائقا ، فسوف تبقى المصاعب لتوفير المياه الصيفية . ولهذا فانني مقتنع ان هذه المشكلة حقيقية، على الرغم من ان اهداف المشروع محمودة ، فانني مضطر عـلى الرغم مني الى معارضته ، لصالح الري المصري.

واني لمقتنع انه في حالة فشل الخزانات ، وهو على الاقل محتمل (وفي اعتقادي انه محتمل جدا) ، فان الحكومة المصرية سوف تكون ادبيا مضطرة الى مساعدة الشركة على حساب مـلاك الاراضي المصريين ، ايا كانت الاتفاقات المعقودة الآن ، ومهما كانت الاحتياطات التي قد توضع ضد هذا الاحتمال .

ويليام . أ. جارستن
وكيل نظارة الاشغال العمومية
٥ مايو ١٩٠٣

صورة خطاب هرتزل الى وزير خارجية
بريطانيا يرد فيه على تقرير السير ويليام
جارستين برفض المشروع على اسس
فنية ، ويطلب تدخل الحكومة البريطانية
لمراجعةقرار اللورد كرومر والحكومةالمصرية

My Lord,

I have had handed to me by Colonel Goldsmid who has been representing me in Egypt since the return of the Commission of enquiry in the Sinai Peninsula, a letter from H. E. Boutros Pasha and a memorandum from Sir William Garstin, copies of which I enclose. I doubt not Your Lordship has received copies of these documents from Lord Cromer.

Your Lordship will observe that the Egyptian Government bases its refusal to grant any concession in the Peninsula, upon the report of Sir William Garstin as to the difficulty of supplying Irrigation to the Pelusiac Plain. As to this I have the honour to transmit to Your Lordship a letter I have received from Mr. G. H. Stephens, C. B., who was a member of the Commission of enquiry and was specially charged with irrigation questions. From Mr. Stephens' observations it would appear quite clear that the conclusions to which the Egyptian irrigation authorities have arrived are at least open to question.

Assuming however that so far as the Pelusiac Plain is concerned, the Irrigation Authorities are correct, then I respectfully submit that there still remain large portions of the Territory examined by the Commission of enquiry which, as is shown in a letter received by me from Mr. L. Kessler who had charge of the Commission, and which I enclose for Your Lordship's perusal, are still capable of being utilised for the purposes of a Jewish Settlement.

As I have before pointed out to Your Lordship, even before the Commission started upon its enquiry in the Sinai Peninsula we were aware that the territory was at present by no means inviting as a colonising centre. But we are willing to make it so by the expenditure of large sums of money and by the labour of intelligent and willing immigrants. Hence it seems to me that in view of the opinions expressed by Messrs. Kessler and Stephens after seeing the letter from H. E. Boutros Pasha and the memorandum from Sir William Garstin, the Egyptian Government has denounced the scheme upon altogether insufficient evidence.

I am, I need scarcely say, perfectly willing in this matter to leave myself in Your Lordship's good hands, and to accept Your advice as to what we should do under the circumstances. But Your Lordship will not be unmindful of the object we have in view in obtaining a concession from the Egyptian Government, now that the urgency of the matter has grown even since I had the honour of first seeing Your Lordship upon the subject.

I shall therefore feel deeply obliged if Your Lordship will use Your good offices with the Egyptian Government to reconsider the matter, and if necessary Mr. Kessler and Mr. Stephens shall proceed to Cario to further discuss matters with the authorities there.

I have the honour to remain

Your Lordship's

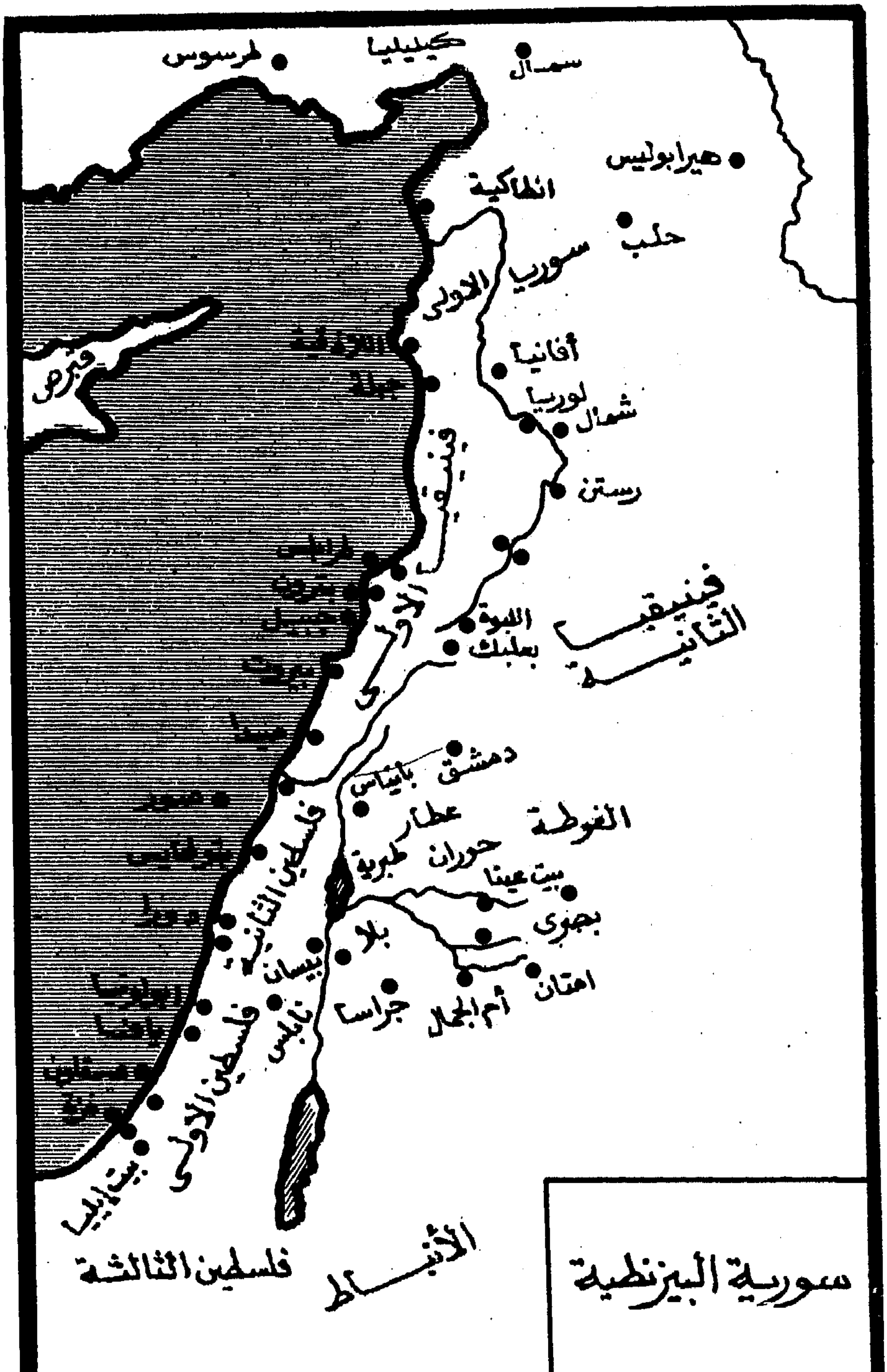
most humble and obedient servant

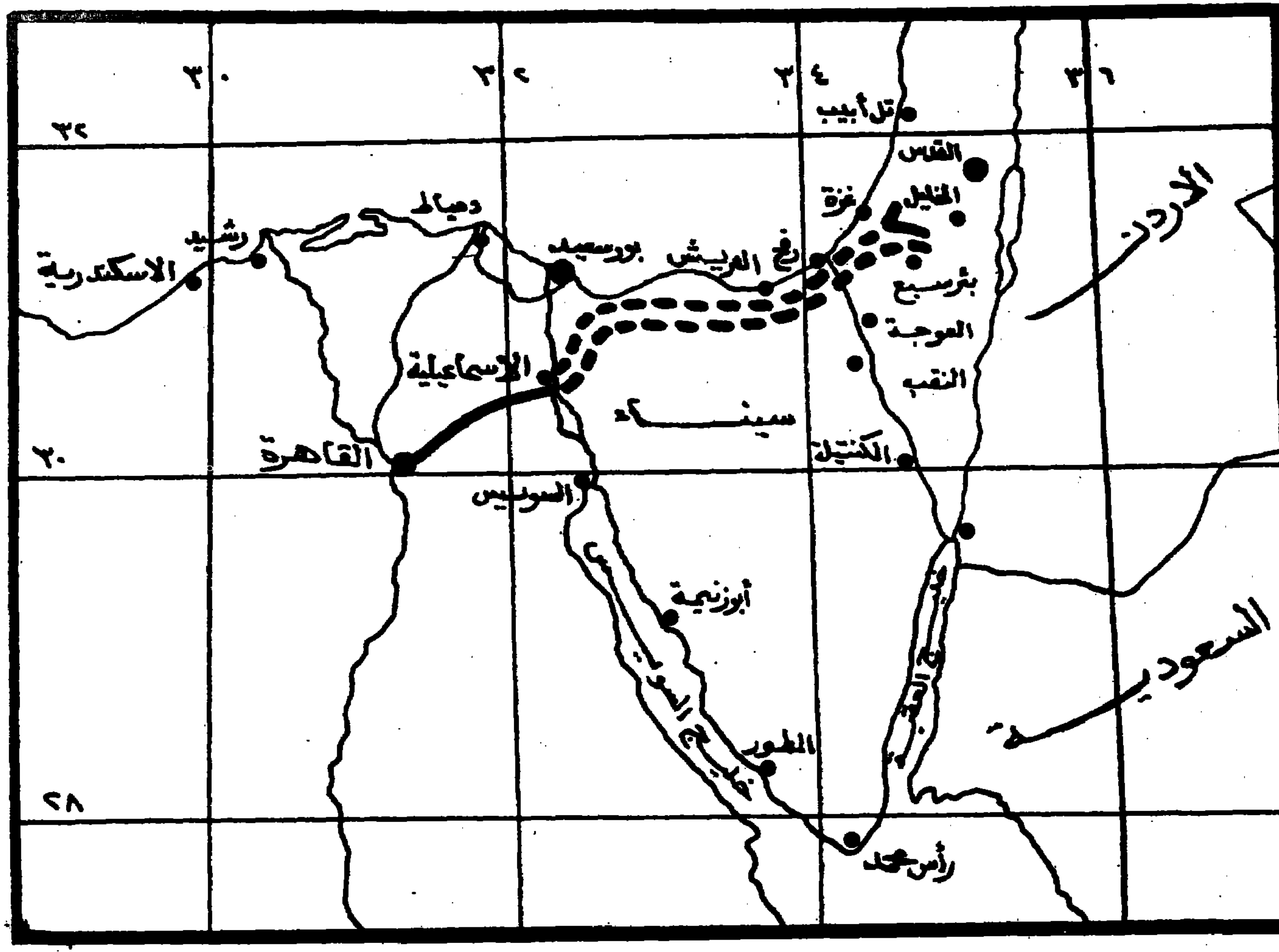
Th. Herzl

المستعمرة الاسرائيلية
في القطر المصري

يعرف قرائنا خبر ابتياع الخواجات سوارس والمسيو لوانت كاسل لسهول كوم امبو بحري اسوان من الحكومة المصرية على شروط نشرناها في ذلك الحين وخلاصتها ان خطراتهم أي أخذوا من الحكومة ٣٠ الف فدان ليصلحوها ويدفعون الحكومة ثمن الفدان الواحد ٢٠ قرشاً اي ٦ الاف جنيه من ثمن الارض كلها فاذا نجحوا في اصلاح الثلاثين الالف فدان كان لهم في السنوات العشر الاتية اخذ السهل كله ومساحته نحو من مائة الف فدان بالثمن ذاته وتعهدت لهم الحكومة بتجهيز رخص وابورات لري تروي تلك الارض كلها وقد اعطتهم اول رخصة لري عشرة الاف فدان وستعطيهم في العام المقبل الرخص لري باقي الثلاثين الف فدان على شرط ان يدفعوا ١٠ قروش عن ري كل فدان في السنة الاولى و٢٠ في السنة الثانية و٢٥ قرشاً في السنة الثالثة و٣٠ قرشاً من ابتداء السنة الرابعة وتعفى الارض في السنوات الاولى من كل ضريبة ثم تضرب عليها ضريبة تدريجية حتى ١٠ سنوات على تعميرها ومعلوم ان الخواجات سوارس والسيو كاسل اصحاب الارض قد عهدوا عزتلو المهندس الشهير اسمعيل بك سري لوضع الرسوم براتب ١٣٠٠ جنيه في السنة وطلبوا منه ان يجرد خدمة هذه الارض فيعطوه ٣ الاف جنيه في السنة فأبى. وقد علمنا من الثقة المخبرين ان هذا السهل سيكون بعد اصلاحه مستعمرة صهيونية لا يزرعه بعد اصلاحه الفلاحون الاسرائيليون المصريون كما فعل روتشلد في فلسطين وقد انتدب الآن اصحاب الارض بعض الاسرائيليين للشروع بالاعمال الابتدائية وهكذا اقيمت مستعمرة صهيونية في ارض مصرية واغنوا الصهيونيين عن السفر الى شرقي الاردن وعامل افريقيا كما ارادت انكلترا

« الاهرام » تنشر ١٩ ديسمبر ١٩٠٣ اخبار اول مستعمرة صهيونية في مصر ، ٦٠ الف فدان في كوم امبو .


طرسوس
كيليكيا
هيرابوليس
انطاكية
حلب
سوريا الاولى
أفاميا
اللاذقية
جبلة
قبرص
رستن
فينيقيا
طرابلس
جبيل
بيروت
صيدا
صور
فينيقيا الثانية
اللبوة
بعلبك
دمشق
بانياس
الغوطة
حوران
طبرية
بيت عينا
بلا
بيسان
جراسا
أم الجمال
نابلس
فلسطين الثانية
فلسطين الاولى
يافا
بيت إيليا
فلسطين الثالثة
الأنباط
سورية البيزنطية



٣٠
٣٢
٣٤
٣٦
٣٢
٣٠
٢٨
تل أبيب
القدس
الخليل
غزة
رفح
العريش
بورسعيد
دمياط
رشيد
الاسكندرية
بئر سبع
العوجة
النقب
الاسماعيلية
سيناء
القاهرة
الكنتيلة
السويس
أبوزنيمة
الطور
رأس محمد
خليج السويس
خليج العقبة
الأردن
السعودية

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٣١٤٧/١٩٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6426 - 7